

# شِرْكَةُ اللَّهِ مُحَمَّدٌ

على أَفْفَيْهِ ابْنِ مَالِكٍ

السُّنْنُ «مِنْهُجُ السَّالِكِ، إِلَى أَفْفَيْهِ ابْنِ مَالِكٍ»

---

حَقْقَهُ

مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ لِلَّهِ يَعْلَمُ الْأَقْدَرُ

---

## ابْحَرْزُ الثَّانِي

---

كَارِيْكَتَابِ الْعَرَبِيِّ  
بِيْرُوْتَ - بُشْرَانَ



نحن لا نصور الكتب وإنما نعيد إتاحتها وتجميعها على شكل أرشيف

الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ  
أكتوبر ١٩٥٥ م

[ جميع حق الطبع محفوظ لحققه ]

## حروف الجر

( هَكَ حُرُوفَ الْجِرِّ ، وَهِيَ عَشْرُونَ حِرْفًا ( مِنْ ) وَ ( إِلَى ) وَ ( حَتَّى ) وَ ( خَلَّا ) وَ ( حَاشَا ) وَ ( عَدَا ) وَ ( فِي ) وَ ( عَنْ ) وَ ( عَلَى ) وَ ( مُذْ ) وَ ( مُذْنِذُ ) وَ ( رُبُّ ) وَ ( الَّامُ ) وَ ( كَيْ ) أَوْ ( وَأَوْ وَتَأْ \* وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَّ ) كُلُّها مُشتركةٌ فِي جُرُ الاسمِ عَلَى التَّفَضِيلِ الآتِيِّ :

وَقَدْ تَقْدِمُ الْكَلَامُ عَلَى خَلَّا وَحَاشَا وَعَدَا فِي الْإِسْتِنَاهِ .

وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ « كَيْ » وَ « لَعَلَّ » وَ « مَتَّ » فِي حِرْفَاتِ الْجِرِّ ؛ لِغَرَائِبِ الْجِرِّ بَهْنَ .

أَمَا كَيْ فَيَجْعَلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءً ؛ الْأُولُ « مَا » الْإِسْتِهْمَامِيَّةُ الْمُسْتَهْمَمِ بِهَا عَنْ عِلْمِ الشَّيْءِ ، نَحْوَ كَيْنِيَّةٍ ؟ بِمَعْنَى لِمَهُ ؟ وَالثَّانِي « مَا » الْمُصْدِرِيَّةُ مَعَ صِلَّتِهَا ، كَقُولَهُ :

٥٢١ - [إِذَا أَنْتَ لَمْ تَتَفَعَّلْ فَقُرْبَ إِنَّمَا]  
يُرَادُ الْفَقَيْ كَيْنَا يَصُرُّ وَيَنْفَعُ

أَيْ لِصُرُّ وَالنَّفَعُ ، قَالَهُ الْأَخْفَشُ ، وَقَيْلُ : مَا كَافَةً . الْأَلَّا « أَنْ » الْمُصْدِرِيَّ وَصِلَّتِهَا ، نَحْوَ « حِشْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْنِدًا » إِذَا قَدَرْتَ « أَنْ » بَعْدَهَا ؛ فَأَنْ وَالْفَعْلُ فِي تَأْوِيلِ مُصْدِرِ مُجْرِرِهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَنْ تُضْمِرُ بَعْدَهَا ظُلُومُهُا فِي الضرُورةِ ، كَقُولَهُ :

٥٢٢ - فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحْنَا<sup>١</sup>  
لِسَائِنَكَ كَيْنَا أَنْ تَفَرُّ وَتَخْدَعَ ؟

وَالْأُولَى أَنْ تَقْدِرَ « كَيْ » مُصْدِرِيَّةً فَقَدْرَ الَّامُ قَبْلِهَا ؛ بَدْلِيلٌ كَثُرَةُ ظُلُومُهُا مَعْهَا ، نَحْوَ « لِكَنِيَّلَا تَأْسُوا » .

وأما «لَمَّا» فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومحذفته مفتوحة الآخر ومكسورته، ومنه قوله :

٥٣ - لَمَّا اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَاءَ أَنْ أَمْكُمْ شَرِيمُ  
وقوله :

\* لَمَّا أَبِي الْمُغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبُ \*

وأما «مَتَّ» فالجر بها لغة مُذيل ، وهي بمعنى من الابتدائية ، سمع من كلامهم آخر جهها مَتَّ ، أي من كُمَّه ، قوله :

٥٤ - شَرِبَنَ يَمَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَ  
مَتَّ لَجَعِ خُضْرِ لَهُنَّ تَشِيجُ  
وأما الأربع عشر الباقية فسيأتي الكلام عليها .

﴿تنبيهان﴾ الأول : إنما بدأ بـ«من لأنها أقوى حروف الجر»؛ ولذلك دخلت على مالم يدخل عليه غيرها ، نحو «مِنْ عِنْدِكَ» .

الثاني : عد بعضهم من حروف الجر «ها» التنبيه ، وهزة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم ، قال في التسهيل : وليس الجرف التعويض بالمعنى ، خلافاً للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والثماني إلى أن «أيمُّن» في القسم حرف جر ، وشدّاً في ذلك . وعدّ بعضهم منها الميم الثالثة في القسم نحو «مَ اللَّهِ» وجعله في التسهيل بقيمة «أيمُّن» قال : وليست بدلأ من الواو ولا أصل لها «من» خلافاً لمن زعم ذلك . وذكر القراء أن لات قد تجر الزمان ، وقرى «ولات حين مناص» . وزعم الأخفش أن «بلة» حرف جر بمعنى من . والصحيح أنها اسم ، وذهب سيبويه إلى أن «لولا» حرف جر إذا ولتها ضمير متصل ، نحو «لولاي ، ولو لاك ، ولو لا له» فالضمير مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالأبتداء ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل لـ«لولا» فيها ، كما لا تعمل

لولا في الظاهر . وزعم المبرّد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو ممحوج بنبوت ذلك عنهم كقوله :

٥٣٥ - أَتُطْمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا      وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنَ  
وقوله :

٥٣٦ - وَكُمْ مَوْطِنٌ لَوْلَائِ طَحْتَ كَمَا هَوَى  
بِأَجْرَامِهِ مِنْ فُتْنَةِ النَّيْقِ مُهْوِي  
انتهى

( بالظاهر أخصصنمنذ ) و ( منذ وحني \* والكاف والواو ورب والتا ) وكني ولعل ومتى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضرر ، على ما سيأتي بيانه .

( وأخصصن بمنذ ومنذ وقتاً ) وأما قوله : ما رأيته منذ أن الله خلقه ، فقد يدريه : منذ زمان أن الله خلقه ، أي : منذ زمن خلق الله إياه .

﴿ تنبئه ﴾ : يشترط في مجرورها - مع كونه وقتا - أن يكون معيينا ، لا مبنيما ، ماضيا أو حاضرا ، لا مستقبلا ، تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أو منذ يومينا ، ولا تقول : منذ يوم ، ولا أراه منذ غد ، وكذا في منذ . اهـ

( و ) أخصص ( رب \* منكرا ) نحو : رب رجل ، ولا يجوز رب الرجل ( والتاء الله ورب ) مضافا لـ الكعبـة أوليـاء المـتكلـم ، نحو : « وتأله لا يـكـيدـنـ أـضـنـامـكـمـ » وترـبـ الـكـعبـةـ ، وترـبـ لـأـفـعـلـ ، ونـدرـ : تـالـخـمـ ، وتحـيـاـ تـكـ .

( وما رأوا من نـحـوـ رـبـهـ فـتـيـ ) وقوله :

٥٣٧ - [ وَاهِرَأَبْتُ وَشِيكَا صَدْعَ أَعْظَمِهِ ]      وَرَبَّهُ عَطِيَّا أَنْقَذَتُ مِنْ عَطِيَّةِ  
( نَزَرٌ ) أي : قليل

﴿تنبيه﴾ : يلزم هذا الضمير المجرور بها : الإفراد ، والتذكير ، والتفسير بتميز  
بعده مطابق للمعنى ؟ فيقال : ربَّهُ رَجُلًا ، ورُبَّهُ امرأة . قال الشاعر :  
ربَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا  
وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَمَا وَنَحْنُ أَنَّا) أَيْ : قَدْ جَرَتِ السَّكَافُ ضَمِيرَ الْفَيْهَةِ قَلِيلًا ،  
كَقُولَهُ :

٥٢٨ - وَأَمْ أَوْ عَالِ كَأَوْ أَفْرَبَا [ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكُبُ] : وقوله :

٥٢٩ - وَلَا تَرَى بَنْلَادَ وَلَا حَلَّاً لِمَا كُمْنَ إِلَّا حَافِظًا . وهذا مخصوص بالضرورة .

{نبية} : قوله «ونحوه» يحتمل ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر النسبة المتصلة كافية قوله ك ولا كمن ؛ الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الغمائم مطلقاً ، وقد شد دخول السلف على ضمير التسلّم والمخاطب ، كقوله :

٥٣٠ - وَإِذَا الْخَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيْ [جِينَ تَدْعُو الْكَلَّاَةُ فِيهَا نَزَالٍ] وَكَقُولُ الْحَسْنِ : أَنَا كَلَّكَ وَأَنْتَ كَيْ . وَأَمَا دُخُولُهَا عَلَى ضَمِيرِ الرُّفْعِ - نَحْوُ مَا أَنَا كَهُو ، وَمَا أَنَا كَأَنْتَ ، وَمَا أَنْتَ كَأَنَا - وَعَلَى ضَمِيرِ النَّصْبِ - نَحْوُ مَا أَنَا كَإِيَّاكَ ، وَمَا أَنْتَ كَإِيَّايِ - فِيمَهُ فِي التَّسْهِيلِ أَقْلَى مِنْ دُخُولِهَا عَلَى ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ التَّعْصِلِ . قَالَ الْمَرَادِيُّ : وَفِيهِ نَظَرٌ ، بَلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُهُمْ مَسَاوِيٌّ ، وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى بَقِيَّةِ مَا يَخْتَصُ بِالظَّاهِرِ ، أَيْ : أَنْ بَقِيَّةَ مَا يَخْتَصُ بِالظَّاهِرِ دُخُولُهُ عَلَى الضَّمِيرِ قَلِيلٌ ، كَقُولَهُ :

٥٣١ - فَلَا وَاللهِ لَا يُلْقَى أَنْتَسُ فَتَّى حَتَّاكَ يَابْنَ أَبِي زِيَادٍ

وقوله :

٥٣٢ - أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجَّ  
تُرْجِي مِنْكَ أَنْهَا لَا تَخِبِّطُ  
أَنْتَهِي

وهذا شروع في ذكر معانى هذه الحروف :

(بعض وَيَّنْ وَابْتَدِيٌّ فِي الْأَنْسَكِنَةِ يَمِنْ) أي : ثانية من لمان ، وجلتها عشرة ،

اقتصر منها هنا على المرة الأولى :

الأول : التبييض ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامةها : أن يصبح أن تختلفها بعض ، ولماذا قرئ « بعضاً مَا تُحِبُّونَ » .

الثاني : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنَبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأُوتَانِ » وعلامةها : أن يصبح أن يختلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء النهاية في الأمكانية باتفاق ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . (وقد تأتي لبذه ) النهاية في (الأزمنة) أيضا ، خلافاً لأكتار البصريين ، نحو : « لَمَسْجِدُ أَسْسٍ عَلَى التَّفَوْىِ مِنْ أَوْلَى يَوْمٍ » وقوله :

٥٣٣ - تَخْيِيرُنِ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَى يَوْمٍ قَدْ جُرِّبَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهي زائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفي أو شبهه وهو النفي والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ، (وزيدَ فِي نَفْيِ وَشَبَهِ فَجَرْنَ \* نَكِرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كما لباعيغ مِنْ مَقْرَنْ) أو فاعلا ، نحو : لا يَقُمُ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفهولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي ، والتي لها كيده هي التي مع نكرة تختص به كأخذٍ وديار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قدْ كانَ

من مطري . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين مما ؛ فأجاز زيا遁تها في الإيجاب جارة لمعفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ». الخامس : أن تكون بمعنى بدال ، نحو : « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ » ؟ وقوله :

### ٥٣٤ - أَخْذُوا الْمِنَاسِنَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً

ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ الْأَمْرُ أَفْيَلًا

السادس : الفرقية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » . « إِذَا نُودِيَ لِإِصْلَاهِ مِنْ يَوْمِ الْجُمْعَةِ ». السابع : التعليل ، نحو : « إِمَّا خَطَا يَأْمَاهُمْ أَغْرِقُوا » وقوله : يُغَيْضِي حَيَاةً وَيُغَيْضِي مِنْ مَهَابِتِهِ [ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ ] الثامن : موافقة عنـ ، نحو : « يَا وَيْلَنَا وَنَذَّكَنَا فِي عَمَلَةٍ مِنْ هَذَا ». التاسع : موافقة الباء ، نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرِفِ خَفِيٍّ ». العاشر : موافقة على ، نحو : « وَنَصَرَنَا هُنَّ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا » .

( لِلِّاتِهَا حَتَّىٰ وَلَامٌ وَإِلَى ) أي : ت تكون هذه الثلاثة لاتهاء الغاية في الزمان والمكان ، و « إلى » أمكن في ذلك من حتى ؛ لأنك تقول : سرت البارحة إلى يصفها ، ولا يجوز حتى بصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخرًا أو متصل بالآخر ، نحو : أكنت السمسكة حتى رأيسها ، و نحو : « سلام هي حتى مطلع الغبار » ، واستعمال اللام للاتهاء قليل ، نحو : « كُلٌّ يَخْزِي لِأَجْلٍ مُسْمَىً ». وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » في باب إعراب الفعل .

وأما « إلى » فلما دعانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا ، كما تقدم ، الثاني : المصاحبة ، نحو : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ». الثالث : التبيين ، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبًا أو بغضًا : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبُّ السُّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ». الرابع : موافقة اللام ، نحو : « وَالْأُمْرُ إِلَيْكِ »

وَقِيلَ : لَا تَهْمَأِ النَّاْيَةُ ، أَى : مُنْتَهِيَ إِلَيْكِ . الْخَامِسُ : موافَقَةٌ فِي ، نَحْوٌ : « لَيَجْعَلَنَّكُمْ  
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وَقُولَهُ :

**٥٣٥** — فَلَا تَنْزِرْ كَنْيَ بِالْوَعِيدِ كَائِنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْفَارُ أَجْرَبُ  
الْسَّادِسُ : موافَقَةٌ مِنْ ، كَقُولَهُ :

**٥٣٦** — تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوَقَهَا  
أَيْسَقَ فَلَا يَرْوَى إِلَى أَبْنَ أَخْرَأً

الْسَّابِعُ : موافَقَةٌ عِنْدَ ، كَقُولَهُ :

**٥٣٧** — أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ  
أَشْهَى إِلَى مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثَّامِنُ : التَّوْكِيدُ ، وَهِيَ الزِّيَادَةُ ، أَثَبَتَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ مُسْتَدِلاً بِقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : « أَفْتَدَةَ  
مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وَخُرُجَتْ عَلَى تَضْمِينِ تَهْوَى مَعْنَى تَمْيِيلٍ .  
« تَنْبِيهٌ » : إِنْ دَلَتْ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِ مَا بَعْدَ إِلَى وَهْتَى ، نَحْوٌ : قَرَأْتُ الْقَرآنَ  
مِنْ أُولِئِكَ إِلَى آخِرِهِ ، وَنَحْوُ قُولَهُ :

**٥٣٨** — أَلَقَى الصَّحِيفَةَ كَمْ يُخْتَفِي رَخْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى كَنْفِلَهُ أَلْقَاهَا  
أَوْ عَلَى دُخُولِهِ ، نَحْوٌ : « ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّفِيلِ » وَنَحْوُ قُولَهُ :

**٥٣٩** — سَقَ الْحَيَاةَ الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكَنَ عَرِيَّتَ  
لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهُمَا الْخَيْرُ مَحْدُودًا

عُلِّبَ بِهَا ، وَإِلَى الْصَّحِيحِ فِي « حَتَّى » الدُّخُولُ ، وَفِي « إِلَى » عَدْمِهِ مُطْلَقاً حَمَلاً عَلَى  
الْغَالِبِ فِيهِمَا عِنْدَ الْقَرِينَةِ ، وَزَعَمَ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ الْقَرآنَ أَنَّهُ لَا خَلَفٌ فِي وَجْوبِ  
دُخُولِ مَا بَعْدَ « حَتَّى » ، وَلَيْسَ كَذَّاكَرُ . بَلْ الْخَلَافُ مُشَهُورٌ ، وَإِنَّمَا الْاِتْفَاقُ فِي  
« حَتَّى » الْعَاطِفَةِ لَا الْخَاضِعَةِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْعَاطِفَةَ بِمِنْزَلَةِ الواوِ . اه

(وَمِنْ وَبَاءِ يُفْهِمَانِ بَدَلًا) أَى : تَأْتِي مِنْ وَبَاءِ بَعْنَى بَدَلًا ؛ أَمَا « مِنْ » فَقَدْ  
سَبَقَ بِيَانِ ذَلِكَ فِيهَا ، وَأَمَا الْبَاءُ فَسِيَّاتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا قَرِيبًا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِ وَفِي تَعْدِيَةِ أَيْضًا وَتَفْعِيلِ قُفِي  
وَزِيدَ) أى : ثانى اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء  
الغاية ، وقد مر . الثاني : الملك ، نحو : الْمَالُ لِرَبِّنِي . الثالث : شِبْهُ الملك ، نحو : الْجَلْءُ  
لِلْدَّائِبِ ، ويعبّر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غير بینهما في التسهيل وجعلها في  
شرحه الواقعه بين معنى ذاته ، نحو : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، و « وَبِلِّ الْمَطْفَفَيْنَ » وقد يعبّر عن  
الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعديه ، ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى :  
« فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَا » لكنه قال في شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه  
المملك ، قال في المعني : والأولى عندي أن يمثل للتعديه بما أضراب زيداً لعمرو ،  
وما أحَبَّهُ لبَكْرٍ . الخامس : التعليل ، نحو : « لِتَخْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله :  
وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَرَةً كَمَا اتَّفَعْنَاهُ الصَّفَرُ بِاللَّهِ الْفَطْرُ  
السادس : الزائدة ، وهي إما مجرد التوكيد كقوله :

#### ٤٥ - وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْمِرَاقِ وَيَثْرَبَ

مَذْكُورًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمَعَاهِدِ

وإما للتقوية عامل ضفت : بالتأخير ، أو بكونه فرعاً عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ  
لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِرُؤْيَا تَغْبُرُونَ » ونحو : « مُعَذَّقًا إِنَّمَا مَعَهُمْ »  
« فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب . السابع : المملك ، نحو :  
وَهَبْتُ لِرَبِّنِي دِينَارًا . الثامن : شبه المملك ، نحو : « جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ  
أَرْوَاحًا » . التاسع : النسب ، نحو : لِرَبِّنِي أَبٌ ، ولعمرو عم . العاشر : القسم والتعجب  
معاً ، كقوله :

٤٦ - اللَّهُ يَبْقَى حَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيَّدٍ عَشْمَخِرٌ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُّ  
ونحو : اللَّهُ لَا يُؤْخِرُ الْأَجَلُ ، وتحتفظ باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب  
المجرد عن القسم ، ويستعمل في النداء كقولهم : يَا لِلْمَاءِ وَالْعَشَبِ ، إذا تعجبوا من  
كثرةهما ، وقوله :

٤٣ - فَيَالَّكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَقْلِ شُدُّتْ بِيَدِ بُلْ  
وَفِي غَيْرِهِ ، كَفَوْلُمْ : اللَّهُ دَرَّهُ فَارِسًا ، وَلَهُ أَنْتَ ، وَقُولُهُ :

٤٤ - شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَنْتَ قَارُونَ وَرَوْنَةُ

فَلَمَّا هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثاني عشر : الصبرورة ، نحو : « فَالْتَّقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لَيْكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَخَزَانًا »  
وتسمى لام العاقبة ولام التَّأَل . الثالث عشر : التبلیغ ، وهي الجارة لاسم السامع ،  
نحو : قُلْبَتْ لَهُ كَذَا ، وجعله الشارح مثلاً للام التعديي . الرابع عشر : التبیین ،  
على ما سبق في إل . الخامس عشر : موافقة على في الاستعلاء الحقيقی ، نحو : « وَخَرُونَ  
لِلْأَذْقَانِ » وقوله :

٤٥ - [صَمَّتْ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ قَمِيْصَهُ] فَحَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ  
وَالْمَحَازِي ، نحو : « وَإِنْ أَسْأَمْتُمْ فَلَهَا » وَاشْتَرَطَتِ لَهُمْ الْوَلَاءُ ، وَأَنْكَرَهُ النَّحَاسُ .

ال السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِيمِ الصَّلَاةَ لِدَلُوكِ الشَّمَسِ » . السابعة عشر :  
موافقة عند ، نحو : كَتَبَتْهُ خَلْمَسٍ خَلْمَونَ ، وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنَ حَنْيٍ قِرَامَةَ الْجَنْدُرِيَّ :  
« بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءُهُمْ » بكسر اللام وتحفيف الياء . الثامنة عشر : موافقة  
في ، نحو : « وَنَصَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُجْلِيْهَا لَوْقِتَهُ  
إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضِي لِسَبِيلِهِ ؛ التاسع عشر : موافقة من ، كفواه :

٤٦ - لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتمس عشرین : موافقة عن ، نحو : « قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لَا وَلَاهُمْ رَبُّنَا هُوَ لَا أَضْلُونَا » ،

وقوله :

٤٧ - كَفَرَ أَئِرِ الْمُسْنَاءَ قُلْنَ لِوْجِهِمَا حَسَدًا وَبُنْصًا : إِنَّهُ لَدَمِيمُ

الحادي والعشرون موافقة مع ، قوله :

٤٨ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانَى وَمَالِكًا لِطُولِ أَجْتِمَاعٍ لَمْ نَبَتْ كَيْكَةً مَعًا

(... وَالظَّرِيقَةَ أَسْتَبِنْ بِيَا وَفِي ، وَقَدْ يُبَيَّنَ السَّبَبَا)

(بِالْبَأْبَأْ أَسْتَعِنْ وَعَدَ عَوْضُ الْأَصْفِي وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ هَمَا أَنْطَقِي)

أى : ثانى كلٌ واحدةٌ من الباء وفي معانٍ ، أما « في » فلها عشرة معانٍ ذكر منها هنا معنيين ؛ الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَدْ فِي الْمَسْجِدِ ، ونحو « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةً » . الثاني : السببية ، نحو « لَمَسْكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفي الحديث : دَخَلَتْ أُمْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَةٍ حَبَسَهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو « قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَّمٍ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو « لَا صَلَبَّنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ » ، قوله :

٥٤٨ - بَطَلْ كَانَ نِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يَجْدُى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوْهِمٍ

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » .

السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُوا أَبْنِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة من ، قوله :

٥٤٩ - لَا عِمْ صَبَاحًا أَبْهَا الطَّلَالُ الْبَالِي  
وَهَلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي  
نَلَانِينَ شَهْرًا فِي نَلَانَةِ أَخْوَالِ  
أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، قوله :

٥٥٠ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ أَرْوَعِ مِنَا فَوَارِسْ  
بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلُّ

التاسع : التعويض ، وهى الزائدة عوضاً من أخرى مخدوشة ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتَ ، تريد ضربت منْ رغبت فيه . أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :

٥٥١ - وَلَا يُوَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخْوَنَقَهُ فَانْظُرْ مَنْ تَنْفِقُ

أى : فانظر منْ تتفق به . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير تعويض ، أجاز ذلك القادر في الضرورة ، قوله :

٥٥٣ - أَنَا أَبُو سَفِيرٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَاءَ يَخْلُلُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدِجَـ

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : « وَقَالَ أَزْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ ». .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدال ، نحو ما يسرئني

بِهَا حُرُّ النَّعْمَ ، قوله :

٥٣٤ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فُزْسَانًا وَرُكْبَانًا

الثاني : الظرفية ، نحو « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِيَدِهِ » ، و « تَجْيِينَاهُمْ بِسَعَرَ ». .

الثالث : السبيبة ، نحو « فَكَلَّا أَخْذَنَا يَذْنَبِهِ ». . الرابع : التعليل ، نحو « فَبِظُلْمٍ

مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمَنَا عَلَيْهِمْ طَيَّبَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ ». . الخامس : الاستعانة ،

نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلْمَ ». . السادس : التعدية ، وتسمى باه النقل ، وهي المعاقبة للمعنة

في تصوير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تمدى الفعل القاصر ، نحو « ذَهَبَتْ بِرِزْيَدٍ »

بعنى أذهبته ، ومنه « ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِ » وقرىء : « أَذَهَبَ اللَّهُ نُورَهُ ». . السابع :

التوسيع ، نحو « يَمْتَهِنُ هَذَا بِأَلْفِ » وتسمى باه المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقة

ومجازا ، نحو « أَمْسَكْتُ بِرِزْيَدٍ » وبحو : مَرَزَتْ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقهما ؛ ولهذا

اقصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة ، نحو « أَهْبَطْ بِسَلَامٍ » أى : مَعَهُ . العاشر :

التبسيط ، نحو « عَيْنَانِي يَشَرِّبُ بِهَا عِيَادَ اللَّهِ » قوله :

شَرِبَنِي عَيْنَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّتْ مَقَى لِجَاجَ حُضْرِ لَهُنَّ تَنْبِيجُ

الحادي عشر : المجاوزة كعن ، نحو « فَاسْأَلَنِي بِهِ خَبِيرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ

أَنْبَائِكُمُ » ، وإلى هذه ثلاثة الإشارة بقوله \* وَمِثْلَ مَعَ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقَ \* \*

هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على ، نحو « مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ يَقِنَّطِلِي » بدليل « هَلْ آمَنْتُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْتُكُمْ هَلْ أَخِيَهُ مِنْ قَبْلُ ». .

الثالث عشر : القسم ، وهي أصل حروفه ؛ ولذلك خصّت بذكر الفعل معها ، نحو :

أَقْسِمُ بِاللَّهِ ، والدخول على الضمير ، نحو : بِكَ لَا فَمَنْ ». الرابع عشر : موافقة إلى ،

نحو « وَقَدْ أَخْسَنَ بِي » أى : إلى ، وقيل : ضمن أحسن معنى لطفاً . الخامس عشر : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » « وَلَا تُنَقُّوا بِأَيْدِيهِكُمْ إِلَى التَّهْمَةِ » بحسبك دِرْهَمٌ ، لَيْسَ زَيْدَ بِقَائِمٍ .

( على للاستغلا و مفعى في وعن ) أى : تجىء على الظرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستغلا وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقة ومجازاً ، نحو « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تَحْمَلُونَ » و نحو « فَضَلْنَا بِعَصْبَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثاني : الظرفية كفي ، نحو « عَلَى حِينِ غَلَةٍ » . الثالث : المجازة كعن ، كقوله :

٤٤ - إِذَا رَضِيَتِ الْمَلَائِكَةُ بَنُو قَثْرِيرٍ لِعَمْرٍ أَفَلَمْ أَعْجَبِي رِضاَهَا

الرابع : التعليل كاللام ، نحو « وَلَنْ تُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ » ، كقوله :

عَلَامَ تَقُولُ الرَّفِيعُ يُفْقِلُ عَاتِقَى إِذَا أَنَّا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا اخْتَلَلْ كَرْتِ

الخامس : المصاحبة كع ، نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبْهِ » « وَإِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو « إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ » ، وقد قرأ أبي ثابت بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محدوقة ، كقوله :

٤٥٥ - إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَغْتَمِلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٤٥٦ - أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاءِ تَرُوقُ

وفي نظر . العاشر : الاستدراك والإضمار ، كقوله :

٤٥٧ - بِكُلِّ شَدَادِنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبَعْدِ

على أن قرب الدار ليس بنا فيع . إذا كان من تهواه ليس بذى ود

(بَيْنَ تَجَاءُزًا عَنِّي مِنْ قَدْ فَطِنَ . وَقَدْ تَجَيَّ) عن (مَوْضِعَ بَعْدُ وَ) موضع (أَلَى \* كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جِعْلَا) كَا رأيت .

وجلة معانٍ عن عشرة أيضاً ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المُجاوزة ، وهي الأصل فيها ؛ ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، ورَغَبْتُ عَنْ كَذَا . الثاني : الْبَمْدِيَّة - وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تَجَيَّ مَوْضِعَ بَعْدُ - نحو : « عَمَّا قَلِيلٍ لِيَصْبِحُنَّ نَادِمِينَ » « لَتَرَ كُبْنَ طَبَقًا عَنْ طَبَقِي » أى : حالاً بعد حال الثالث : الاستعلاء كلي ، نحو : « فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ » وقوله :

٥٥٨— لَا إِبْنُ عَمْكَ لَا فَضْلَتْ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخَزُّنِي

الرابع : التعليل ، نحو : « وَمَا تَحْنُ بِتَارِكِي أَلْهَيْنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ أَسْتَغْفَارُ إِنْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ » الخامس : الظرفية ، كقوله :

٥٥٩— وَآسِ سَرَّاهُ أَلْهَى حَيْثُ لَقِيَمُومُ وَلَا تَكُ عنْ خَلِ الرُّبَاعَةِ وَانِيَا

السادس : موافقة من ، نحو : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التُّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَقْبِلُ عَنْهُمْ أَخْسَنُ مَا عَمِلُوا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى » . والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : رَمَيْتُ بِالقَوْسِ ، وفي رد على الحريرى في إسكندر أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية . التاسع : البدل ، نحو : « وَأَنْقُوا إِبْوَمَا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » ، وفي الحديث : صُومِي عَنْ أُمِّكِ . العاشر : الزيادة للتعويض . نَ أُخْرَى مَحْذُوفَة ، كقوله :

٥٦٠— أَنْجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أَنَّاهَا حَمَاهَا فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكِ تَدْفَعُ

(شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا أَتَعْلَمِلُ قَدْ يُشَفَّنِي، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدْ)

أى : تجَيَّ السَّكَافُ لِعَانِ ، وجملتها أربعة ، واقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول :

التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : **رَيْدٌ كَالْأَسْدِ** . الثاني : التعليل ، نحو : « **وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَا كُمْ** » أي : له دايتكم ، وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل ، ولكنـه قال في شرح **الكافـة** : دلالـتها على التعـليل كثـيرة . الثالث : التوكـيد ، وهـي الـزادـة ، نحو : « **لَيْسَ كَمَثْلِهِ شَيْءٌ** » أي : ليس شـيءـاً مـثـلـهـ ، وقولـهـ :

**٥٦١ - [قُبْلٌ مِنَ التَّمَدَّاهِ حَقْبٌ فِي سَوَاقٍ] لَوَاحِقُ الْأَفْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْنَعُ**

أـيـ : فيها المـقـنـعـ ، أـيـ : الطـولـ . الـرابـعـ : الاستـعلاـ ، قـيلـ لـبعـضـهـ : كـيفـ أـصـبـحـ ؟ قالـ : كـخـيـرـ ، أـيـ : عـلـىـ خـيـرـ ، وـهـوـ قـلـيلـ ، أـشـارـ إـلـىـ ذـلـكـ فـيـ التـسـهـيلـ بـقـوـلـهـ : وـقـدـ توـافـقـ عـلـىـ .

(**وَأَشْتَعِلَ**) الكـافـ (أـسـماـ) بـعـنـ مـثـلـ ، كـاـفـ قـوـلـهـ :

**٥٦٢ - يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمَّ** [ تَحْتَ عَرَابِينِ أَنُوفٍ شُمَّ ]

أـيـ : عـنـ مـيـلـ الـبـرـ ، وـقـوـلـهـ :

**٥٦٣ - بِكَالْقَوَّةِ الشَّفَوَاءِ جَلَتْ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوَّلَعَ إِلَّا بِالْكَبِيَّيِّ المَقْنَعِ**

وـهـوـ مـخـصـوصـ عـنـ سـيـبوـيـهـ وـالـمـحـقـقـينـ بـالـضـرـورـةـ ، وـأـجـازـهـ كـثـيرـونـ – مـنـهـمـ الـفارـسـيـ وـالـنـاظـمـ – فـيـ الـاخـتـيـارـ .

(**وَكـذـاـ عـنـ وـطـنـ**) استـعلاـ اـسـمـينـ : الـأـوـلـ بـعـنـ جـانـبـ ، وـالـثـانـيـ بـعـنـ فـوـقـ (مـنـ أـخـلـ ذـاـ عـلـيـهـمـاـ مـنـ دـخـلـاـ) فـيـ قـوـلـهـ :

**٥٦٤ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيشَةً** مـنـ عـنـ يـمـيـنـ تـارـةـ وـأـمـاـيـ

وـكـوـلـهـ :

**٥٦٥ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْنُهَا** تـصـلـ ، وـعـنـ قـيـضـ بـزـيزـاءـ بـجـهـلـ

(**وَمـذـ وـمـذـ**) يستـعملـانـ أـيـضاـ اـسـمـينـ وـحـرـفينـ : فـهـماـ (أـسـمـانـ حـيـثـ رـفـماـ) اـسـماـ

مـفـرـداـ ، (أـوـ أـولـيـاـ) جـلـةـ ، كـاـإـذـاـ أـولـيـاـ (**الـفـيـعـلـ**) معـ فـاعـلـهـ ، وـهـوـ الـفـالـبـ ، وـهـذـاـ اـقـتـصـرـ عـلـىـ ذـكـرـهـ ، أـوـ الـمـبـدـأـ معـ خـبـرـهـ .

فالأول نحو : مَارَأَيْتُهُ مُذْبِيونَمَانِ، أَوْ مُنْذُ يَوْمُ الْجَمْعَةِ ، وَهَا حِينَتْذِمِبِتَدَآنِ وَمَا بَعْدَهَا خبر ، والتقدير : أَمَدُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَا يَوْمَانِ ، وَأَوَّلُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَا يَوْمَ الْجَمْعَةِ . وقد أشرى بذلك قوله « حَيْثُ رَفَعَما » وقيل بالعكس ، والمعنى بيني وبين الرؤية يومان ، وقيل : طرفان وما بعدها فاعل بفعل مذوق ، أي : مذ كان - أو مذ مضى - يومان ، وإليذهب أكثر الكوفيين ، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل .

والثاني (كجنتُ مذ دَعَما ) ، وقوله :

مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ [فَسَمَّا فَادْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ]

وقوله :

٥٦٥ - وَمَازِلْتُ أَبْغِيَ الْخَيْرَ مُذْأَنَا يَافِيْمُ [وَلِيَدَا وَكَهْلَا حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا]

والمشهور أنهما حينئذ طرفان مضافان إلى الجلة ، وقيل : إلى زمان مضاف إلى الجلة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجلة يكون هو الخبر .

(وَإِنْ يَجْرِيْا) فهم حرفان جرّ ، ثم إن كان ذلك (في ماضي فـ كـ من \* هـ ما) في المعنى ، نحو : مَارَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الْجَمْعَةِ ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجَمْعَةِ ، أي : من يوم الجمعة (وفى الحضور مفعى في أستين) بهما ، نحو ما رأيته مذ يومنا ، أو منذ يومنا : أي في يومنا . هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كأنها بمعنى مـ نـ وإلى معـ ماـ كـ في المدود ، نحو : ما رأيته مذ - أو منذ - يومـين ، وكـونـهما إذا جـراـ حـرـقـ جـرـ هو ما ذهب إليه الأـ كـثـرـونـ ، وقيل : هنا طرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح

جر منذ الماضي على رفعه ، كقوله :

٥٦٧ - [قِفَّا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ]

وَرَبِيعٌ عَفَتْ آتَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

وعلى ترجيح رفع مذ الماضي على جره ؛ فمن القليل فيها قوله :

٥٦٨ - لِمَنِ الدَّيَارُ يَقْنُتُ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَاجَ وَمُذْ دَهْرِ  
(الأشموني - ٤)

الثاني : أصل مذ منذ ؟ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مذ عند ملاقة الساكن نحو مذ اليوم ، ولو لا أن الأصل الضم لكسرها ، لأن بعضهم يقول : مذ زَمِن طَوِيل ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن مالك كون : ما أصلان ؟ لأنَّه لا يتصَرَّف في الحرف وشبهه ، ويردُّه تخفيفهم أنَّ وَكَانَ ولكنَّ وَرَبَّ ، وقال المالق : إذا كانت مذ أسماء فأصلها منذ ، أو حرفًا فهي أصل .

الثالث : بقى من الحروف ربٌّ ، وهي للتكتير كثيراً ، وللتقليل قليلاً ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَارَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَارَبُّ صَائِمٍ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمٍ لَنْ يَقُومَهُ ، والثاني كقوله :

٥٦٩ — أَلَا رَبُّ مَوْلَدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ  
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبُوَانٍ

\* \* \*

( وَبَعْدَ مِنْ وَعْنٍ وَبَاءَ زِيدَ مَا فِلَمْ يَعْقُنْ عَنْ عَمَلٍ فَدَعَ عَلِمَا )

لعدم إرالتها الاختصاص ، نحو : « مِمَّا خَطَا يَأْمُمُ أَغْرِقُوا » « عَمَّا قَدِيلٍ » « فَيَا رَحْمَةَ مِنَ اللَّهِ » .

( وَزِيدَ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفْ ) عن الجبر غالباً ، وحينئذ يدخلان على الجل ، كقوله :

٥٧٠ — رُبُّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبِّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ  
وكقوله :

٥٧١ — [ فَإِنَّ الْخَنَرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَابِيَّا ] كَالْخِبَطَاتُ شَرُّ بَنِي نَعْمَمْ  
( وَذَنْ تَلِيمِمَا وَجَرَّ لَمْ يُكَفْ ) ، كقوله :

٥٧٣ - رَبِّمَا ضَرَبَهُ بِسْتِفِرْ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَفْتَهُ تَجْلَاءً

وقوله :

٥٧٤ - وَنَصَرُ مَوْلَانَا وَنَعَمْ أَنْهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

﴿تنبيه﴾ : الغالب على رب المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٤ - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالَمٍ [ترَفَعَ نَوْبِي شَمَالَاتٌ]

وقد تدخل على مضارع تُرْزَلَ منزلته لتحقق وقوعه ، نحو : « رَبِّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا » وندر دخوها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْبَلُ فِيهِمْ [وَعَنَاجِيجٍ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ]

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسمًا مجروراً بمعنى شيء ، والجامل : خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة ما ، أي : رب شيء هو الجامل المؤبل .

(وَحْدِفَتْ رُبَّ) لفظاً (فَجَرَتْ) منوية (بَعْدَ بَلْنَ \* وَالْفَالَّا ) ، لكن على

قلة ، كقوله :

٥٧٥ - بَلْ بَلَدِي مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمَةً لَا يُشْتَرِي كَتَانَهُ وَجَهَرَ مُهُ

وقوله :

٥٧٦ - \* بَلْ بَلَدِي صُمُدٌ وَأَصْبَابٌ \*

وقوله :

٥٧٧ - فِتْلِكَ حُبْلٌ قَدْ طَرَافتُ وَمُرْضِعٌ  
[فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَامٍ تَحْوِلِ]

وقوله :

٥٧٨ - فَجُورٌ قَدْ هَوَتْ بِهِنْ عِينٌ [نواعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ]

(وَبَعْدَ الْوَأْوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ ) ، بكثرة ، كقوله :

**٥٧٩ - ولَيْلٌ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْنُوْي سُدُولُهُ**

[عَلَىٰ بِأَنْوَاعِ الْمُمُومِ لِيَبْقَى]

﴿تَبَيَّهَان﴾ : الأول : قد يحرر بها ممحوظة بدون هذه الأحرف ، قوله :

**٥٨٠ - رَسْمٌ دَارٌ وَقَاتُ فِي طَلَاهُ كِدْتُ أَقْضِي الْخَيَاةَ مِنْ جَلَاهُ**

وهو نادر . وقال في التسهيل : تحرر رب ممحوظة : بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو

أكثير ، وبعد بل قليلاً ، ومع التجدد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ،  
أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثاني : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ، باتفاق ، وحكي ابن عصفور  
أيضاً الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحوين أن الجر هو بالفاء وبل ؟  
لنيابتهما مَنَابَ رُبَّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح  
أن الجر برب المضمة ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ) من الحروف (لَدَى \* حَذْفٍ) وهذا بعضه يُرى غير

مطرد يُقتصر فيه على الساع ، وذلك كقول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ -

قال : خَيْرٌ عَافَكَ اللَّهُ ، التقدير : على خَيْرٍ ، قوله :

[إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قِبِيلَةٌ ؟] أشارت كليب بالآكف الأصابع

وقوله :

**٥٨١ - وَكَرِيمَةٌ مِنْ آلِ قَيْنَسَ اِفْتَهَ** حتى تَبَدَّحَ فَارْتَقَى الأَعْلَامَ

أى : إلى كليب ، وإلى الأعلام .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّداً) وذلك في ثلاثة عشر موضعاً :

الأول : لفظ الجلالة في القسم دون عوض ، نحو : اللَّهُ لَأَعْلَمُ .

الثاني : بعدكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكَمَ دِرْزَمَ اشترىت ،

أى : من درهم ، خلافاً للزجاج في تقديره الجر بالإضافة كما يأتى في باهها .

الثالث : في جواب ما تضمن مثل المخدوف ، نحو : زَيْدٌ ، في جواب : بَنْ مَرَّةً .

الرابع : في المعطوف على ما تضمن مثل المخدوف بحرف متصل ، نحو « وَفِي خَلْقِكُمْ » وَمَا يَبْتَثُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ وَأَخْتِلَافِ الظَّلَلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفي اختلاف الليل ، قوله :

٥٨٣ - أَخْلِقْ بَذِي الصَّبَرِ أَنْ يَخْفَى بِحَاجَتِهِ  
وَمَدْمُونِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأْ  
أى : وَمَدْمُونِ .

الخامس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، قوله :

٥٨٤ - مَا لِمُحِبٍ جَلَّهُ أَنْ يُهْجَرَأَ وَلَا حَبِيبٌ رَأْفَةً فَيَجْهَرَا

السادس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، قوله :

٥٨٤ - مَتَّ عُذْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتَّةٍ مِنَا كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشُوا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا

السابع : في المترون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المخدوف ، نحو : أَزَيْدٌ ابْنٌ عَمْرٌ وَ؟ استفهاماً لم قال : مَرَّةً بِزَيْدٍ .

الثامن : في المترون بهلاً بعده ، نحو هَلَّا دِينَارٌ ، لم قال : جِئْتُ بِدِرْهَمٍ .

التاسع : في المترون بإن بعده ، نحو : أَمْرُزْ بِأَيْهُمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌ وَ، وجمل سيفويه بإضمار هذه الباء بعد إن أسهل من إضمار ربّ بعد الواو ، فلم بذلك اطراده .

العاشر : في المترون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مَرَّةً بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالَحَ ، أى : إِلَّا أَمْرُزْ بصالح فقد سرت بطالح ، والذى حكاه سيفويه إِلَّا صَالِحٍ فَطَالَحَ ، و إِلَّا صَالِحٍ فَطَالَحَ ، وقدره : إِلَّا يَكُنْ صَالِحًا فهو طالح ، وإِلَّا يَكُنْ صالحًا يكن طالحًا .

الحادي عشر : لام التعلييل إذا جرت كَيْ وصلتها ، ولماذا نسمع التحوين يحيزون في نحو : **جِئْتُ كَيْ تُسْكِنَنِي** ، أن تكون كـ تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثاني عشر : مع أَنْ وَأَنْ ، نحو **عَجِيبَتْ أَنْكَ قَائِمٌ** ، وأنْ قُمْتَ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائي ، وقد سبق في باب تعدد الفعل وزومه .

الثالث عشر : المعنوف على خبر ليس وما الصالح للدخول الجار ، أجاز سببو به ف قوله :

**٥٨٥ - بَدَأْتِ أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَاءِفَيْ**      **وَلَا سَاقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا**  
انخفض في « سابق » على توم وجود الباء في « مُذْرِكَ » ولم يجزه جماعة من النها ، ومنه قوله :

**٥٨٦ - أَخْتَأْ عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا**      **وَلَا هَابِطًا إِلَّا طَلَى رَقِيبَ**  
**وَلَا سَالِكَ وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ**      **مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ**  
وقوله :

**٥٨٧ - مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُضَلِّعِينَ عَشِيرَةً**      **وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنِ غُرَابِهَا**  
وقوله :

**وَمَازَرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَمِيَّةً**      **إِلَى وَلَا دَنِي بِهَا أَنَا طَالِبُهُ**

» تنبية لايجوز الفصل بين حرف الجر ومحوروه في الاختيار ، وقد يفصل بينهما

في الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

**٥٨٨ - إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٌ**      [إِنَّ عَمْرًا مُسْكَنُ الأَخْرَانِ]

وقوله :

**٥٨٩ - وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولُ سَبِيلٌ**

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم ، نحو : اشتَرَتْهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَمٌ .

﴿خاتمة﴾ : يجحب أن يكون للجار والظرف متعلق ، وهو : فعل ، أو ما يشبهه ، أو مُؤَوِّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَضْوِبِ عَلَيْهِمْ» «وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ» أى : وهو المستى بهذا الاسم «مَا أَنْتَ بِنَعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ» أى : إنني ذلك بنعمة ربك .

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا ، كما تقدم في الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء ومن ، في نحو «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا» و «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ» .

الثاني : لَعْلَى في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالأبتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لَوْلَا فيمن قال : لَوْلَى وَلَوْلَكَ وَلَوْلَاهُ ، على قول سيبويه إن «لولا» جارة ؟ فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع الحال بالأبتداء .

الرابع : رَبُّ في نحو : رُبْ رَجُل صَالِحٌ لَقَيْتُ ، أو لقيته ؟ لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد : زَيْدًا ضَرَبَتْهُ ، وَيُقَدَّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإقاده التكثير أو التقليل ، لا لتعديه عامل . هذا قول الرمانى وابن طاهر ، وقال الجمهور : هي فيما حرف جر مُعَدَّ ، فإن قالوا إنها عَدَّت الفعل المذكور خطأ ؟ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عَدَّت مخذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعدا وحاشا ، إذا خفَضْنَ ؟ لما سبق في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

## الإضافة

( نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ ) وَهِيَ نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما (أو تنوينًا) ظاهرًا أو مقدارًا (يممًا تصييفًا أخذف) كـ « ثَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبَّةً » ، وـ ٥٩٠ - [ كَانَ خُصْبَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ] ظرفٌ عَجُوزٌ [ فِيهِ تَنْتَهَا حَنْظَلٌ وَكَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ، وَهُذِهِ عِشْرُو زَيْدٍ ، وَ ( كَطُورِ سِينَا ) « وَمَقَاتِحُ الْقَيْبِ » ، أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تأخذف ، نحو : بَسَاتِينُ زَيْدٍ ، وَ « شَيْاطِينُ الْأَنْسِ » .

﴿ تَبَّيَّهُ ﴾ : قد تأخذف تاء التأنيث للإضافة عند أدنى اللبس ، كقوله :

٥٩١ - [ إِنَّ الْخَلْيَطَ أَجَدُوا الْبَيْنَ فَأَنْجَرَ دُوا ]  
وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أى : عِدَّةَ الْأَمْرِ ، وقراءة بعضهم : « لَأَعْدُوا لَهُ عِدَّةً » أى : عِدَّتَهُ ، وجعل الفراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَإِقَامُ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة : إقام ، ولا في الغلبة : غلب ، انتهى .

( والثاني ) من المتصايفين - وهو المضاف إليه - ( أجزُرُ ) بالمضارف وفaca لسيبويه ، لا بالحرف المنوى خلافاً للزجاج ( وأنُو ) معنى ( مِنْ أَوْ ) معنى ( فِي إِذَا \* لَمْ يَضْلُّجْ ) ثم ( أَلَا ذَاكَ ) المعنى ؟ فأنو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضاف ببعضًا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خَزَّةٍ ، وخاتم فضة ، التقدير : ثوب من خز ، وخاتم من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى « فِي » إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف ، نحو « مَكْنُرُ الْتَّلِيلِ » أى : في الليل ( وَاللَّامُ خُذَا \* لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ) ؛ إذ هي الأصل ، نحو : ثوب زَيْدٍ ، وحصیر المستجد ، ويوم الخميس ، ويد زَيْدٍ .

﴿تبهان﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف ما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سببوا به والجهاز إلى أن الإضافة لا تمدُّو أن تكون بمعنى اللام أو مِنْ ، ومُوهم الإضافة بمعنى «فِي» محولٍ على أنها فيه بمعنى اللام توسيعاً .

الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ؟ فذهب الفارسـيـ أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى مِنْ ، واختاره في شرح التسهيل والكافـيـةـ ، فقال - بعد ذكر ما المضاف فيه بعضُ المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه - : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقدارـاتـ ، وقد اتفقا - فيما إذا أضيف عددٌ إلى عدد نحو ثلـاثـةـ - على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَأَخْصُصُ أَوْلَـاـ ) من المتضايقين (أَوْ أَعْطَـهـ التَّغْرِيفـ بـالـذـىـ تـلـاـ ) يعني أن المضاف يتخصص بالثاني إن كان نكرة ، نحو : غَلَام رَجُلٍ ، ويترافقُ به إن كان معرفة ، نحو : غَلَام زَيْدٌ .

(وَإِنْ يَشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ) أي : الفعل المضارع ، بأن يكون (وَضْفـاـ) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُمْدَلُ ) بالإضافة ؛ لأنـهـ في قوة التفصـلـ ( كَرْبَـ رَاجِـناـ عَظِـيمـ الْأَمْـلـ \* مَرْوَعـ الْقَلْـبـ قـلـيلـ الْحَيـلـ ) فراجـىـ : اسم فاعل ، ومرـوعـ : اسم مفعول ، وعظـيمـ وقلـيلـ : صفتـانـ مشـبـهـتانـ ، وكلـ منـهاـ مضافـ إلىـ معرفـةـ ، وـمعـ ذـلـكـ فهوـ باـقـ علىـ تنـكـيرـهـ؛ بـدلـيلـ دخـولـ رـبـ ، وـمـثـلهـ قولهـ :

٥٩٢ - يَارَبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاَقَ مَبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحِـرْ مَانَا  
ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنـكـيرـهـ نـعـتـ النـكـرةـ بهـ ، نحو : «هـذـيـاـ بـالـغـ الـكـعبـةـ»  
وانتـصـابـهـ عـلـىـ الـحـالـ ، نحو : «ثـانـيـ عـطـفـهـ» وـقولـهـ :

٥٩٣ - فَاتَتْ بِهِ حُوشـ الْفُؤَادِ مَبْطَنـاـ سَهْدـاـ إِذـاـمـانـ لَيْلـ أَهـوـجـلـ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قوله ضاربٌ زَيْدٌ ضاربٌ زَيْدًا ؛ فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح : أما التخفيف بمحذف التنوين الظاهر كاف « ضاربٌ زَيْدٍ ، ضاربٌ عَمْرٌ ، وحسنٌ الوجه » أو المقدر كاف « ضَوارِبُ زَيْدٌ ، وحَوَاجٌ بَيْتُ اللَّهِ » أو نون التنمية كاف ضارباً زَيْدٌ ، والجمع كاف ضاربُو زَيْدٌ ، وأما رفع القبح في حَسَن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف ، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرّى وصف المتعدي ؛ وفي الجر تخلص منها ، ومن ثم امتنع الحسن وجنه : أى بالجر ؛ لاتفاق قبح الرفع : أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ومحسو : الحسن وجنه : أى بالجر أيضا ؛ لاتفاق قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

( وَذِي الإِضَافَةِ أَسْمَاهَا لَفْظِيَّةً ) ، وغير مخصوصة ، ومجازية ؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط : بتخفيف ، أو تحسين ، وهي في تقدير الانفصال ( وَتِلْكَ ) الإضافة الأولى أسمها ( مخصوصة ، ومقنوية ) وحقيقة ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدة راجحة إلى المعنى ، كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة .

﴿ نَبِيَّاتٍ ﴾ : الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفاعه أو منصوبه غير مخصوصة ، وال الصحيح أنها مخصوصة ؛ لورود السباع بنته بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٤ - إِنَّ وَجِدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَذِيرًا فِيكَ مِنْ عَهْدِنِي عَذْلًا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أقل التفضيل غير مخصوصة ، وال الصحيح أنها مخصوصة ، نص عليه سيبويه ؛ لأنها ينبعـتـ بالمعرفة .

الثاني : ظاهر كلامه انحصر الإضافة في هذين النوعين ، وهو المعروف ، لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا ، وهي المشبهة بالمحضـةـ ، وحضرـ ذلكـ في سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مسجِدُ الجامع ، ومذهب الفارمى أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسنن إلى الاسم ، نحو « شهرُ رمضان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحْقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

عَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ أَرْسَأَ زَيْدَكَ [ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي ]

أى : عَلَّا زَيْدُ صَاحِبُنَا رَأْسَ زَيْدَ صَاحِبِكَ ، لغز الصفتين وجمل الموصوف

خلفاً عنهما في الإضافة .

الخامسة : إضافة المؤكَد إلى المؤكَد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان ، نحو :

يَوْمَيْنِدُ وَحِينَيْنِدُ وَعَامَيْنِدُ ، وقد يكون في غيرها كقوله :

٥٩٥ - فَقُلْتُ أَنْجُوا عَنْهَا بَحْرًا جَلْدَ إِنْهَى سَيْرُ ضِيَّكَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارَبَهُ

السادسة : إضافة المُلمَفَى إلى المعتبر ، كقوله :

٥٩٦ - إِلَى الْحَوْلِ شَمْ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَا [ وَمَنْ يَبْلُكْ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ ]

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملفى ، نحو : أَضْرَبَ أَيْمَمَ أَسَاءَ ، وقوله :

٥٩٧ - أَقَامَ بَيْنَ دَادَ الْعَرَاقِ وَشَوَّهَةَ لِأَهْلِ دِمْشَقِ الشَّامِ شَوْقٌ مَبْرَحٌ

الثالث : أهل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئاً :

أحدما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رَبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وكم ناقة وفصيلها ، وفعل ذلكَ جَهْدَهُ وطاقةُه ؟ لأنَّ ربَّ وكم لا يجران المعرف ، والحال لا يكون معرفة .

ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثلِه وغيرِه . قال في شرح

الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ،

كوقوع « غير » بين صدفين ، كقول القائل : رأيتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الْمُهِنْ ، وَمَرَرْتُ

بالذكرِ بِمِنْهِمْ غَيْرُ الْمَخِيلِ، وَكَوْلُهُ تَعَالَى: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» وَكَوْلُ أَبِي طَالِبٍ :

٥٩٨ - يارَبُّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِي فِي مَقْتَبٍ مِّنْ تِلْكُمُ الْمَقَابِبِ فَلَيَكُنَّ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْفَالِبِ وَلَيَكُنَّ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

فِي وُقُوعِ غَيْرِ بَيْنِ الصَّدِينِ يَرْتَفِعُ إِبْهَامَهُ؛ لِأَنَّ جَهَةَ الْمُعَايِرَةِ تَتَعَيَّنُ، بِمُخْلَفِ خَلْوَاهِ مِنْ ذَلِكَ، كَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَكَذَا «مَثْلُ» إِذَا أَضَيَّفْتَ إِلَى مَعْرِفَةِ دُونِ قَرِينَةٍ تُشَعِّرُ بِمِمَائَلَةِ خَاصَّةٍ؛ فَإِنَّ الإِضَافَةَ لَا تُعْرِفُ وَلَا تُزَيِّلُ إِبْهَامَهُ، فَإِنَّ أَضَيَّفْتَ إِلَى مَعْرِفَةِ وَقَارِنَهِ مَا يُشَعِّرُ بِمِمَائَلَةِ خَاصَّةٍ تَعْرَفُ، هَذَا كَلَامُهُ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَقَدْ يُعْنِي بِغَيْرِ وَمِثْلِ مُفَايِرَةِ خَاصَّةٍ وَمِمَائَلَةٍ خَاصَّةٍ فِي حُكْمِ بِتَعْرِيفِهِمَا، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي «غَيْرِ» إِذَا وَقَعَ بَيْنِ مُتَضَادَيْنِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ فِي «غَيْرِ» هُوَ مُذَهَّبُ ابْنِ السَّرَّاجِ وَالسِّيرَافِ، وَيُشَكِّلُ عَلَيْهِ نَحْوُ : «صَاحِبُ الْحَمَّا غَيْرُ الَّذِي كَنَا نَعْمَلُ» فَإِنَّهَا وَقَعَتْ بَيْنِ صَدِينِ وَلَمْ تُعْرِفْ بِالإِضَافَةِ لِأَنَّهَا وَصَفَ النَّسْكَرَةَ أَهْ (وَوَصَلْ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أَيْ : الْمَشَابِهِ يَغْفَلُ (مُعْتَرِّ \* إِنْ وُصِّلَتْ بِالثَّانِي كَاجْنَدِ الشَّعَرِ) وَقَوْلُهُ :

٥٩٩ - [أَبْنَا يَهِيمَ قُتْلَى، وَمَاقِي دِمَائِهِمْ شِفَاءِ] وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَامِ

(أَوْ بِالنِّدِي لَهُ أَضَيَّفَ الْثَّانِي كَرِيذُ الْأَصَارِبُ رَأْسُ الْجَانِي)

وَقَوْلُهُ :

٦٠٠ - لَقَدْ ظَفَرَ الرُّؤَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى [بِمَا جَاؤَ زَلَامَ مِلَادِيَرِ وَالْقُتْلِ] أَوْ بِمَا أَضَيَّفْتَ إِلَى ضَمِيرِ الثَّانِي، كَوْلُهُ :

٦٠١ - الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَةُ صَفْوَهِ [مِنِّي، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالَ] وَمِنْ الْمِرْدِ هَذِهِ .

(وَكُوُّهَا فِي الْوَصْفِ كَافِ إِنْ وَقَعَ مُشَنَّى أَوْ بَجْنَى سَبِيلُهُ اتَّبَعَ )

أى : وكون أى ، أى : وجودها ، في الوصف المضاف كافٍ في اغفاره وقوعه متنى  
أو جمّاً اتَّبَعَ سبيلاً المتنى ، وهو جمع للذكر السالم ، كقوله :

٦٠٢ - إِنْ يَغْنِيَ عَنِ الْمُسْتَوْطِنِا عَدَنٌ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَغَى  
وقوله :

٦٠٣ - الشَّانِئُ عِزْرِيٍّ وَلَمَ أَشْتُمُهُمَا [ وَالنَّادِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَفْهَمَا دَمِي ]  
وكقوله :

٦٠٤ - [الْعَارِفُو الْحَقَّ لِلْمُدْلِلِ بِهِ] وَالْمُسْتِقْلُو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أى بما المضاف . وأجاز القراء ذلك  
فيه مضافة إلى المعرف مطلقاً ، نحو : الضارب زَيْدٌ ، والضارب هذا ، بخلاف :  
الضارب رَجُلٌ . وقال للبرد والرُّمَانِيُّ في « الضاربك » و « ضاربك » : موضع  
الضمير خفض وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو  
منصوب في « الضاربك » مخصوص في « ضاربك » ، ويجوز في « الضارباك »  
و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنّه يجوز : الضارب ا زِيداً ، والضارب بـ عمرأ ، وتحذف  
النون في النصب كما تheard في الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٥ - الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَاهِمٍ وَكُفُّ  
وقوله :

الْعَارِفُو الْحَقَّ لِلْمُدْلِلِ بِهِ وَالْمُسْتِقْلُو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

في روایة من تنصب « الحق » و « كثیر ». نعم ، الأحسن عند حذف النون  
الجر بالإضافة ؛ لأنّه المعهود ، والنصب ليس بضعف ؛ لأنّ الوصف صلة ؛ فهو في  
قوّة الفعل فطلب معه التخفيف ، واحترز بقوله « سَيِّلَهُ اتَّبَعَ » عن جمع التكسير  
وجمع المؤنث السالم .

﴿تنبيه﴾ : قوله «أن وقع» هو بفتح «أن» وموضعيه رفعٌ على أنه فاعل كافٍ على ما تبين أولاً ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعني كونها . وقال المكودي : في موضع نصب على إسقاط لام التعلييل ، والتقدير : وجود الـ أـ لـ فـ الـ وـ صـفـ كـافـ لـ وـ قـوـعـهـ مـثـنـيـ أوـ جـمـوعـاـ عـلـىـ حـدـهـ ، وـ يـجـوزـ فـ هـمـزـ «ـ اـنـ » الـ كـسـرـ ، وـ قـدـ جاءـ كـذـلـكـ فـ بـعـضـ النـسـخـ .

( وَرُبُّمَا أَكْسَبَ مَانِ ) من المتضاريفين ، وهو المضاف إليه ، ( أَوْلًا ) منها وهو المضاف ( تَائِنِيَّاً ) أو تذكيراً ( أَنْ . كَانَ ) الأول ( لَحْظَفٍ مُوهَلَّاً ) أي : صالحًا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ، فـ الأَمَّا « يَقْرَئُنَّ كُلَّاً نَفْسَ » . قوله :

٦٠٦ - جادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةً [فَتَرَكَنْ كُلُّ حَدِيقَةً كَالدَّرْهَمِ] .  
وقولهم : قُطِّعَتْ بَعْضُ أَصَايِحِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلْقَطَهُ بَعْضُ السَّيَارَةِ » .  
وقوله :

٦٠٧ - طُولُ الْأَيَّالِيْ أَسْرَعَتْ فِي نَفْضِي [ طَوَيْنَ طَوَلِيْ وَطَوَيْنَ عَرْضِي ]

وقوله :

٦٠٨- [وَتَشَرَّقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدَّأَ ذَعْنَةً] كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ

وقوله :

٦٠٩ - أَتْنِ الْفَوَاحِشُ عِنْهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدِيْهِمْ تَرَكُ الْجَمِيلِ حَمِيلُ

وقوله:

٦١٠ - مَشِينَ كَمَا أَهْتَزَتْ رِمَاحُ تَسْقُفَتْ  
أَعْالَيْهَا مَرْأَةُ الْرَّيَاحِ النَّوَاسِمِ -

ومن الثاني قوله :

**٦١١- إنارة المعلم بمسكوف بطبعه هوئي وعقل عامي فهوئي يزداد تفويلا**

وقوله :

٦١٢ - رُؤْيَاةُ الْفِكْرِ مَا يَوْلُ لَهُ الْأَمْسِرُ مُعِينٌ عَلَى أَجْتِنَابِ الْتَّوَانِي  
وَيَحْتَمِلُهُ « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُخْسِنِينَ » وَلَا يَجُوزُ : قَامَتْ غَلَامٌ هَنْدٌ ، وَلَا  
قَامَ اغْرَأَةً زَيْدٌ ؛ لَا تَفَاءِلُ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ .

﴿تنبيه﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي : أى قليل  
بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لأنه قليل في نفسه ؛ فإنه كثير كما صرحت به في شرح الكافية  
نعم الثاني قليل

( ولَا يُضافُ اسْمُ لِمَا بِهِ أَنْهَذْ \* مَفْنَى ) كالمراidi مع مراده ، والموصوف مع  
صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره في  
المعنى ؛ فلا يقال : قمْحُ بُرَّةٍ ، ولا رَجُلُ فَاضِلٍ ، ولا فَاضِلُ رَجُلٌ ( وأُولُونَ مُوْهَمًا إذا  
وَرَدَ ) أى : إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجوب تأويله ؛ فما أوهم  
إضافة الشيء إلى مراده قولهم : جاءَنِي سَعِيدٌ كُرْزِي ، وتأويله أن يراد بالأول للسمى  
وبالثاني الاسم ، أى : جاءني مسمى هذا الاسم ؛ وما أوهم إضافة الموصوف إلى صفتة  
قولهم : حَبَّةُ الْحَمَّاءَ ، وصَلَّةُ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وتأويله أن يقدر موصوف ،  
أى : حَبَّةُ الْبَلْقَةِ الْحَمَّاءُ ، وصلَّةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، ومسجدُ الْمَكَانِ الْجَامِعُ ؛ وما  
أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وسَخْقُ عَمَّاتِي ، وتأويله أن  
يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها : أى شئ لا جَرْدُ من جنس القطيفة ،  
وشئ سَخْقٌ من جنس العمامية .

﴿تنبيه﴾ : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما يعنده لاختلاف الفظيين ، ووافقه  
ابن الطراوة وغيره ، ونقله في النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « ولَدَارُ  
الْآخِرَةِ » و « حَقُّ الْيَقِينِ » و « حَبْلُ الْوَرِيدِ » و « حَبْتُ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل  
وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تتفق إضافته: كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير « أى » من الموصولات ومن أسماء الشرط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضها (يضاف أبداً) فلا يستعمل مفرداً بمحال (وَبَعْضُ ذَا) الذي يضاف أبداً (قَدْ يَأْتِ لفظاً مُفَرَّداً) أى : يأتي مفرداً في اللفظ فقط ، وهو مضارف في المعنى ، نحو : كل ، وبعض ، وأى ، قال الله تعالى : « وَكُلُّ فِلَكٍ يَسْبِحُونَ » « فَضَلَّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيَّامًا تَذَعُوا » .

﴿تنبيه﴾ : أشعر قوله « وبعض الأسماء » ، وقوله « وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً » أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ .

وأعلم أن اللازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضرر ، وذلك نحو كلاماً ، وكلنا ، وعنده ، ولدَيْ ، وسوَيْ ، وقصَارَى الشيء ، وحُمَادَاه ، بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أولى ، وأولات ، وذى ، ذات ، وما يختص بالمضمر ، وإليه الإشارة بقوله ، (وَبَعْضُ مَا يضاف حَتَّى) أى وجو با (أَمْتَنَعْ \* إِيلَاؤهُ أَسْمَاءً ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَّخَدْ) نحو جشتَ وَخَدِي ، وجشتَ وَخَدَك ، وجاءَ وَحْدَهُ ، وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو (لَتَّيْ، وَدَوَائِنْ) و (سَفَدَيْ) وَحَنَانَيْ ، وهَذَا ذَيْ ، تقول : لَبَّيْك ، بمعنى إقامة على إجابتكم بعد إقامة ، من أَبْتَ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقْامَ بِهِ ، وَدَوَائِنَكَ ، بمعنى تداولاً لك بعد تداول ، وَسَمَدَيْكَ ، بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، وَحَنَانَيْكَ ، بمعنى تحمناً عليك بعد تحزن ، وهَذَا ذَيْكَ - بذالين معجمتين - بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع (وَشَدَّ إِيلَاهَ يَدَيْ لَتَّيْ) في قوله :

٦١٣ - دَعَوْتُ لِمَا نَأَنِي مِسْوَرًا فَتَبَّيْ فَتَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرَ  
كما شدت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

- ٦١٤ -

﴿تَبَيِّه﴾ : مذهب سبوي يه أن لبيك وأخواته مصادر مثنية لفظاً ومعناها التكثير، وأنها تُنْصَب على المصدرية بعوامل محددة من ألفاظها، إلا هذا ذيک ولبيک فـن معناها وجوز سبوي في هذا ذيک في قوله :

٦١٥ — فَرَبْكَ هَذَا ذِيَّكَ وَطَعْنَةً وَخَضْأَ [ يُنْفِي إِلَى عَاصِي الْمُرْوُقِ النَّخْضَأَ ]  
وفي « دَوَالَيْكَ » في قوله :

٦١٦ - إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ  
دَوَالِيْكَ حَتَّى كُلَّنَا غَيْرُ لَا يُسْ

الحالية بتقدير نفعه مداوين وهاذين ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؟ للتعريف ،  
ولأن المصدر الموضع للتكتير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . وجوز الأعلم في  
هذا ذيئك في البيت الوصفية ، وهو مردود بما ذكر ، وأنه معرفة و « ضرباً » نكرة ،  
وذهب يونس إلى أن لبيك اسْمُ مفرد مقصور أصله لبَّيْ قلبت ألفه ياءً للإضافة إلى  
الضمير كافٌ إلى ولذى ، ورَدَ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر  
فقوله :

\* . فَلَمَّاْ يَدَى مَسْوَرٍ . . \*

وقول ابن الناظم إن خلاف يونس في ليك وأخواته وهم، وزعم الأعلم أن الكاف  
حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلما في «ذلِكَ». ورد عليه بقوله : لم يَبْيِهِ  
ولَبَّيْ يَدَئِ شُورَ، وبمحذفهم التونَ لأجلها ولم يمحذفوها في ذَائِئَ ، وبأنها لا تلحق  
الأسماء التي لاتنسى الحرف ، أم.

النوع الثاني من الملزام للإضافة — وهو ما يختص بالجمل — على قسمين : ما يختص  
بنوع من الجمل ، وسيأتي ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى  
الأسمني ٢)

المجمل: \* حيثُ وَإِذْ) فشمل إطلاقه الجملة الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية نحو : جلستُ حيثُ زَيْدُ جَالِسٌ ، « وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْسُمْ قَلِيلٌ » والفعلية نحو جلستُ حيث جلستَ ، وأجلسنَ حيثُ أَجْلِسٌ ، « وَإِذْ كُرُوا إِذْ كَنْتُمْ قَلِيلًا » « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٧- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهْلٌ طَالِمًا [ تَحْمَمْ يُعْنِي كَالشَّهَابِ سَاطِعًا ]

وقوله :

٦١٨- [وَنَظَمْتُهُمْ حَيْثُ الْكُلُّ بَعْدَ ضَرِبِهِمْ بِيَبْيَضِ التَّوَاضِي] حَيْثُ لَيْلَ الْعَامَمْ فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي .

﴿تنبيه﴾ : قولهم « إذ ذاك » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ، والتقدير : إذ ذاك كذلك ، أو إذ كان ذاك .

( وإن يَنْوَنْ يَمْتَحَنَ إِفْرَادُ إِذْ) أي : وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظاً ، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما في نحو : يَوْمَيْنِ ، وَحِينَيْذِ ، ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه في أول الكتاب ، وأما نحو :

.... وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

فادر .

( وَمَا كَإِذْ مَفَقَ ) فـ كـوـنـهـ ظـرـفـاـ مـبـهـمـاـ مـاضـيـاـ ، نحو : حين ، وـوقـتـ ، وزـمانـ ، وـيـوـمـ ، إـذـاـ أـرـيدـ بـهـاـ الـماـضـيـ ( كـإـذـ ) فـ إـضـافـةـ إـلـىـ مـاـ تـضـافـ إـلـيـهـ إـذـ ، لـكـنـ ( أـضـفـ ) هـذـهـ ( جـوـازـاـ ) لـماـ سـبـقـ أـنـ إـذـ تـضـافـ إـلـيـهـ وـجـوـبـاـ ( نـحـوـ حـيـنـ جـائـيـذـ ) وـجـاءـ زـيـدـ يـوـمـ الـحـجـاجـ أـمـيـرـ ، وـحـوـ حـيـنـ جـيـثـكـ نـيـذـ ، وـجـاءـ زـيـدـ يـوـمـ إـمـرـةـ الـحـجـاجـ ، فـتـضـافـ لـمـفـرـدـ ، فـإـنـ كـانـ الـفـلـفـلـ الـبـهـمـ مـسـتـقـبـلـ الـعـنـيـ لـمـ يـعـاـمـلـ مـعـالـمـ إـذـ ، بـلـ يـعـاـمـلـ مـعـالـمـ إـذـ ، فـلـاـ يـضـافـ إـلـىـ جـمـلـةـ اـسـمـيـةـ ، بـلـ إـلـىـ فـعـلـيـةـ كـاـسـيـانـيـ ، وـأـمـاـ « يـوـمـ هـمـ » قـلـيـ النـارـ يـفـتـنـوـنـ » وـقـوـلـهـ :

فَكُنْ لِي شَفِيْمَا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةً بِعْنَ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ  
فِي نَزْلِ الْمُسْتَقِيلِ فِي مِنْزَلَةِ الْمَاضِي لِتَحْقِيقِ وَقْوَعِهِ . هَذَا مَذْهَبُ سِيبِيِّهِ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ  
النَّاطِلُمُ عَلَى قَلَةٍ ؛ تَمَسِّكًا بِظَاهِرِ مَا سَبَقَ . وَأَمَّا غَيْرُ الْمُبْهَمِ – وَهُوَ الْمُحْدُودُ – فَلَا يَضَافُ إِلَى  
جَمَلَةٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ شَهْرٍ وَحَوْلٍ ، بَلْ لَا يَضَافُ إِلَى الْمَفْرَدِ نَحْوُ شَهْرٍ كَذَّا .

(وَأَبْنٌ أَوْ أَغْرِبٌ مَا كَيْدَهُ قَدْ أَجْرِيَّا) مَا سَبَقَ أَنْهُ يَضَافُ إِلَى الْجَمَلَةِ جَوَازًا : أَمَّا  
الْإِعْرَابُ فَعَلِيُّ الْأَصْلِ ، وَأَمَّا الْبَنَاءُ فَعَمَلًا عَلَى إِذِ (وَأَخْتَرْ بِنَاءً مَمْلُوًّا فِي مُبْنِيَا) أَيْ : أَنَّ  
الْأَرْجُحَ وَالْمُخْتَارَ فِيهَا تَلَاهُ فَعَلَ مُبْنِيُّ الْبَنَاءِ لِلتَّنَاسُبِ كَفَوْلَهُ :

٦١٩ - عَلَى حِينِ عَاتَبَتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا [فَقُلْتُ أَمَّا أَصْحَّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ]

وَقَوْلُهُ :

٦٢٠ - [لَا جَنَدِينَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلَمُّا] عَلَى حِينِ يَسْتَقْبِلُنَّ كُلَّ حَلِيمٍ  
(وَقَبْلَ فَقْلِ مُقْرَبٍ أَوْ مُبْنَدَا \* أَغْرِبُ ) نَحْوُ : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ  
مِنْ قُلُومُهُمْ » .

وَكَفَوْلَهُ :

٦٢١ - أَمَّا تَنَلَّمِي يَا عَمْرَكَ اللَّهَ أَتَنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامُ قَلِيلٌ  
وَلَمْ يُجِزِ الْبَصَرِ يُونِ حِينَتِذُغِيرَ الْإِعْرَابُ، وَأَجَازَ السَّكُوفِيُونَ الْبَنَاءَ، وَإِلَيْهِ مَالَ الْفَارَسِيُونَ  
وَالنَّاطِلُمُ ، وَلَذِكَّرَ قَالَ : (وَمَنْ بَنَى فَلَمْ يُنْتَدَأ) أَيْ : لَنْ يُفْلَطَ ، وَاحْتَجُوا لِذَلِكَ بِقِرَاءَةِ  
نَافِعٍ : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ » بِالْفُتْحِ ، وَقَدْ رُوِيَ بِهِمَا قَوْلَهُ :

... ... ... ... ... عَلَى حِينِ الْكَرَامُ قَلِيلٌ

وَقَوْلُهُ :

٦٢٢ - تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى - عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانِ  
(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظَّرْفَيَةُ (إِضَافَةٌ إِلَى \* جُمَلِ الْأَفْدَانِ) خَاصَّةٌ ، نَظَرًا إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ  
مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا (كَهُونَ إِذَا أَعْتَلَى) « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ » فَإِذَا ظَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى

الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المshهور . وأما نحو : « إذا السماه أشقت » فمثل « وإن أحد من المشرِّكين استجارت » قوله :

٦٢٣ — إذا باهلي ثمته حنظليَّة لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المُذْرَعُ

فهل إضمار كان الشائنة كاً أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

٦٢٤ — [وَبَيْتُ لَبَلَى أَرْسَلتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى] فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجملة الاسمية ، تمسكاً بظاهر ما سبق ، واختاره في شرح التسهيل ، والاحتراز بقولي « غالباً » عن نحو : « وإذا ما أغضبوهم يغفرُونَ » « والَّذِينَ إِذَا أصَابُوهُمُ الْبُشْرَى هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيهما ظرف الخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

﴿تنبيه﴾ مثل إذا هذه لَكَ الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى

الفعالية ، نحو : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » وأما قوله :

٦٢٥ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَا شَمْسٌ

فمثل « وإن أحد من المشرِّكين استجارت » لأن « وَهَا » في البيت فعل بمعنى سقط ، وشتم أمر من قوله : شتمه ، إذا نَظَرْتَ إِلَيْهِ ، والمعنى لما سقط سقاونا قلت عبد الله شتمه .

(لم يفهم أنتَين معرف بلا \* ترقى أضيف كُلَّا وَكُلَّا) أى: مما يلزم الإضافة كلا وكُلَّا ، ولا يضافان إلا لما استكملا ثلاثة شروط : أحدها التعرِيف ؟ فلا يجوز كلا رجُلين ، ولا كُلَّا امرأتين ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة الختصة نحو : كلا رجُلينِ عِنْدَكَ فَأُمَانُ ، وحُكْمِي كُلَّنا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدُهَا : أى تاركة للغَرْل ، الثاني الدلالة على اثنين : إما بالنفس ، نحو : كلا هُما ، و « كُلَّنا الجُنْتَيْنِ » أو بالاشتراك ، قوله :

٦٢٦ — كلا نَاهَغَنِي عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ [ وَنَحْنُ إِذَا مُنْتَنَا أَشَدُ تَفَانِيَا ]

فإن كلمة «نا» مشتركة بين الاثنين والجمع، وإنما صح قوله :

٦٢٧ — إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدَىٰ وَكُلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلَ

لأن «ذا» مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى : « لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ » بين ذلك «أى» : وكلام ماذكر ، وبين ماذا .

الثالث : أن يكون كلام واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلام زيد وعمرو ، وأما قوله :

٦٢٨ — كُلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجْدِي عَضْدًا فِي النَّابِاتِ وَالثَّمَمِ الْمُلْمَاتِ

وقوله :

٦٢٩ — كُلَا أَصْنَيفَنِ المَشْنُوءِ وَالصَّيْفِ نَائِلٌ  
لَدَىٰ الْمُنَىٰ وَالْأَمْنَىٰ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة .

( وَلَا تُضِيفِ لِمُفرَدِ مَعْرَفٍ \* أَيَا ) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بعض ( وإن  
كَرِزَتْهَا ) بالعلف ( فَاضِفِ ) إليه ، كقوله :

٦٣٠ — فَلَيْئِنْ لَقَيْتُكَ خَالِيَنِ لَتَعْلَمَنَ أَيْ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَخْرَابِ

وقوله :

٦٣١ — أَلَا تَنَأِيْنَ الْأَنَاسَ أَيْ وَأَيْكُمْ غَدَاءَ التَّقْيِيَّاً كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

لأن المعنى حينئذ أينا ( أوْ تَنُو ) بالمعنى المعرف الجمع : بأن تنوى ( الأجزاء ) نحو :  
أى زيد أحسن ؟ يعني أى أجزائه أحسن ( وَاخْصُصَنْ ) بالمعروفة \* موصولة أيا ( أي )  
أيَا : مفعول باخصوص ، وبالمعروفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أى متقدم عليها ،  
أى : تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منه ، وهو المفرد ،  
نحو : أمرُزِ يَأْيِ الرَّجُلَيْنِ هُوَ أَكْرَمُ ، وَأَيِّ الرَّجَالِ هُوَ أَفْضَلُ ، وَ « أَيْهُمْ أَشَدُّ »  
ولا تضاف لنكرة خلافاً لأن عصفور ( وَبِالْعَكْسِ ) من الموصولة ( الصفة ) وهي

المنعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كررت بفارسٍ أى فارسٍ ، وبرَيْدِي أى فتى ، ومنه قوله :

[فَأَوْمَيْتُ إِيمَانَ خَفِيًّا لِجَنْبَرَ] فَلِهِ عَيْنَا حَبَّرَ أَيْمَا فَتَى

( وإن تكن ) أى ( شرطاً أو استفهاماً \* مطلقاً كمل بها الكلام ) أى : تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى مسبق منه ، وهو للفرد المعرفة ، نحو : أى رجل يأتيني فله درم « أيمَا الأَجَلَانِ قَضَيْتَ » « أَيْكُمْ يأتِينِي بِعَرْشِهَا » « فَبَأْيَ حَدِيثِي » فظاهر أن لأى ثلاثة أحوال .

﴿ تَنْبِيهٌ ﴾ : إذا كانت أى نفتاً أو حالاً - وهي المراد بالصفة في كلامه - فهي ملزمة للإضافة لفظاً ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهي ملزمة لها معنى لا لفظاً ، وهو ظاهر .

( وَالْزَّمُوا إِضَافَةً لِدُنْ فَجَرْ ) ما بعده بالإضافة : لفظاً إن كان معرباً ، ومحلاً إن كان مبنياً أو جلة ؛ فال الأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :

٦٣٢ - تَنْتَهِمُ الرُّعْدَةُ فِي ظَهِيرَى مِنْ لَدُنِ الظَّهِيرَى إِلَى الْعَصَيْرِ  
والثاني نحو : « وَعَلَمْنَا مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » « لِيُنْذِرَ بَاسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ » ، والثالث  
ـ كقوله :

٦٣٣ - وَتَذَكَّرُ نُفَمَاءُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعْ [ إِلَى أَنْتَ ذُو فَوَدَنِ أَبْيَضُ كَالْنَسْرِ ]  
ـ وقوله :

٦٣٤ - صَرِيعُ غَوَانِ رَاقِهِنَ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ  
ـ ولم يُصنَفَ من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُنْ وحْيَثُ ، وقال ابن  
ـ برهان : حيثُ فقط ، هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب ( وَنَصْبُ غُدوةٍ بِهَا عَنْهُمْ  
ـ نَدَرْ ) كاف قوله :

٦٣٥ - فَازَ الْمُهْزِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدوةَ حَتَّى دَنَتْ لِغَرُوبِ

فلدُنْ حينئذ مقطعةٌ عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وغدوةَ بعدها نصبٌ على التمييز ، أو على التشبيه بالمحظوظ ؟ لشبه لَدَنْ باسم الفاعل في ثبوت نونها تارةً وحذفها أخرى ، لكن بضمّه سماعُ النصب بها ممحوقةَ النون ، أو خبراً لـكان ممحوقة مع اسمها : أى لَدَنْ كانتِ الساعةُ غدوةَ ، ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل ؟ فلو عطفت على «غدوة» المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخشن ، واستبعد الناظمُ نصبَ المعطوف ، وقال : إنه بعيد عن القياس ، وحکي الكوفيون رفع «غدوة» بعد لَدَنْ ؛ فقيل : هو بكلان تامة ممحوقة . والتقدير : لَدَنْ كانتْ غدوةُ ، وقيل : خبر لمبتدأ ممحوقة ، والتقدير : لَدَنْ وقتٌ هُوَ غدوةُ ، وقيل : على التشبيه بالفاعل ، قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لَدَنْ من الأسماء غير غدوة .

﴿تَبَيَّنَ﴾ : لَدَنْ بمعنى عندَ ، إلا أنها تختص بستة أمور :

أحدها : أنها ملزمة لمبدأ الفايات ، ومن ثم يتعاقبان في نحو : جئت من عندَه ، ومن لَدَنه ، وفي التنزيل : «آتَيْنَا رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَمْنَا مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا» بخلاف : جلست عندَه ؛ فلا يجوز : جلست لَدَنه ؛ لعدم معنى الابتداء هنا .  
ثانيةها : أن الفاعل استعملها مجرورة بمن .

ثالثها : أنها مبنية ، إلا في لغة قيس ، وبلغتهم قريء «مِنْ لَدَنِهِ» :

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها : جواز إفادتها قبل «غدوة» على ما مر .

سادسها : أنها لا تقع إلا في الأضلالة ، تقول : السفر مِنْ عِنْدِ البصرة ، ولا تقول : من لَدَنْ البصرة .

وأما «لَدَى» فهي مثل عِنْدَ مطلقاً ، إلا أن جَرَها متنع ، بخلاف جر عِنْدَ ، وأيضاً «عِنْدَ» أُمْكِنُ منها من وجهين ؛ الأول : أنها تكون ظرف للإعجاز والمعانٍ ، تقول : هذا القول عندى صواب ، وعند فلان عِلْمٌ به ، ويعتذر ذلك في لَدَى ، قاله ابن الشجاعي

في أماليه . الثاني : أنك تقول : عِنْدِي مَالٌ ، وإن كان غائباً عنك ، ولا تقول : لدِي مال ، إلا إذا كان حاضراً ، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لَدَى وعِنْدَ ، وقولُ غيره أولى .

(وَ) أَلْزَمُوا إِضَافَةً أَيْضًا (مَعَ) وَهِيَ اسْمَ الْمَكَانِ الْاِصْطَحَابُ ، أَوْ وَقْتِهِ ، وَالْمُشْهُورُ فِيهَا فَتْحُ الْعَيْنِ ، وَهُوَ فَتْحُ إِعْرَابِهِ ، وَ(مَعَ) بِالْبَنَاءِ عَلَى السُّكُونِ (فِيهَا قَلِيلٌ) كَقُولَهُ :

٦٣٦ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَاهِي مَفْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أنَّ تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هي لغة ربيعة وغمٰ ؛ فإنها مبنية عندم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرْفٌ ، وادعى العجاجُ الإجماع عليه ، وهو فاسد ، وال الصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا انصل بها متحرك (وَنَقْلٌ) فيها (فتَحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَصَلِّ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فالفتح طلباً للخفة ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

﴿تَنْبِيهٌ﴾ : تفرد « مع » مردودة اللام ، فتخرج عن الظرفية وتتصب على الحال بمعنى جيماً ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانَ مَعًا ، و تستعمل للجمع كاستعمال للآتين ، كقوله :

٦٣٧ - وَأَنَّفَيَ رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا [فَفُودَرَ قَنْدِيْهِمْ مُسْتَقْرَأً]

وقوله :

٦٣٨ - [يُدَكُّونَ ذَذَبَثَ الْحَزِينَ بَدِئِيْهِ] إِذَا حَنَتِ الْأُولَى يَجْمَعُنَّ لَهَا مَعًا وقد ترافق « عند » فتجرب ثمين ، حكى سيبويه : ذهبتُ منْ معي ، ومنه قراءة بعضهم : « هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي » .

(وَاضْمِمْ بِنَاءً غَيْرًا أَنْ عَدَمَتْ مَا \* لَهُ أُضِيفَ) لفظاً (نَاوِيًّا مَا عَدِمَا) معنى ، أي : من الكلمات الملازمة للإضافة غَيْرُ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعلم المضاف إليه - كقبضة عشرة لَيْسَ غَيْرُها - جاز حذفه لفظاً فيضم « غير » بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمة بناء ؟

لأنها كقبل في الإبهام ، فهى اسم أو خبر ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أفهمه كلامه . و قال الأخفش : إعراب ؟ لأنها اسم كـكـل وبعـض ، لا ظرف كـقبل وبعد ؛ فـهي اـسـم لا خـبـر ، وجـوـزـها ابن خـروف ، ويـجـوز قـلـيلا الفـتـح مع تـنـوـين وـدـونـه ؛ فـهي خـبـر ، والـحـرـكـة إـعـرـابـ بـاـتـفـاقـ ، كـالـضـمـ معـ التـنـوـينـ .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فـهي خـبـر ، والـحـرـكـة إـعـرـابـ بـاـتـفـاقـ . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظاً تـضمـ وتـفتحـ ، فإن ضـمـتـ تعـيـنـ لـلاـسـمـ ، وإن فـتحـتـ لا تـعـيـنـ للـخـبـرـ ؛ لـاحـتمـالـ أـن تـكـوـنـ الفـتـحةـ بـنـاءـ لـإـضـافـتهاـ إـلـىـ الـمـبـنـيـ .

الثاني : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير «ليس» من ألفاظ الجهد ؛ فلا يقال قبضت عشرة لاَ غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال في القاموس : وقولهم «لاَ غَيْرُ لـحن» غـيـرـ جـيدـ ؛ لأن «لاـغـيرـ» مـسـمـوـعـ في قول الشاعر :

٦٣٩ - جـوابـاـ يـهـ تـنـجـوـ أـعـتـمـدـ فـوـرـبـنـاـ لـعـنـ عـمـلـ أـسـلـفـتـ لـأـغـيـرـ تـسـأـلـ

وقد احتاج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكان قولهم «لـحن» مـأـخـوذـ من قول السيراف : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد «ليس» ، ولو كان مكان «ليس» غيرها من ألفاظ الجهد لم يجز الحذف ، ولا يتجاوز بذلك مورد الساع . اهـ كـلامـهـ ، وـقـدـ سـمـعـ . اـتـهـيـ كـلـامـ صـاحـبـ القـامـوسـ .

والفتحة في «لاَ غَيْرـ» فـفتحـةـ بـنـاءـ ، كـالـفـتـحةـ فـلـأـ رـجـلـ ، نـقـلهـ في شـرـحـ الـلـيـابـ عنـ الـكـوـفـيـنـ . وـبـنـاءـ : مـصـدـرـ نـصـبـ عـلـىـ الـحـالـ ، أـيـ : بـاـنـيـ ، وـغـيـرـاـ : مـفـعـولـ باـضـمـمـ . (قـبـلـ كـغـيـرـ) وـ (بـعـدـ) وـ (حـسـبـ) وـ (أـوـلـ \* وـدـونـ ، وـالـجـهـاتـ) السـتـ (أـيـضاـ ، وـعـلـ) فـأـنـهاـ مـلـازـمـةـ لـلـإـضـافـةـ ، وـتـقـطـعـ عـنـهاـ لـفـظـاـ دونـ معـنىـ ؛ فـتـبـنيـ عـلـىـ الضـمـ لـشـهـبـهاـ حـيـنـذـ بـحـرـوفـ الـجـوابـ : فـالـاسـتـغـنـاءـ بـهـاـ عـمـاـ بـعـدـهـاـ ، معـ ماـ فـيهـاـ مـنـ شـبـهـ الـحـرـفـ فـالـجـمـودـ وـالـاقـتـارـ ، نـحـوـ : «لـهـ الـأـمـرـ مـنـ قـبـلـ وـمـنـ بـعـدـ» فـقـرـاءـةـ الـجـمـاعـةـ ، وـنـحـوـ :

فَبَصَتْ عَشَرَةَ خَسْبُ ، أَى : خُبُجِي ذَلِكُ ، وَحَكِي أَبُو عَلِيِ الْفَارَسِيُ : أَبْدَأْ بِذَاهِنِ  
أَوَّلُ ، بِالضَّمِّ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤٠ - [لَعَزْكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ] عَلَى أَيْنَا تَعْدُ الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وَقَوْلُهُ : سِرْتُ مَعَ الْقَوْمَ وَدُونُ ، أَى : وَدُونُهُمْ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ  
أَوْ أَمَامُ ، أَى : خَلْفُهُمْ أَوْ أَمَامُهُمْ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤١ - لَعْنَ إِلَهٍ تَعْلَمَةَ بْنَ مُسَافِرٍ اعْنَا يُشَنْ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ

وَقَوْلُهُ :

٦٤٢ - أَقَبَ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلِيٍّ [ مُعَاوِدٌ كَرَّةً أَذْرِيزْ أَفْبِيلْ ]  
أَمَا إِذَا نُوِيَ ثَبُوتُ لِفَظُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّهَا تَرْبَ منْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، كَمَا لو تُلْفُظَتْ بِهِ ،  
كَوْلُهُ :

٦٤٣ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْنِي قَرَابَةَ [ فَمَا عَطَافَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ ]  
أَى : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكُ ، وَقَرَبَيْهِ : « قَبْلُ الْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » بِالجُرْبِ مِنْ غَيْرِ  
تَنْوِينٍ ، أَى : مِنْ قَبْلِ الْعَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ . وَحَكِي أَبُو عَلِيِّ : أَبْدَأْ بِذَاهِنِ أَوَّلِ ، بِالجُرْبِ  
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ أَيْضًا .

فَإِنْ قَطَعْتَ عَنِ الإِضَافَةِ لِفَظًا وَمَعْنَى - أَى : لَمْ يُنْوِ لِفَظُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَلَا مَعْنَاهُ -  
أَعْرَبْتَ مَنْوَاهَ وَنُصْبَتْ ، مَالِمَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا جَارٌ ، كَأَشَارَ إِلَيْهِ بَقَوْلِهِ :  
( وَأَغْرِبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُسْكَرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَ )  
كَوْلُهُ :

٦٤٤ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُفْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصَ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ  
وَكَوْلُهُ :

٦٤٥ - [ وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسْدَ أَسْدَ شَنْوَةَ ] فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ شَنْوَةَ

وكتوله :

٦٤٦ - [مِكْرَهٌ مِغْرَهٌ مُقْبَلٌ مُذْبَرٌ مَعَا] كجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِيٍّ  
وكفراة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين ، وحكي أبو على : ابْدَأ  
بِذِيْمَنْ أَوْلَى ، بالتصب منوعاً من الصرف للوزن والوصف .

﴿نبهات﴾ : الأول : اتفنى كلامه أن « حَسْبُ » مع الإضافة - أى لفظاً ،  
أو نوى معناها ، أو لفظها - معرفة ، ونكارة إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظاً ومعنى ؟  
إذ هي يعني كافيتك اسم فاعلي مراداً به الحال ؟ فتستعمل استعمالَ الصفات النكرة ؛  
فتكون نعتاً لنكرة : كمَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وحالاً لمعرفة ، كهذا  
عَبْدُ اللَّهِ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ . وتستعمل استعمالَ الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبِهِمْ  
جَهَنَّمُ » « فَإِنْ حَسْبَكَ اللَّهُ » بحسبيك درهم ، وهذا يرد على من زعم أنها اسم  
 فعل ؟ فإن الموارم اللغوية لا تدخل على أسماء الأفعال . وقطع عن الإضافة فيتجدد لها  
إشارتها معنى دالاً على النفي ، ويتجدد لها ملازمتها للوصفيية أو الحالية أو الابتداء والبناء  
على الفم ، تقول : رأيت رجلاً حَسْبُ ، ورأيت زيداً حَسْبُ . قال الجوهري :  
كأنك قلت حسي أو حسي فأضمرت ذلك ولم تنوون . اه . وتقول في الابتداء :  
قبَضْتُ عَشْرَةَ حَسْبُ ، أى : فخسي ذلك .

الثاني : اتفنى كلامه أيضاً لأن « عَلُّ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على  
الظرفية أو الحالية . وتوافق « فوق » في معناها ، وتحالفها في أمرين : أنها لا تستعمل  
إلا مجرورة بن ، وأنها لا تستعمل مضافة ؛ فلا يقال : أخذته مِنْ عَلِي السَّطْحِ ،  
كما يقال : من علوه ، ومن فوقه . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن  
مالك . وأما قوله :

٦٤٧ - يَا رَبَّ يَوْمٍ لَيْ لَا أَظَلَّهُ أَرْمَعْ مِنْ تَحْتٍ وَأَضْحَى مِنْ عَلَى

فالماء فيه لسكت ؛ بدليل أنه مبني ، ولا وجّه لبنائه لو كان مضافاً . انتهى .  
 الثالث : قال في شرح السكافية : وقد ذهب بعضُ العلماء إلى أن قبلا - في قوله « وَكُنْتُ قَبْلًا » - معرفة بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنّه جعلَ مالحّقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ؟ فعوْن « قبْل » مع التنوين - لكونه عوضاً من المضاف إليه - بما يُعَامِلُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلّ حين قطع عن الإضافة لحّقه التنوين عوضاً ، وهذا القول عندى حسن .

(وما يلي المضاف) وهو المضاف إليه (يأتي خلفاً \* عنه في الأعراب) غالباً (إذا ما حذفها) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَأَنْأَى الْقَرِيَّةَ » أى : أهل القرية .

﴿تنبيهان﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله :

٦٤٨ - يَسْتَوْنَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيقَ عَلَيْهِمْ

برَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ  
 برَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفَّقُ » بالباء ، لكنه أراد ماء برَدَى  
 وفي التأنيث كقوله :

٦٤٩ - مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالسِّنْكُ مِنْ أَرْدَانَهَا دَفِحةٌ  
 أى : رائحة المسك ؛ وفي حكمه ، نحو : « إِنْ هَذِينِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي »  
 أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكَنَا هُمْ » أى : أهل القرى ، وفي الحالية ،  
 نحو « تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَا » أى مثل أيدي سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة .

الثاني : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ، ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب ، نحو « وَتَجْفَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ » أى : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم و « تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُفْشِي عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ »

أى : كدوران عين الذي يعشى عليه من الموت . ومنه قوله :

٦٥٠ - فَادْرُكْ إِذْ قَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْمَهَا وَقَدْ جَعَلَتِنِي مِنْ حَزِيمَةِ أَصْبَعَا

أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرُبَّمَا جَرَوا الَّذِي أَبْقَوْا) وهو المضاف إليه (كما # قدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ مَا)

وهو المضاف (لكنْ يُشَرِّطُ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ \* مُمَانِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

٦٥١ - أَكُلُّ امْرِيٍّ تَحْسِبِينَ امْرًا وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّهِيَّالِ نَارًا

أى : وكل نار ، وقوله :

٦٥٢ - وَمَمَّا أَرَى مِثْلَ الْخَيْرِ يَتَرَكُهُ الْفَتَّى  
وَلَاَ الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرُوا وَهُوَ طَائِعٌ

أى : ولا مثل الشر ؛ ثلثا يلزم العاطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ بأن يجعل قوله « نار » بالجر معطوفا على « امرى » والعامل فيه « كل » « و نارا » الثاني معطوفا على « امرأ » والعامل فيه « تحسين » .

﴿تبنيه﴾ : الجر والحالات هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام كاظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاد عليه ، كالجر بدون عطف في قوله : رأيتُ التّيْمِيَّ تَنْيِمَ عَدِيَّ ، أى : أحدَ تَنْيِمِ عَدِيَّ ، ومع العاطف المقصول بغير لا ، كقراءة ابن جماز « تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَأَنَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » أى : عرض الآخرة ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة ، أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالمحذف ليس مماثلا لما عليه قد عطف ، بل مقابل له . ١٤

(وَيُحَذَّفُ التَّابِيِّ) وهو المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه (فيبني الأولى)

وهو المضاف (كحاله إذا به يتصل) فلا ينوى ولا تردد إليه التنوين إن كان مشتى

أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك في الفالب إلا (بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإضافةٍ إلَى \* مِثْلِهِ الَّذِي لَهُ أَضَفتَ الْأُولَا ) ؛ لأن بذلك يصير المذوق في قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قَطْعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها ؛ فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قالها » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « رِجْلَ » عليه ، وكقوله :

**٦٥٣ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرَهُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسْدِ**

أى : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

**٦٥٤ - سَقَ الْأَرْضِينَ الْغَيْثَ سَهْلَ وَحْزَنَهَا**

[ فَنَيَطَتْ عَرَقَيِ الْأَمَالِ بِالْزَّرْعِ وَالْفَرْزِعِ ]

أى : سهلها وحزنها ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما هو من نحو قوله :  
وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً

وقد قرئ شذوذًا « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شئ عليهم .

» تنبهان : الأول : ما ذكره الفاظم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن الأصل في قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قالها : قَطْعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ مَنْ قالها ، فحذف ما أضيف إليه « رِجْلَ » فصار : قَطْعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قالها وَرِجْلَ ، ثم أفهم « رِجْلَ » بين المضاف الذي هو « يد » والمضاف إليه الذي هو « مَنْ قالها » . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قالها » ولا حذف في الكلام .

الثاني : قد يُعمل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المذوق ، وهو عكس الأول ، كقول أبي زَيْدَةِ الْأَسْنَمِيِّ رضي الله تعالى عنه : « غَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَّوَاتٍ وَثَمَانِيَّ » – بفتح الياء دون تنوين – والأصل : [و] ثمانى غزوات ، هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى .

(فصل مضاف شبيه فعل مانصب \* مفعولاً أو ظرفاً أجز) فصل : مفعول بأجز مقدم ، وهو مصدر مضاد إلى مفعوله . وشبيه فعل : نت لضاف ، وما نصب : موصول وصلة ، في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول مذوق : أي نصبه ، ومفعولاً أو ظرفاً : حالان من « ما » أو من الضمير المذوق ، وقدير البيت : أجز أن يفصل المضاف متصو به حال كونه مفعولاً أو ظرفاً .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين التصنيفين ما هو جائز في السعة ، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً .

فالجاز في السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مصدرأ والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ،

كقراءة ابن عامر « قتل أولادهم شر كائهم » ، قوله الشاعر :

٦٥٥ - [ عَنْوَا إِذْ جَبَنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً ]

فَسَقَنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثَ الْأَجَادِيلِ

قوله :

٦٥٦ - [ وَحَلَقَ الْمَازِي كَالَّهَ وَانِسٌ ]

فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْخَمِيدَ الدَّائِسِ

قوله :

٦٥٧ - فَزَجَجْتَهَا بِرَاجِهِ زَجَ الْقَلْوَصَ أَبِي مَرَادَةَ

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : ترك يوماً نفسك وهو لها سفي لها في رداتها .

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله

الثاني ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسِنَ اللَّهُ تَحْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلُهُ » قوله الشاعر :

٦٥٨ - [ مَا زَالَ يُؤْفِنُ مَنْ يُؤْمِنُكَ بِالْفَقَافِ ] وَسِوَالَكَ مَا نَحْنُ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجُ

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هل أنتم تاركولي صاحبي » ، قوله :

٦٥٩— [ فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَ وَمِذْهَتِي ]    كَمَا حَاتَ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ  
وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكون الفاصل القسم ، وقد أشار إليه بقوله : ( وَلَمْ يَعْبَرْ فَصْلُ يَمِينِي )  
نحو : هذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ رَبِّنِي ، حَكَى ذَلِكَ الْكَاهْنُ ، وَحَكَى أَبُو عَبِيدَةَ : إِنَّ الشَّاةَ  
لَتَجْتَرُ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّهَا .

( تبييه ) زاد في الكافية الفصل بياما ، ك قوله :

٦٦٠— هُمَا خُطْتَا إِمَّا إِسَارِي وَمِنْهُ إِمَّا دَمِي وَالْقَتْلُ بِالْمُرْأَةِ أَجَدْرُ . ١٤

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلات مسائل من ذلك بقوله :  
( وَاضْطَرَّ أَرَا وَجِدَا ) أي : الفصل ، والألف للطلاق ( بِأَجْنِبِي أَوْ بِنَعْتِي أَوْ  
نِدَا ) أي : الأولى من هذه الثلات الفصل بأجنبي ، والمراد به معمول غير المضاف : فاعلا  
كان ك قوله :

٦٦١— أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالدَّاهِي إِذْ تَجَلَّهُ فَنِعْمَ مَا تَجَلَّهَا  
أي : أَنْجَبَ وَالدَّاهِي بِهِ أَيَّامَ إِذْ تَجَلَّهُ ، أو مفعولا ، ك قوله :

٦٦٢— نَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكَ رِيقَتِهَا

[ كَمَا تَضَمَّنَ مَاءُ الْمُزْنَةِ الرَّصَافُ ]  
أي : نسق ندى ريقتها المسواك ، أو ظرفنا ، ك قوله :

٦٦٣— كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَ يَوْمًا يَهُودِيَّ يُقَارِبُ أَوْ سُرِّيَلُ  
الثانية : الفصل بنت المضاف ، ك قوله :

٦٦٤— وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَيْكَ يَدَيْكَ لَا خَلَفْنَ [ بِيَمِينِ أَضْدَقِ دَقَّ مِنْ يَمِينِكِ مُقْسِمِ ]  
أي : يمين مقسم أصدق من يمينك ، و قوله :

[ نَجَوْتُ وَقَدْبَلَ الْمُرَادِيَّ سَانِفَةً ]    مِنْ أَبْنَى أَبِي شَيْعَ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ  
أي : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٥ - گَانَ بِرْزَوْنَ أَبَا عِصَامَ زَيْدُ حَارَّ دُقَّ بِالْجَامِ

أى : كأن برذون زيد يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٦ - وِفَاقُ كَعْبُ بْجَيْرٍ مُنْقَذٌ لَكَمِنْ تَمْجِيلٍ تَهْلِكَةٍ وَأَنْفَلْدٍ فِي سَقَرًا  
أى : وفاق بجير يا كعب .

﴿تبنيه﴾ : من الختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٧ - نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْبَى وَلَا تُتَبَّى  
وَلَا تَرْعَوْيَ عَنْ تَقْضِيَ أَفَ وَأَوْنَا الْتَّزْمَ

وقوله :

٦٦٨ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِهُوَيِّ مِنْ طِبٍ وَلَا عَدِمْنَا قَبْرَ وَجْدَ صَبَّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي ، كاف قوله :

\* أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... الْبَيْتُ \*

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمعنى قوله :

٦٦٩ - [فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْئًا] فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطْرِحٌ حَرَامٌ  
بدليل أنه يروى أيضاً بحسب مطر ورفعه ، والتقدير : فإن نكاح مطر إليها ، أو هي .

ومنه الفصل بالفعل الملفى ، كقوله :

٦٧٠ - بِأَيِّ تَرَاهُمُ الْأَرَضِينَ حُلُوا [أَلَّا لَدَرَانَ أَمْ عَسَفُوا السَّكَفَارَا]

أى : بأى الأرضين ، زاده في التسهيل ؛ وزاد غيره الفصل بالمعنى لأجله ، كقوله :

٦٧١ - مَعَاوِدُ جُرَأَةٍ وَقْتٍ الْهَوَادِي أَشَمَّ كَائِنُهُ رَجُلٌ عَبْوسٌ  
أراد معاود وقت الهوادي جرأة . وحكى ابن الأنباري : هذا غلام إن شاء الله أخيك ، ففصل بيان شاء الله . ا

﴿ خاتمة ﴾ قال في شرح السكافية : المضاف إلى الشيء يتكامل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ، ولا فيها قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيها قبله ؛ فلا يجوز في نحو « أنا مثل ضارب زيداً » أن يتقدم « زيداً » على « مثل » ، وإن كان المضاف غيراً وقد صد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول النفي بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غير ضارب » كما يقال : أنا زيداً لا ضارب ، ومنه قوله :

٦٧٢ - إِنَّ أَمْرًا حَصْنِي عَمَدًا مَوَدَّةً طَلَّ الْتَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

قدم « عندى » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالة على نفي ، فكأنه قال : لعندى لا يكفر ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرَ يَسِيرٍ » فإن لم يقصد بغير نفي لم يتقدم معمول ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز في قوله « قَامُوا غَيْرَ ضَارِبِ زَيْدًا » قاموا زيداً غير ضارب ؛ لعدم قصد النفي بغير هذا كلامه . والله أعلم .

### المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرد بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله ، وأشار إلى ذلك بقوله : ( آخر ما أضيف لانيا أكسير ) أي : وجوباً ( إذا \* لم يك معتلاً ) : منقوصاً أو مقصوراً ( كرائم وقذى \* أو يك ) منئ أو مجموعاً على حد ( كابنتين وزيدين ؛ فذى ) الأربع ( جميعها ) آخرها واجب السكون ، و ( اليا بعد ) أي : بعدها ( ففتحها اختذى ) أي اتبع . ( وتذغم اليا ) من المقوص والمعنى والمجموع على حد في حالتها ونصبها ( فيه ) أي : في اليا المذكورة ، يعني ياء المتكلم ( و ) كذا ( الأول ) من المجموع حال رفعه ؛ فتفقول : هذا رامي ، ورأيت راهي ، ومررت برامي ، ورأيت ابنى وزيدى

وَمَرَأْتُ بَنَيَّ وَزَيْدِيَّ، وَهُؤُلَاءِ زَيْدِيَّ، والأصل في الثنفي والمجموع المتصوبين أو المجرورين ، ابْنَيْنِ لِي ، وَزَيْدِنِ لِي ، فـحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدخلت الياء في الياء . والأصل في الجمجم المرفوع : زَيْدُوَيَّ ، فـاجتمعت الواو والياء وبسبقت إحداها بالسكون فـقُلِّيَتْ الواو ياء ، ثم قُلِّيَتْ الضمة كـسراً لـتصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ » وقول الشاعر :

٦٧٣ - أَوْدَى بَنِيٌّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّفَادِ وَعَبْرَةَ لَا تُقْدِمُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كـرأيت ، وإليه أشار بقوله : ( وَإِنْ مَا قَبْلَ وَأَوْ ضَمَّ فَأَكْسِرْهُ يَهُنْ ) فإن لم ينضم بل انفتح بـقى على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ ؟ فـتقول : جاءه مـصـطـفـي ( وـأـلـفـا سـلمـ ) من الانقلاب ، سـوـاً كانت لـالـثـنـيـةـ نحو يـدـائـيـ ، أو لـالـحـمـولـ علىـ الثـنـيـةـ نحو ثـنـتـائـيـ ، بـالـانـفـاقـ ، أو آخـرـ الـقـصـورـ نحو عـصـائـيـ ، عـلـىـ الـشـهـورـ ( وـفـيـ الـقـصـورـ عـنـ \* هـذـيـلـ أـنـقـلـأـبـهـ يـاءـ حـسـنـ ) نحو عـصـيـ ، ومنه قوله :

٦٧٤ - سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لَهُوا هُمْ فَتَخَرَّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبِ مَضْرَعٍ

وـحـكـيـ هـذـهـ اللـفـةـ عـيسـىـ بـنـ عـمـرـ عـنـ قـرـيـشـ ، وـقـرـأـ الـحـسـنـ « يـا بـشـرـىـ » .

﴿ تـبـيهـانـ ﴾ : الأول : يستثنى ما تقدم أـلـفـ لـدـائـيـ وـعـلـىـ الـاسـمـيـ ؟ فإنـ الجـمـيعـ انـقـفـوا عـلـىـ قـلـبـهاـ يـاءـ ، وـلـاـ يـخـتـصـ بـيـاءـ المـتـكـلـمـ ، بلـ هوـ عـامـ فـيـ كـلـ ضـمـيرـ ، نحو لـدـيـهـ وـعـلـيـهـ ، وـلـدـيـنـاـ وـعـلـيـنـاـ .

الثـانـيـ : يـحـوزـ إـسـكـانـ الـيـاءـ وـفـتـحـهاـ مـعـ الـمـضـافـ الـوـاجـبـ كـسـرـ آخرـ ، وـهـوـ مـاسـوىـ الـأـربعـ الـمـسـتـنـيـاتـ ، وـذـلـكـ أـرـبـعـةـ أـشـيـاءـ : الـمـفـرـدـ الصـحـيـحـ ، نحو عـلـامـيـ وـفـرـسـيـ ، وـالـمـعـلـ الجـارـىـ مـجـراـهـ نحو ظـبـيـ وـدـلـوـيـ ، وـجـمـعـ التـكـسـيرـ نحو رـجـالـيـ وـهـنـوـدـيـ ، وـجـمـعـ السـلـامـةـ لـمـؤـنـتـ نحو مـسـلـمـيـ . وـاـخـتـلـفـ فـيـ الـأـصـلـ مـنـهـمـاـ ؟ فـقـيـلـ : الإـسـكـانـ ، وـقـيـلـ : الـفـتـحـ . وـجـمـعـ يـفـنـهـماـ بـأـنـ الإـسـكـانـ أـصـلـ أـوـلـ ؟ إـذـ هـوـ الـأـصـلـ فـيـ كـلـ مـبـنىـ ، وـالـفـتـحـ أـصـلـ ثـانـ ؟ إـذـ هـوـ

الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تمحّف هذه الياء وتبقى السكّرة دليلاً عليها ، وقد يفتح ما قبله فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها ؛ فالأول كقوله :

٦٧٥ — خَلِيلٌ أَمْلَكَ مِنِّي لِذِي كَسْبَتْ بِدِي، وَمَا لِي فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعٌ  
والثاني كقوله :

٦٧٦ — أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ ثُمَّ آتَى إِلَى أُمَّا وَيُرْوِينَ النَّقِيبَ  
أراد إلى أمي ، والثالث كقوله :

٦٧٧ — وَلَسْتَ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلَا بِلَهْفَتَ وَلَا لَوْ أَنِّي

وأما ياء المتكلّم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرها لغة قليلة حكاهَا أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطّر ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُصْرِخِكَ وَمَا أَنْتُ بِمُصْرِخِي » . وكسرَ ياء « عَصَایِي » الحسن وأبو عمرو في شاذة وهو أضعف من السكّرة مع التشديد .

﴿ خاتمة ﴾ في المضاف إلى ياء المتكلّم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرّب بمحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمhour .

والثاني : أنه معرّب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بـسّرة ظاهرة ،

واختاره في التسهيل :

والثالث : أنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرّب ولا مبني ، وإليه ذهب ابن جف .

كلا هذين المذهبين بَيْنَ الضعف . والله أعلم .

### إعمال المصدر

( بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ ) تعدّياً ولزوماً ؛ فإن كان فعله المشتق منه لازماً

فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعدى إلى ما يتعدى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر .  
 ﴿تنبيه﴾ : يخالف المصدر فعله في أمرين ; الأول : أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً ، ومذهب البصريين جوازه ، وإليه ذهب في التسهيل ؛ الثاني : أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حُذف لا يتحمل ضميره ، خلافاً لبعضهم .

وأعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عملاً فعله بين كونه ( مضافاً أو مجرداً أو معه أن ) لكن إعمال الأول أكثر ، نحو « ولولا دفع الله الناس » والثاني أفيض ، نحو « أؤ اطعماً في يوم ذي مسْعَبَةٍ يَنْيِمَا » وقوله :

٦٧٨ — يضرب بالشيوخ رؤوس قوم  
 [ أَزْلَنَا هَامِنْ عَنِ الْمَقِيلِ ]

وإعمال الثالث قليل ، كقوله :

٦٧٩ — ضَيْفُ النَّكَابِيَّةِ أَعْدَاهُ [ يَخَالُ الْفِرَارَ بُرَانِيَ الْأَجَنْ ]

وقوله :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُنْسِيَّةِ أَنِّي كَرَزْتُ فَمَ أَنْكِلْ عَنِ الْفَرْبِ مِسْمَةً مَا

وقوله :

٦٨٠ — فَإِنَّكَ وَالثَّالِثَ بَيْنَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَبْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعَ

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

﴿تنبيه﴾ : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف ، والثاني أجازه البصريون ومنه السكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث فأجازه سيبويه ومنه واقفه ، ومنه السكوفيون وبعض البصريين .

( إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « نَا » يَحْلِنْ \* كَحَلَهُ ) أي : المصدر إنما يدخل في

موضعين ؟ الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ ب فعله ، نحو « ضَرَبَاهُ زَيْدًا » و قوله :  
 [عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ] فَنَذَلَّا زُرْقِنُ الْمَالَ نَذَلَ الشَّعَالِبِ  
 و قوله :

٦٨١ — يَا قَابِلَ التَّوْبِ عُفْرَانَامَّمَ قَدْ أَسْلَفْتُهُمَا أَنَا مِنْهَا خَافِتُ وَجْلُ

فزِيدًا وَالْمَالَ وَمَا مِنْ : نصب بال مصدر لا بال فعل المدحوف على الأصح . والثاني :  
 أن يصبح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقدَّرًا بـأَنْ وَال فعل ،  
 أو بـما وَال فعل ، وهو المراد هنا ، فيقدر بـأَنْ إِذَا أَرِيدَ المضى أو الاستقبال ، نحو:  
 عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِكَ زَيْدًا أَمْسِ ، أو عَدَّا ، والتقدير : مِنْ أَنْ ضَرَبَتَ زَيْدًا أَمْسِ ،  
 أو مِنْ أَنْ تَضَرَّبَهُ غَدًا ، و يُقدر بما إِذَا أَرِيدَ الحال ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبِكَ زَيْدًا  
 الْآنَ ، أَمْ غَدَ تَضَرَّبَهُ .

{ تنبیهات } : الأول : ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين « أَنْ » المخففة نحو :  
 عَلِمْتُ ضَرَبَكَ زَيْدًا ، فالتقدير : علمت أَنْ قَدْ ضَرَبَتَ زَيْدًا ، فَإِنْ مخففة لأنها واقعة  
 بعد عِلم ، والموضع غير صالح للمصدرية .

الثاني : ظاهر قوله « إِنْ كَانَ » أَنْ ذلك شرط لازم ، وقد جعله في التسهيل  
 غالباً . وقال في شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله ، ولكن  
 الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحددها قولُ العرب : « سَمِعَ أَذْنِي  
 أَخَاهُ يَقُولُ ذَلِكَ ». .

الثالث : لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب ؟ أحدها : أن يكون  
 مُظهراً ، فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين ، وأجاز ابنُ جنى في الخصائص والرُّؤمانى  
 إعماله في الجبرور ، وقياسه في الظرف . ثانية : أن يكون مُكَبِّرًا ، فلو صُفِّر لم يعمل .  
 ثالثاً : أن يكون غير محدود ، فلو حدَّ بالتأمَّل لم يعمل ، أما قوله :

٦٨٢— يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلاَقَنَسَ رَاكِبٌ<sup>(١)</sup>

فشاذ . رابعها : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، فلا يجوز أعني بـ **ضربك** المبرح زيداً ؛ لأن معمول المصدر بمثابة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول للتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يعن ، والأولى أن يقال « غير متبع » بذلك « غير منعوت » ؛ لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك . خامسها : أن يكون مفرداً ، وأما قوله :

٦٨٣— قَدْ جَرَبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَأْ قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءُ

فشاذ .

وليس من الشروط كونه يعني الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع ، فاشترط كونه حالاً أو مستقبلاً ؛ لأنهما مدلولاً للمضارع .

\* \* \*

( ولأنهم مصدر عَمل ) واسم المصدر هو : ما سَاوَى المصدرَ في الدلالة على معناه وحالته مخلوٰه — لفظاً وتقديرأ دون عَوْضٍ — مِنْ بعض ما في فعله ، كذا عَرَفَه في التسهيل ؛ خرج نحو « قِتَالٍ » فإنه خلاً من ألف قاتل لفظاً لا تقديرأ ، ولذلك نطق بها في بعض الموارض نحو : قاتل قِتَالاً ، وضارب ضِيرَاباً ؛ لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحو « عِدَةٍ » فإنه خلا من واو وَعَدَ لفظاً وتقديرأ ، ولكن عَوْضٍ منها الثاني ؛ فهما مصدران لا اسماء مصدر ، بخلاف الوصْوَه والكلام من قولك توَضَأْ وُصُوْهَا وتَكَلَّمَ كلاماً فإنها اسم مصدر ، لا مصدران ؛ خلوها لفظاً وتقديرأ من بعض ما في فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساوية نحو توَضَأْ توَضُوا أو بزيادة نحو هو أعلم إعلاماً .

(١) كذا ، وصواب الرواية « عَابِي بِهَا » والضمير يعود إلى داوية قفر ، أي حمراء واسعة موحشة ، والباء يعني في ، ولا تلفت إلى غير هذا مما قاله أرباب الحواشى .

ثم أعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : عَلَمْ ، نحو : بَسَارٍ وَفِجَارٍ وَبَرَّةَ ، وهذا لا يحمل اتفاقاً ، وذى ميمٍ مزيدةٍ لغير مفاعة كالضرب والحمدة ، وهذا كالمصدر اتفاقاً ، ومنه قوله :

٦٨٤ - أَظَلُومُ إِنْ مُصَابَكُ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحْيَةً ظُلْمٌ  
والاحتراز بغير مفاعة من نحو مضاربة من قوله ضَارَبَ مُضَارَبَةً فـإِنَّهَا مصدر ، وغير  
هذين - وهو مراد الناظم - فيه خلاف ، فنحو البصريون ، وأجازه الكوفيون  
والبغداديون ، ومنه قوله :

٦٨٥ - أَكَفَرَأَبْعَدَرَدَ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَانِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَ  
وقوله :

٦٨٦ - يُعِشرُكَ الْكِرَامَ تُعَذَّبُ مِنْهُمْ [فَلَا تَرَيْنَ لِغَيْرِهِمْ الْوَفَاءَ]  
وقوله :

٦٨٧ - قَالُوا : كَلَامَكَ هِنْدًا وَهُنَّ مُضْفَيَّةٌ  
بِشَفَيْكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَ  
وقوله :

٦٨٨ - لِأَنَّ مَوَابَ اللَّهِ كُلَّهُ مُوَحَّدٌ جِنَانًا مِنَ الْفِرَدَوْسِ فِيهَا يَخْلُدُ  
وقول عائشة رضي الله عنها : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ الْوُضُوءُ ».  
﴿تنبيه﴾ : إِعْمَالُ اسْمِ الْمَصْدَرِ قَلِيلٌ ، وَقَالَ الصَّيْمَرِيُّ : إِعْمَالُ شَاذٌ ، وَقَدْ أَشَارَ  
الناظم إِلَى قُلْتَه بِتَكْثِيرِ « عَمَلٌ » .

\*\*\*

(وَبَعْدَ جَرَّهُ الَّذِي أُصِيفَ لَهُ كَمْ يَنْصَبُ أَوْ يُرَفَّعُ عَمَلَهُ)

أعلم أن المصدر المضاف خمسة أحوالٍ :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله ، نحو « وَأَوْلَا دَفْعَةُ اللَّهِ النَّاسَ » .

الثاني : عَكْسُه ، نحو أَعْجَبَنِي شُرْبُ الْعَسْلِ زَيْدٌ .

ومنه قوله :

٦٨٩ - [أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَعْتُ مِنْ نَشَبِ]  
قرْعُ الْقَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقوله :

٦٩٠ - [تَنْفِي بَدَاهَا الْحَمَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ] تَنْفِي الدَّرَاهِيمُ تَنْفَادُ الصَّيَارِيفِ  
وليس مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، في الحديث « وَحَجَجَ الْبَيْتُ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَيِّلًا » أي : وأن يحجج البيت المستطاع ؛ لكنه قليل .  
الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو « وَمَا كَانَ أَسْتَنْفَادُ  
إِبْرَاهِيمَ » « رَبَّنَا وَرَبَّنَا دُعَائِي ».

الرابع : عكسه ، نحو « لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَلِيلِ »  
الخامس : أن يضاف إلى الطرف فيرفع وينصب كالثوان ، نحو : أَغْبَنَيْ  
انتظارِ يَوْمِ الْجَمْعَةِ زِيدًا عَمِراً .

{تنبيه} : قوله « كلٌّ ينصب .. إلى آخره » يعني : إن أردت ؛ لما عرفت  
من أنه غير لازم .

(وَجُرْرَ مَا يَتَبَعُ مَا جُرْ ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ \* رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ  
الْمَحَلَّ فَحَسِّنَ ) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلاً فحله رفع ، وإن كان مفعولاً  
فحله نصب إن قدر بـأَنْ و فعل الفاعل ، ورفع إن قُدِّرَ بـأَنْ و فعل المفعول ؛  
فتقول : عجبت من ضرب زيد الظريف ، بالجر ، وإن شئت قلت « الظريف »

بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩١ - حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجِهَا طَلَبَ الْمَقْبَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ  
رفع « المظلوم » على الإتباع محل المعقب .

وقوله :

٦٩٢ - السَّالِكُ الشَّفَرَةُ الْيَمَّاطَانِ سَالِكُهَا مَشَى الْهَمُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْفُ الْمُعْذُلُ

**الفصل :** الابسة ثوب الخلوة ، وهو نعت للهوك على الموضع لأنها فاعل المشى ،  
وتقول : عَجِبْتُ مِنْ أَكْلَ الْخَبْزَ وَاللَّحْمَ ، فالجر على الفظ والنصب على الحال كقوله :  
**٦٩٣ - قَدْ كُنْتُ دَائِنَتْ بِهَا حَسَانًا تَحَفَّةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْلَانَا**  
ولو قلت « اللحم » بالرفع جاز على معنى من أن أَكْلَ الْخَبْزَ وَاللَّحْمَ

**{تنبيه} :** ظاهر كلامه جواز الإتباع على الحال في جميع التوابع ، وهو مذهب  
الـكوفيين وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن واقفه من أهل البصرة إلى أنه  
لا يجوز الإتباع على الحال ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد  
والنعت ، والظاهير الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

**{خاتمة} :** قد تقدّمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل  
مع معموله كالوصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة  
على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن  
ورداً ما يوهم ذلك أوّل ؛ فما يوهم التقدم قوله :

**٦٩٤ - وَبَعْضُ الْحَلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَةِ إِذْعَانُ**

ليست اللام من قوله « الذلة » متعلقة بإذعان المذكور ، بل بمحذف قبلها  
يدل عليه المذكور ، والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان ، وهذا  
التقدير نظير ما في نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ، وما يوهم الفصل بأجنبي  
قوله تعالى : « إِنَّهُ مَلِي رَجُمِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبَلَّ السَّرَّاً » فليس « يوم » منصوبا  
برجعيه كما زعم الرمخشري ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله ، والإخبار  
عن الموصول قبل تمام صلته ، والوجه الجيد أن يُقدَّر ليوم ناصب ، والتقدير يرجعيه  
يوم تبلي السرار ، ومنه أيضاً قوله :

**٦٩٥ - الَّذِي لِلذَّمِ دَاعٍ بِالْمَعَاطِي فَلَا تَمْنَنْ فَتَلَقَّ بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَثَلَ**

فليست الباء الجارة للعطا متعلقة بالمن ليكون التقدير المن بالعطاء داع لذم - وإن كان المعنى عليه - لفساد الإعراب ؛ لأنَّه يستلزم المذكورين المذكورين ، فالمخلص من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف ، كأنَّه قيل : المن لذم داع المن بالعطاء ؛ فملن الثاني بدل من المن الأول ، خذف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه .

أما المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُساوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم الموصوب به والمحرور بحرف يتعلق به عليه ؛ لأنَّه ليس بمنزلة الوصول ولا معموله بمنزلة صلته ، والله أعلم .

### إعمال اسم الفاعل

( كَفِيلهُ أَسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ) واسمُ الفاعل هو : الصفة الداللة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل .

الصفة : جنس ، والداللة على فاعل : لإخراج اسم المفعول وما معناه ، وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : لإخراج الجارية على الماضي نحو فَرِحٌ ، وغيرِ الجارية نحو كَرِيمٌ ، وفي التذكير والتأنيث : لإخراج نحو أهيَّف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير ، ولمعناه أو معنى الماضي : لإخراج نحو ضَامِرِ الكشح من الصفة المشبهة

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللازم ( إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِعَزْلٍ ) بأنَّ كأنَّ بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنَّه إنما عملَ حَلَّاً على المضارع ، وهو كذلك ( وَأَلَيْ ) ما يُقرَّبُهُ من الفعلية : بأنَّ ولَيْ ( استفهاماً ) ملفوظاً به نحو : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَرَّا ؟ وقوله :

أَمْنِحُّ أَنْتُمْ وَغَدَا وَتَقْتَلُ [ أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً تَهْجَ عُرْقُوبِ ]

أو مُقدّراً نحو : مُهين زَيْدَ عَمْرَاً مُسْكِرِّمَهُ (أو حَرْفَ نِدَّاً) نحو : يَاطَّالِمًا جَبَلًا ، والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف القدر ، والتقدير : يَارَجُلًا طَالِمًا جَبَلًا (أو نَفْيَا) نحو : مَا ضَارِبٌ زَيْدَ عَمْرَاً (أو جَاصِفَةً) إِمَّا لِذِكْرِهِ نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ بَعِيرًا ، ومنه الحال نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا ، أو مُحْذَفٍ ، وسيأتي (أو مُسْتَنَدًا) لمبتدأ أو لـ أَصْلِهِ المبتدأ ، نحو : زَيْدٌ مُسْكِرَمٌ عَمْرَاً ، وإن زَيْدًا مُسْكِرَمٌ عَمْرَاً .

فإن تخلّف شرط من هذين لم ي العمل ، لأن كأن يعني الماضى خلافاً لـ السكّانى ، ولا حُجَّة له في « وَكَلِبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ » فإنه على حكایة الحال ، والمعنى يُبسطُ ذراعيه ، بدليل ما قبله وهو « وَنَقْلَبُهُمْ » ، ولم يقل وقلبناهم ، أو لم يعتمد على شيء سَبَقَ خلافاً لـ السکوفين والأخفش ؟ فلا يجوز : ضارِبٌ زَيْدًا أَمْسَ .

﴿ تنبیهان ﴾ : الأول : هذا الخلاف في عمل الماضى دون ألل بالنسبة إلى الفعل به ، وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر ، وبه قال ابن جنّى والشوابين ، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور ، وأما المضمر فشكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكي غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع ، وهو بعيد .

الثاني : من شروط إعمال اسم الفاعل الجرّد أيضاً : أن لا يكون مقصّراً ، ولا موصوفاً ، خلافاً لـ السكّانى فيهما ؛ لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ، ولا حجّة له في قول بعضهم : أَطْنَبَنِي مُرْتَحِلًا وَسُوِّرَأَ فَرَسَخَأَ ؛ لأن فرسخاً ظرف يكتفى برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرین : إن لم يحفظ له مُسْكِرَ جاز كـ قوله :

٦٩٦ - [فَمَا طَعْنُ رَاجِ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةً]  
تَرَقَقَ فِي الْأَيْدِي كَمَيْتِ عَصِيرُهَا

حيث رُفع عصيرها بـكَمْيَتِ ، ولا حُجَّةٌ له أَيْضًا على إعمال الموصوف في قوله :

٦٩٧ - إِذَا فَاقَدْ خَطَبَاهُ فَرَخَيْنِ رَجَمَتْ ذَكَرَتْ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيلِ الْمَزَالِيلِ  
إِذ « فَرَخَيْنِ » نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فقدت فرخين ؛ لأن  
فاقد ليس جاري على فعله في التأنيث فلا يعمل ؛ إذ لا يقال : هَذِهِ امْرَأَةٌ مِنْ ضَعْفٍ وَلَدَهَا  
لأنه بمعنى النسب ، قال في شرح التسهيل : وافق بعض أصحابنا السكسي في إعمال  
الموصوف قبل الصفة ، لأن خصمه يحصل بعدها لا قبلها ، ونقل غيره أن مذهب  
البصريين والقراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب السكسي وباق الكوفيين إجازة  
ذلك مطلقاً

(وَقَدْ يَكُونُ) اسم الفاعل . (نَتَتْ مَحْدُوفٍ عَرِفْ فَيَسْتَحِقُ الْقَمَلُ الْذِي وُصِفَ)  
مع المعnot الملفوظ به ، نحو « مُخْتَلِفُ الْوَانَهُ » أي صنف مختلف الوانه .  
وقوله :

٦٩٨ - كَنَاطِحٍ صَبَرَةٍ يَوْمًا لِيُوَهِنَّهَا [فَلَمْ يَغْرِهَا وَأَوْهَيْ قَرْنَهُ الْوَعِلُ]  
أَيْ كَوَاعِلِ ناطح ، ومنه « ياطالعا جيلا » ، أي يارجلا طالعا جيلاً .

﴿تنبيه﴾ : الاستفهام المقدر أيضاً كالمفظ ، نحو : مُهِنْ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمٌ ؟  
أَيْ : أَمْهِنْ .

(وَإِنْ يَسْكُنْ) اسم الفاعل (صِلَةَ أَنْ فِي الْمِضِي \* وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَفَعَى)  
قال في شرح السكافية : ملا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلاف في التسهيل  
 فقال : وليس نصب ما بعد المقوون بأصل مخصوصاً بالمضى خلافاً للمارثى ومن وافقه ،  
ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمر خلافاً لقوم ، على أن قوله  
« قد ارتضى » يشعر بذلك . والحاصل أربعة مذاهب ، المشهور أنه يعمل مطلقاً لوقوعه  
موقعما يجب تأويلاً له بالفعل .

(فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَمُولٌ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٍ)

أى : كثيراً ما يحولُ اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتکثير (فيستتحقق ما كان (له من عمل) قبل التحويل ، بالشروط المذكورة كقوله :

٦٩٩ - أَخَا الْمُرْبِبِ لَبَاسًا إِنَّهَا حِلَانَاهَا [وَلَيْسَ بِوَلَاجِ الْخَوَافِ أَعْقَلَ]

وحكى سيبويه : «أَمَا الْعَسْلَ فَأَنَا شَرَابٌ» وكقول بعض العرب : إنَّهُ لِنُخَارَ بَوَائِسْكَاهَا ، حكاه أيضا سيبويه ، وكقوله :

٧٠٠ - ضَرُوبٌ بِنَضْلِ الْسَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

[إِذَا عَدِمْوَازَادَ فَانَّكَ عَاقِرٌ]

وكقوله :

٧٠١ - عَشِيشَةٌ سُعْدَى لَوْتَرَاءَتْ إِرَاهِبْ بِدُومَةَ تَجَزَّدُونَهُ وَحَجَيجُ قَلِيْ دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ؛ إِنَّهَا مَلِيْ الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْمَعَزَاءِ هَيْوَجُ

(وَفِي فَيْبِيلِ قَلَّ ذَا وَفَلِ ) كقوله :

٧٠٢ - فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَيْهَةٌ هِلَالَا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا نُشْبِهُ الْبَدْرَأِ وَكقوله :

٧٠٣ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ] وقوله :

٧٠٤ - حَذِيرُ أُمُورًا لَا تَصِيرُ ، وَآمِنُ مَالِيْسَ مُنْجِيَةٌ مِنَ الْأَقْدَارِ

أنشد سيبويه ، والقذح فيه من وضع الحاسدين ، وما استدل به سيبويه أيضا على إعمال فعل قول لبيد :

٧٠٥ - أَوْ مِسْنَحَلْ شَنْجُ عِضَادَةَ سَمْحَاجٍ

بِسَرَاتِهِ نَدْبَهُ لَهَا وَكُلُومْ

﴿تنبيه﴾ : أفهم قوله «عن فاعل بديل» أن هذه الأمثلة لا تبني من غير الثنائي ، وهو كذلك ، إلا ما ندر ، وقال في التسهيل : وربما بني فعال وفعال وفيميل وفعل من فعل ، يشير إلى قوله دراك وسار من أدرك وأسر إذا أبق في الكأس بقية ، ومقطأه ومهوأ من أعطى وأهان ، وسيمِع ونذير من أتمَّ وأنذر ، وزهوق من أزهق ، اه.

\* \* \*

(وما سوى المفرد) وهو الثنائي والمجموع (مثله جعل) أي جعل مثل المفرد (في الحكم والشرط حيثما عمل) فمن إعمال الثنائي قوله :

وَالشَّاهِدُ عَرْضِيْ وَلَمْ أَشْتَهِمْ مَا وَالنَّادِرُينَ إِذَا لَمْ أَقْهَمْ مَا دَهِيْ

ومن إعمال المجموع قوله :

٧٠٦ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُصْرٌ ذَبِيْهِمْ نَـيْرٌ فُخْزُونَ  
وقوله :

٧٠٧ - [وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّئِسِ] أَوْلَافِيْ مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْجِيْحِيِّ  
وقوله :

٧٠٨ - يَمِنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَادِدٌ حُبُكَ النَّطَاقِ فَشَبَعَ يَرْمَهُ بَلِّ

ومنه «والذاكرين الله كثيراً والذاكريات» «هل هن كآفات ضرره» .

(وانصب بذى الإعمال تلواً واحفص) بالإضافة ، وقد قرئ بالوجهين «إِنَّ اللَّهَ بِالْيَغْ أَمْرِهِ» «هَلْ هُنَّ كَآفِعَاتُ ضُرُّهِ» (وهو لإنصب ما سواه) أي ما سوى التلو (مقتضى) نحو «وجاءُ اللَّهُ لِلَّهِ لِسَكَنَاهُ» على تقدير حكاية الحال «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» وهذا معنى زيد درهما ، ومعلم بسكنه عمراً فاما .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : يتبعن في تلو غير العامل الجر بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ، وأما غير التلوف فلا بد من نصبه مطلقاً ، نحو هذا مقطعي زيد أمس دزهاماً ، ومعلم بكر أمس خالداً قاماً ، والناسب لغير التلوف هذين المثالين وهو ما فعل مضرر . وأجاز السيرافي النصب باسم الفاعل؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبيهاً بمحبوب الألف واللام والمنون ، ويقوى ما ذهب إليه قوله : هو ظان زيد أمس قاماً ، فقائماً يتبعن نصبه بظان ؛ لأن ذلك لو أضرر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولى ظان ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصر على أحد مفعولي ظان ، وأيضاً فهو مقتضى له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول مَنْعَت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة .

الثاني : ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر ، أما المضرر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمكَ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كلامه من نحو « الدُّرْهَمُ زيدٌ مُفْطِيكَهُ » وقد سبق بيانه في باب الإضافة .

الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه الأصل ، وقال السكسي : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخمة .

\*\*\*

(وأَجْرُزُ أَوْ انصِبْ تَابِعَ الدِّيْنِ الْحَقَّصْ ) بإضافة الوصف العامل إليه (كمُبْتَدَئِي جاه ومتلاً ) وما ( مَنْ تَهَضِنْ ) فالجر مراعاة للفظ جاه ، والنصب مراعاة لحله ، ومنه قوله :

٧٠٩ - هل أنت بَاعِثُ دِينارٍ لِحاجَتِنا      أو عَيْدَ رَبَّ أَخَا عَوْنَ بنِ مِخْرَاقِ  
فعبد : نصب عطفاً على محل « دينار » وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة  
إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه ، وإن كان التقدير قول سيبويه ، وعلى قوله :

فهل يُقدّر فلْ لأنَّه الأصل في العمل أو وصفٌ مُنَوَّنٌ لأجل المطابقة؟ قَوْلَانِ ،  
ولو حِرْ « عبد رب » لجاز .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو «وجاعِلَ الْأَلْيَلِ سَكَنًا»  
وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَانًا» إذا لم يرد حكایة الحال، أي وجعل الشمس والقمر حسبانًا.

1

(وكُلُّ مَا قُرِرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ) من الشروط (يُعَطَى اسْمَ مَفْعُولٍ) وهو : مادل على الحدث وفعوله (بِلَا تَفَاضُلٍ) فإن كان بأُل عمل مطلقاً ، وإلاً اشترط الاعتقاد ، وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوف ذلك (فَهُوَ كَفِيلٌ صِيفَ لِمَفْعُولٍ فِي \* مَنْهَا) وعمله : فإن كان مُتَعَدِّيَاً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعدياً لاثنين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة ونَصَبَ ما سواه ؛ فال الأول نحو : زَيْدٌ مَسْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيده : مبتدأ ، ومسروب : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة . والثانى (كالمفعلي كفافاً يكتفى) فالمفعلي : مبتدأ ، وأل فيه موصول صلته مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى ألل مرفاع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكفافاً : المفعول الثاني ، ويكتفى : خبر المبتدأ . والثالث نحو : زَيْدٌ مُعْلَمٌ أَبُوهُ عَمْرًا قَائِمًا ، فزيده : مبتدأ ، ومعلم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ، وعرا : المفعول الثاني ، وقائماً : الثالث .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَاهِبًا) أَيْ اسْمُ الْمَفْعُولِ (إِلَى اسْمِ مُرْتَفَعٍ) بِهِ (مَغْنِي) بَعْدِ تَحْوِيلِ  
الْإِسْنَادِ عَنْهُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ وَنَصِيبِهِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ (كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ  
الْوَرَعُ) أَصْلُهُ : الْوَرَعُ مُحَمَّدَةُ مَقَاصِدُهُ ، فَقَاصِدُهُ : رُفْعٌ بِمُحَمَّدَةٍ عَلَى الْبِيَابَةِ ،  
خَوْلٌ إِلَى « الْوَرَعُ مُحَمَّدُ الْمَقَاصِدِ » بِالنَّصْبِ عَلَى مَا ذُكِرَ ، ثُمَّ حُوَّلَ إِلَى « مُحَمَّدُ  
الْمَقَاصِدِ » بِالْجَرِ .

﴿تبنيه﴾ : اقتضى كلامه شيئاً ؟ الأول : انفرادُ اسم المفعول عن اسم الفاعل بمحواز الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفي ذلك تفصيل ؛  
 (٥ - الأشموني ٢)

وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعل غير متعدِّي وقصد ثبوتُ معناه عُوْمَلَ مُعَامَلَةً الصفة المشبهة، وساغت إضافته إلى مرفوعه؛ فنقول : زَيْدٌ قَاتَمُ الْأَبَدِ - برفع الأب ونصبه وجره - على حدَ حَسَنَ الْوَجْهِ ، وإنْ كان متعدِّياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمنِ أَبَسٍ وفَاقاً لِلْفَارَسِيِّ ، والجمهورُ على المنع ، وفصلَ قومٌ قالوا : إنْ حذف مفعوله اختصاراً جاز و إلاَّ فَلَا ؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسماعُ يوافقه ، كقوله :

٧٠٩ - مَا الرَّاحِمُ التَّلْبِيْ طَلَامًا وَإِنْ ظُلِمَا      وَلَا الْكَرِيمُ يَمْنَاعُ وَإِنْ حُرِمَا  
وإنْ كان متعدِّياً لا كثُرَ لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة . قال بعضهم :  
بلا خلاف .

الثاني : اختصاصُ ذلك باسم المفعول القاصر ، وهو المَصْوَغُ من المتعدِّي لواحد .  
كما أشار إليه تثنيله وصرَّحَ به في غير هذا الكتاب ، وفي المتعدِّي ما سبق في اسم  
الفاعل المتعدِّي .

{خاتمة} : إنما يجوز إلحاقُ اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه  
الأصلِّيِّ ، وهو أن يكون من الثنائي على وزن مَفْعُول ، ومن غيره على وزن المضارع  
المبني للمفعول ، فإنْ حُوَلَ عن ذلك إلى فَيْلِي ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز ؛ فلا يقال :  
مرَزَتْ بِرَجْلِ كَحِيلِ عَيْنِهِ ، ولا قَتَلَ أَبِيهِ ، وقد أجازه ابنُ عصفور ، ويحتاج إلى  
السماع . والله أعلم .

### أبنية المصادر

( فَقِيلُ ) بفتح الفاء وإسكان العين ( قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ )  
سواء كان مفتوح العين ( كَرَدَ رَدَّا ) وأَكَلَ - أَكْلَأَ وَضَرَبَ شَرَبَّا ، أو مكسورها  
كَفَهُمْ فَهُمَا وَأَمِنَ أَمْنَا وَشَرَبَ شَرَبَّا وَقَيْمَ لَقَمَا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد

شيء، ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لأنك تقيس مع وجود السَّماع، قال ذلك سيبويه والأخفش.

﴿تنبيه﴾: اشتَرطَ في التَّسْهِيلِ لِكُونِ قَعْلٍ قِيَاسًا فِي مَصْدَرِ قَعْلَ الْمَكْسُورِ العينَ أَنْ يُفْهِمَ عَمَلاً بِالْفَمِ كَمَا لَيْلَةِ الْأَخْيَرِينَ، وَلَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ سِيبُويهُ وَالْأَخْفَشُ، بل أَطْلَقَا كَاهْنَاهَا.

(وَقَعْلَ) الْمَكْسُورُ العينُ (اللَّازِمُ بَابَهُ قَلْنُ) بفتح الفاء والعين - قياساً، سواء كان صحيحاً أو مُغْنِتاً أو مضاعفاً (كَفَرَحَ وَكَجَوَى وَكَشَلَ) مصادر فرِحَ زِيدٌ، وَجَوَى عَنْرُو، وَشَلَتْ يَدُهُ وَالْأَصْلُ شَلَاتٌ.

ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لَوْنٍ فإنَّ الغالب على مصدره القُفلة، نحو سِيرَةَ، وَشَهِبَ شُهْبَةَ، وَكَهْبَ كَهْبَةَ، والـسَّكْمَةُ: لَوْنٌ بَيْنَ الزَّرْقَةِ وَالْمَحْرَةِ. واستثنى في التوضيح مادلَّ على حِزْفَةَ أو لَيَّةَ، قال: فقياهُهُ الْفِعَالَةُ، وَمَثَلُ الْثَّانِي قَالَ كَوَلَى عَلَيْهِمْ وِلَيَّةَ، وَلَمْ يَمْثُلْ لِلْأَوَّلِ، وَفِيهَا قَالَهُ نَظَرٌ؛ إِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي قَعْلَ المفتوحِ العينِ، وَأَمَّا وَلَى عَلَيْهِمْ وِلَيَّةَ فَنَادِرٌ.

(وَقَعْلَ) المفتوح العين (اللَّازِمُ مِثْلَ قَمَدَا \* لَهُ قُمُولٌ باطِرَادٍ) معتلاً كان (كَمَدَا) غُدُوا، وَسَمُوا، أو صحيحاً كَمَدَ قُمُوداً وجَلَسَ جَلُوساً (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبَاً فِعَالَا) بكسر الفاء (أَوْ قَفْلَانَا) بفتح الفاء والعين (فَادِرٌ أَوْ فَعَالَا) بضم الفاء، أو فَعِيلاً.

(فَاؤلُونَ) من هذه الأربعة - وهو فعال بكسر الفاء - (الذِّي امْتَنَاعَ) أي مقيسٌ فيما دلَّ على امتناع (كَبَيَ) إِبَاءَ، وَنَفَرَ نَفَاراً، وَجَمَعَ جَمَاحاً، وَشَرَدَ شِرَادَا، وأَبَقَ إِبَاقَا.

(وَالثَّانِي) منها - وهو فَعَالَانُ، بتحر يك العين - (الذِّي افْتَضَى تَلْهُبَا) نحو جَالَ جَوَلَانَا، وَطَافَ طَوَفَانَا، وَغَلَتِ الْقِدْرُ غَلَيَانَا.

(اللِّدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ) أى : يطرد الثالث - وهو فعال ، بضم الفاء - في نوعين ؛ الأول : مادلٌ على داء أى مرض ، نحو سُعَلَ سُمَالًا ، وَزُكْمَ زُكَاماً ، ومتشَّبِّهٌ بِطَنَهُ مُشَاء ، والثانى : مادلٌ على صوت ، نحو صَرَخَ صُرَاخًا ، وَبَحَّ نَبَاحًا ، وَعَوَى عَوَاء .

(وَشِيلٌ \* سَيْرًا وَصَوْنَتًا) الوزن الرابع وهو (الفَعِيلُ كَصَهْلٌ) صَهِيلًا ، وَهَقَّ نَهِيقًا ، وَرَحَلَ رَحِيلًا ، وَذَمَلَ ذَمِيلًا .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : قد يجتمع فعيلٌ وفعال ، نحو نَمَبَ الْفَرَابُ نَمِيًّا وَنَعَماً ، وَنَعَقَ الرَّاعِي نَعِيًّا وَنَعَماً ، وَأَرَثَتِ الْقِدْرُ أَرِيزًا وَأَرَازًا . وقد ينفرد فَعِيلٌ ، نحو صَهْلَ الْقَرْسُ صَهِيلًا وَصَخَدَ الْصَّرْدُ صَخِيدًا . وقد ينفرد فعالٌ ، نحو بَقَمَ الْفَطْبِيُّ بَغَامًا ، وَضَبَحَ التَّعْلُبُ ضَبَاحًا ، كما انفرد الأول في السير والثانى في الداء .

الثانى : يستثنى أيضاً منه مادلٌ على خِرْفة أو لِوَالِيَة فإن الفالب في مصدره فِعَالَة ، نحو تَجَرَّ تِجَارَة ، وَخَاطَ خِيَاطَة ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَة ، وَأَمَرَ إِمَارَة . وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع .

(فُوَلَةٌ فَعَالَةٌ لِعَلَّا) بضم العين قياساً (كَسْهَلَ الْأَمْرُ) سُهُولَةً ، وَعَذْبَ الشَّىءِ عُذْوَبَةً ، وَمَلْعَ مُلُوَّحةً (وَزَيْدٌ جَزُّ لَا) جَرَالَةً ، وَفَصَحَّ فَصَاحَةً ، وَظَرَفَ ظَرَافَةً .

(وَمَا أَتَى) من أبنية مصادر الثلاثي (مُخَالِفًا لِمَا مَقَى \* فَيَابِه النَّقْلُ) لاقياس (كَسْخَطٌ وَرِضَى) بضم السين وكسر الراء ، وَحُزْنٌ وَبُخْلٌ - بضم أولهما - ما قياسه فعلٌ بفتحتين ، وكجُحُودٍ وشُكُورٍ وركوب - بضمتيه - ما قياسه قفل بفتح الفاء وسكون العين ، وَكَعْنَتٌ وَفَوْزٌ وَمَشْنٌ - بفتح الفاء وسكون العين - ما قياسه فُول بضمتيه ، وَكَعْظَمٌ وَكَبِيرٌ ما قياسه فُوَلَةٌ ، وَكَحْسُنَ وَقُبْحَ ما قياسه فَعَالَةٌ .

﴿تنبيه﴾ : ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالمحسن قياس

فِي مَصْدَرِ فَعْلٍ بِضْمِ الْعَيْنِ كَحْسُنُ ، وَهُوَ خَلَافُ مَا قَالَهُ سِيبُوِيْهُ .

(وَغَيْرُ ذِي مُلَانَةٍ مَقِيسٌ \* مَصْدَرِهِ) أَى : لَا بدَّ لِكُلِّ فعلٍ غَيْرِ مُلَانِي مِنْ مَصْدَرٍ مَقِيسٍ ؛ فَقِيسُ فَعْلٍ بِالْتَّشْدِيدِ إِذَا كَانَ صَحِيحُ الْلَّامِ التَّقْعِيمِ (كَقُدُّسَ التَّقْدِيسِ) وَتُحَذَّفُ يَا وَهْ وَيُعَوَّضُ عَنْهَا التَّاءُ فِي صِيرَوْزَهُ تَفْعِيلَةً : قَلِيلًا فِي نَحْوِ جَرَبَ تَجْرِيْبَهُ ، وَغَالِبًا فِي مَا لَامَهُ هَمْزَهُ نَحْوِ جَزَأَ تَجْرِيْثَهُ ، وَوَطَا تَوْطِيْثَهُ ، وَتَبَأْ تَبْيَهَهُ ، وَجَاهَ أَيْضًا عَلَى الْأَصْلِ ، وَوَجَوَّبَا فِي الْمَعْتَلِ نَحْوِ غَطَّهُ تَقْعِيْطَهُ (وَزَ كَهُ تَنْزِيْكَهُ) وَهِيَ تَنْزِيْدُ دَلْوَهَا تَنْزِيْهَهُ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

\* بَاتَتْ تُنْزَى دَلْوَهَا تَنْزِيْا \*

[ كَمَا تُنْزَى شَهَدَةُ صَبَيْا ]

فَضُرُورَةٌ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ :

(وَأَجْلَادُ مَنْ تَجْمَلُوا تَجْمَلُا )

(وَاسْتَعِدَ اسْتِعَادَةً نِمْ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزَمْ )

(وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَ مَعَ كَسْرِ تَلْوِيْثَانِ يَمَّا فَتَحَ )

(يَهْمَزُ وَمَنْسَلٌ كَا صَطْفَنِي)

إِلَى أَنْ قِيَاسَ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ صَحِيحُ الْعَيْنِ الإِعْمَالُ ، نَحْوَ أَجَلَ إِجَالًا ، وَأَكْرَمَ إِكْرَاماً ، وَأَحْسَنَ إِحْسَانًا ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلَهَا فَكَذَلِكُ ، وَلَكِنْ تَنْقِلُ حُرْكَتَهَا إِلَى الْفَاءِ فَتَقْلِبُ أَلْفَانِهِ نَحْوَ تَحْذِيفِ الْأَلْفِ الثَّانِي وَيُعَوَّضُ عَنْهَا التَّاءُ ، كَافِ أَقْامَ إِقَامَةً وَأَعْانَ إِعَانَةً وَأَبَانَ إِبَانَةً ، وَالْفَالِبُ لَزَومُ هَذِهِ التَّاءِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ « وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزَمْ » وَقَدْ تَحْذِفُ نَحْوَ « وَإِقَامَ الصَّلَاةَ » ، وَمِنْهُ مَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَرَاهُ إِرَاءَ ، وَأَجَابَ إِجَابَةً .

وَقِيَاسُ مَا أَوْلَهُ هَمْزَهُ وَصَلِّيْ أَنْ يُكْسِرَ تَلْوِيْثَيْهِ : أَى ثَالِثَهُ ، وَأَنْ يُعَدَّ مَفْتوحًا

ما يليه الآخر : أى ما قبل آخره ، كا أشار إليه بقوله « وما يلي الآخر - إلخ » أى : وما يليه الآخر ، نحو اصطفى اصطفاء ، وانطلق انطلاقا ، واستخرج استخراجا .

فإن كان استفعال معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعى المعتل العين ، نحو استعذ استعذة ، واستقام استقامة .

و يستثنى من المبدوه بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعلا أو تفعلا ، نحو اطّايرَ وأطّيرَ أصاها ما اطّايرَ وتطييرَ فإن مصدرها لا يكسر تاله ولا يزيد قبل آخره ألف .

وقياس ما كان على تفعيل التفعيل ، نحو : تجْهِيلَ تجْهِيلاً ، وَتَعْلَمَ تَعْلِمًا ، وَتَكْرَمَ تَكْرِيمًا (وضمّ ما \* يَرْبَعُ ) أى : يقع رابعاً (في أمثالِ قَدْ تَعْلِمَ ) صحيح اللام عما في قوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تفعيل كامر ، أو من باب تفاعلا نحو تقابل تقابلًا وتحاصلًا تحاصلًا ، أو من باب تفعيل نحو تلفظ تلفظًا وتدرجَ تدرجًا ، أو ملحقة به نحو تبنيطرًا تبنيطراً وتجلبَ تجلبًا . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياه نحو تدلى تدىأياً وتدانى تدائياً وتسلى تسليقاً .

( فعلَ أو فَعَلَةُ لفَعلَةُ ) وما ألحق به نحو دحرجَ دحرجاً ودحرجةً ، وحوقل حيقاً وحوقلةً ، ومعنى حوقل : كبير وضعف عن الجماع ( واجعل مقيساً ) من فعلَلَ و فعللةً ( ثانيةً لا أو لا ) وكلها عند بعضهم مقياسٌ وهو ظاهر كلام التسوييل .

﴿تنبيه﴾ : يجوز في المضاعف من فعلَل نحو الزّلزال والقلقال فتح أوله وكسره وليس في العربية فعلَل بالفتح إلا في المضاعف ، والكسر هو الأصل ، وإنما فتح تشبيها بالتفعال كا جاء في التفعال التبيان والتلقاء بالكسر . والتفعال كا بالفتح الإهذين ، على أنها عند سيبويه اسمان وضع كل منها موضع المصدر . وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزّلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم ، وكذلك الفرقان

بالفتح الذي يتقطع وبالكسر المصدر ، والوَسْوَاسُ بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر ، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعِلُ) نحو خاصَّمَ خِصَامًا وَمُخَاصِّمَةً ، وَعَاقَبَ عِقَابًا وَمُعَاقِبَةً ، لكن يمتنع الفِعالُ ويتعين المفَاعِلَة فيما فاؤه ياء ، نحو يَا سَرَّ مُيَاسِرَةً وَيَامَنَ مُيَامِنَةً ، وَشَدَّ يَا وَمَهُ يُوَاماً ، لَامِيَاوَمَةً .

(وَغَيْرُ مَأْمُرِ السَّمَاعِ عَادَلَهُ) أى كان له عَدِيلًا ؟ فلا يُقدم عليه إلا بسماع ، نحو كَذَبَ كَذَبَآبَا ، وهى تُنْزَى دُلُوهَا تَنْزِيَّا ، وَأَجَابَ إِجَابَا ، وَتَحَمَّلَ تَحْمِيلًا ، وَاطْمَأنَّ طَمَانِيَّةً ، وَتَرَأَمَوْارِمِيًّا ، وَقَهَقَرَ قَهْرَارِيًّا ، وَقَرَفَصَ قَرْفَصَاءً ، وَقَاتَلَ قَيْتَالًا .

﴿تَنْيِيهٌ : يُحيى ، المصدرُ على زنة اسم المفعول : في الثنائي قليلا ، نحو جَلْدَ جَلْدًا وَجَمْلُودًا . قوله :

٧١٢ [حَتَّى إِذَا] لَمْ يَتَرَكُوا الْعِظَامِ لَحَمًا وَلَا لِفُؤَادِهِ مُقْنُولاً

وفي غيره كثيراً . ومنه قوله :

٧١٣ - [وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةً]

\* وَعِلْمُ بَيَانِ الرَّءُوفِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ \*

أى عند التجربة ، قوله :

٧١٤ - أَفَاتَلُ حَتَّى لَا رَى لِي مَقَاتِلًا [وَأَنْجُو إِذَا غُمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ]

أى قِتالاً . قوله :

أَظْلَمُمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحْيِيَّهُ مُطْلَمُ

أى إصابتك ، وربما جاء في الثنائي بلفظ اسم الفاعل نحو فُلْجَ فَالجا .

وقوله :

٧١٥ - كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ [وَلَيْسَ لِجَبَاهَا إِذْ طَالَ شَافِ]

أى كفاية ، ونحو « فَاهْلُكُوا بِالطَّاعِنَةِ » أى بالطعنان « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ » أى بقاء .

( وَفَعْلَةً ) بالفتح ( لَرَةٌ كَجَلْسَتِهِ ) وَمَشِيَةٌ وَضَرْبَةٌ ( وَفَعْلَةً ) بالكسر ( لَهِيَّةً كَجَلْسَتِهِ ) وَمَشِيَةٌ وَضَرْبَةٌ .

﴿ تَنْبِيهٌ ﴾ : محل ماذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو رحمة ، أو فعلة بالكسر نحو ذرَّة ، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الميئنة إلا بقرينة أو بوصف ، نحو رحمة واحدة وذرَّة عظيمة .

( فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّالِثِ ) نحو انطلاق انتلقة ، واستخرج استخراجة . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة ( وَشَدٌّ فِيهِ هَيَّةٌ كَالْمُفْرَدِ ) من اختَرَ ، والعِيَةُ من تَعَمَّم ، والتفَقَبُ من انتَقَبَ .

﴿ خاتمة ﴾ : يصاغ من الثلاثي مفعول ؛ ففتتح عينه مراداً به المصدر أو الزمان أو المكان : إن اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى وموافق ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتول ومذهب ، فإن كسرت ففتحت في المراد به المصدر نحو مضرَب ، وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو مضرَب ، وتنكسر مطلقا عند غير طي فيما سمحت لامه وفاؤه وأو نحو موزِّد ومؤقف وموافق ، وشد من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها في التسميل .

ويُعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك ؛ فمَنْ أراد ذلك بنى منه اسم مفعول وجعله بإزاره ما يقصده من المصدر كما هو أو الزمان أو المكان ، ومنه « بِسْمِ اللَّهِ الْجَنِّبِ أَهَا وَمُرْسَاهَا » « وَمَرْفَنَاهُمْ كُلُّ مُمْزَقٍ » .

وقوله :

٧١٦ -- الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْسَانَا وَمُصْبِحَنَا [ بِالْخَيْرِ صَبَحَنَا رَبِّي وَمَائِنَا ]

### أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

(كَفَاعِلٌ صُنْعَ أَشْمَ فَاعِلٌ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ يَكُونُ لازماً (كَفَذَا) الوادى — بمعجمتين مفتح العين — بمعنى سائل ؛ فيقال : غذا الماء فهو غاذ ، وذهب زيد فهو ذاہب ، وسلم فهو سالم ، وفره الفرس فهو فاره ، أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب .

(وَهُوَ قَدِيلٌ فِي فَعَلْتُ) بضم العين كطهور فهو ظاهر ، وَنَعْمَ فهو ناعم ، وَفَرَهُ فهو فاره (وَ) في ( فعل ) بكسرها (غَيْرَ مُعَدَّى) نحو سلم فهو سالم (بلْ قِيَاسَهُ) أي قياس فعل اللازم المكسور العين ( فعل ) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض (وَفَعَلَ) في الألوان والخلق ، و (فَعَلَانُ ) فيما دل على الامتناع وحرارة الباطن ، (خَنُوْ أَشِيرِ) وبطريق وفريح (وَخَنُوْ صَدِيَانَ) وريان وعطنان (وَخَنُوْ الْأَجْهَرِ) والأخر ، وما شذ فيه من بعض وكميل .

(وَفَعَلَ) بفتح الفاء وسكون العين (أُولَى وَفَيْمِلْ بِفَعْلُ) مضموم العين (الضَّحْمُ ) والشَّهْمُ (وَالجَمِيلُ ) والظريف (وَالفِقْلُ) لهذه ضحْم وشهم و (جَلْ) وظرف (وَأَفْلَمْ فِيهِ قَدِيلٌ وَفَعَلَ) بفتحتين ، وفعلن بالفتح ، وفعال بالضم ، وفعلن بضمتين ، وفعلم بكسر الفاء أو ضمها ، وفعال ، وفقول ، وفيمل بكسرتين : كحرش فهو أحمرش ، وخطب فهو خطب إذا <sup>(١)</sup> أحمر إلى السكدرة ، ونحو بطل فهو بطاطل وحسن فهو حسن ، ونحو جبن فهو جبان ، وشجاع فهو شجاع ، ونحو جنب فهو جنب ، ونحو عفر فهو عفر أي شجاع ماكر ، ونحو غمر فهو غمر : أي لم يجرب الأمور ، ونحو وصو فهو وصاء أي وصي ، ونحو حصرت فهي حصور : أي ضاق تجزئ لبها ، ونحو خشن فهو خشن .

﴿تنبيه﴾ : جميع هذه الصفات صفات مشبهة ، إلا فاعلا كضارب وقام فانه اسم

(١) ضبط في كتب النحو بالفاء والظاء المعجمتين ، ولم أجده في كتب اللغة أصلاً والموجود في كتب اللغة « خطب خطبة فهو خطب » إذا كان أحمر إلى السكدرة ، ولكن فعله كفرح .

فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كظاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعدها ، فهو صفة مشبهة أيضاً .

(وَبِسُوءِ الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنِي فَقْلُهُ) أى وقد يستغنَّ عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغیره : كشیخ وأشیب وطیب وعفیف .

\* \* \*

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ أَشْمُ فَاعِلٌ مِنْ غَيْرِ ذِي الْثَلَاثِ كَلْمَوَاصِلِ) (متغِّرٍ متلوٌ الأُخِيرِ مُطلقاً وَضَمْ مِيمٍ زَائِدٌ قَدْ سَبَقاً) أى : يأْتِي اسْمُ الفاعل من غير الثلاثي الجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإيتان بهم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء كان مكسوراً في المضارع كمنطلق ومستخرج ، أو مفتواحاً كمتعلم ومتأخر .

\* \* \*

(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ) أى من هذا (ما كان انكسر) وهو ما قبل الأخير (صار اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنَظَّرِ) والمستخرج .

(وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الْثَلَاثِيِّ اطْرَادٌ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَاتِ مِنْ قَصْدٍ) يقصد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مضرُوب ، ومن مَرْتَبُورُ به ، ومنه مبيعٌ ومقول ومرني ، إلا أنها غيرت .  
﴿تنبيه﴾ : مراده بالثلاثي المتصرف .

(وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستويَاً فيه المذكر والمؤنث (نَحْوُ فَتَاهَ أَوْ فَتَى كَجِيلِ) أو جريح أو قتيل .

﴿تنبيه﴾ : مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط . قال في التسهيل : وينبُو في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة : قُلْ كَذِبٌ ، وَقُلْ كَفْئِي ، وَفُمْلَةٌ كُفْرَةٌ<sup>(١)</sup> ، وبكثرة فَعِيلٌ . انتهى

(١) ومنه (إلا من اغترف غرفة يده) قرأ عثمان بضم الغين ، وقرأ غيره بفتحها ؛ ومثل الغرفة : الحسوة ، والأكلة ، والمضفة .

﴿خاتمة﴾ : قال الشارح : ومجىء فَعِيلٍ بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، وعلى كثرته لم يُقس عليه بإجماع ، وفي التسبيب : ليس مَقِيساً خلافاً لبعضهم ، فنصل على الخلاف . وفي شرحه : وجعله بعضهم مَقِيساً فيما ليس له فَعِيلٍ بمعنى فاعل ، نحو قَدَرْ ورَحْمٌ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ ، ورَحِيمٌ . والله أعلم .

### الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صفة أَسْتَخْسِنَ جَرْ فَاعِلٍ مَفْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ أَسْمَ الْفَاعِلِ)

أي : تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه ؛ فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك ؛ لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعدياً فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان .  
﴿تنبيهان﴾ : الأول : إنما قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى .

الثاني : وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل : أنها تدل على حدثٍ ومنْ قَامَ به ، وأنها تُؤَكِّنَ وتُنَكِّنَ وتجمَعَ ، ولذلك حللت عليه في العمل .

وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ؛ لأن الظاهر به موقف على العلم بكونها صفة مشبهة ، وعرفها بقوله « مَا صِيفٌ لغير تفصيل من قُلْ لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفاده معنى الحدوث » .

وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى ، لا على العلم بكونها صفة مشبهة ؟ فلا دَوْرَ ، أو أن قوله « المشبهة اسم الفاعل » مبتدأ وقوله « صفة استحسن إلى آخره » خبر ، وقوله ( وصوْغَهَا مِنْ لَازِمِ الْحَاضِرِ ) إلى آخره : عَطْفٌ عليه لتمام التعريف : أي وما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من قُلْ لازم كَمَا هُوَ مِنْ طَهْرٍ ، وَجَمِيلٍ مِنْ جَمْلٍ ، وَحَسَنٍ مِنْ حَسْنٍ ، وأَمَارَ حِيمٍ وَعَلَيْمٍ وَنَحْوُهُمَا فَقَصُورٌ عَلَى السِّمَاعِ ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كـقائم ، ومن المتعدي

كضارب ، وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى للنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجُزْءَى على المضارع ، بخلافاً ، بل قد تكون جارية عليه (كَطَاهِيرِ الْقُلْبِ) وضائِرِ الْبَطْنِ ، وَمُسْتَقِيمِ الْحَالِ ، وَمُفْتَدِلِ الْقَامَةِ ، وقد لا تكون ، وهو القالب في المبنية من الثنائي ، كَحَسَنَ الْوَجْهِ ، وَ(جَيْلِ الظَّاهِرِ) وَسَبْطِ الْعَظَامِ ، وَأَسْوَادِ الشِّعْرِ .

(وَعَمِلَ اسْمٌ فَاعِلٌ لِمُعَدِّي) (واحد لَهَا) أي ثابت لها (عَلَى الْحَدَّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ) له في بابه : من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

﴿تنبيه﴾ : ليس كونها بمعرف الحال شرطاً في عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضمنها لكونها وضيعة للدلالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال ، فعبارة هنا أجود من قوله في السكافية :

وَالْأَعْتِيَادُ وَاقْتِصَادُ الْحَالِ شَرَطًاٰ فِي تَصْحِيحِ ذَا الْأَعْمَالِ . اهـ  
 (وَسَبِيقُ مَا تَمَلِّقُ فِيهِ بُخْتَنْبَ) بخلاف اسم الفاعل أيضاً ، ومن ثم صيغ النصب في نحو « زيد أنا ضاربه » ، وامتنع في نحو « وجه الأب زيد حسته » (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ) أي : ويجب في معناها أن يكون سبباً ، أي متصلة بضمير الموصوف : لفظاً نحو « حَسَنَ وَجْهِهِ » ، أو معنى نحو « حَسَنَ الْوَجْهِ » أي منه . وقيل : ألل خلف عن المضاف إليه ، ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : قول الشارح إن جواز نحو « زَيْدٌ يَكَ فَرِحْ » مُبْطَلٌ لعموم قوله « إن المعمول لا يكون إلا سبباً مؤخراً » مردود ؟ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .

الثاني : ذُكِرَ في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلة

قوله :

٧١٧ - حَسَنَ الْوَجْهِ طَلْقَهُ أَنْتَ فِي السُّلْسُلِمِ وَفِي الْحَرْبِ كَأَلْحَانٍ مُكْفِهِرٍ

فعلم أن مراده بالسبي ما عدا الأجنبي ؟ فإنه لا تعمل فيه .

الثالث : يتبع السبي إلى اثني عشر نوعا ؛ فيكون موصولا ، كقوله :

**٧١٨ - أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقُ خُصُورُهَا**

وثيراتٌ مَا التَّفَتَ عَلَيْهِ الْمَازِرُ

وموصوفاً يشبهه ، كقوله :

**٧١٩ - أَزُورُ امْرَأَ جَمَّا نَوَالٌ أَعْدَةَ لِئَنْ أُمَّهُ مُسْتَكْفِيَاً أَزْمَةَ الدَّهْرِ**

والشاهد في « جمّا نوال » ، ومضافا إلى أحدهما ، كقوله :

**٧٢٠ - فَمِنْهُمَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزَلَةَ وَالظَّيْبَى كُلُّ مَا تَائَتْ بِهِ الْأَزْرُ**

ونحو « رأيت رجلاً دقيقاً سنان رمح يطعن به » ، ومقرونا بألف نحو « حسن

الوجه » ومجراها نحو « حسن وجه » ، ومضافا إلى أحدهما نحو « حسن وجه الأب » ،

و « حسن وجه أب » ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو « حسن وجهه » ، ومضافا

إلى مضارف إلى ضميره نحو « حسن وجه أبيه » ، ومضافا إلى ضمير مضارف إلى

مضارف إلى ضمير الموصوف ، نحو « مررت بأمرأة حسن وجه جاريها جميلة أنه »

ذكره في التسهيل ، ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو « مررت برجل حسن

الوجهة جميل حالها » ذكره في شرح التسهيل ، وجعل منه قوله :

**٧٢١ - سَبَقْنِي الْفَتَاهُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرَّدُ الْمَلِطِيفَةُ كَشْهُهُ، وَمَا خَلَتْ أَنْ أَشْبَى**

\*\*\*

( فازفع بها ) أي : بالصفة المشبهة ( وانصب وجر مع أن ودون أن )  
 مصنحوب أن وما اتصل بها ) أي : بالصفة المشبهة ( مضافا أو مجردا ولا تجزء  
 بها مع أن سما ) أي : اسمها ( من أن خلا ، ومن إضافة لتأليها ، وما لم يخل  
 فهو بالجواز وسمها ) أي لمعنى هذه الصفة ثلاثة حالات : الرفع على الفاعلية ،  
 قال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والنصب : على التشبيه  
 بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والخلف بالإضافة ، والصفة

مع كل من الثلاثة إما نكرة ، أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبية الثالث ، فتلك اثنتان وسبعون صوراً :

الممتنع منها ما لزم منه إضافة ما فيه ألل إلى الحال منها ومن الإضافة تاليها أو الضمير تاليها كما صرخ بهذا في التسهيل ، وذلك تسع صور وهي : الحسن وجهه ، الحسن وجه أب ، الحسن وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه ، الحسن نوال أعده ، الحسن سنان رمح يطعن به ، الحسن وجه جاريتها الجيل أنه . وليس منه « الحسن الوجنة الجيل خالها » بجز خالها لإضافة إلى ضمير ما فيه ألل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف ؛ لأن المبرد ينفعه كاعرفت في باب الإضافة .

وما سوى ذلك فجائز ، كما أشار إليه بقوله : « وما لم يخل فهو بالجواز وسما » :  
أى علم ، لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، ضعيف ، وحسن .

فالقبيح : رفع الصفة — مجردة كانت أو مع ألل — الجرد من الضمير والمضاف إلى الجرد منه ، وذلك ثمان صور هي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، والأربع الأولى أقيمت من الثانية لما يرى من أن ألل خلف عن الضمير ، وإنما جاز ذلك — على قبحه — لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ ؛ لأن معنى « حسن وجه » حسن وجه له أو منه ، ولديل الجواز قوله :

٧٢٢ — يئمّة مُنيّت شَهْمَ قَلْبٌ مُنجِذٌ لَادِيٍّ كَعَمٍ يَنْبُو

فهو نظير حسن وجه ، والجواز لهذه الصورة يجوز لنظرارها ؛ إذ لا فرق .

والضعف : نصب الصفة المنكّرة المعرف مطلقاً ، وجراها إليها سوى المعرف بألل والمضاف إلى المعرف بها ، وجرا المفرونة بألل المضاف إلى ضمير المفرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة ، هي : حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ،

حسن وجهه أبيه ، حسن ما نحت نقابه ، حسن كل ما نحت نقابه ، حسن وجهه  
جاريتها جميلة أنهه ، حسن الوجنة جميل خالها ، وحسن وجهه ، حسن وجهه أبيه ،  
حسن ما نحت نقابه ، حسن كل ما نحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنهه ،  
حسن الوجنة جميل خالها ، والحسن الوجنة الجليل خالها . ويدل للجواز في الأول  
والثاني قوله :

٧٢٣ - وتأخذ بعده يذناب عيش أجب الظمر ليس له سنام  
في رواية نصب « الظمر ». وفي بقية المنصوبات قوله :

٧٢٤ - أنتها إني من نماتها كوم الدرا وادقة سرتها  
إذا لا فرق ، وفي المجرورات سوى الأخير قوله :

٧٢٥ - أقمت على ربتهما جارنا صفا كمنيا الأعلى جوتنا مسطلاما

والجملة عند سيبويه في هذا النوع من الفَّرَّورَات ، ومَنْعَه المِبْرَد مطلقاً ؛ لأنَّه يشبه  
إضافة الشيء إلى نفسه ، وأجزاء السكوفيون في السُّعَة ، وهو الصحيح ، ففي حديث  
أم زرع « صِفْرٌ وشاحها » وفي حديث الدجال « أَعُورَ عَيْنِهِ اليميني » وفي صفة النبي  
صلى الله عليه وسلم « شَفَنْ أَصَابِعِهِ » ويدلُّ للأخير قوله :  
\* سَبَقْتِي الْفَتَاهُ الْبَصَّهُ . . . الْبَيْتَ \*

في رواية جر « كشحه » :

وأما الحسن فهو ما عدا ذلك . وحملته أربعون صورة ، وهي تقسم إلى حسن  
وأحسن ؟ فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران .

وقد وضعت لذلك جدول لا تترافق منه أمثلتها وأحكامه على التفصيل المذكور  
بسهولة ، مشيراً إلى ما البعض من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيراً أشرت إلى  
كثرته بكل عربية ، جامعاً في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة ، وهو هذا :

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر	الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد	وجه	حسن			حسن	وجه	حسن		
الحسن	وجه	حسن			وجه	وجه	حسن		
زيد	الأب	حسن			وجه	أب	حسن		
الحسن	وجه	وجهها			وجهها	وجه	وجهها		
زيد	أب	حسن			وجه	أب	حسن		
الحسن	وجهه	حسن			وجهه	وجه	حسن		
زيد	وجه	حسن			وجه	وجه	حسن		
الحسن	أيه	حسن			وجهه	أيه	حسن		
زيد	مانتحت	حسن			مانتحت	وجه	حسن		
الحسن	نقايه	حسن			نقايه	مانتحت	حسن		
زيد	كل مانتحت	حسن			كل مانتحت	نقايه	حسن		
الحسن	نقايه	حسن			نقايه	نوا	حسن		
زيد	نوا	حسن			نوا	أعده	حسن		
الحسن	أعده	حسن			أعده	نوا	حسن		
زيد	ستان رمح	حسن			ستان رمح	نوا	حسن		
الحسن	يطعن به	حسن			يطعن به	أعده	حسن		
زيد	أنفه	حسن			أنفه	ستان رمح	حسن		
الحسن						أنفه	يطعن به	حسن	
زيد	خالما	حسن			خالما	أنفه	حسن		
الحسن						خالما	ستان رمح	حسن	

- (١) لَاحِقٌ بَعْنَ يَقْرَأُ سَمِينٍ لَا حَطَلٌ الرَّجْعُ وَلَا قَرُونٌ
- (٢) \* أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ \*
- (٣) هَيْفَاءٌ مُقْبَلَةَ عَجَزَاءَ مُذَبَّرَةَ مَمْحُوَّةَ جُدَادَ شَبَابَةَ أَنْيَابَةَ
- (٤) \* يَهْمَمَةَ مُنْبَتَ شَهْمَ قَلْبُ \*
- (٥) تَعْيِرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقَدْلَتْ لَهَا إِنَ السَّكِيرَاتِ قَلِيلٌ
- (٦) \* أَزُورُ أَمْرَأً جَهَا نَوَالُ أَعْدَةُ \*
- (٧) سَبَقْنِي الْفَتَاهُ الْبَهْنَةُ الْمَجْرَدُ الْأَطْيَفَةُ كَشْهِ ، وَمَا خَلَتْ أَنْ أَسْبَى
- (٨) فَمَا قَوْمِي بَشَلَبَةَ بْنَ سَعْدِي وَلَا بَغْرَارَةَ الشُّعْفَرِ الرِّعَابَا
- (٩) \* الْخَزْنُ كَابَابَا وَالْقَوْرُ كَلْبَا \*
- (١٠) \* ظَاهِرَ صَدِيزِيدُ الْعَزِيزَ مَنْ قَصَدَهُ \*

\*\*\*

وطريقة معرفة هذا الجدول : أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأى ما يليك ، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأى ، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر ، وفي الثاني التصب ، وفي الثالث الرفع ، وفي الرابع السبي ، وفي الخامس الصفة ، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعا ؟ فالمربعات الموصولة بالأخترين منها الصفة ومعهما السبي المنقسم إلى اثني عشر قسما كما تقدم ، والربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم الممول السبي الذي في مرتعاته كلها ، وكذلك في بيت التصب وبيت الرفع ، فما قابلها منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابلها « حسن » فهو حسن ، وهكذا .

نعم ما يحرض هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول ، (٦ - الأشموني ٢)

فا وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جاماً بين كل متناسبين » إلخ : أي كا جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة في الجر ، وخمسة في النصب ، وأربعة في الرفع .

﴿ تنبیهان ﴾ : الأول : تقدم أن معنول الصفة يكون ضميرا ، وعلها فيه جر <sup>ج</sup> بالإضافة إن باشرته وخلات من ألل ، نحو « مَرَأْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ جَمِيلَهِ » ، ونصب إن فصلت أو قرنت بآل ؛ فال الأول نحو « هُمْ أَخْسَنُ وُجُوهًا وَأَنْفَرُ هُمُوهَا » ، والثاني نحو « الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلِهِ » .

الثاني : إنما تأتي مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفة مُعْنَاةً أو مجموعةً على حد الشئ جازت إضافتها مطلقاً كما سبق في باب الإضافة ، اهـ.

﴿ خاتمة ﴾ : قال في السكافية :

وَضَمِّنَ الْجَامِدَ مَفْنِي الْوَصْفِ وَاسْتَغْفِلَ أَسْتِغْنَاهُ بِضَمْفِ  
كَانَتْ غَرِبَالُ الْإِهَابِ، وَكَذَا فَرَاشَةُ الْحَلْمِ، فَرَاعَ الْمَأْخَذَانِ

أى : مِنْ تَضْمِينِ الْجَامِدِ مَعْنَى الْمُشْتَقِ وَإِعْطَائِهِ حَكْمَ الصَّفَةِ الْمُشَبِّهِ قَوْلُهُ :

٧٣٦ - فَرَاشَةُ الْحَلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ، وَإِنْ  
تَطْلُبَ نَذَاءَ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ

وقوله :

٧٣٧ - فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهُرُ الْمُفَدَّى لَآبَتْ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ

ضمّن « فراشة الحلم » معنى طائش ، و « فرعون » معنى أليم ، و « غربال » معنى مُنقِّب ، فأبيت بـ « غربال » في الإضافة إلى « فراشة » هو فاعل في المعنى ، ولو رفع بها أَوْ نَصَبَ جاز ، والله أعلم .

## التعجب

( بِأَفْعَلَ أَنْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَ )      أُوْ جِي ؛ بِأَفْعَلَ قَبْلَ تَجَرُّ وَرِبِّاً )

أى : يُدَلِّ على التعجب - وهو : استعظام فعلى ظاهر المزية - بألفاظ كثيرة نحو « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَانًا فَأَخْيَاكُمْ » « سُبْحَانَ اللَّهِ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ فِي دُرُّهُ فَارِسًا ! إِلَهِ أَنْتَ أَنْتَ ! .

[ كَانَتْ لِتَحْزُنُنَا عَمَارَةً ]      يَا جَارَنَا مَا أَنْتِ جَارَةً

وقوله :

٧٢٨ - وَاهَا لِسْلَمَيْ ثُمَّ وَاهَا وَاهَا \* [ هِيَ الْمُقْنَى لَوْ أَنْتَمَا نِلْنَاهَا ]

واللبوَبُ له في كتب العربية صيغتان : مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعَلَ بِهِ ؛ لاطرادها فيه ..

فاما الصيغة الأولى فـ « ما » فيها اسم إجهاعا ؛ لأن في أفعال ضميرأ يعود عليها ، وأجموا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها ، ثم اختلفوا ؛ فقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وأبتدئي بها لتضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فموضعه رفع ، وقال الفراء وابن درستويه : هي استفهامية ، ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة ف محله رفع ، وعلى هذين فالخبر مذوف وجواباً : أى شيء ؟ عظيم . واختلفوا في « أَفْعَلَ » فقال البصريون والكسائي : فقل للزورمه مع ياه التكلم نون الواقية ، نحو ما أَفْقَرَنِي إلى رحمة الله ، ففتحتة بناء كالفتحة في زيد ضربَ عَمِراً ، وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسم بجيئه مصغرا في قوله :

٧٢٩ - يَا مَا أَمْتَلِعَ غِزْلَانَا شَدَنَ لَنَا [ مِنْ هُوَ لِيَائِنْ كَنْ الصَّالِ وَالسَّمَرِ ]

فتتحته إعراب ، كالفتحة في زيد عندك ، وذلك لأن خالفة الخبر للمبتدأ تقضي

عندم نصبه ، وأحسن إنما هو في المني وصف لزيد لاضمير ما ، و «زيداً» عندم مُستَبَه بالفعل به .

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فُعلية «أفعِل» ، ثم اختلفوا ؛ فقال البصريون : أفعَلَه لفظُ الأمر ومعناه الخبر ، وهو في الأصل ماضٍ على صيغة أفعَلَ بمعنى صار ذاكذا كأغَدَ البعير إذا صار ذاغْدَة ، ثم غيرت الصيغة ، فقُبِحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيَّن الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به كافرُ زَيْدٍ ، ولذلك التزَّمت ، بمخالفها في نحو «كُفِيَ بالله شهيداً» فيجوز تركها كقوله :

٧٣٠ - [عَزِيزَةَ وَدَعْ إِنْ تَجْهَزْتَ غَادِيَا] كَفَ الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وإنما تُحذف مع أنْ وأنْ كقوله :

٧٣١ - [وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] وأخِيبَ إِيمَنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا لاطراد حذف الجار معهما كما عُرِف ، وقال الفراء والزجاج والزنخري وابنا كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، وبالباء للتعددية ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحسن ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما التزم بإفاده لأنه كلام جَرَى بِجُرْئِي المثل .

( وَتَبَلُّوْ أَفْعِلَ أَنْصِبَنَه ) أي : سَعْنَا لِمَا عَرَفْتَ ( كَمَا أَوْفَ خَلِيلِيَّنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا ) .

(تنبيه) : شرط المتصوب بعد «أفعِل» والمحور بعد «أفعِل» أن يكون مختصاً لتحصل به القاعدة كما أرشد إليه تثنية ؛ فلا يجوز «ما أحسنَ رَجُلًا» ولا «أحسنَ بَرَجُل» . اهـ .

( وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ أَسْتَرِيَخْ ) منصوبًا كان أو مجرورًا ( إنْ كانَ عِنْدَ الحذفِ مَفْنَاه يَضَعِخْ ) أي : يتَضَعَ ؛ فالأول كقوله :

٧٣٢ - جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَاجْزَاهُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا ، مَا أَعْفَ وَأَكْرَمَ

أى : ما أعنِهم وأكْرَمَهُمْ ، والثانى — وشرطه أن يكون أفعال مسطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المذوق ، ذكره في شرح الكافية — نحو « أنسَعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » أى بهم . وأما قوله :

٧٣٣ — فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا  
حَيْدَأً ، وَإِنْ يَسْتَغْفِرْ يَوْمًا فَأَجْدِرْ  
أى به — فشاذ .

﴿تنبيه﴾ : إنما جاز حذف الجرور بعد أفعال — مع كونه قاعلاً — لأن لزومه للجر كساه صورة الفضيلة ؛ فجاز فيه ما يجوز فيها .

وذهب قوم — منهم الفارسي — إلى أنه لم يحذف ، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء .

وردد بوجهين ؛ أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ في الثنوية والجمع ، والآخر : أن من الضمائر مالا يقبل الاستثار كنا من « أَكْرِمْ بِنَا » .

\* \* \*

(وقِيلَ كِلَا الْفِلَانِينِ) المذكورين (قدِمَّا لَرِمَا مَنْعُ تَصَرُّفِي بِحُكْمِ حُبَّاتِ) ليكون مجتبيه على طريقة واحدة أدلّ على ما يراد به ؛ فال الأول في الماقن كثباراً وعسى والثانى في الأمر كتملّ بمعنى أعلم . وقيل : إن علة جودها تضمُّهم معاً معنى الحرف الذى كان حقه أن يوضع لاتتجب فلم يوضع .

\* \* \*

(وَصُفْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرُقاً قَابِلٌ فَضْلٌ تَمَّ غَيْرِ ذِي اِنْتِفَاً)  
(وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَآ . وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فَعَلَا)

أى : لا يُبني هذا الفعلان إلا ممّا استكملا ثمانية شروط :  
 الأول : أن يكون فعلا ؛ فلا يُبنيان من الجُلْف والخمار ؛ فلا يقال : ما أَجْلَفَهُ وَمَا  
 أَخْرَجَهُ ، وشد « ما أَذْرَعَهَا » أى : ما أَخْفَى يَدَهَا في الفَزْل ، بَنَوَهُ من قولهم : امرأة  
 ذَرَاع . نعم ادعى ابن القطاع أنه سَيِّع « ذُرِعَتِ الْمَرْأَةُ » خفت يَدُهَا في الفَزْل ، وعلى  
 هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول .

الثاني : أن يكون ثالثاً ؛ فلا يُبنيان من دَخْرَاجَ وضَارَبَ واسْتَخْرَاجَ ، إلَّا أَفْعَلَـ  
 وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الممزنة لغير النقل نحو:  
 ما أَظْلَمَـ هذا اللَّيْلَ ، وما أَفْقَرَـ هذا المَكَانَ ، وشدَّ على هذين القولين : ما أَعْطَاهُ لِلْدَّرَاهِمَـ ،  
 وما أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفَـ ، وعلى الثالثة : ما أَنْقَاهُـ ، وما أَمْلَاهُ لِلْقِرْبَةِـ ؛ لأنهما من اتقى  
 وأمتلأت ، وما أَخْصَرَهُـ ؛ لأنَّهُ من اختُصِّـ ، وفيه شذوذ آخر سيأتي .

الثالث : أن يكون مُتَسَرِّـ ؛ فلا يُبنيان من نِعْمَ وِبَشْـ ، وشدَّـ ما أَعْسَاهُـ ،  
 وَأَعْسَـ بِهِـ .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبنيان من فَنِـيـ وـمـاتـ .

الخامس : أن يكون تاماً ؛ فلا يُبنيان من نحو كـانـ وَظـلـ وَبـاتـ وَصـارـ وَكـادـ ،  
 وأما قولهم « ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَاـ » ، و « ما أَمْسَى أَدْفَأَهَاـ » فإن التعجب فيه داخل على  
 أبـرـدـ وـأـدـفـاـ ، وأصبح وأمسى زائدةتان .

السادس : أن يكون مُشـبـتاـ ؛ فلا يُبنيان من مـنـقـيـ ، سواءً كان مـلـازـماـ المـفـقـ نحو  
 « مـاءـاجـ بـالـدوـاءـ » أـىـ ماـ اـنـتـفـعـ بـهـ ، أـمـ غـيـرـ مـلـازـمـ كـاـفـاـ .

السابع : أن لا يكون اسم فـاعـلـ عـلـىـ أـفـقـلـ فـعـلـاـ ؛ فلا يُبنيان من عـرـجـ وـشـهـلـ  
 وـخـيـضـ الزـرعـ .

الثامن : أن لا يكون مـبـنـياـ لـمـفـعـولـ ؛ فلا يُبنيان من نحو ضـرـبـ ، وـشدـ « مـاـ أـخـصـرـهـ »

من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملزماً لصيغة فعل نحو عينت بمحاجتك وزهى علينا ؟ فيجيز « ما أعنـاه بـمحاجـتك » و « ما أـزهـاه عـلـينا ». قال في التسهيل : وقد يـبـنـيـانـ من فعل المفعول إن أـمـنـ اللـبسـ .

﴿ تنبـيهـانـ ﴾ : الأول : بـقـ شـرـطـ تـاسـعـ لـمـ يـذـ كـرهـ هـنـاـ ، وـهـوـ أـنـ لـاـ بـسـتـفـنـ عـنـهـ بـالـعـسـوـغـ مـنـ غـيرـهـ ، نـحـوـ قـالـ مـنـ القـائـلـةـ فـإـهـمـ لـاـ يـقـولـونـ مـاـقـيـلـهـ ، استـفـنـاـ بـمـاـ أـكـثـرـ قـائـلـتـهـ . قالـ فيـ التـسـهـيلـ : وـقـدـ يـغـيـرـ فـعـلـ عـنـ فـعـلـ مـسـتـوـفـ لـلـشـرـوـطـ ، كـاـمـ يـغـيـرـ فـعـلـ غـيرـهـ ، أـيـ نـحـوـ تـرـكـ فـإـهـ أـغـنـىـ عـنـ وـدـعـ ، وـعـدـ فـيـ شـرـحـهـ مـنـ ذـلـكـ « سـكـرـ » وـ« قـعـدـ » وـ« جـلـسـ » ضـدـئـيـ قـامـ ، وـ« قـالـ » مـنـ القـائـلـةـ ، وـزـادـ غـيرـهـ « قـامـ » وـ« غـضـبـ » وـ« نـامـ » وـمـنـ ذـكـرـ السـبـعـةـ اـبـنـ عـصـفـورـ ، وـعـدـ « نـامـ » فـيـهـاـ غـيرـ صـحـيـحـ ؟ لـأـنـ سـيـبـوـيـهـ حـكـيـ مـاـ أـنـوـمـهـ .

الثـانـيـ : عـدـ بـعـضـهـمـ مـنـ الشـرـوـطـ أـنـ يـكـوـنـ عـلـىـ فـعـلـ بـالـضـمـ أـصـلـاـ أـوـ تـحـوـيـلاـ ، أـيـ يـقـدـرـ رـدـ إـلـىـ ذـلـكـ لـأـنـهـ فـعـلـ غـرـيـزـةـ فـيـصـيرـ لـازـمـ ثـلـحـهـ هـزـةـ النـقـلـ ، وـبـعـضـهـمـ أـنـ يـكـوـنـ وـاقـعاـ ، وـبـعـضـهـمـ أـنـ يـكـوـنـ دـائـماـ ، وـالـصـحـيـحـ عـدـ اـشـتـراـطـ ذـلـكـ .

\* \* \*

( وأـشـدـ أـوـ أـشـدـ أـوـ شـبـهـهـمـ ) يـخـلـفـ مـاـ بـعـضـ الشـرـوـطـ عـدـمـاـ )  
منـ الـأـفـعـالـ ( وـمـصـدـرـ ) الفـعـلـ ( الـقـادـيمـ ) بـعـضـ الشـرـوـطـ صـرـيـحـاـ كـانـ أـوـ مـؤـوـلاـ ( بـعـدـ ) أـيـ : بـعـدـ مـاـ فـعـلـ ( يـنـتـصـبـ ) . وـبـعـدـ أـفـعـلـ جـرـهـ يـأـتـيـ يـمـجـبـ ) فـتـقولـ فـيـ التـعـجـبـ مـنـ الـرـائـدـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ وـمـاـ الـوـصـفـ مـنـهـ عـلـىـ أـفـعـلـ : مـاـ أـشـدـ أـوـ أـعـظـمـ دـخـرـجـتـهـ أـوـ أـنـطـلـاقـهـ أـوـ حـرـجـتـهـ ، أـوـ أـشـدـ أـوـ أـعـظـمـ بـهـاـ ، وـكـذاـ الـنـفـقـ وـالـبـنـيـ للـفـعـولـ ، إـلـاـ أـنـ مـصـدـرـهـاـ يـكـوـنـ مـؤـوـلاـ لـاـ صـرـيـحـاـ ، نـحـوـ : مـاـ أـكـثـرـ أـنـ لـاـ يـقـوـمـ ، وـمـاـ أـعـظـمـ مـاـ ضـرـبـ ، وـأـشـدـ بـهـمـاـ .

وأما الفعل الناقصُ فإن قلنا له مصدر فن النوع الأول ، وإلا فمن الثاني ، تقول :  
ما أشَدَّ كُونَهُ جِيلاً ، أو مَا كَثُرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا ، أو أشَدَّ أو أكْثَرَ بذلك .  
وأما الجامدُ والذى لا يتفاوت معناه فلا يُتعجب منها البتة .

(وَبِالثُّدُورِ أَخْكِمْ لِفَيْرِ مَا ذَكَرْتُ وَلَا تَقْسِنْ عَلَى الدِّيْرِ مِنْهُ أَثْرُ)

أى : حقٌ ما جاء عن العرب من فعل التعجب مبنياً بما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ ولا يُقاس عليه لندوره : من ذلك قوله « مَا أَخْصَرَهُ » من اختصار ، وهو خاصٍ مبني للمفعول ، وقولهم « مَا أَهْوَجَهُ » و « مَا أَنْجَهَهُ » و « مَا أَرْعَاهُ » ، وهى من فعل فهو أفعال ، كأنهم حلوها على « مَا أَجْهَلَهُ » ، وقولهم « مَا أَعْسَاهُ » و « أَغْسِيَهُ » ، وقولهم « أَقْمِنْ بِهِ » أى أتحقق به ، بنوه من قوله « هوَ قَمِنْ بِكَذَا » أى حقيق به ، ولا فعل له . وقالوا « مَا أَجْنَهُ » و « مَا أَوْلَهُ » ، من جُنْ ووُلْعَ ، وما مبنيان للمفعول ، وغير ذلك .

\* \* \*

(وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا \* مَفْعُولُهُ) عليه (وَوَصَلَهُ بِهِ الرَّمَاءُ، وَفَصَلَهُ) منه  
(بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرْ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخَلْفُ فِي ذَاكَ  
اسْتَقْرَرَ) فلا تقول « مازِيدًا أَحْسَنَ » ، ولا « بِزَيْدٍ أَحْسَنَ » وإن قيل إن « بِزَيْدٍ »  
مفهول به ، وكذلك لا تقول : ما أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ، ولا أَحْسَنَ لَوْلَا بِخَلْمَهُ  
بِزَيْدٍ ، واحتلقو في الفعل بالظرف والجرور للتعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز ؛  
كتقوله : ما أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وما أَفْتَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ ، قوله :

٧٣٤ - خَلِيلِيَّ مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبَّ أَنْ يُرَى  
صَبُورًا ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبَرِ

قوله :

٧٣٥ - [أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَرَّمَهَا]      وَأَخْرِي إِذَا حَالَتْ بَأْنَ أَنْجَوَ لَا  
فإن كان الظرفُ والمحور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصلُ بينهما . قال في  
شرح التسهيل : بلا خلاف ؟ فلا يجوز « ما أحسنَ معرفٍ آمراً » ولا « ما أحسنَ  
عِنْدَكَ جَائِسًا » ولا « أَحْسِنْ فِي الدَّارِ عِنْدَكَ بِجَائِسٍ » .

{نبهات} : الأول : قال في شرح الكافية : لا خلاف في منع تقديم  
المتعجب منه على فعل التعجب ، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومحور ،  
وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمحور ، قال : كالحال والمنادى ،  
لكن قد أجاز الجرجي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال ، نحو :  
« ما أحسنَ محرَّدَةَ هِنْدَا » وقد وردَ في الكلام القصيغ ما يدلُ على جواز الفصل  
بالنداء ، وذلك كقول على كرم الله وجهه : « أَغْرِزْ عَلَىٰ أَبَا الْيَقْظَانَ أَنْ أَرَكَّ مَرِيعاً  
مُجَدَّلَاً » . قال في شرح التسهيل : وهذا مصحح لالفصل بالنداء ، وأجاز الجرجي الفصل  
بالمصدر ، نحو « ما أحسنَ إِحْسَانَا زَيْدًا » ومنه الجمهور ؛ لنتعلم أن يكون له مصدر ،  
وأجاز ابن كيسان الفصل بولا ومضروبها ، نحو « ما أحسنَ لَوْلَا بُخْلَهُ زَيْدًا » ،  
ولا حجّة له على ذلك .

الثاني : قد سبق في باب كان أنها تزاد كثيراً بين « ما » وفعل التعجب نحو « ما كان  
أَحْسَنَ زَيْدًا » ومنه قوله <sup>(١)</sup> :

٧٣٦ - مَا كَانَ أَسْمَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا

بِهِذَاكَ بِحَتَّبِيَا هَوَى وَعِنَادَا

ونظيره في الكلمة وقوع « ما كان » بعد فعل التعجب ، نحو : « ما أحسنَ  
ما كانَ زَيْدًا » ، فما مصدرية ، وكان : تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد  
الاستقبالُ جيء بيكون .

(١) ومثله قول الآخر :

لَهُ دَرُّ أَنُو شِروانَ مِنْ رَجُلٍ      مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْدُونِ وَالسُّفُلِ

الثالث : يُجْرِئُ ما تَعْلَقُ بِفَعْلِ التَّعْجِبِ ، مِنْ غَيْرِ مَا دُكِرَ ، يَالِإِنْ كَانَ فَاعِلاً ،  
نَحْوَ « مَا أَحَبَ زَيْدًا إِلَى عَمْرَو » وَإِلَّا فَبِالبَاءِ إِنْ كَانَا مِنْ مُفْهَمٍ عِلْمًا أَوْ جَهْلًا نَحْوَ  
« مَا أَغْرَفَ زَيْدًا يَعْمَرُو » ، وَ « مَا أَجْهَلَ خَالِدًا يَبَسْكُرُ » ، وَبِاللَّامِ إِنْ كَانَا مِنْ  
مَتَقْدَدٍ غَيْرِهِ ، نَحْوَ « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرَو » وَإِنْ كَانَا مِنْ مَتَعْدِ بِحَرْفِ جَرِ فِيهَا كَانَ  
يَتَعَدَّدُ بِهِ ، نَحْوَ « مَا أَغْضَبَنِي طَلَى زَيْدًا » وَيَقَالُ فِي التَّعْجِبِ مِنْ كَتَابِ زَيْدٍ الْفَقْرَاءِ  
الثَّيَابَ ، وَظَاهِرًا عَمْرَو بَشَرًا صَدِيقًا : « مَا أَكْسَى زَيْدًا لِلْفَقْرَاءِ الثَّيَابَ » ،  
وَ « مَا أَطْأَنَ عَمْرًا لِبَشَرٍ صَدِيقًا » . وَانتِصَابُ الْآخَرِ بِمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِأَفْعَلِ ، لَا بِهِ ،  
خَلَافَا لِلْكَوْفِينَ .

﴿ خاتمة ﴾ : هَمْزَةُ أَفْعَلَ فِي التَّعْجِبِ لِتَعْدِيَةِ مَا عَدَمَ التَّعْدِيِ : فِي الْأَصْلِ ، نَحْوَ  
« مَا أَظْرَفَ زَيْدًا » أَوْ الْحَالِ نَحْوَ « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا » ، وَهَمْزَةُ أَفْعَلٍ لِلصِّيرَوْرَةِ ،  
وَيَجْبُ تَصْحِيحُ عِنْهَا إِنْ كَانَا مُفْتَلَنِيَّا ، نَحْوَ « مَا أَطْلَوْلَ زَيْدًا ، وَأَطْلَوْلَ بِهِ » ،  
وَيَجْبُ فَكُهُ أَفْعَلٍ لِلضَّعْفِ ، نَحْوَ « أَشْدِيدٌ بِحُمْرَةِ زَيْدٍ » ، وَشَذْ تَصْنِيفُ أَفْعَلٍ مَقْصُورًا  
عَلَى السَّمَاعِ ، كَقُولِهِ :

يَامَا أَمْنِيَلَعَ غِزْلَانَا شَدَنَ لَنَا      مِنْ هَوَلَيَا يَكْنَ الصَّالِ وَالسَّمَوِ  
وَطَرَدَهُ ابْنُ كَيْسَانَ ، وَقَاسَ عَلَيْهِ أَفْعَلٍ نَحْوَ « أَحَيْسِنْ بِرِزَيْدٍ » . وَاللهُ أَعْلَمُ .

نعم وبئس وما جرَى مجرَّها

( قَعْلَانَ غَيْرُ مُتَهَرِّقَيْنَ \* نِيمَ وَبِئْسَ ) عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ ؛ بَدْلِيلٌ  
« فِيهَا وَنِيمَتْ » ، وَاسْمَانٍ عِنْدَ الْكَوْفِيِّينَ ؛ بَدْلِيلٌ « مَا هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدُ » وَ « نِيمَتْ »  
السَّيْرُ طَلَ بِئْسَ الْغَيْرُ » ، وَقُولِهِ :

٧٣٧ - صَبَحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَأْكِرٍ      بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَأَخِرٍ

وقال الأَوْلُونَ : هو مثل قوله :

٧٣٨ - عَمْرُوكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبَةَ [ وَلَا مُخَالِطُ الْبَيَانِ جَانِيَةَ ]

وبَسَبَبِ عدم تصرُّفهُما لزومُهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وأصلُهُما فَعِلَّ ، وقد بَرِّدَانِ كَذَلِكَ ، أو بِسْكُونِ العَيْنِ وفتح الفاء وكسرها ، أو بكسرها . وكذلك كل ذي عَيْنٍ حَلْقِيَّة من فَعِيلَ ، فِعْلًا كَانَ كَثِيرًا ، أو امْهَا كَفَخِذِيَّ ، وقد يقال في بئس بِدِيسَ ( رَافِعَانِ اَسْمَينِ ) على الفاعلية ( مُقَارِنَ أَلَّ ) نحو « نِعْمَ الْعَبْدُ » و « بِئْسَ الشَّرَابُ » ( أَوْ مُضَافِينِ لِمَا \* قَارَنَهَا كَنْعَمَ عَقْبَى الْكُرْمَا ) « وَلَعْنَمَ دَارُ الْمُتَقِينَ » « فَبِئْسَ مَنْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ » أو مضافين لمضاف لما قارناها كَقوله :

٧٣٩ - فَنِيمَ اَبْنُ اَخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَدَّبٌ

زُهْبَرْ حَسَاماً مُغَرَّداً مِنْ حَمَائِلِ

وإنما لم يُتبَّعْ على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني ، وقد نَبَّهَ عليه التسهيل .

﴿ تَنِيهَاتٌ ﴾ : الأول : اشتراطُ كون الظاهر معرفاً بِأَلَّ ، أو مضافاً إلى المعرف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرف بها - هو الفالبُ ، وأجاز بعضُهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أَلَّ كَقوله :

فَنِيمَ اَخْوَهُ الْمَيْجَأَ وَنِعْمَ شَبَّاهَا

- ٧٤٠

والصحيحُ أنه لا يُقاس عليه لقلته . وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة ،

كَقوله :

٧٤١ - فَنِيمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا يُسْلَاحَ لَهُمْ

وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عَمَانُ بْنُ عَفَانَةَ

ونَقَلَ إِجَازَتَهُ عن السَّكُوفِينِ وابن السِّراجِ ، وخصَّهُ عَامَةُ النَّاسِ بالضرورة ،

وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يرَ ذِكْرَةَ غيرَ مضاقةٍ ، وليس كذلك ، بل ورد لـ كنه أفلٌ من المضاف نحو « نِعْمَ غَلَامٌ أَنْتَ » و [ قوله ] :

٧٤٢ - [ نِيَافُ الْقُرْطِ غَرَاءَ الشَّنَاءِ ] وَرِيدُ النِّسَاءِ [ وَنِعْمَ نِيمُ ]

وقد جاء ما ظاهِرُهُ أن الفاعل علم أو مُضَافٌ إلى علم ، كقول بعض العبادلة :  
يَئِسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا ، قوله عليه الصلاة والسلام « نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا »  
وقوله :

٧٤٣ - يَئِسَ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمٌ مُطْرِقُوا فَقَرَوْا جَارَهُمْ لَحْمًا وَحِزْ

وكان الذي سَهَّل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أَلْ ، وإن لم تكن مُعَرَّفة ، وأجاز المبردُ والفارسيُّ إسناد « نعم » و « يَئِسَ » إلى الذي ، نحو « نِعْمَ الَّذِي آمَنَ زَيْدٌ » ، كما يُسندان إلى ما فيه أَلْ الجنسية . ومَنْعَمَ ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس ؛ لأنَّ كلَّ ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه أَلْ كان مفسراً للضمير المستتر فيما إذا تُرْجِعَتْ منه ، و « الَّذِي » ليس كذلك . قال في شرح التسهيل : ولا ينبغي أن يُمْنَع ؛ لأن « الَّذِي » جعل بمثابة الفاعل ، ولذلك اطرد الوصف به .

الثاني : ذهب الأَكثرون إلى أن « أَلْ » في فاعل نعم وبئس جِنْسِيَّة ، ثم اختلقوافقيل : حقيقة ؟ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » فالجنس كله مدح ، وزيد مُنْدَرِج تحت الجنس لأنَّه فَرَدٌ من أفراده ، ولمؤلاء في تقريره قولان ؛ أحدهما : أنه لما كان الغَرَضُ للبالغة في إثبات المدح للمدح جُمل المدح للجنس الذي هو منهم ؛ إذ الأَبلغ في إثبات الشيء جَعَلَه للجنس حتى لا يُتَوَهَّمَ كونه طارئاً على المخصوص ، والثاني : أنه لما قَصَدوا المبالغة عَدُّوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غَيْرَ مدح زيد ، فـ كأنَّه قيل مدح جنسه لأجله . وقيل : مجازا ؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » جملت زيداً جميعَ الجنسِ مبالغة ، ولم تقصد غيرَ مدح زيد ، وذهب قومٌ إلى أنها

عندية ، ثم اختلفوا فقيل : المعهود ذهني كـإذا قيل «اشترِ أُخْنَمَ» ولا تزيد الجنس ولا معهوداً تقدّم ، وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر . وقيل : المعهود هو الشخص المدوح ؟ فإذا قلت «رَيْدَ نَعْمَ الرَّجُلُ» فـكأنك قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بتشبيهه وجعه ، ولو كان عبارةً عن الجنس لم يسع فيه ذلك ، وقد أجبـ عن ذلك — على القول بأنـها للاستغراف — بأنـ المعنى أنـ هذا المخصوص يفضلـ أفرادـ هذا الجنس إذا مـيـزـ وـأرجـلـينـ رـجـلـينـ أو رـجـالـاـ رـجـالـاـ ، وعلى القول بأنـها للجنس مجازـاـ بـأنـ كلـ واحدـ منـ الشخصـينـ كـأنـه على حـدـتـهـ جـنـسـ ؟ فـاجـتمع جـسـانـ فـنـيـاـ .

الثالث : لا يجوزـ اـتـيـاعـ فـاعـلـ نـعـمـ وـبـئـسـ بـتـوـكـيدـ معـنـوـيـ . قالـ فيـ شـرـحـ التـسـهـيلـ : بـاتـفـاقـ ، وـأـمـاـ التـوـكـيدـ الـلـفـظـيـ فـلـاـ يـمـتـنـعـ ، وـأـمـاـ النـعـتـ فـنـعـهـ الـجـمـهـورـ ، وـأـجـازـهـ أـبـوـ الـفـتحـ فـقـولـهـ :

٧٤٤ - لـعـمـرـيـ وـمـاـعـنـيـ عـلـىـ بـهـيـنـ لـبـئـسـ الـفـتـيـ الـمـذـعـوـءـ بـالـلـيـلـ خـاتـمـ  
قالـ فيـ شـرـحـ التـسـهـيلـ : وـأـمـاـ النـعـتـ فـلـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـمـنـعـ عـلـىـ الإـطـلـافـ ، بلـ يـمـنـعـ  
إـذـاـ قـصـدـ بـهـ التـخـصـيـصـ مـعـ إـقـامـةـ الـفـاعـلـ مـقـامـ الـجـنـسـ ؟ لـأـنـ تـخـصـيـصـهـ حـيـثـنـذـ مـنـافـ لـذـلـكـ  
الـقـصـدـ . وـأـمـاـ إـذـاـ تـوـوـلـ بـالـجـامـعـ لـأـكـلـ الـفـضـائـلـ فـلـاـ مـانـعـ مـنـ نـعـمـهـ حـيـثـنـذـ ؟ لـإـمـكـانـ  
أـنـ يـرـأـدـ بـالـنـعـتـ مـاـ أـرـيدـ بـالـنـعـوتـ ، وـعـلـىـ هـذـاـ يـحـمـلـ قـولـ الشـاعـرـ :

٧٤٥ - نـعـمـ الـفـتـيـ الـمـرـئـ أـنـتـ إـذـاـ هـمـ

[ حـضـرـواـ لـدـىـ الـحـجـرـاتـ نـارـ الـمـوـقـدـ ]

وـحـمـلـ أـبـوـ عـلـىـ وـأـبـنـ السـرـاجـ مـثـلـ هـذـاـ عـلـىـ الـبـدـلـ ، وـأـبـيـاـ النـعـتـ ، وـلـاـ حـجـةـ لـهـاـهـ .  
وـأـمـاـ الـبـدـلـ وـالـمـطـفـ ؟ فـظـاهـرـ سـكـوـتـهـ فـشـرـحـ التـسـهـيلـ عـنـهـاـ جـواـزـهـماـ ، وـيـنـبـغـيـ أـنـ لاـ يـجـوزـ  
مـنـهـماـ إـلـاـ مـاـ تـبـاـشـرـهـ نـعـمـ .

(وَيَرْفَعَانِ) أيضاً على الفاعلية (مضمراً) مبهمـا (يُفَسِّرُهُ • تُمَيِّزُ كَتْفُهُ قَوْمًا مَغْشَرَةً) قوله :

٧٤٦- نَعَمْ امْرًا هَرِمْ لَمْ تَهُرْ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَابِهِ وَزَرَّا  
وقوله :

٧٤٧- لَيَقُومَ مَوْلَى الْمَوْلَى إِذَا حَدَرَتْ بَأْسَاهُ ذِي الْبَنْيِ وَاسْتِيلَاهُ ذِي الْإِحْنِ  
وقوله :

٧٤٨- نَعَمْ امْرَأَيْنِ حَاتِمَ وَكَعْبُ كَلَامًا غَيْثُ وَسَيْفُ عَصْبُ  
ونحو « بِئْسَ لِلظَّالَمِينَ بَدَلًا » قوله :

٧٤٩- تَقُولُ عِزِّي وَهُنَّ لِي فِي عَوْمَرَةٍ بِئْسَ امْرًا وَإِنْي بِئْسَ الْمَرَّةِ  
في كل من « نعم » و « بئس » ضمير هو الفاعل .  
ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز في ثنائية ولا جمع ، استثناء بثنائية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك  
قوم من الكوفيين ، وحكاه السكسي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مَرَّتْ  
يَقُوِّمْ نِعْمَوا قَوْمًا ، وهذا نادر .

الثاني : أنه لا يُتبع ، وأما نحو « نَعَمْ هُمْ قَوْمًا أَنْتَ » فشاذ .

الثالث : أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث ، نحو « نَعْمَتِ امْرَأَةً هِنْدَ » ،  
هكذا مثله في شرح التسهيل . وقال ابن أبي الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال « نعم امرأةً  
هند » استثناء بتأنيث المفسر ، ونص خطاب على جواز الأمرتين ، ويويد الأول قوله :  
« فِيهَا وَنِعْمَتْ » .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل « نعم » الظاهر يراد به الشخص إلى أن  
المضمر كذلك ؟ وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس ذهب أكثرهم إلى أن

للمضر كذلك، وذهب بعضهم إلى أن المضر للشخص، قال: لأن المضر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصاً.

ولم يسرّ هذا الضمير شروط :

الأول : أن يكون مؤخراً عنه ؛ فلا يجوز تقديمها على نعم وبشـ .

الثاني : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصررين ، وأما قولهم « نَعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا » فنادر .

الثالث: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الأفراد وضديه ، والتذكير وضده .

الرابع : أن يكون قابلاً لأى ؛ فلا يفوت بمثل وغير وأى وأفضل التفضيل ؛ لأنه خافت من فاعل معرون بأى فاشترط صلاحيته لها .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ؛ فلو قلت «**نعم شمساً** هذه الشمس» لم يجز ؛ لأن الشمس مفرد في الوجود ؛ فلو قلت «**نعم شمساً شمساً** هذا اليوم» جاز ، ذكره ان عصفور ، وفيه نظر .

السادس : لزوم ذكره كاً نصًّا عليه سيفويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ، ونصٌّ بعض المغاربة على شذوذ « فِيهَا وَنِعْمَتْ » ، وقال في التسهيل : لازم غالباً؛ استظهاراً على نحو « فِيهَا وَنِعْمَتْ » ، ومن أجاز حذفه ابن عصفور .

﴿تبنيه﴾ : ما ذكر من أن فاعل «نعم» يكون ضريراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب السكاني إلى أن الاسم مفوعاً بعد النكرة المنصوبة فاءً ' نم ، والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : «نعم زيد رجلاً» وذهب الفراء إلى أن الاسم المفوع فاعل كقول السكاني ، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً ، والأصل في قوله : «نعم رجلاً زيد» «نعم الرجل زيد» ، ثم نقل الفعل إلى الاسم المدوج فقال : «نعم رجلاً زيد» ، ويقتباع عنده تأثيره لأنه

وقع موقع الرجل للرفع وأفاد إفادته . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لوجهين : أحدهما : قولهم « نَعَمْ رَجُلًا أَنْتَ » ، و« بَشَّ رَجُلًا هُوَ » ؛ فلو كان فاعلاً لا تصل بالفعل . الثاني : قولهم « نَعَمْ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ » فأعملوا فيه الناسخ .

\*\*\*

(وَجَمِيعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ \* فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أي عن النحاة (قد اشتترت)  
فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم ولدده ، وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً ،

فننظم قوله :

نَعَمْ الْفَتَاهُ فَتَاهَ هِنْدُ لَوْ بَذَاتَ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ يَامَاء

وقوله :

٧٥٠ - وَالْتَّغْلِبَيُونَ بِنَسَنَ الْفَعْلِ فَحَلُّهُمْ فَخَلَا ، وَأُمُّهُمْ زَلَّا ، مِنْطَبِيقُ

وقوله :

[تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا] فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِعَمْ الْفَتَاهُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَقْلِبَ ،

وقد جاء التمييز حيث لا يفهم بوجه التوكيد كقوله :

٧٥١ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ حَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

ومنه سيبويه والسيراقي مطلقاً ، وتأولاً ما سمع ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ،

وإلا فلا ، كقوله :

[تَخَيِّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ] فَنَعِمَ الْمَرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَاجِي

وقوله :

٧٥٢ - وَقَائِلَةٌ نِعَمْ الْفَتَاهُ أَنْتَ مِنْ فَتَى [إِذَا الْمُرْضِعُ الْمُوْجَاهُ جَاهَ بِرِيمَهَا]

أى من مقتنت : أى كريم ، وفي الأثر « نِعَمْ الْمَرءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطُأْ لَنَا فِرَاشاً

وَلَمْ يَفْتِشْ لَنَا كُنْفَامُنْدُ أَنَانَا». وَحَمَّهُ ابْنُ عَصْفُورٍ.

10

(وَمَا) في موضع نصب (مُمِيزٌ، وَقِيلَ فاعِلُ) فهي في موضع رفع ، وقيل : إنها المخصوص ، وقيل : كافه (فِي نَحْوِنَّمَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) « بِتَسْمَاءَ اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ » .

فاما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :  
الأول : أنها نكارة موصوفة بالفعل بعدها ، والخاصون محفوظ ، وهو مذهب  
الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوله والزخيري وكثير من المتأخرین .  
والثاني : أنها نكارة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لخاصون محفوظ :  
أى شيء .

والثالث : أنها تميز ، والخاصوص « ما » آخرى موصولة ممحوقة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، وينقل عن الكسانى .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

**الأول** : أنها اسم معرفة تام أي غير مفتقر إلى صلة ، والفعل صفة لخالق مذكور ،  
والتقدير : نعم الشيء فعلت ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله في التسهيل  
عن سيبويه والكسائي .

والثاني : أنها موصلة ، والفعل صلتها ، والخاصوص مذوف ، وُنقل عن الفارسي .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي قابلٍ يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ،

ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي.

والرابع: أنها مصدرية ولاحدف، والتقدير: **نعم فقلَّكَ** ، وإن كان لا يحسن في

الكلام نَمَّ فِعْلَكَ حتى يقال: نَمَّ الْفِعْلُ فِعْلَكَ ، كأنقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول أظن قيامك .

والتامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع ، والخاصص مهدوف .

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا : إنها موصولة ، والفاعل مستتر ، و«ما» أخرى محدوفة هي التمييز ، والأصل : نعم مَا مَاصَفَتْ ، والتقدير : نعم شَيْئًا الذي صَفَتْهُ ، هذا قول الفراء .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا : إنها كَفَتْ نعم كَأْكَفَتْ قَلَّ وطال فنصير تدخل على الجملة الفعلية .

﴿تنبيهات﴾ : الأول في «ما» إذا ولها اسم — نحو «فَنِعَّا هِيَ» — ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص .

وثانيها : أنها معرفة تامة وهي الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن البرد وابن السراج والفارسي ، وهو قول الفراء .

وثالثها : أن «ما» مركبة مع الفعل ، ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم ، وأجازه الفراء .

الثاني : الظاهر أنه إنما أراد الأولى من الثلاثة ، والأول من الحسنة ؛ لاقتصره عليهما في شرح الكافية .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به ، وهو أن «ما» مميز ، وكذلك عبارته في الكافية ، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل . ونقله عن سيبويه والكسائي .

\*\*\*

(وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو النم (بَعْدُ ) أي : بعدَ فاعل نعم وبئس ، نحو نعم الرجل أبو بكرٍ ، وبئس الرجل أبو لمبٍ ، وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أن يكون (مبتدأ) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خبرَ أَسْمٍ) مبتدأ محدوف (ليَسْ بِيَنْدُو أَبَدًا) أو مبتدأ خبره ممحض وجوبا . والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن البادش : لا يُحيى سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو النم إلا مبتدأ ، وأجاز

الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصميري، وذكر في شرح التسهيل أن سببويه أجازه، وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور. قال في شرح التسهيل: وهو غير صحيح؛ لأن هذا الحذف لازم، ولم يجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يُسدّد مسدة. وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل، ورد بأنه لازم، وليس البديل بلازم، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم.

(وَإِنْ يَعْدَمْ مُشَرِّفُهُ) أي بالخصوص (كَفَى) عن ذكره (كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى) فالعلم: مبتدأ قوله واحداً، والمثلة بعده خبره، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو «إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَارِباً نِعْمَ الْعَبْدُ». قوله:

٧٥٣ - إِنَّ أَبْنَاءَ عَبْدِ اللَّهِ نِيفَسَمْ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ

وقوله:

٧٥٤ - إِذَا أَرْسَلْنَا عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا أُنْتُ نِعْمَ الْمَارِسُ

﴿تبليغ﴾: الأول: تُوهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص، بل مُشرِفٌ له، وهو خلاف ما صرّح به في التسهيل.

الثاني: حق المخصوص أمران: أن يكون مختصاً، وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، فإن باينه أوّل نحو «بئس مثل القويم الذين كذبوا»، أي: مثل الذين كذبوا. اهـ.

\*\*\*

(وَاجْعَلْ كَبِيْسَنْ) معنى وحكمه (سَاءَ) يقول: ساء الرجل أبو جهل، وساء حطّ النار أبو لمب، وفي التزيل «وَسَاءَتْ مُرْتَفَقَا» و«سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ» (وَاجْعَلْ قُعْلَا) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَيْنَمَ) وبئس (مُسْجَلَا) أي: مطلقاً، يقال: أسجلت الشيء، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً، أي يكون له ما لِهْما: من عدم التصرّف، وإفاده المدح أو الذم، واقتضاء فاعل كفاعلهم، فيكون ظاهراً

مُصَاحِبًا لِأَلْ ، أَو مُضَافًا إِلَى مَهَاجِهَا ، أَو ضَمِيرًا مُفْسِرًا بِتَمْيِيزِهِ ، وَسَوَاء فِي ذَلِكَ مَا هُوَ عَلَى فَعْلٍ أَصَالَةً نَحْوَ ظَرْفِ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وَخَبَثَ غَلَامَ الْقَوْمِ عَمْرُونَ ، وَمَا حَوْلَهُ إِلَيْهِ نَحْوَ ضَرْبَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَفَهْمَ رَجُلًا خَالِدٌ .

﴿نَنِيهَات﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النَّوْعِ «سَاء» فَإِنْ أَصْلُهُ سَوَاءً بِالْفَتْحِ خَوْلُ إِلَى فَعْلٍ بِالْفَمِ فَصَارَ قَاصِرًا ، ثُمَّ صُمِّنَ مِنْهُ بَئْسٌ ؛ فَصَارَ جَامِدًا قَاصِرًا مُحَكَّمًا لَهُ بِمَا ذَكَرَ نَاهٌ ، وَإِنَّمَا أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ لِخَفَاءِ التَّحْوِيلِ فِيهِ .

الثَّانِي : إِنَّمَا يُصَاغُ فَعْلٌ مِنَ الْثَّلَاثَى لِتَصْدِي الْمَدْحُ أَو الْذِمْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلتَّعْجِيبِ مِنْهُ مُضَيَّنًا مَعْنَاهُ ، تَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورُ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَخْفَشِ .

الثَّالِثُ : يُجَوزُ فِاعْلُ فَعْلَ المَذْكُورِ الْجُزُءَ بِالْبَاءِ ، وَالْاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْأَلْ ، وَإِضْمَارُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوَ :

٧٥٥ - حُبٌ بِالْوَرَدِ الَّذِي لَأَيْرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَانْ وَفَهْمٌ زَيْدٌ ، وَالْزَّيْدُونَ كَرْمُوا رِجَالًا ، نَظَرًا لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّعْجِيبِ .

الرَّابِعُ : مَثَلُ فِي شَرْحِ السَّكَافِيَّةِ وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ وَتَبَعُهُ وَلَدُهُ فِي شَرْحِهِ بَعْلُ الرَّجُلِ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورُ أَنَّ الْعَرَبَ شَدَّتْ فِي ثَلَاثَةِ أَفْنَاطٍ فَلَمْ تَحُوِّلْهَا إِلَى فَعْلٍ ، بلْ اسْتَعْمَلَتْهَا اسْتِعْمَالًا نَمْ وَبَئْسَ مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ ، وَهِيَ : عَلَمٌ ، وَجَهْلٌ ، وَسَمِيعٌ . اتَّهَى .

\* \* \*

(وَمِثْلُ شَمَ) فِي الْمَعْنَى حَبٌّ مِنْ (حَبَّدًا) وَتَزَيَّدُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا تُشَعِّرُ بِأَنَّ الْمَدُوحَ مُحِبُّ وَقَرِيبٌ مِنَ النَّفْسِ . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَبَّ فَعْلٌ يُفْسَدُ بِالْحَبَّةِ وَالْمَدِحِ ، وَجُعِلَ فَاعِلُهُ «ذَا» لِيَدِلُ عَلَى الْحَضُورِ فِي الْقَلْبِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (الْفَاعِلُ ذَا) أَيْ : فَاعِلٌ حَبٌّ هُوَ لِفَظُ «ذَا» عَلَى الْخَتَارِ وَظَاهِرٍ مَذْهَبٌ سَيِّبوُهُ . قَالَ ابْنُ خَرْوَفَ - بَعْدَهُ أَنْ مِثْلَ حَبَّدًا زَيْدًا - : حَبٌّ فَعْلٌ وَذَا فَاعِلُهَا ، وَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَخَبِيرٌ حَبَّدًا ، هَذَا قَوْلُ سَيِّبوُهُ ، وَأَخْطَأَ عَلَيْهِ مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ .

﴿تنبيه﴾ : فـ قوله : « الفاعل ذا » تعرـيض بالرد على القائلين بـ تركيب حـبـ مع ذـا ، وـلمـ فيه مـذهبـانـ : قـيلـ : غـلـبتـ الفـعلـيـةـ لـتـقـدـمـ الفـعـلـ فـصـارـ الجـمـيعـ فـضـلاـ وـماـ بـعـدـهـ فـاعـلـ ، وـقـيلـ : غـلـبتـ الـاسـمـيـةـ لـشـرفـ الـاسـمـ فـصـارـ الجـمـيعـ اـسـماـ مـبـقـداـ وـماـ بـعـدـهـ خـبـرـ ، وـهـوـ مـذـهـبـ المـبرـدـ وـابـنـ السـراحـ ، وـوـاقـعـهـماـ اـبـنـ عـصـفـورـ وـنـسـبـهـ إـلـىـ سـيـبوـيـهـ ، وـأـجـازـ بـعـضـهـمـ كـوـنـ « حـبـذاـ » خـبـراـ مـقـدـماـ .

(وـإـنـ تـرـدـ ذـمـاـ فـقـلـ لـأـ حـبـذاـ) زـيـدـ ؟ فـهـىـ بـعـقـىـ بـئـسـ . وـمـنـهـ قـولـهـ :  
٧٥٦ - أـلـأـ حـبـذاـ أـهـلـ أـمـلـاـ غـيـرـ أـهـلـ إـذـاـ ذـكـرـتـ مـىـ فـلـأـ حـبـذاـ هـيـاـ

(وـأـوـلـ ذـاـ الـمـخـصـوصـ) أـىـ : اـجـعـلـ الـمـخـصـوصـ بـالـمـدـحـ أـوـ الـذـمـ تـابـعاـذـالـاـ يـتـقـدـمـ بـحـالـ . قـالـ فـيـ شـرـحـ التـسـهـيلـ : أـغـلـ كـثـيرـ مـنـ النـحـوـيـنـ التـنـبـيـهـ عـلـ اـمـتـنـاعـ تـقـدـيمـ الـمـخـصـوصـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ ، قـالـ اـبـنـ بـاـبـشـادـ : وـسـبـ ذـلـكـ توـهـمـ كـوـنـ الـمـرـادـ مـنـ « زـيـدـ حـبـذاـ » زـيـدـ حـبـ هـذـاـ ، قـالـ فـيـ شـرـحـ التـسـهـيلـ : وـتوـهـمـ هـذـاـ بـعـيدـ ؟ فـلـأـ يـنـبـغـىـ أـنـ يـكـونـ الـنـعـ منـ أـجـلـهـ ، بـلـ لـنـعـ منـ أـجـلـ إـجـراءـ « حـبـذاـ » جـمـريـ الـمـلـ .

ويـحـبـ فـيـ « ذـاـ » أـنـ يـكـونـ بـلـفـظـ الـإـفـرـادـ وـالـتـذـكـيرـ (أـيـاـ كـانـ) الـمـخـصـوصـ : أـىـ أـيـ شـىـ كـانـ ، مـذـكـراـ أـوـ مـؤـثـراـ ، مـفـرـداـ أـوـ مـشـنـىـ أـوـ مـجـمـعاـ (لـأـ \* تـمـدـلـ بـذـاـ) عـنـ الـإـفـرـادـ وـالـتـذـكـيرـ (فـهـوـ يـضـاهـيـ الـمـثـلـ) وـالـأـمـثـالـ لـأـ تـغـيـرـ ؟ فـتـقـولـ : حـبـذاـ زـيـدـ ، وـحـبـذاـ الـزـيـدـانـ ، وـحـبـذاـ الـزـيـدـونـ ، وـحـبـذاـ هـنـدـ ، وـحـبـذاـ الـمـهـنـدانـ ، وـحـبـذاـ الـمـهـنـدـاتـ ، وـلـأـ يـحـوزـ « حـبـ » ذـانـ الـزـيـدـانـ ، وـلـأـ حـبـ هـنـلـاءـ الـزـيـدـونـ ، وـلـأـ حـبـ ذـىـ هـنـدـ ؛ وـلـأـ حـبـ تـانـ الـمـهـنـدانـ ، وـلـأـ حـبـ أـلـاـ الـمـهـنـدـاتـ » . قـالـ اـبـنـ كـيـسانـ : إـنـاـلـمـ يـخـلـفـ « ذـاـ » لـأـنـهـ إـشـارـةـ أـبـداـ بـلـ مـذـكـرـ مـحـذـوفـ ، وـالـتـقـدـيرـ فـيـ حـبـذاـ هـنـدـ : حـبـذاـ حـسـنـ هـنـدـ ، وـكـذـاـ باـقـ الـأـمـثـلـةـ ، وـرـدـ بـأـنـهـ دـعـوىـ بـلـ بـيـنةـ .

﴿تـنـبـيـهـاتـ﴾ : الـأـوـلـ : إـنـاـلـمـ يـحـتـاجـ إـلـيـ الـاعـتـذـارـ عـنـ دـمـرـ الـطـاـبـقـةـ عـلـ قـولـ مـنـ جـلـ « ذـاـ » فـاعـلاـ ، وـأـمـاـ عـلـ القـولـ بـالـتـرـكـيـبـ فـلـ

الثاني : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل ، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحذَف المخصوص في هذا الباب للعلم به كافٍ باب نعم ، كقوله :

٧٥٧ - أَلَا حَبْذَا لَوْلَا الْحَيَاةِ، وَرُبُّمَا مَنَعَتُ الْمَوْى مَا لَيْسَ بِالْمَقَارِبِ  
أي : ألا حبذا ذكر هذه النساء لو لا الحياة ، وسأذك ما يفارق فيه مخصوص  
حبذا مخصوص نعم آخرًا ، اه .

( وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعَ بَحْبَهُ أَوْ فَجْرَهُ \* بِالْبَأْ ) نحو حَبَّ زَيْدٌ رَجُلًا ، وَحَبَّهُ  
رَجُلًا ( وَدُونَ ذَا انْصِيَامُ الْأَنْهَا ) من حَبَّ بالنقل من حركة العين ( كَثُرٌ ) وَيُشَدُّ  
بالوجهين قوله :

٧٥٨ - [ قَلْتُ أَقْتُلُو هَاءَنَّكُمْ بِزَاجِهَا ] وَحَبَّهُمَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ  
أمام « ذا » فيجب فتح الحاء .

﴿ تَبَيَّهَان﴾ : الأول : قال في شرح السكافية : وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعل حلقى الفاء مرادًا به مدح أو تعجب .

الثاني : قوله « كثر » لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما تجلى « حَبَّ » مع غير « ذا » مضمرة الحاء ، وقد لا تضم حاوزها ، كقوله :

٧٥٩ - [ يَا شَمِّ الْأَلَمِ وَيَهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا ]  
\* فَحَبَذَا رَبِّا وَحَبَّ دِينَا \*

انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : يُفارِقُ مخصوصُ حبذا مخصوصَ نعم من أوجهه :  
الأول : أن مخصوص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصوص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثاني : أنه لا تعمل فيه التوازن ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب « نم » ؛ لأن صيغة هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي لاتدخل عليه هنا ، قاله ف شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده ، نحو : حَبَّذَا رَجُلًا زَيْدًا ، وَحَبَّذَا زَيْدًا رَجُلًا ، قال في شرح التسهيل : وكلامها سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، وذلك بخلاف المخصوص بنعم ؟ فإن تأخير التمييز عنه نادر كاسبق .  
وَاللَّهُ أَعْلَم .

أفضل التفضيل

وهو اسم : الدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من العَرْف ؛ لزوم الوصفية وزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أَفْعَل ، إلا أن الممزة حذفت في الأكثـر من « خَيْر » و « شَرّ » لـكثرة الاستعمال ، وقد يُعامل مُعَامَلَتَهُـما في ذلك « أَحَبَّ » كقوله :

٧٦٠ - [وَرَأَدِنِي كَلَفًا بِالْحُبُّ أَنْ مَنَعَتْ]  
وَحَبَّ شَنْءَاءِ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنْعِا  
وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم «من الكذاب الأشر» .  
نحو :

\* ٧٦١ - \* بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ \*  
 ( صُنْحُ مِنْ ) كُلٌّ ( مَصْوِعٌ مِنْهُ لِلتَّعْجِبِ ) إِسْمًا مُوازِنًا ( أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ )  
 قِيَاً — مُطْرداً ، نحو « هو أضرَبُ ، وأغْلَمُ ، وأَفْضَلُ » ، كَا يَقَالُ : مَا أَضْرَبَهُ

وأعلمَهُ وأفضَلَهُ . ( وَأَبَ ) هنا ( الْأَذَّابِيُّ ) هناك ؛ لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثُمَّ .

وشتَّى بناؤه من وصف لا يُفْعَل له ، كهو أَقْمَنُ به : أى أَحَقُّ ، وأَعَدُّ من شِظاظٍ . هكذا قال الناظم وابن السراج ، لكن حكى ابن القطاع لصَّفَ بالفتح إذا استتر ، ومنه أَصَنَّ ، بثنيث اللام ، وحكي غيره لصَّفَه إذا أخذَه بخفية ، وما زاد على ثلاثة : كهذا السَّكَلامُ أَخْسَرُ من غيره ، وفي أَفْعَلَ الْمَذَاهِبُ الثلاثة ، وسمع هو أَعْظَمُ الْإِدَرَامِ وأَوْلَامُ الْمَعْرُوفِ ، وهذا السَّكَانُ أَقْفَرُ من غيره ، ومن فعل المفعول كهو أَزْهَى من دِيكِ ، وأَشْفَلُ من ذات التَّحْمِينِ ، وأَغْنَى بمحاجتك ، وفيه ما تقدَّم عن التسهيل في فعل التَّعْجِبِ .

( وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجِبٍ وَصِلٌْ مِلْسَانِيُّ ) من أَشَدَّ وما جرى مجراء ( بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلٌْ ) عند مانع صَوْغَه من الفعل ، لكن « أَشَدَّ » ونحوه في التَّعْجِبِ فِيلٌ ، وهذا اسم ، ويُنْصَب هنا مصدر الفعل المتوصِّلُ إِلَيْهِ تَعْيِيزًا ، فتقول : زيد أَشَدُ اسْتِخْرَاجًا من عَزِيزٍ ، وأَفْوَى بِيَاضًا ، وأَفْجَحَ مَوْنًا .

( وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلَّهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا يَعْنِي إِنْ جُرْدَادًا )

من « أَلَّ » والإضافة ، جارة للمفضول ، وقد اجتمعا في « أَنَا أَكْنَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعْزَزُ نَفْرًا » أى منك ، أما المضافُ والقرونُ بِالْأَلْفَاظِ فـ« يَمْتَعُ وَصَلْهُمَا بِنَنِ » .

﴿ نَبِيَّهَاتٍ ﴾ : الأول : اختلف في معنى « مِنْ » هذه ؛ فذهب البرد ومن واقه إلى أنها لا بتداء الغاية ، وإليه ذهب سيبويه ، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التَّعْيِيزِ فقال في « هو أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » : فضلَهُ عَلَى بَعْضِهِ وَلَمْ يَعُمْ ، وذهب في شرح التسهيل إلى أنها يعني المجاوزة ، وكان القائل : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَرْوَةَ » قال : جاوزَ زَيْدٌ عَرْوَةَ فـ« الْفَضْلُ » ، قال : ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها « إِلَى » . قال : وَيُنْبِطِلُ

كونها للتبسيط أمران؛ أحدهما : عدم صلاحية بعض موضعها ، والآخر : كون الجرور بها عاماً ، نحو « الله أعلم من كل عظيم » .

والظاهر - كما قال المرادي - ما ذهب إليه المبرد ، وما رد به الناظم ليس بلازم؛ لأن الاتهام قد يترك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو لكونه لا يقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محل الاتهام .

الثاني: أكثر ما تختلف «من» وجرورها إذا كان «أفضل» خبراً كالآلية ، ويقال إذا كان حالاً ، كقوله :

٧٦٢ - \* دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَذْرِ أَجَلًا \*

[ فَلَمَّا فُوَادِي فِي هَوَائِكِ مُضَلَّاً ]

أى دنت أجيال من البدار .

أو صفة ، كقوله :

٧٦٣ - تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقْبِيلِي غَدَّاً بِمَنْجَبِي بَارِدٍ ظَلِيلِي

أى : تروحى وأنى مكاناً أجدر من غيره بأن تقبيل فيه .

الثالث : قوله : « صِلْه » يقتضى أنه لا يفصل بين أفضل وبين من ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصل بينهما بعمول أفضل ؛ وقد فصل بينهما بـلـو وما اتسل بها ، كقوله :

٧٦٤ - وَلْفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلتِ لَنَا مِنْ مَاهَ مَوْهَبَةٍ طَلَّ خَسِيرِ

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بني أفضل التفضيل بما يتعدى بين جاز الجمع بينها وبين «من» الدالة على المفضول : مقدمة أو مؤخرة ، نحو «زيد أقرب من عمرو من كل خير ؛ وأقرب من كل خير من عمرو » .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمترون بأأن يعتن اقترانهما بن المذكورة ،  
فاما قوله :

٧٦٥ - نَحْنُ بِغَرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَافِ  
وقوله :

٧٦٦ - وَلَسْتَ بِأَلْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَمَّى [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَانِينَ]  
فتوولات .

(وَإِنْ لِمَنْ كُوِرْ بُصَفَّ) أَفْلُ التفضيل (أَوْ جُرْدَا) من أَلْ والإضافة (أَلْزِمْ  
تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَ) فتقول : زَيْدُ أَفْلُ رَجُلٍ ، وَأَفْلُ مِنْ عَمْرُو ، وَهَنْدُ أَفْلُ  
أَمْرَأٍ ، وَأَفْلُ مِنْ دَعْنِ ، وَالْيَدَانِ أَفْلُ رَجُلَيْنِ ، وَأَفْلُ مِنْ بَكْرٍ ، وَالْيَدَوْنِ  
أَفْلُ رِجَالٍ ، وَأَفْلُ مِنْ خَالِدٍ ، وَالْمَنْدَانِ أَفْلُ أَمْرَأَتَيْنِ ، وَأَفْلُ مِنْ دَعْنِ ،  
وَالْمَنْدَاتِ أَفْلُ نِسَوَةً ، وَأَفْلُ مِنْ دَعْنِ ، وَلَا تَبْحُوزُ الْمَطَابِقَةَ ، وَمِنْ ثُمَّ قِيلَ فِي أُخْرَ:  
إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ آخِرٍ ، وَفِي قَوْلِ بْنِ هَانِي :

٧٦٧ - كَانَ صَغِيرًا وَكَبِيرًا مِنْ فَقَائِمَهَا  
[ حَصَبَاءُ دُرْقَى أَرْضٌ مِنَ الْذَّهَبِ ]  
إِنَّهُ لَخَنْ .

﴿تنبيه﴾ : يحب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه للموصوف ، كما رأيت ، وأما  
«وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ» فقد يرد : أَوَّلَ فَرِيقٍ كافِرٍ بِهِ .

(وَتَلُوُّ أَلْ طِبْقُ) لما قبله من مبتدأ أو موصوف ، نحو « زَيْدُ الْأَفْلُ » ، وَهَنْدُ  
الْفُضْلِيِّ ، وَالْيَدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، وَالْيَدَوْنِ الْأَفْضَلُونَ ، وَالْمَنْدَانِ الْفُضْلَيَّانِ ، وَالْمَنْدَاتِ  
الْفُضْلَيَّاتُ ، أَوْ الْفُضْلُ » وكذلك « سَرَتْ بِزِيدِ الْأَفْلُ » ، وَبَهْنَدِ الْفُضْلِيِّ » إِلَى آخره .  
وَلَا يُؤْتَى مَعَهُ بَنْ كَا سَبْقَ .

(وما لِمَرْفَةَ \* أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) متقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَةِ) ما المطابقة وعَدَمُهَا (هذا إذا نَوَيْتَ) بأفضل (مَقْنَى مِنْ) أي التفضيل على ما أضيف إليه وحده فتقول على المطابقة «الزيدان أَفْضَلُ الْقَوْمِ، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهِنْدٌ فُضْلَى النِّسَاءِ، وَهِنْدَانَ فُضْلَى النِّسَاءِ، وَالْمَهْنَدَاتُ فُضْلُ النِّسَاءِ وَفُضْلَيَاتُ النِّسَاءِ». ومنه: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ بُخْرِيهَا» وعلى عدم المطابقة: «الزيدان أَفْضَلُ الْقَوْمِ، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُ الْقَوْمِ» وهكذا إلى آخره. ومنه: «وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ» وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبه ، فإن قدر «أَكَابِرَ» مفعولا ثانياً ، و «بُخْرِيهَا» مفعولا أول لزمه المطابقة في المفرد ، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم : «إِلَّا أَخْيُرُكُمْ يَأْحَبُّكُمْ إِلَى وَأَفْرِيدُكُمْ مِنْ مَنَازِلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ أَحَسِنُكُمْ أَخْلَاقًا» .

(وَإِنْ \* لَمْ تَنْتَوِ) بأفضل معنى من ، لأن لم تنتو به للفاصلة أصلًا ، أو تنويها لا على المضاف إليه وحده ، بل عليه وعلى كل ما سواه ( فهو طِيقُ مَا يَوْمَ قَرْنَ) وجهاً واحداً ، كقولهم : «الناقصُ والأشجَعُ أَعْدَلَانِ بْنِ مَرْوَانَ» أي : عادلام ، ونحو « محمد صلى الله عليه وسلم أَفْضَلُ قُرَيْشٍ » أي : أفضل الناس من بين قريش .

وإضافة هذين النوعين لمفرد التخصيص ، ولذلك جازت إضافة **أفضل** فيما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوي فيه معنى من ؛ فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه ؛ فلذلك يجوز «يُوسُفُ أَحْسَنُ لِخَوْتِهِ» إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهما ، ويكت足 إن قصد أحسن منهم

﴿تَبَّيَّه﴾ يَرِدُ أَفْضَلُ التفضيل عارياً عن معنى التفضيل ، نحو « رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ » ، « وهو أَهْوَنُ عَلَيْهِ » قوله :

وإنْ مُدَّتْ الأَيْدِي إِلَى الرَّادِمْ أَكَنْ  
بَأَعْجَلِهِمْ؛ إِذَا جَسَّمَ الْقَوْمَ أَعْجَلْ  
و قوله :

٧٦٨ - إِنَّ الَّذِي سَمِّكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا  
بَيْتًا دَعَائِهُ أَعَزْ وَأَطْلُونْ  
و قوله :

٧٦٩ - [أَهْبَجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفَّاءٍ؟] فَشَرَّ كَمَا تَخِيرَ كَمَا الْفِدَاءَ

وقاسه المبرد ، وقال في التسهيل : والأصح قصره على السماع ، وحكي ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه ، قال : ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أ فعل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

قال في شرح التسهيل : والذى سمع منه ، فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير ، وقد ينفع إذا كان ماهوه جماع ، قوله :

٧٧٠ - إذا غابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ  
حَرَاماً، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَئْمَمْ

قال : وإذا صَحَّ جُمْعُهُ لتجزءه من معنى التفضيل جاز أن يؤثر ؟ فيكون قول ابن هانى : \* كأن صغيراً وكبيراً من فرقتهما \* صحيحأ ، اه .

(وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِيْنِ) الجازة (مُسْتَفْهِمًا \* فَلَهُمَا) أى : لِمِنْ وَمُجْرِرُهَا  
المستفهم به (كُنْ أَبَدًا مُقْدَمًا) على أفعل التفضيل ، لا على جملة الكلام كافل  
للمصنف ؛ إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، ولا قائل به (كِتْلِيْل) :  
مِنْ أَنْتَ خَبِيرٌ؟ وَمِنْ أَبِيهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ وَمِنْ كَمْ دَرَاهُكَ أَكْثَرُ؟ وَمِنْ غُلَام  
أَبِيهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ لأن الاستفهام له الصدر .

(وَلَدَى \* إِخْبَارٍ) أى : وعند عدم الاستفهام (التقديم تزراً وُجِداً)  
قوله :

٧٧١ - فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوْدَتْ

جَنِي التَّخْلِ ، بَنْ مَا زَوْدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله :

٧٧٢ - وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا قَطُوفُ ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُمْ أَكْسَلُ

وقوله :

٧٧٣ - إِذَا سَارَتْ أَشْهَادَ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَشْهَادُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

( وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ تَرْزُ ) أَى : أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يَرْفَعُ الضَّمِيرَ الْمُسْتَرِ فِي كُلِّ لُغَةِ ، وَلَا يَرْفَعُ اسْمًا ظَاهِرًا وَلَا ضَمِيرًا بَارِزًا إِلَّا قَلِيلًا ، حَكِيَ سَيِّدُوهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمَ مِنْهُ أَبُوهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ضَعِيفُ الشَّيْءِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ هُوَ فِي حَالٍ تَجْرِيَهُ لَا يُؤْثِنُ وَلَا يُثْنِي وَلَا يُجْمِعُ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يُعَاقِبْ فَعْلًا ، أَى : لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَقْعُدْ مَوْقِعَهُ فَعْلٌ بِعْنَاهُ ( وَمَتَى \* عَاقَبَ فَعْلًا فَكَثِيرًا ) رَفْعُهُ الظَّاهِرَ ( تَبَّاتَا ) وَذَلِكَ إِذَا سَبَقَهُ نَفْعٌ ، وَكَانَ مَرْفُوعُهُ أَجْنِبِيًّا ، مُفَضِّلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعتِبارِيْنِ ، نَحْوُ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَخْسَنَ فِي عَيْنِهِ السَّكْحُلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ؟ فَإِنَّهُ يَحْوِزُ أَنْ يَقُولَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ السَّكْحُلُ كَحْسَنَهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِنَّمَا قَصْرٌ عَنْ رَفْعِ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ لِيْسَ لَهُ فَعْلٌ بِعْنَاهُ ، وَفِي هَذَا الْمَثَالِ يَصِحُّ أَنْ يَقْعُدْ مَوْقِعَهُ فَعْلٌ بِعْنَاهُ ، كَمَا رَأَيْتُ ، وَأَيْضًا فَلَوْمَ يَجْعَلُ الْمَرْفُوعَ فَاعِلًا لَوْجَبَ كُونَهُ مُبْتَدًّا ؛ فَيَلْزَمُ النَّفْصَلُ بَيْنَ أَفْعَلِ وَمِنْ بِأَجْنِبِيِّ .

وَالْأَصْلُ أَنْ يَقْعُدْ هَذَا الظَّاهِرُ بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ : أَوْهُمَا الْمَوْصُوفُ ، وَثَانِيهِمَا الظَّاهِرُ ، كَمَا رَأَيْتُ ، وَقَدْ يَحْذَفُ الضَّمِيرُ الثَّانِي وَتَدْخُلُ مِنْ : إِمَاءَ عَلَى الْاسْمِ الظَّاهِرِ ، أَوْ عَلَى مَحْلِهِ ، أَوْ عَلَى ذِي الْمَحْلِ ؛ فَتَقُولُ : مِنْ كُحْلٍ عَيْنِ زَيْدٍ ، أَوْ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ ، أَوْ مِنْ زَيْدٍ ، فَتَحْذَفُ مَضَافًا أَوْ مَضَافِينِ ، وَقَدْ لَا يَؤْتَى بَعْدِ الْمَرْفُوعِ بِشَيْءٍ ، نَحْوُ : مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَخْسَنَ فِيهَا السَّكْحُلُ ، وَقَالُوا : مَا أَحَدٌ أَخْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ ،

والأصل ما أَحَدْ أَحْسَنْ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حَسَنِ الْجَمِيلِ بِزِيدٍ ، نَمْ أَضَيَفَ الْجَمِيلَ إِلَى زِيدٍ مَلْبَسَتِهِ إِيَاهُ ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَضَافَ الْأَوَّلَ ، نَمْ الثَّانِي ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَاءِنْ أَيَّامَ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » وَالْأَصْلُ : مِنْ مَحْبَةِ الصَّوْمِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ ، نَمْ مِنْ مَحْبَةِ صَوْمِ أَيَّامِ الْعَشْرِ ، نَمْ مِنْ صَوْمِ أَيَّامِ الْعَشْرِ ، نَمْ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ ، وَقَوْلُ الدَّاَظِمِ :

(كَلَّمَ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْنَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)

وَالْأَصْلُ . مِنْ وِلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِيقِ ، فَقُلْ بِهِ مَا ذَكَرَ .

﴿تَبَاهِيَات﴾ : الْأَوْلَى : إِنَّمَا امْتَنَعَ نَحْوُ « رَأَيْتَ رِجَلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلِ مِنْهُ فِي عَيْنِ زِيدٍ » ، وَنَحْوُ « مَا رَأَيْتَ رِجَلًا أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ » ، وَإِنْ كَانَ أَفْعَلُ فِيهَا يَصْحُّ وَقَوْعُ الْفَعْلِ مَوْقِعُهُ لِأَنَّ الْمُتَبَاهِيَ فِي اطْرَادِ رُفْعَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الظَّاهِرِ جَوَازٌ أَنْ يَقْعُدَ مَوْقِعُهُ الْفَعْلُ الَّذِي بُنِيَّ مِنْهُ مُفْعِدًا فَائِدَةً » ، وَهُوَ فِي هَذِينِ الْمَتَالِينِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، الْأَنْزِلَى أَنْكَ لَوْقَلْتَ : « رَأَيْتَ رِجَلًا يَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلِ كَحْسَنَهُ فِي عَيْنِ زِيدٍ » ، أَوْ « يَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلِ كَحْلًا فِي عَيْنِ زِيدٍ » بِمَعْنَى يَفْوَقُهُ فِي الْحَسْنَى ، فَإِنْتَ الْدَّلَالَةُ عَلَى التَّفْضِيلِ فِي الْأَوْلَى وَعَلَى الْفَرِيزَةِ فِي الثَّانِي ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي « مَا رَأَيْتَ رِجَلًا يَحْسَنُ أَبُوهُ كَحْسَنَهُ » إِذَا أَتَيْتَ فِي مَوْضِعِ أَحْسَنٍ بِمَصْارِعِ حَسْنَى حِيثُ تَفَوَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّفْضِيلِ ، أَوْ قَلْتَ : « مَا رَأَيْتَ رِجَلًا يَحْسَنُ أَبُوهُ » ، فَأَتَيْتَ مَوْضِعَ أَحْسَنٍ بِمَصْارِعِ حَسْنَى إِذَا فَاقَهُ فِي الْحَسْنَى حِيثُ تَغَيَّرَ الْفَعْلُ الَّذِي بُنِيَّ مِنْهُ أَحْسَنٍ ، فَفَاقَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْفَرِيزَةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَلَوْرُمَتَ أَنْ تَوَقَّعَ الْفَعْلُ مَوْقِعَ أَحْسَنٍ عَلَى غَيْرِ هَذِينِ الْوَجْهَيْنِ لَمْ تَسْتَطِعْ .

الثَّانِي : قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : لَمْ يَرِدْ هَذَا الْكَلَامُ التَّضَمِنُ ارْتِفَاعَ الظَّاهِرِ بِأَفْعَلَ إِلَّا بَعْدَ نَفِيِّهِ ، وَلَا بِأَسْبَابِهِ بَعْدَ نَهِيِّهِ أَوْ اسْتِفْهَامِ فِيهِ مَعْنَى النَّفِيِّ ، كَوْلَهُ :

لا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبًّا إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ ، وَهُلْ فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْمَدْحُ مِنْهُ  
بِحَسْنٍ لَا يَمْنُ .

الثالث : قال في شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن  
وُجُدَ ما يُوْهُمْ جوازَ ذلِكَ جُمْلَ نَصْبُهُ بِفَعْلِ مَقْدِرٍ يُفَسِّرُهُ أَفْعُلُ ، نَحْوَ « أَعْلَمُ حَتَّى  
يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ » فَخَيْثَ هَذَا مَفْعُولُ بِهِ لَا مَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفَعْلِ مَقْدِرٍ  
يَدْلِيْ عَلَيْهِ أَعْلَمُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٧٧٤ - [أَكْرَمْ وَأَنْجَلَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ]

وَأَفْرَبَ مِنْهُ بِالشُّيُوفِ التَّوَازِنَ

وَأَجَازَ بِعِصْبِهِمْ أَنْ يَكُونَ أَفْعُلُ هُوَ الْعَامِلُ لِتَجَرْدِهِ عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ ، اتَّهَى .

### خاتمة في تَعْدِيَةِ أَفْعُلِ التَّفْضِيلِ بِحِرْفِ الْجَرِ

قال في شرح الكافية : وجَلَّ القَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنْ أَفْعُلَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ مِنْ مُتَعَدِّدَةِ  
بِنَفْسِهِ دَالٌّ عَلَى حَبْتٍ أَوْ بُعْضِ عُدُّيِّ الْلَّامِ إِلَى مَا هُوَ مَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى ، وَبِإِلَى  
مَا هُوَ فَاعِلُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوَ « الْمُؤْمِنُ أَحَبُّ اللَّهَ مِنْ نَفْسِهِ ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِهِ » ،  
وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَعَدِّدَةِ بِنَفْسِهِ دَالٌّ عَلَى عِلْمٍ عُدُّيِّ الْبَاءِ ، نَحْوَ « زَيْدٌ أَعْرَفُ بِي  
وَ« أَنَا أَذْرَى بِهِ » وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَعَدِّدَةِ بِنَفْسِهِ غَيْرَ مَا تَقْدِمُ عُدُّيِّ الْلَّامِ ، نَحْوَ « هُوَ  
أَطْلَبُ لِلثَّارِ ، وَأَنْفَعُ لِلْجَارِ » ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَعَدِّدَةِ بِحِرْفِ جَرِ عُدُّيِّ بِهِ ، لَا بِغَيْرِهِ ،  
نَحْوَ « هُوَ أَزَهَدُ فِي الدُّنْيَا ، وَأَسْرَعُ إِلَى الْخَيْرِ ، وَأَبْعَدُ مِنِ الْإِنْسَانِ ، وَأَحْرَصَ عَلَى الْمَحْدُ ،  
وَأَجْدَرَ بِالْحَلْمِ ، وَأَخْيَدَ عَنِ الْخَنَّافِيْنَ » .

ولَقْعُ التَّعْجِبِ مِنْ هَذَا الْاسْتِعْمَالِ مَا لِأَفْعُلِ ، نَحْوَ « مَا أَحَبَّ الْمُؤْمِنُ اللَّهَ ، وَمَا أَحْبَهُ  
إِلَى اللَّهِ ، وَمَا أَعْرَفُ بِنَفْسِهِ ، وَأَقْطَعُهُ لِلْعَوَائِقِ ، وَأَغْضَهُ لِطَرَفِهِ ، وَأَزَهَدَهُ فِي الدُّنْيَا ،  
وَأَسْرَعَهُ إِلَى الْخَيْرِ ، وَأَخْرَصَهُ عَلَيْهِ ، وَأَجْدَرَهُ بِهِ » اهـ .

وَقَدْ سَبَقَ بَعْضُ ذَلِكَ فِي بَابِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

## النعت

(يَتَبَعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَنْتَمَاءُ الْأُولُونَ نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدْلٌ)  
وَتُسَمَّى لِأَجْلِ ذَلِكِ التَّوَابِعِ.

فالتتابع هو : المشارك لما قبله في إعرابه الحالـلـl المتـجـددـl غيرـl خـبـرـl .

خرج بالحالـلـl المتـجـددـl خـبـرـl الـبـتـدـأـl ، وـالـفـعـولـl الـثـانـيـl ، وـحـالـl الـمـصـوبـl ، وـبـنـيرـl خـبـرـl « حـامـضـl » مـنـ قـوـلـk : « هـذـا حـلـوـ حـامـضـl » .

﴿ تـنـيهـاتـl ﴾ : الـأـولـl : سـيـاتـl أـنـ التـوـكـيدـl وـالـبـدـلـl وـعـطـفـl النـسـقـl تـبـعـl غـيرـl الـأـسـمـl ، وـإـنـماـ خـصـ الـأـسـمـاءـl بـالـذـكـرـl لـكـوـنـهاـl الـأـمـلـl فـيـ ذـلـكـl .

الـثـانـيـl : فـيـ قـوـلـk « الـأـولـl » إـشـارـةـl إـلـىـ منـعـ تـقـيـيـدـl التـابـعـl عـلـىـ مـتـبـوعـl ، وـأـجـازـl صـاحـبـl الـبـدـيـعـl تـقـدـيمـl الصـفـةـl عـلـىـ الـمـوـصـفـl إـذـاـ كـانـl لـاثـيـنـl أـوـ جـمـاعـl ، وـقـدـ تـقـدـمـl أحـدـl الـمـوـصـوفـينـl ؛ فـقـوـلـk : قـامـ زـيـدـ الـعـاقـلـانـl وـعـرـفـo ؛ وـمـنـهـl قـوـلـk :

٧٧٥ - وَلَسْتُ مُقْرَأً لِلرِّجَالِ ظُلْمَةً أَبَيْ ذَلِكَ عَمَّى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَاً  
وأـجـازـl الـكـوـفـيـوـنـl تـقـدـيمـl الـمـعـوـفـl بـشـرـوطـl تـذـكـرـl فـيـ مـوـضـعـl .

الـثـالـثـl : اخـتـلـفـl فـيـ الـعـاـمـلـl فـيـ التـابـعـl ؛ فـذـهـبـ الـجـهـورـl إـلـىـ أـنـ الـعـاـمـلـl فـيـ هـوـ الـعـاـمـلـl  
فـيـ الـتـبـوـعـl ، وـاخـتـارـهـl النـاظـمـl ، وـهـوـ ظـاهـرـl مـذـهـبـ سـيـبـوـيـh .

الـرـابـعـl : لـمـ يـتـعـرـضـl هـنـاـ لـبـيـانـl رـتـبـةـl التـابـعـl ، قـالـ فـيـ التـسـهـيلـl : وـيـبـدـأـl . عـنـدـ اجـتمـاعـl  
الـتـوـابـعـl - بـالـنـعـتـl ، ثـمـ بـعـطـفـl الـبـيـانـl ، ثـمـ بـالـتـوـكـيدـl ، ثـمـ بـالـبـدـلـl ، ثـمـ بـالـنـسـقـl ، أـيـ فـيـقـالـl :  
جـاءـ الرـجـلـl الـفـاضـلـl أـبـوـ بـكـرـl نـفـسـهـl أـخـوـكـl وـزـيـدـl .

الـخـامـسـl : قـدـمـl فـيـ التـسـهـيلـl بـابـ التـوـكـيدـl عـلـىـ بـابـ النـعـتـl ، وـكـذـاـ فـعـلـl ابنـ السـرـاجـl  
وـأـبـوـ عـلـىـ وـالـزـخـشـرـl ، وـهـوـ حـسـنـl ؛ لـأـنـ التـوـكـيدـl بـمـعـنـىـ الـأـوـلـl ، وـالـنـعـتـl عـلـىـ خـلـافـl  
مـعـنـاهـl ؛ لـأـنـهـl يـتـضـمـنـl حـقـيـقـةـl الـأـوـلـl وـحـالـa مـنـ أـحـوـالـl ، وـالـتـوـكـيدـl يـتـضـمـنـl حـقـيـقـةـl الـأـوـلـl

فقط، وقدم في الكافية النعت كا هنا، وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والمجزولي، نظراً لما سبق في التنبيه الرابع.

أي : بوسم المتبوع : أي علامته (أو وسم ما به اعتقاده). فالنَّفَتُ فِي عَرْفِ النَّحَاةِ (تَابِعٌ مُسِمٌ مَا سَبَقَ) أَيْ مُكَلِّمٌ الْمَتَّبِعِ (بِوْسِمِهِ)

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع المذكورة .

وَمُسْتَمٌ مَا سَبَقُ : مُخْرَجٌ لِلْبَدْلِ وَالنَّسْقِ .

و بُونِيه أو وسم ما به اعتنق : مخرج لعطف البيان والتوكيد ؛ لأنهما شاركا النعت في إيمان ما سبق ؛ لأن الثلاثة تُكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتفاله ، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلاته على معنى في المفهوم أو في متعلقه ، والتوكيد والبيان ليس كذلك

والمراد بالتم المفید ما يطلبه المتبع بحسب المقام : من توضیح نحو « جاءنى زید التاجر » أو « التاجر أبوه » ، أو تخصیص نحو « جاءنى رجل تاجر » أو « تاجر أبوه » أو تعمیم ، نحو « يَرْزُقُ اللَّهُ عِبَادَهُ الطَّائِعِينَ وَالْمُعَصِّينَ السَّاعِيَةَ أَقْدَامُهُمْ وَالسَّاكِنَةَ أَجْسَامُهُمْ » ، أو مدح نحو « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْبَزِيلُ عَطَافُهُ » ، أو ذم نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » (رَبَّنَا أَخْرَجَنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْبَى الظَّالِمُ أَهْلُهَا) أو ترجم نحو « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمَسْكِينُ الْمَذْكُورُ قَلْبُهُ » ، أو توکید نحو « أَمْسَى الدَّابِرُ الْمُتَضَعِّفُ أَمْدُهُ لَا يَمُودُ » أو إبهام نحو « تَصَدَّقْتُ بِصَدَقَةٍ كَثِيرَةٍ » أو « قَلِيلَةٌ نَافِعٌ ثُوا بِهَا أَوْ شَانِعٌ اخْتَسَابُهَا » أو تفصیل نحو « مررت بِرَجُلَيْنِ عَرَبِيْ وَعَجَمِيْ كَرِيمٍ أَبْوَاهُمَا لَئِمَّا أَحْدَهُمَا ».

ويسمى الأول من هذه الأمثلة نفطاً حقيقياً، والثاني سببيتاً.

(وَلِيُقْطَعَ) النعت متعلقاً (فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا) أي : الذي (لَمْ يَأْتِ لَهُ)  
 (٢) - الأشموني

وهو المنعوتُ (كما في زِبْقَوْمَ كُرْمَا) وبقومٍ كرماء آباءُهم ، وبال القوم السكرماء ، وبال القوم السكرماء آباءُهم .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتفكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصّت بالمعرفة ، وجعل «الأوليائِن» صفة لآخران في قوله تعالى : (فَآخَرَانِ يَقُولُ مَنْ مَقَامُهُ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحْقَ عَلَيْهِمُ الْأُولَائِنِ) وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطبرّواه بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٧٦ - أَبِيتُ كَانِي سَأَوْرَنِي ضَثِيلَةً مِنَ الرُّؤْشِ فِي أَنْيَا بِهَا الشَّمْ ناقِعٌ  
والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوصى خلاف ذلك مؤول .

الثاني : استثنى الشارح من المعارف المعرف بلا م الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمى النحوين يقولون في قوله :

وَلَقَدْ أَمْرَهُ اللَّهُمَّ بِسَبْبِنِي فَأَعْفُهُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِي

إن «يسبني» صفة لحال ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومنه قوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ الظَّلَّالُ نَسْلَغُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقولهم : «ما ينفع الرجل مثلك - أو خير منك - أن يفعل كذا» .

الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فصيح ، وغلامٌ يافعٌ وأما في المعارف فلا يكون النعت أخصاً عند البصر بين ، بل مساوياً ، أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرین : توصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل ذكرة ، إه .

(وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالْتَّدْكِيرِ أَوْ \* سِوَاهَا) وهو الثنائي والجمع والثانيني كال فعل فافت ما قفوا ) : أي يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمه مجرّد الفعل

الواقع موقعه ؟ فإن كان جاري على الذي هو له رفع ضمير المぬوت وطابقها في الإفراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت بـ *رجلَيْنِ حَسَنَيْنِ* ، وـ *امرأة حَسَنَة* ، كما تقول : مررت بـ *رجلَيْنِ حَسَنَا* وـ *امرأة حَسَنَتْ* . وإن كان جاري على ما هو لشيء من سَبَبِيَّة فان لم يرفع السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته المぬوت ؛ لأن هذه في رفعه ضمير المぬوت ، نحو : مررت بـ *امرأة حَسَنَةِ الوجهِ* أو *حَسَنَةِ وجْهِهَا* ، وـ *رجلَيْنِ كَرِيمَيَّ الْأَبِ* ، أو *كَرِيمَيْنِ أَبَاهَا* ، وـ *رجلَيْنِ حَسَانِ الْوِجْهِ* أو *حَسَانِ وجْهِهَا* ، وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل ؛ فيقال : مررت بـ *رجلَيْنِ حَسَنَةِ وجْهِهِمْ* ، وبـ *امرأةِ حَسَنِ وجْهِهَا* ، كما يقال : *حَسَنَتْ وجْهِهِمْ* ، وـ *حَسَنَ وجْهِهِمْ* .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير ، فيقال : مررت بـ *رجلِ كَرِيمِ آبَاهُ* ، وـ *كَرِيمِ آبَاهُ* .

الثاني : قد يُعَالِمُ الوصف الرافع ضمير المぬوت معاملة رافع السببي ، إذا كان معناه له ؛ فيقال : مررت بـ *رجلِ حَسَنَةِ العَيْنِ* ، كما يقال : *حَسَنَتْ عَيْنَهُ* ، حتى ذلك الفراء ، وهو ضعيف ، وذهب كثيراً منهم الجازئي إلى منعه .

الثالث : أفهم قوله « كال فعل » جواز ثانية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع للذكر السالم على لغة « *أَكْلُونِي البراغيث* » ؛ فيقال : مررت بـ *رجلِ كَرِيمَيْنِ أَبَاهَا* ، وجاءني *رجلٌ حَسَنُونَ غَلَمانُهُ* .

الرابع : ما ذكره من مطابقة النعت للمぬوت مشروط بأن لا يعن منها مانع ، كـ *صَبُورٌ وجَريحاً وأَفْعَلُ* من ، إه .

(وانهت عشتقت) والمراد به : مادل على حدث وصاحبها ، وذلك اسم الفاعل كضارب وفائز ، وأسم المفعول كضرروب ومهاآن ، والصفة المشبهة (كَصَبِّيَّ وَذَرَبَ) وأفعال

التفصيل كأقوى وأكثـرـ ، ولا يـرـدـ اسمـ الزـانـ والمـكـانـ والـآـةـ ؛ لأنـهاـ لـيـسـ مشـتـقةـ بالـعـنـ المـذـكـورـ ، وـهـوـ اـصـطـلاـحـ .

(وـشـبـهـ) أـىـ شـبـهـ المـشـقـ ، وـلـرـادـ بـهـ : مـاـ قـيـمـ مـقـامـ المـشـقـ فـالـعـنـيـ منـ الجـوـامـدـ (كـذاـ) وـفـرـوـعـهـ مـنـ أـسـاءـ الإـشـارـةـ غـيرـ الـمـكـانـيـةـ (وـذـيـ) بـعـنـ صـاحـبـ ، وـالـمـوـصـوـلـةـ ، وـفـرـوـعـهـمـاـ (وـالـمـنـتـسـبـ) تـقـولـ : مـرـتـ بـزـيـدـ هـذـاـ ، وـذـيـ الـمـالـ ، وـذـوـ قـاتـ ، وـالـقـرـيـشـ ؟ فـمـنـاـهـاـ : الـحـاضـرـ ، وـصـاحـبـ الـمـالـ ، وـالـقـائـمـ ، وـالـمـنـسـوبـ إـلـىـ قـرـيـشـ .

(وـنـقـتـواـ بـجـمـلـةـ) بـثـلـاثـةـ شـرـوطـ : شـرـطـ فـيـ الـمـنـعـوتـ ، وـهـوـ أـنـ يـكـونـ (مـنـكـراـ) إـلـاـ لـفـظـاـ وـعـنـيـ حـوـ «ـ وـاتـقـواـ يـوـمـاـ تـرـجـعـونـ فـيـ إـلـىـ اللـهـ »ـ أـوـ مـغـفـيـ لـافـظـاـ ، وـهـوـ الـمـرـفـعـ بـالـجـنـسـيـةـ ، كـقـولـهـ :

\* وـلـقـدـ أـمـرـتـ عـلـىـ الـلـيـثـ بـسـبـبـيـ \*

وـشـرـطـانـ فـيـ الـجـلـةـ ؛ أـحـدـهـاـ : أـنـ تـكـوـنـ مـشـتـملـةـ عـلـىـ ضـمـيرـ يـرـبـطـهـ بـالـمـوـصـوـفـ : إـلـاـ مـلـفـوـظـ كـمـاـ تـقـدـمـ ، أـوـ مـقـدـرـ كـقـولـهـ تـعـالـىـ «ـ وـاتـقـواـ يـوـمـاـ لـاـ تـجـزـىـ نـفـسـ عـنـ نـفـسـ شـيـئـاـ »ـ أـىـ : لـاـ تـجـزـىـ فـيـهـ ، أـوـ بـدـلـ مـنـهـ ، كـقـولـهـ :

٧٧٧ - كـأـرـ حـفـيفـ النـبـلـ مـنـ فـوـقـ عـجـسـهاـ عـوـازـبـ نـخـلـ أـخـطـاـ الـغـارـ مـعـنـيفـ  
أـىـ : أـخـطـاـ غـارـهـاـ ، فـأـلـ بـدـلـ مـنـ الضـمـيرـ ، وـإـلـىـ هـذـاـ الشـرـطـ الإـشـارـةـ بـقـولـهـ :  
(فـأـعـطـيـتـ مـاـ أـعـطـيـتـهـ خـبـراـ) .

وـالـثـانـيـ : أـنـ تـكـوـنـ خـبـرـيـةـ ، أـىـ مـخـتـمـلـةـ لـالـصـدـقـ وـالـكـذـبـ ، وـإـلـيـهـ الإـشـارـةـ بـقـولـهـ :  
(وـأـمـنـ هـنـاـ إـيقـاعـ ذـاتـ الـطـلـبـ) فـلـاـ يـجـوزـ : مـرـزـتـ بـرـجـلـ اـضـرـبـهـ ، أـوـ لـأـنـهـنـهـ ،  
وـلـاـ بـعـدـ بـعـكـهـ ، قـاصـداـ إـنـشـاءـ الـبـيـعـ

(وـإـنـ أـتـتـ) الـجـلـةـ الـعـلـمـيـةـ فـيـ كـلـامـهـ (فـالـقـولـ أـصـمـرـ نـصـبـ) كـقـولـهـ :

٧٧٨ - [حـتـىـ إـذـاـ جـنـ الـظـلـامـ وـأـخـتـلـطـ] \* جـاهـواـ بـعـدـقـ هـلـ رـأـيـتـ الـذـبـ قـطـ  
أـىـ حـاهـواـ بـأـيـنـ مـخـلوـطـ بـالـمـاءـ مـقـولـ فـيـهـ عـنـ روـيـتـهـ هـذـاـ الـكـلامـ .

﴿تنبيهان﴾: الأول: ذَكَرَ في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الأسمية.  
الثاني: فهم من قوله «فأعطيت ما أعطيته خبراً» أنها لا تقترب بالواو، بخلاف  
الحالية؛ فذلك لم يقل ما أعطيته حالاً.

(ونَقْتُوا بِمَصْدَرِ كَثِيرًا) وكان حقه أن لا ينفع به؛ بمحضه، ولسكنهم فملوا ذلك  
قصدًا للمبالغة، أو توسيعًا بمحض مضارف (فَالنَّزَمُوا إِلَيْهَا وَالْتَّذَكَرُوا) تنبيهًا على  
ذلك؛ فقالوا: رجُلٌ عَدْلٌ، ورِضاً، وزَوْرٌ، وامرأة عَدْلٌ وَرِضاً وَزَوْرٌ، ورَجُلَانِ  
عَدْلٌ وَرِضاً وَزَوْرٌ، وكذا في الجمع: أى هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الکوفيين  
على التأويل بالمشتق: أى عادل ومُرضي وزائر.

﴿تنبيهان﴾ الأول: وقوع المصدر نعتاً - وإن كان كثيرًا - لا ينفرد، كما لا يطرد  
وقوعه حالاً، وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً.

الثاني: أطلق المصدر، وهو مقييد بأن لا يكون في أوله زائدة كـمَزار وَمَسِير؛  
فإنه لا ينفع به، لا باطراود ولا بغيرة.

(ونَعْتُ غَيْرُ وَاحِدٍ إِذَا أَخْتَلَ فَعَاطِفًا فَرْعَةً، لَا إِذَا أَنْتَلَ)  
مثالُ المخالف: «مررت بـرجلين كـريم وـبنـيـل» ومثال المؤلف: «مررت بـرجلين  
كـيـمـين» أو «ـبـنـيـلـين».

ويستثنى من الأول اسم الإشارة؛ فلا يجوز تفريغ نعته؛ فلا يقال: «مررت  
بهـذـينـ للطـوـيلـ والـقصـيرـ»، نـصـ على ذلك سـيـبوـيـهـ وغيرـهـ: كـالـزـيـادـيـ والـرـجـاجـ والمـبرـدـ،  
قالـ الزـيـادـيـ: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان.

﴿تنبيهات﴾: الأول: قيل: يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً بمجموع  
معنى، كقوله:

٧٧٩ - فَوَافَيْنَاهُمْ مِنْ سَاعَةٍ كَانُندِ الْفَابِ مُرْدَانِ وَشِيبِ

وفي نظر .

الثاني : قال في الارشاف : والاختيار في «مررت بргلین كريم وبخلي » القطع .

الثالث : قال في التسهيل : يغلب التذكرة والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند التفصيل اختيارا .

( وَنَعْتَ مَفْوِلَنْ ) عاملين ( وجيدى مفني \* وَعَمَلَ أَتَيْنَهُ بِفَنِيرِ اسْتَفِنَا ) أي : أتبغ مطلقا ، نحو « جاء زيد وأتي عمرو والماقلان » ، و « هذى زيد وذاك خالد الكريمان » و « رأيت زيداً وأبصرت عمرأ الظريفين » . وخاصم بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلين أو خبرى مبتدأين ، فإن اختلف العاملان في المعنى والعمل ، أو في أحدهما - وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالتصب على إضمار فعل ، نحو : « جاء زيد ورأيت عمرأ الفاضلان » أو « الفاضلين » ، ونحو « جاء زيد ومهى بكر الكريمان » أو « الكريمان » ، ونحو « هذا مؤلم زيد وموجع عمرأ الظريفان » أو « الظريفين » ، ولا يجوز الإتباع في ذلك ؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبة لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

﴿ تنبهان ﴾ : الأول : إذا كان عامل المعمولين واحداً ففيه ثلاثة صور ؛  
 الأولى : أن يتعدد العمل والسبة نحو « قام زيد وعمرو والماقلان » ، وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في أماكنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى ، نحو « ضرب زيد عمرأ الكريمان » ، ويحجب في هذه القطع قطعا . الثالثة : أن يختلف العمل وتتعدد النسبة من جهة المعنى ، نحو « خاصم زيد عمرأ الكريمان » ؟ فالقطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سعدان الإتباع ، والنفع عن الفراء أنه إذا أتبغ غلب المرفوع ؟ فتقول : « خاصم زيد عمرأ الكريمان » ، ونص ابن سعدان على جواز إتباع أي شئت ؛ لأن كلامهما خاصم وخاصم ، وال الصحيح مذهب البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز « ضارب زيد

هندأ العاكلة » برفع العاكلة نعماً هند ، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو « ضاربَ زيدَ عرماً » ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصو بهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب جلاز ، ومنه قول الراجز :

٧٨٠ — قد سالمَ الحياتُ مِنْهُ القدماً الأفوانَ والشجاعَ الشجعماً فنصب «الأفوان» وهو بدل من «الحيات» وهو مرفوع لغطاً؛ لأن كل شئين تَسالماً فهما فاعلان مفعولان، وهذا التوجيه أسمى من أن يكون التقدير قد سالمَ الحياتُ منهُ القدماً وسلامتُ القدماً الأفوانَ.

الثاني : قوله «أتبع» يوهم وجوب الإتباع ، وليس كذلك ؛ لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه .

(وَإِنْ نَعُوذُ كُثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ) أَيْ : تَبَعَتْ مَنْعُوتَا (مُفْتَرِّأً لِذِكْرِهِنَّ) بِأَنْ  
كَانَ لَا يُعْرِفُ إِلَّا بِذِكْرِ جَمِيعِهَا (أَتَبَعَتْ) كُلُّهَا ؛ لِتَنْزِيلِهَا مِنْهُ حِينَئِذٍ مَنْزَلَةَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ ،  
وَذَلِكَ كَفُولَكَ : «مَرَرْتُ بِزِيدِ التَّاجِرِ الْفَقِيهِ الْكَاتِبِ» إِذَا كَانَ هَذَا الْمَوْصُوفُ يَشَارُكُ  
فِي اسْمِهِ ثَلَاثَةً : أَحَدُهُمْ تَاجِرٌ كَاتِبٌ ، وَالآخَرُ تَاجِرٌ فَقِيهٌ ، وَالآخَرُ فَقِيهٌ كَاتِبٌ .

(وَاقْطُعْ) الجميع (أوْاتِبِعْ) الجميع ، أوْ اقطع البعضَ واتبع البعضَ (إنْ يَكُنْ)  
المنعوت (معيّناً بذاته) كلها كا في قول خرّنقاً :

٧٨١ - لَا يَمْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْمَسَدَّاءِ وَآفَةُ الْجَزَرِ  
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُمْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ  
فيجوز رفع « النازلين » و « الطيبين » على الإتباع لقومي، أو على القطع بإضمارهم،  
ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على  
القطع فيهما .

(أوَ بعْضَهَا أقطَعَ مُلْعِنًا) : أي إذا كان النعموت مفتقرًا إلى بعض النعموت دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه ، وجاز فيما سواه القطع والإنباء ، هكذا في شرح السكافية .

﴿نبهات﴾ : الأول : إذا قطع بعض المعرفة دون بعض قدّم المُتَبَعُ على القاطع ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الربيع : الصحيح التعم . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالاتِ الثانية - وهي الاستفناه عن الجميع - فيجوز ، والثالثة - وهي الافتقار إلى البعض دون البعض - فلا يجوز؛ لكان مذهبها .

الثاني : إذا كان المعرفة نكرة تعيين في الأول من نوعه الإتباع ، وجاز في الباقي القاطع ، كقوله :

٧٨٢ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةِ عُطَلٍ وَشُعْنَا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِ

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت المؤكّد نحو « إلهين اثنين » والمتزّم نحو « الشّعرى العبور » ، والجاري على مشاري به نحو « هذا العالم » فلا يجوز القاطع في هذه (وارفع أو أنصب إن قطمت) النعت عن التعبية (مضمرًا \* مبتدأ أو ناصبًا لكن يظهرًا) أي لا يجوز إظهارها .

وهذا إذا كان النعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو « الحمد لله الحيد » بالرفع بإضماره ، وهو « وأمْرَأَهُ حَالَةُ الْخَطَبِ » بالنصب بإضمار أذم ، أما إذا كان للتوضيح أو التخصيص فإنه يجوز إظهارها ؛ فتقول : مررت بزید التاجر بالأوجه الثالثة ، ولكن تقول : هو التاجر ، وأعني التاجر .

(وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ يَقْلِلُ ) أي علم (يجوز حذفه) ، ويكثر ذلك في المعرفة (وَفِي النَّعْتِ يَقْلِلُ ) فالاول شرطه إما كون النعت صاحب المعاشرة العامل ، نحو « أن أعمل سباقات » أي دروعا سباقات ، أو كون المعرفة بعض اسم محفوظ يعني أوف ، كقولهم : مِنْأَظْمَعَنْ وَمِنْأَأَقْمَ ، أي مُنَافِرٍ يُقْطَعُ ومنا فريق أقام ، وك قوله :

٧٨٣ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهِمْ لَمْ تَيْشِمْ يَنْفَذُهَا فِي حَسَبٍ وَمِنْسَمٍ

أصله: لو قلت ماف قومها أحد يفضلها لم تأثم؛ فخذ الموصوف وهو أحد، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الممزة ياء ، وقدّم جواب «لو» فاصلاً بين الخبر والقدم — وهو الجار وال مجرور — والمبتدأ المؤخر ، وهو «أحد» المذوق .

فإن لم يصلح، ولم يكن المعموت بعض ما قبله من مجرورٍ بين أوفي؛ امتنع ذلك: أي إقامة الجملة وشبيهها مقامه، إلا في الضرورة كقوله:

٧٨٤ - [لَكُمْ مَسْعِدَةُ اللَّهِ الْمَرْوَانِ وَالْمَحْصِي]

لَكُمْ قِبْصَهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

وقوله:

٧٨٥ - [أَمْلَاكٌ عِنْدِي غَيْرُ سُهْمٍ وَحَجْرٍ] وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَسْرَ]

تَوْرِي بَكْفَىٰ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وقول:

٧٨٦ - كأنك مِنْ جَاهِلِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقْتَمَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنْ  
والثاني : كقوله تعالى : « يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا » أى كُلَّ سَفِينَةٍ صالحة .

وَقُول:

**٧٨٧** - [وَقَدْ كُفِّتُ فِي الْخَرْبَذَارَةِ] فَلَمْ أُغْطَشْنَا وَلَمْ أَمْتَعْ

أی : شپشا طائلا

**وقوله:**

**٧٨٨** - وَرُبَّ أَسْيَلَةً أَنْتَدِينَ يَكْرُبُ مُهْفَهَفَةً هَلَا فَرْعَعْ وَجِيدُهُ أَىٰ : فَرْعَعْ فَاحِمْ وَجِيدُ طَوِيلُ.

﴿نبهات﴾ : الأول : قد يلي النعتُ « لا » أو « إما » فيجب تكررها مفروتين بالواو ، نحو : « صرتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ » ، نحو : « أَتَنْبَهُ إِلَى بَرَجُلٍ إِمَّا كَرِيمٍ وَإِمَّا شَجَاعٍ » .

الثاني : يجوز عطفُ بعضِ النَّعْوَتِ المختلفةُ المعنَى على بعضٍ ، نحو « صررتُ بزيدِ العالمِ والشجاعِ والكريمِ » .

الثالث : إذا صلَحَ النعتُ لمباشرَةِ العاملِ جاز تقدِيمه مُبدلاً منه النَّعْوتُ ، نحو « إلَى صِرَاطِ التَّعْزِيزِ الْمُحْمَدِ اللَّهِ » .

الرابع : إذا نَعَتَ بمفردٍ وظَرْفٍ وجُملةٍ قُدْمَ الْفَرْدِ ، وأخْرَتِ الجَملَةَ ، غالباً ، نحو « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسْكُنُهُ إِيمَانَهُ » وَقَدْ تُقدَّمُ الجَملَةُ ، نحو « وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارِكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّهُمْ أَذْلَهُ هُنَّ الْمُؤْمِنُونَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ - الآية » .

﴿ خاتمة ﴾ : من الأسماء ما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به كاسم الإشارة ، نحو : « صررتُ بزيد هذا » « وبهذا العالم » ونَعَتُه مصْحُوبُ أَلْ خاصَّةً ؛ فَإِنْ كَانَ جَامِداً مُخْضَعاً - نحو : « بِهَذَا الرَّجُلِ » - فَهُوَ عَطْفٌ يُبَيَّنُ عَلَى الْأَصْحَاحِ ، وَمِنْهَا مَا لَا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ ، كالمضمر مطلقاً ، خلافاً لِلسَّاسَيُّونَ فِي نَعْتِ ذِي الْفِيَّةِ تَسْكَناً بِهَا سَمِيعٌ مِنْ نَحْوِ « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ وَرَحْمَةُ الرَّحِيمِ » وَغَيْرُهُ يُجْعَلُهُ بَدَلًاً ، وَمِنْهَا مَا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ ، كالتَّلَمُ ، وَمِنْهَا مَا يُنْعَتُ بِهِ وَلَا يُنْعَتُ ، كَأَيِّ ؎ ، نحو « مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أَيْ فَارِسٍ » ، وَلَا يقالُ : جَاءَنِي أَيْ فَارِسٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### التوكييد

هو في الأصل مصدر ، ويُسمى به التابع المخصوص ، ويقال : أَكَدَ تَأْكِيداً ، وَوَكَدَ تَوْكِيداً ، وهو بالواو أكثر.

وهو على نوعين : لفظي وسياني ، وَمَعْنَوِي ، وهو : التابعُ الرافعُ احتمالَ إرادةِ غيرِ الظاهر ، وله ألفاظ أشار إليها بقوله :

( بالنفسِ أوِ بالعينِ الأَسْمُ أَكَذَا ) مع ضمير طابقَ المُوَكَّداً  
أى : في الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ فنقول : « جاء زيد نفسه ، أو نفسه ، أو نفسه  
عينه » فتجمع بينهما ، والمراد حقيقته ، وتقول : « جاءت هند نفسها ، أو عينها » وهكذا ،  
ويجوز جرها بباء زائدة ؛ فنقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها .

( واجمعهما ) أى النفس والعين ( بأفعالٍ إِنْ تَبَعَا \* مَا لِيْسَ وَاحِدًا تَكُونُ مُتَبِّعاً )  
فنقول : « قام الزَّيْدَانِ أوِ الْمِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وقام الْزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ  
أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، وَالْمِنْدَنَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ » ولا يجوز أن يؤكدهما مجموعين على  
نُفُوسٍ وُبُونٍ ، ولا على أعيانٍ ؛ فعبارة هنا أحسن من قوله في التسهيل : « جمع قوله »  
إِنْ عَيْنَا تَجْمَعْ جَمْعَ قَلْهَ عَلَى أَعْيَانَ ، ولا يُؤكَدُ بِهِ .

﴿ تَبَيِّنَهُ ﴾ : ما أفهمه ، كلامه من منع محى النفس والعين مؤكداً بهما غير الواحد .  
— وهو المثنى والجمع — غير مجموعين على أفعالٍ هو كذلك في المجموع .  
وأما المثنى الشارح — بعد ذكره أنَّ الجمع فيه هو المختار — : ويجوز فيه  
أيضاً الإفراد ، والثنائية .

قال أبو حيان : وَوَهْمٌ فِي ذَلِكَ ؟ إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ النَّحَوَيْنِ بِهِ .  
وفيما قاله أبو حيان نظر ؛ فقد قال ابن إياز في شرح الفصول : ولو قلت :  
« نَفْسَاهُمَا » جاز ؛ فصرح بمحواز الثنائية .

وقد صرَّحَ النَّحَاةُ بِأَنَّ كُلَّ مَثْنَىٰ فِي الْمَعْنَىٰ مَضَافٌ إِلَى مَتَضَمِّنِهِ يَجُوزُ فِيهِ الْجَمْعُ ،  
وَالْإِفْرَادُ ، وَالثَّنَاءُ ، وَالْمُخْتَارُ الْجَمْعُ ، نَحْوُ : « فَقَدْ حَفَّتْ قُلُوبُكُمَا » وَيَتَجَزَّعُ الْإِفْرَادُ  
عَلَى الثَّنَاءِ عِنْدَ النَّاظِمِ ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ بِالْمَكْسُ ، وَكُلُّهُمَا مَسْمُوعٌ كَوْلُهُ :

٧٨٩ - حَمَامَةَ بَطْنَ الْوَادِيَيْنِ تَرَّى نَمَى

[ سَقَاكِيْ منَ الْفُرُّ الْغَوَادِي مَطَيْرُهَا ]

وَكَوْلَهُ :

٧٩٠ - وَمَهْمَئِينِ قَدْ فَيْنِ مَرْتَبَنِ ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظَهُورِ الثَّرَسَيْنِ

(وَكُلَّاً أَذْكُرْنِي) التوكيد المسوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبعاض المتبع، (وَكُلَّاً) و(كُلَّتَنَا) و(جَيْمَعًا)؛ فلا يُؤكَدُ بِهِنِ إلا مَا لَهُ أَجْزَاءٌ يَصْحُّ وقوعُ بعضاً مِنْ مَوْقِعِهِ؛ لِرَفْعِ احْتِمَالِ تَقْدِيرِ بَعْضِ مَضَافِي إِلَى مَتَبَعِهِنِ، مَحْوُ «جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ»، أو «جَمِيعُهُ»، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أو «جَمِيعُهَا»، وَالرِّجَالُ كُلُّهُمْ، أو «جَمِيعُهُمْ»، وَالْمِنَادَاتُ كُلُّهُنْ، أو «جَمِيعُهُنْ»، وَالْزَّيْدَانُ كُلُّهَا، وَالْمِنَادَانُ كُلُّتَهُمَا؟؛ لِجُوازِ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ : جَاءَ بَعْضُ الْجَيْشِ، أَوَ الْقَبِيلَةِ، أَوِ الرِّجَالِ، أَوِ الْمِنَادَاتِ، أَوْ أَحَدُ الْزِيَدِينِ، أَوْ إِحْدَى الْمِنَادِينِ.

وَلَا يَجُوزُ «جَاءَنِي زَيْدُ كُلُّهُ» وَلَا «جَمِيعُهُ»، وَكَذَا لَا يَجُوزُ «اخْتَصَّمْ  
الْزَّيْدَانِ كُلُّهَا» وَلَا «الْمِنَادَانِ كُلُّتَهُمَا»؛ لِامْتِنَاعِ التَّقْدِيرِ المذَكُورِ.

وأشار بقوله : ( بالضَّمِيرِ مُوصَلاً ) إلى أنه لا بدّ من اتصال ضمير المتبع بهذه الألفاظ؛ ليحصل الربط بين التابع ومتبعه كما رأيت ، ولا يجوز حذف الضمير استثناءً بنية الإضافة ، خلافاً للفراء والزنخري ، ولا حجّة في « خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » ولا قرابة بعضهم : « إِنَّا كُلَّا فِيهَا » على أن المعنى جميعه وكُلُّنا ، بل « جَيْمَعًا » حال « وَكُلَّا » بدل من اسم « إن » أو حال من الضمير المرفوع في « فيها » .

وذكر في التسهيل أنه قد يستغني عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكَد بكل ، وجعل منه قول كثيرون :

٧٩١ - [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أَجْزَى بِذِكْرِكِكَ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ بِالْفَقَرِ

(وَأَشْقَلُوا أَيْضًا كُلَّهُ) في الدلالة على الشمول استاً موازناً (فَاعِلَةٌ مِنْ عَمٍ فِي التَّوْكِيدِ) فقالوا : « جاءَ الْجِيشُ عَامَتُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَتُهَا ، وَالزَّيْدُونَ عَامَتُهُمْ ، وَالْمِنَدَاتُ عَامَتُهُنَّ » ، وَعُذَّ هَذَا النَّفْطُ (مِثْلَ النَّافِلَةِ) أَى : الرَّاثِدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ التَّحْوِيُونَ فِي هَذَا الْبَابِ ؟ فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ أَغْفَلُهُ ، لَكِنْ ذَكْرُهُ سَيِّدُهُ ، وَهُوَ مِنْ أَجْلَّهُمْ ؛ فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ نَافِلَةً عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ؛ فَلَعْلَهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْيَاءَ فِيهِ مِثْلُهَا فِي « النَّافِلَةِ » أَى تَصْلُحُ مَعَ الْمَوْنَثِ وَالْمَذْكُورِ ؛ فَتَقُولُ : « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَتُهُ » كَمَا قَالَ تَعَالَى : « وَيَنْقُوبَ نَافِلَةً » .

﴿تَبَيَّنَ﴾ : خالفُ فِي « عَامَةَ » الْمَبْرُدُ ، وَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ بِعِنْدِ أَكْثَرِهِمْ .

\* \* \*

(وَبَغَدَ كُلَّهُ كَدُوا بِأَجْمَعِهِمْ جَمِيعَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعُهُمْ) فَقَالُوا : « جَاءَ الْجِيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمِيعَهُ ، وَالزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، وَالْمِنَدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمِعُ ) (وَدُونَ كُلَّهُ قَدْ يَجْبِيَهُ أَجْمَعُ جَمِيعَ أَجْمَعِهِمْ ثُمَّ جُمِعُ ) المَذْكُورَاتُ ، نَحْوَ « لَأْغُوِيَّهُمْ أَجْمَعِينَ » « أَمْوَادِهِمْ أَجْمَعِينَ » وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنَّسْبَةِ لِمَا سَبَقَ .

وَقَدْ يَتَبَعُ أَجْمَعُ وَأَخْوَاتِهِ ، بِأَكْتَنَعَ وَكَتَعَاءَ وَأَكْتَعِينَ وَكَتَعَ ، وَقَدْ يَتَبَعُ أَكْتَنَعُ وَأَخْوَاتِهِ بِأَبْصَمَ وَبَصَنَاءَ وَبَصَعِينَ وَبَصَعَ ؛ فَيَقُولُ : « جَاءَ الْجِيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَنَعُ أَبْصَمُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمِيعَهُ أَكْتَعِاءُ بَصَنَاءُ ، وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعِينُ أَبْصَعِونَ ، وَالْمِنَدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمِعُ كُتَعُ بُصَعُ » .

وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ بَعْدَ أَبْصَمَ وَأَخْوَاتِهِ أَبْتَعَ وَبَتَعَاءَ وَأَبْتَعِينَ وَبُتَعَ .

قَالَ الشَّارِحُ : وَلَا يَحُوزُ أَنْ يُتَمَدَّى هَذَا التَّرْتِيبُ ، وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « أَجْمَعَ

أبغضَ» ، وأشدُ منه قول الآخر «جَمْعُ بَعْثَ» ، وربما أَتَدَ بِأَكْتَعْ وَأَكْتَعِينَ غَيْرَ مُسْبَوِقِينَ بِأَجْمَعَ وَأَجْمَعِينَ ، ومِنْهُ قول الراجز :

٧٩٣ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَدِيقًا مُّرْضِمًا  
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتْنِي أَرْبَعًا  
تَحْمِلُنِي الدَّلَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وفي هذا الرجز أمور : إفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد  
بأجمع غير مسبوق بكل ، والفصل بين المؤكّد والمُؤكّد ، ومثله في التنزيل : « وَلَا يَحْزُنْ  
وَيَرْضَى بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ » .

﴿تبنيهات﴾ : الأول: زعم الفراء أن «أجميئن» تفيد اتحادَ الوقت ، والصحيحُ أنها كل في إفادةِ المعلوم مطلقاً؛ بدليل قوله تعالى : «لَا غُونَّةٌ مِّنْ أَجْمَيِّنَ» .

الثاني : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهى المتبوع ، وليس الثاني تأكيداً للتأكيد .

الثالث : لا يجوز في الفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ فَقَسَهُ وَعَنِيهِ » ، ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلَّهُمْ وَاجْمَعُونَ » ، وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الطرادة .

الخامس : قال في التسهيل : وأجْرِيَ في التوكيد بُحْرَى كلَّ ما أفاد معناه من  
الضرر والزعْرَ ، والسَّهْل والجَبَل ، واليَد والرِّجْل ، والبَطْن والظَّهَر ، يُشير إلى قولهم :  
مُطِرِّنَا الضرر والزعْرَ ، ومُطِرِّنَا السَّهْل والجَبَل ، وضرَبَتْ زِيدًا اليَد والرِّجْل ،  
وضَرَبَتْهُ البَطْن والظَّهَر .

ال السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أضيف إلى الضمير ظاهر ، وأما أجمع

وتواضعه في تعريفه قوله : أحداً : أنه بنية الإضافة ، ونُسِب لسيبويه ، والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة .

(وَإِنْ يُفِيدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ) بواسطة كوه محدوداً ، وكون التوكيد من الناظر الإحاطة (قبل) وفقاً لـ الكوفيين والأخفش ؛ تقول « اغْتَسَلْتُ شَهْرًا كُلَّهُ » ، ومنه قوله :

٧٩٣ - [لِكِنْهُ شَاهَةُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ]  
يَا لَيْتَ إِذْدَةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ

وقوله :

\* تَخَدَّنَى الدَّلَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَأَ \*

وقوله :

٧٩٤ - [إِنَّا إِذَا حُطَّافُنَا تَقْعُدُّمَا] \* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا جَمِيعًا  
(وَعَنْ نُحَاجَةِ الْبَصَرَةِ الْمُنْعَمُ شَمِيلٌ) أى عم الفيد وغير الفيد ، ولا يجوز « صَمْتُ  
زَمَنًا كُلَّهُ » ولا « شَهْرًا نَفْسَهُ » .

(وَأَغْنَ بِكِلْتَانِي فِي مُثْنَى وَكِلَّا \* عَنْ) ثانية (وزن فَمَلَأَ وَوَزَنْ أَفْلَأَ)  
كما استغني بـ ثانية « بَيْنَ » عن ثانية سـ وـاء ؛ فلا يجوز « جَاءَ الرَّيْدَانِ  
أَجْمَاعَانِ » ولا « الْمِنْدَانِ جَمْعَا وَانِ » ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً  
معترفين بعدم السماع .

{تنبيهان} : الأول : المشهور أن « كِلَّا » للمذكر « وَكِلتَانِي » للمؤنث ، قال  
في التسهيل : وقد يُستَعْفَفَنَى بكليهما عن كلتيهما ، وأشار بذلك إلى قوله :

٧٩٥ - يَمْتَ بِقُرْبَنِي الرَّيْدَانِ كِلَيْهِمَا  
[إِلَيْكَ ، وَقُرْبَنِي خَالِدٍ وَحَسِيبٍ]

وقال ابن عصفور : هو من تذكر المؤنث حلا على المعنى المضروبة ؛ كأنه قال :  
بُقْرُبِي الشَّخْصِينَ .

الثاني : ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يستثنى عن كليهما وكلتيهما بكلهما ؟  
فيقال على هذا : « جَاءَ الزَّيْدَانَ كُلَّهُمَا » « وَالْمِنْدَانَ كُلَّهُمَا » .

(وَإِنْ تُؤْكِدِ الصَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ) مستترأً كان أو بارزاً (بالنفس والعين فبعد)  
الضمير (الممنصل) حتى (عنت) المتصل (ذا الرفع) نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ ،  
أو عَيْنُكَ ، وَقُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمُ ، أو أَعْيْنُكُمُ » ؛ فلا يجوز : قم نَفْسُكَ ،  
ولا قوموا أَعْيَنُكُمُ ، بخلاف « قَامَ الرَّازِيدُونَ أَنْفُسُهُمُ » فيمتنع الضمير ، وبخلاف  
« ضَرَبُتُمُ أَنْفُسُهُمُ ، وَمَرَّتُ بِهِمْ أَعْيُنُهُمُ » فالضمير جائز ، لا واجب .

{تنبيه} : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو  
ما صرّح به في شرح السكافية ، ونَصَّ عليه غيره ، وعبارة التسهيل تقتضي عدم  
الوجوب . اهـ .

(وَأَكَدُوا عِمَّا سِوَاهُمَا) أي بما سوى النفس والعين (والقيمة) المذكور (أنْ  
يُلْتَزَمَا) فقالوا : « قوموا كلّكم ، وجادوا كلّهم » من غير فصل بالضمير المنفصل ،  
ولو قلت : « قوموا أَنْتُمْ كَلَّكُمْ ، وجادوا هُمْ كَلَّهُمْ » لكان حسناً

(وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لِفَظِيْهِ يَجِيْ \* مُسْكَرَرًا) ما : مبتدأ موصول ، وللفظي : خبر  
مبتدأ محذف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة « ما » ، وجاز حذف صدر الصلة  
ـ وهو العائد ـ للطول بالجار والمحرور ، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير  
المستتر في الخبر ؛ إذ هو في تأويل الشتق ، و « مُسْكَرَرًا » : حال من فاعل « يَجِيْ »  
المستتر ، وجملة « يَجِيْ » خبر الموصول : أي النوع الثاني من نوع التوكيد ، وهو  
التوكيد الفظي ، هو : إعادة الفظ أو تقويته بـ مُوَافِقَةٍ مَقْنَى ، كذا عَرَفَهُ في التسهيل ،

٧٩٦ - فَإِيَّاكَ أَبْشِرَ الْمُرَاةُ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاهُ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ  
وَنَحْنُ : « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » ، وَنَحْنُ : « نَعَمْ نَعَمْ » ، وَكَفُولَهُ :

٧٩٧ - [فَتَلَكَ وَلَا إِلَهَ سُوْءٌ قَدْ طَالَ مُكْنَهُمْ] فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْمَعَادِ الْمُطَوَّلِ  
والجملة (كَقَوْلَكَ أَذْرُجَيْ أَذْرُجَيْ) وقوله :

٧٩٨ - [لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَكِّكَ] لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ  
وَالثَّانِي كَقْوَلَه :

—٧٩٩  
وقوله :

٨٠٠ - وَقُلْنَّ عَلَى الْفِرْزَدُونِ أَوَّلُ مَشَرَبٍ  
أَجَلٌ جَنِيدٌ إِنْ كَانَتْ أُبِحَتْ دَعَائِرُهُ  
وَقُولَهُ :

٨٠١ - [قرأتْ يهود وأسللتْ جرائمها] صحيّ لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ حَمَامٍ  
ومنه توكييد الضمير للتصل بالمنفصل.

(نبه): الأَكْثَرُ فِي التَّوْكِيدِ الْأَفْظُلِي أَنْ يَكُونُ فِي الْجَلْ، وَكَثِيرًا مَا يَقْتَنِ بِعَاطِفٍ  
نَحْوُ: «كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ» الآية، وَنَحْوُ: «أَوْلَى لَكَ فَاؤْلَى» وَنَحْوُ: «وَمَا  
أَدْرَكَهُمَا يَوْمُ الدِّينِ، ثُمَّ مَا أَدْرَكَهُمَا يَوْمُ الدِّينِ» الآية، وَيَأْتِي بِدُونِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ  
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «وَاللَّهُ لَا غَزَوْنَ قُرْبَشَا» ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَيُحِبُّ التَّرْكُ عَنْدَ إِيمَانِ  
الْتَّعْدُدِ، نَحْوُ: ضَرَبَتْ زَيْدًا، ضَرَبَتْ زَيْدًا، وَلُوقِيلُ: «ثُمَّ ضَرَبَتْ زَيْدًا»  
لِتُؤْهِمَ أَنَّ الصَّرْبَ تَكْرَرُ مِنْكَ مَرَتَيْنِ تَرَاخَتْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، وَالْفَرْضُ أَنَّهُ  
لَمْ يَقْعُدْ مِنْكَ إِلَّا مَرَةً وَاحِدَةً اهـ.

(وَلَا تُعِدْ لفْظَ صَمِيرٍ مُّتَصِّلٍ) إِلَّا مَعَ الْأَنْفَطِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ.)  
فتقول : قُمْتُ قُمْتُ ، وَعِجَبْتُ مِنْكَ مِنْكَ ؛ لأنَّ إِعادَتِه مُجْرِداً تخرُجَه  
عنِ الاتصال .

(كَذَا الْمُحْرُوفُ غَيْرَ مَا نَحْعَلَّا بِهِ جَوَابٌ كَنَعْمٌ وَكَبَلٌ)  
وَاجْلُ ، وَجَنْبِرٌ ، وَإِى ، وَلا ؛ لِكُونِهَا كَالْجَزِءِ مِنْ مَصْحُوبِهَا .  
فَيُعَادُ مَعَ الْمُؤْكِدِ مَا اتَّصلَ بِالْمُؤْكِدِ إِنْ كَانَ مُضْمِراً ، نَحْوَ : « أَيَعْدُكُمْ أَنْتُكُمْ إِذَا  
مُشْتِمٌ وَكَنْثِمْ تُرْأَبًا وَعَظَامًا أَنْتُكُمْ مُخْرَجُونَ » وَيُعَادُ هُوَ أَوْ ضَيْرُهُ إِنْ كَانَ ظَاهِرًا ،  
نَحْوَ : « إِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا فَاضِلٌ » أَوْ « إِنْ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » وَهُوَ الْأَوْلَى ،  
وَلَا بُدُّ مِنَ الفَصْلِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ كَمَا رأَيْتَ .

وَشَذَّ اتْصَالُهَا ، كَقُولَهُ :

٨٠٢ - إِنْ إِنْ السَّكِيرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضَيَّبَا  
وَأَسْتَهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٨٠٣ - حَتَّى تَرَاهَا وَكَانَ أَعْنَاقُهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

وَقُولُهُ :

٨٠٤ - لَيْتَ شِفْرِيْ هَلْ ثُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ [ أَمْ يَحْوَلَنَّ دُونَ ذَاكَ الْحِمَامُ ]

وَقُولُهُ :

٨٠٥ - لَا يُنْسِكَ الأَسَى تَأْسِيَا فَإِنْ حِمَامٌ أَحَدٌ مُسْتَغْصِبٌ  
لِلفَصْلِ فِي الْأُولَى تِينِ بِالْعَاطِفِ ، وَفِي الثَّالِثِ بِالْوَقْفِ .

وَأَشَدَّ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٨٠٦ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُنْفِي لِمَابِي وَلَا لِلَّهِ لَا يَهُمْ أَبَدًا دَوَاهُ

لِكُونَ الْحُرْفُ الْمُؤَكَّدُ، وَهُوَ الْلَّامُ، مُوضِعًا عَلَى حُرْفٍ وَاحِدٍ.

وَأَسْهَلُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ :

٨٠٧— فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنَّهُ عَنِّيْمَاهِ

[أَصَّمَدَ فِي عُلُوِّ الْمَوَى أَمْ تَصُوَّبَا؟]

لأنَّ المُؤَكَّدَ عَلَى حُرْفَيْنِ، وَلَا خِلَافُ الْفَظَلَيْنِ .

أَمَا الْمُحْرُوفُ الْجَوَاهِيرِيُّ فَيُجَازُ أَنْ تُؤَكَّدَ بِإِيَادَةِ الْفَظْلِ مِنْ غَيْرِ اتِّصَالِهَا بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا لَصِحَّةُ الْاسْتِغْنَاءِ بِهَا عَنْ ذِكْرِ الْمُجَابِ بِهِ كَالْمُسْتَقْلُ بِالدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهِ؛ فَنَقُولُ: نَعَمْ  
نَعَمْ، وَبَلَى بَلَى، وَلَا لَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٨٠٨— لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ كِتْمَتَهَا أَخَذْتُ عَلَى مَوَاقِعَهَا وَعُهُودَهَا

\*\*\*

(وَمُضْمِنُ الرَّعْدِ الَّذِي قَدِ اَنْفَصَلَ أَكَذَ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ أَتَّصلَ) نَحُوا: قُمْ أَنْتَ، وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ، وَمَرَّتُ بِكَ أَنْتَ، وَزَيْدٌ جَاءَ هُوَ، وَرَأَيْتُنِي أَنَا .

﴿تَبَيِّه﴾ : إِذَا أَتَبَعْتَ التَّصْلِيلَ النَّصُوبَ بِنَفْسِهِ مِنْصُوبًّا ، نَحُوا: «رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ» فَذَهَبَ لِلْبَصَرِ بَيْنَ أَنْهُ بَدَلَ ، وَمَذْهَبُ السَّكُوفِيِّينَ أَنَّهُ تَوْكِيدٌ ، قَالَ الْمُصْنَفُ: وَقُولُمُ عَنْدِي أَصْحَّ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ النَّصُوبِ النَّفْسِيِّ مِنَ النَّصُوبِ الدَّلِيلِ كَنِسْبَةَ الْمَرْفُوعِ النَّفْسِيِّ مِنَ الْمَرْفُوعِ الدَّلِيلِ فِي نَحْوِ: «فَقُلْتَ أَنْتَ» وَالْمَرْفُوعُ تَأْكِيدٌ يَاجْمَاعٌ .

﴿خَاتَمَة﴾ : فِي مَسَائِلِ مُنْثُورَةٍ؛ الْأُولَى: لَا يُحْذَفُ الْمُؤَكَّدُ وَيُقَامُ الْمُؤَكَّدُ مَقَامَهُ ، عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَأَجَازَ الْخَلْلِيْلُ نَحُوا: «مَرَّتْ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي أَخْوَهُ أَنْفُسَهُمْ» وَقَدْرُهُ: هَا صَاحِبَيْ أَنْفُسَهُمْ .

الثَّانِيَةُ: لَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدِ بِيَاتِيَّ ، عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ: «مَرَّتْ بِالْقَوْمِ إِيَّاً أَجْعَنِينَ وَإِيَّاً بَعْضَهُمْ» .

الثالثة : لا يَبْلِي العَالَمَ شَيْئاً مِنْ الْفَاظِ التَّوْكِيدِ ، وَهُوَ عَلَى حَالِهِ فِي التَّوْكِيدِ ، إِلَّا « جَمِيعاً وَعَامَّةً » مَطْلَقاً ؛ فَتَقُولُ : الْقَوْمُ قَامَ جَمِيعَهُمْ ، وَعَامَّتُهُمْ ، وَرَأَيْتَ جَمِيعَهُمْ وَعَامَّتَهُمْ ، وَمَرَرْتَ بِجَمِيعِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ ، إِلَّا « كَلَّا ، وَكَلَّا ، وَكَلَّنَا » : مَعَ الْابْتِدَاء بِكَثْرَةٍ ، وَمَعَ غَيْرِهِ بِقَلْةٍ ؛ فَالْأُولُونَ نَحْنُ : « الْقَوْمُ كُلُّهُمْ قَامَ ، وَالرِّجَالُ كُلُّهُمْ قَامَ ، وَالْمَرْأَاتُ كُلُّهُنَّا قَاعِدَةٌ » ، وَالثَّانِي كَوْلُهُ :

**٨٠٩ - يَمِيدُ إِذَا وَالَّتْ عَلَيْهِ دَلَاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهُمْ وَهُنَّا هَلِلُ**

وَقُولُمْ : كِلَيْهِمَا وَتَمَّا ، أَى أَعْطَنِي كَلِيمَاهَا ، وَأَمَا قُولُهُ :

**٨١٠ - فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ كَلَّنَا هَلِلَ طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالثُّقِّ**  
فَاسِمٌ كَانَ ضَمِيرُ الشَّأنِ لَا كَلَّنَا .

الرابعة : يلزم تابعية « كل » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل مُتَبَّوعِهِ مطلقاً نعمتاً لا توكيداً ، نحو : « رأيتُ الرَّجُلَ كُلَّ الرَّجُلِ ، وأكلتْ شَاهَةَ كُلَّ شَاهَةٍ » ،

الخامسة : يلزم اعتبار المعنى في خبر « كل » مضافاً إلى نكرة ، نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذَاقَتْ الْمَوْتَ » ، « كُلُّ حِزْبٍ بِنَا لَدَيْهِمْ فَرَحُونَ » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ؛ فتقول « كُلُّهُمْ ذَاهِبٌ » ، وذاهبون » والله أعلم .

## العطف

(العطف إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسْقٍ وَالغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقُ)

وهو عطف البيان .

(فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصَّفَةِ حَقِيقَةُ الْفَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهُ)

فتتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبيه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد ، وحقيقة الفصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أى أنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبع بنفسه لا بمعنى في المتبع ولا في سبيبه (فَأَوْلَيْنَهُ مِنْ وِفَاقِ الْأُولِيِّ

وهو المتابع ( ما مِنْ وَاقِ الْأَوَّلِ النَّفْتُ وَلِي ) وذلك أربعة من عشرة : أوجبه الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشري : إن « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » عطف بيان على « آياتُ بَيَّنَاتٍ » فخالف لاجهاعهم . وقوله وقول الجرجاني : يشرط كونه أوضح من متبوعه فخالف لقول سيبويه في « يَا هَذَا ذَا الْجُمْدَةِ » : إن ذا الجمدة عطف بيان ، مع أن الإشارة أوضحت من المضاف إلى ذى الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوه ( فَقَدْ يَكُونَانِ مَنْكَرَيْنِ ، كَمَا يَكُونَانِ مَعْرَفَيْنِ ) ؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجاء ، كما قبل المعرفة التوضيح به ، نحو : لَدِيْتُ نَوْبَا جَبَّةً .

هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور ، وجوزوا أن يكون منه : « أَوْ كُفَارَةُ لَيْلَامُ مَسَاكِينَ » فيما نؤمن كفارة ، ونحو : « مِنْ مَاء صَدِيدٍ » .

وذهب غيرهؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سبق البدالية ، ويخصون عطف البيان بالمعارف .

قال ابن عصفور : و إليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشافعيين أنه مذهب البصريين .

قال الناظم : ولم أجده هذا الفعل من غير جهة .

وقال الشارح : ليس قولُ مَنْ مَنَعَ بشِئْ .

وقيل : يختص عطف البيان بالعلم اسمًا أو كنية أو لقبًا .

( وَصَاحِبًا لِبَدَالِيَةِ يُرْسَى \* فِي غَيْرِ ) ما يمتنع فيه إحلاله محلَّ الأول ، كافي نحو :

( يَا غُلَامُ يَعْسُرًا ) وقوله :

٨١١ - أَيَا أَخَّ وَيَنَا عَبْدَ شَفَسَ وَتَوْفَلَا

[أُعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تَحْدِثَ حَرَبًا]

(ونحو يشري تابع البكري) في قوله :

٨١٢ - أَنَا أَبْنَى التَّارِكَ الْبَكْرِيَّ يُشَرِّي عَلَيْهِ الطَّيْزُ تَرْقُبُهُ وَقُوَّاعِ

فبشر : عطف بيان من البكري (وليس أن يبدل) منه (بالمرتضى)؛ لامتناع  
«أنا الضارب زيد» نعم الفراء يحييه ، فيحيي الإبدال .

﴿تَبَيَّنَ﴾ : يتبعن أيضاً العطف ، ويقتضي الإبدال في نحو : «هَذِهِ ضَرَبَتْ زَيْدًا  
أَخَاهَا» و «زَيْدٌ جَاءَ الرَّجُلُ أُخْوَهُ» ؛ لأن البدل في التقدير من جملة أخرى فيقوت  
الربط من الأولى ، بخلاف المطف .

﴿خاتمة﴾ : يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل :

الأولى : أن المطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضرور ؛ لأنه في الجوامد ظاهر  
المعنى في المشتق ، وأما قول الزمخشري : إن «أَنْ أَعْبُدُوا أَهْلَهُ» بيان الماء في  
«إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ» فردود .

الثانية : أن البيان لا يخالف متبعه في تعريفه وتنكيره ، كما مر .

الثالثة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البدل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي .

الرابعة : أنه لا يكون تابعاً جملة ، بخلاف البدل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل ، بخلاف البدل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البدل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه  
الذي سترقه في موضعه ، هكذا قال الناظم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس في نية لحلاله محل الأول ، بخلاف البدل .

الثامنة : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل .

وقد مرّ قريباً ما ينبع على هاتين ، وسيأتي بيان ما يختص بالبدل في باه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

### عطف النسق

(تَالِ بِحَرْفِ مُتَبِّعٍ عَطْفُ النَّسقِ) فَتَالِ - أى تابع - جنس يشمل جميع التوابع ، و « بحرف » يخرج ما عدا عطف النسق منها ، و « مُتَبِّعٍ » يخرج نحو : « مَرَّتْ بِفَصْنَفِ أَيْ أَسْدٍ » ، فإن أسدًا تابع بحرف ، وليس معطوفاً عطف نسق ، بل بيان ؛ لأن أى ليست بحرف مُتَبِّع ، على الصحيح ، بل حرف تفسير ، وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كأَخْصَصَنْ بِوَدٍ وَتَنَاهَ مَنْ صَدَقَ) فنناء : تابع لود بالواو ، وهى ستر مُتَبِّع .

(فَانْتَلْفَتْ مُطْلَقاً بِوَادِي) و (نَمْ) و (فَا) و (حَتْ) و (أَمْ) و (أَوْ) وهذه الستة تُشَرِّك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى ، وهذا معنى قوله : مطلقاً (كَفِيلٌ صِدْقٌ وَوَفَاقٌ) وهذا ظاهر في الأربعة الأول، وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحوين على أنهما يشركان في اللفظ ، لا في المعنى ، وال الصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ، مالم يتضمنا إضرابا ؛ لأن القائل « أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمَرُو » عالم بأن الذى في الدار أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد « أَمْ » مُساوٌ للذى قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار واتفاقه ، وحصول المساواة إنما هو بأم ، وكذلك « أو » مُشَرِّكة لما قبلها وما بعدها فيما يجاه بها لأجله ، من شك أو غيره ، أما إذا اتضاعا إضراباً فإنهما يشرّكان في اللفظ فقط ، وإن لم يتبينه عليه لأنه قليل .

(وَأَتَبَعَتْ لَفْظًا فَحَسِبَ) أى فقط - بقية حروف العطف ، وهى : (بل ، ولا) و (لَكِنْ ، كَلَمْ يَبْدُ أَمْرًا وَلَكِنْ طَلَّا) و « قام زيد لا عمرو » و « ماجا ، فريد بل عمرو » والطلال : الولد من ذوات الظلل .

﴿تنبيه﴾ اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا، وهي : حتى ، وأم ، ولكن .  
أما « حتى » فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعبر بون ما بعدها بياضهار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً ، وأن أباً عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الممزقة ؟ فإذا قلت : « أقام زيد أم عرو » فالمعنى : أعمرو قائم ؟ فتصـير على مذهبـه استفهامية .

وأما « لكن » فذهب أكثر النحوين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحوين ، والثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش ؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مثلا للعاطف بها مثلاه بالواو ، والثالث : أن العطف بها ، وأنت خير في الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليس بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد .

ووافق الناظم هنا الأكثرين ، ووافق في التسهيل يونس ؟ فقال فيه : وليس منها لكن به وفقاً ليونس اه .

(فَأَعْطِفْ بِيَاوِ لَا حِقَّاً أَوْ سَاقِتاً فِي الْخَلْكُمْ أَوْ مُصَاحِبِهِ مُؤْلَفَةً)  
فالأول نحو : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِرَاهِيمَ » والثاني نحو : « كَذَلِكَ يُؤْخَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأَجْعَنَاهُ وَأَنْجَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى قوله : الواو لتعلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيـن إلى أنها ترتب ، وحـسـكـي عن قـطـرـبـ وـشـلـبـ وـالـرـبـيـعـيـ ،

و بذلك يعلم أن ماذكره السيراف والسهيلى من اجماع النحاة بصريرهم و كانوا فيهم على  
أن الواو لا ترتب غير صحيح .

(وَاحْصُصْ بِهَا) أَيْ بِالْوَاوِ (عَطَفَ الَّذِي لَا يُغْنِي \* مَتَبُوعُهُ) أَيْ لَا يَكْتُفِي  
الْكَلَامُ بِهِ (كَاصْطَفَ هَذَا وَأَبْنِي) وَ « تَحَاصِمَ زِيدٌ وَعَمْرُو ، وَ جَلَسْتُ بَيْنَ زِيدٍ  
وَعَمْرُو » ، وَلَا يَحُوزُ فِيهَا غَيْرُ الْوَاوِ . وَأَمَّا قُولُهُ :

٨١٣ - [فِيَّا نَبَكَ مِنْ ذِكْرِي حَمِيبٍ وَمَنْزِلٍ  
بَسْقُطٌ الْلَّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

فالتقدير بين أاما كن الدخول فاما كن حَوْمَل ؟ فهو بثابة : « اختصم الزيدون فالمرتون » .

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِالْتَّصَالِ) أَيْ بِلَا مُهْلَةٍ ، وَهُوَ الْمُبَرَّعُ عَنْهُ بِالْتَّعْقِيبِ ، نَحْوُ : «أَمَانَةُ فَأَقْبَرَهُ» وَكَثِيرًا مَا تَقْتَضِي أَيْضًا التَّسْبِيْتُ إِنْ كَانَ الْمَطْعُوفُ جَلَّهُ ، نَحْوُ : «فَوَكْزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ» .

وَأَمَا نَحُوا: «أَهْلَكُنَا هُمْ فَجَاهَهَا بِأَسْنَانِهَا» وَنَحْوُ: «تَوَضَّأَ فَقَسَّلَ وَجْهَهُ وَبَدَّيْنِهِ» الحديث؟ فالمعنى: أرددنا إهلاً كينا، وأراد الوضوء.

وَأَمَا نَحْنُ : «فَجَعَلَهُ غُنَاءً» أَيْ جَافَّا هَشِيًّا «أَخْوَى» أَيْ أَسْوَدَ ؛ فَالْقَدِيرُ : فَضَّلَتْ مَدَةً فِعْلَهُ غُنَاءً ، أَوْ أَنَّ الْفَاءَ نَابَتْ عَنْ ثُمَّ ، كَمَا جَاءَ عَكْسَهُ ، وَسِيَّاقَهُ .

(وَثُمَّ لِتَرْتَبِبُ بِاِنْفِصَالٍ) أَيْ بِهُنْلَةٍ وَتَرَابِخٍ، نَحْوَ: «فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ»  
وَقَدْ توضَّمَ مَوْضِعُ الْفَاءِ كَفَوْلَهُ:

٨١٤ - كَهْزُ الرِّدَدِينِيَّ تَحْتَ الْمَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ نَمَّ أَضْطَرَبَ

واما نحو : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ، « ذَلِكُمْ وَصَاحِبُكُمْ يَهُ لَعْلَكُمْ تَتَقَوَّنَ مِمْمَ آتَيْنَا مُوَيَّبَ الْكِتَابِ تَمَامًا » . قوله :

٨١٥ - إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ .

فقيل : ثم فيه لترتيب الاخبار ، لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنفتَ اليوم ، ثم ما صنعت أنسٌ أعجبُ ، أى : ثم أخبرك أن الذي صنعته أنسٌ أعجبُ ، وقيل : إن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك ، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه الشؤدد من قبل الأب ، والأب من قبل الأبن .

﴿تنبيه﴾ : زعم الأخشن والكافيون أن « ثم » تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتة ، وحلوا على ذلك قوله تعالى : « حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنفُسُهُمْ ، وَظَنَّوْا أَنَّ لَا مَلْجَأً مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » . جملوا : « تَابَ عَلَيْهِمْ » هو الجواب ، ونم زائدة ، وقول زهير :

٨١٦ - أَرَانِي إِذَا أَضَبَخْتُ أَضَبَخْتُ ذَا هَوَى  
فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وخرجت الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء .

\*\*\*

(وَأَخْصُصُنْ بِنَاءَ عَطْفَ مَا لَيْسَ) صاححاً جعله (صله) لِخُلُومِ من العائد (طيَّبَ الَّذِي أَسْتَقَرَّ أَنْهُ الصَّلَةُ) نحو : « اللذان يقونان فيفضلُ زَيْدُ أخواك » وعكسه ، نحو « الَّذِي يَقُومُ أَخْوَالَكَ فَيَنْفَضِبُ هُوَ زَيْدٌ » ؛ فكان الأولى أن يقول كاف التسهيل : وتنفرد الفاء بتسويع الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين ، من صلة أو صفة أو خبر ، ليشمل مسألتي الصلة المذكورةتين ، والصفة نحو : « مَرَزَتْ بِإِمْرَأَةٍ تَضْعَلُكُ فَيَنْبِسِكِي

رَيْدٌ» «وَبِأَمْرِ أَيْضُوكَ رَيْدٌ فَتَبَكَّى» ، والخبر نحو : «رَيْدٌ يَقُولُ فَتَقْعُدُ هِنْدُ» .  
 «وَرَيْدٌ تَقْعُدُ هِنْدٌ فَيَقُولُ» ، ومن هذا قوله :  
 وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَخْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُعُ فَيَفْرَقُ  
 ويشمل أيضاً مسألتي الحال ولم يذكره ، نحو : جاء زيد يوضح فتبكي هند ،  
 وجاء زيد تبكي هند فيوضح ؟ فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ،  
 وذلك لما فيها من معنى السبيبية .

(بِعَصَمٍ بَحْتَيْ أَعْطِفَ حَلَّ كُلَّهُ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَّا)

أى : للعطف بحتى شرطان :

ال الأول : أن يكون المعلوف بعضاً من المعطوف عليه ، أو كبعضه ، كما قاله  
 في التسهيل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمْكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا ، وَأَعْجَبْتُنِي الْجَارِيَةَ حَتَّى حَدَّشَهَا .  
 ولا يجوز « حتى ولادها » وأما قوله .

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخْفَفَ رَخْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَهَلَهُ الْفَاقَاهَا  
 فعل تأويل ألقى ما يُشقله حتى نهله .

والثاني : أن يكون غاية في زيادة أو نقص ، نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ ،  
 وَقَدِمَ الْحَجَاجُ حَتَّى الْمُشَاهَةُ ، وقد اجتمع في قوله :

٨١٧ - قَهْرَنَا كُمْ حَتَّى الْكَمَاهَ فَأَتَمْتُ تَهَابُونَا حَتَّى يَنْبِئُنَا الْأَصَاغِرَا

{نبهات} : الأول : بق شرطان آخران ؛ أحددهما : أن يكون المعلوف ظاهراً ،  
 لا مضمراً ، كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا ».  
 ذكره ابن هشام الخضراوي ، قال في المفعى : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيةهما : أن يكون مفرداً ، لا جملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ؛ لأنَّه لا بدَّ أن يكون  
 جُزءاً مما قبلها أو يجزء منها ، كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات ، هذا هو  
 الصحيح ، وزعم ابن السَّيِّدِ في قول أمري القبس :

٨١٨ - سَرِيَتْ بِهِمْ حَتَّى تَكُلُّ مَطَيْهُمْ  
وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدَنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع « تَكُلُّ » : إن جملة « تَكُلُّ مَطَيْهُمْ » معطوفةٌ بحني على  
« سَرِيَتْ بِهِمْ » .

الثاني : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها لترتيب كالزمخشري ،  
قال الشاعر :

٨١٩ - رِجَالِيَ حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَوْا  
عَلَى كُلِّ أُمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث : إذا عُطِفَ بحني على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة  
الجار ؛ ليقع الفرقُ بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز : تلزم إعادةه لفرق ،  
وقيده الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف ، نحو : اعْتَكَفْتُ فِي الشَّهْرِ حَتَّى فِي  
آخِرِهِ ، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة ، نحو : عَجَبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى  
يَذِيهِمْ ، وقوله :

٨٢٠ - جُودُ يَمْنَاكَ دَافِنَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى  
بَأْنِي دَانَ بِالْإِسْلَامِ دِينَ

الرابع : حيث جاز الجر والعلف فالجر أحسن ، إلا في باب « ضَرَبَتُ الْقَوْمَ حَتَّى  
زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضربته » توكيده ، أو  
ابتدائية وضربيته تفسير . وقد روی بهما قوله :

\* حَتَّى نَلَهُ أَفْقَاهَا \*

وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و « نَلَهُ » مبتدأ و « أَفْقَاهَا » خبره ، اهـ .

(وَأَمْ يَهَا أَعْطِفُ إِنْ هُنْ التَّسْوِيَةُ ) وهي المزنة الدالخلة على جملة في محل المصدر

وتكون هي والمعطوفة عليها فلتيتين ، وهو الأكثري نحو : « سَوَالٌ عَلَيْهِمْ إِنْذِرُوهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرُوهُمْ » الآية ، واسميتيں کقولہ:

٨٢١ - وَلَسْتُ أَبَايِ بَعْدَ فَقْدِي مَا لَكَ

أَمْوَاتِي نَاهٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ ؟

ومختلفتين نحو : « سَوَالٌ عَلَيْكُمْ أَدَعْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ » الآية . وإذا عادت بين جملتين في التسوية فقيل : لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز « سَوَالٌ عَلَى أَزِيدٍ فَاثِمٌ أَمْ عَمْرُو مُمْطَلِقٌ » فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية ، وقد عادت بين مفردة وجملة في قوله :

٨٢٢ - سَوَالٌ عَلَيْكَ التَّفْرِّيْ أَمْ بِتَ آئِلَّةَ

بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ عُمَرِيْ بْنِ عَامِرِ

(أو) بعد (هَزَّةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَّةٍ) وهي الممزة التي يطلب بها وبأم التعين ، وتقع بين مفردتين غالباً ، ويتوسط بينهما مالا يُسأل عنه ، نحو : « أَنْتُمْ أَشَدُ خَلْقًا أَمِ السَّيَاهُ بَنَاهَا ؟ ) أو يتاخر عنهما ، نحو : « وَإِنْ أَذْرِي أَقْرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ » وبين فلتيتين ، کقولہ :

٨٢٣ - [ وَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَأِعًا فَأَرَقَنِي ]

فَقَلَّتْ أَهْنَى سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمُ ؟

إذا أرجح أن « هي » فاعل ب فعل مخدوف ، واسميتيں ، کقولہ :

٨٢٤ - لَعْزُكَ مَا أَذْرِي ، وَإِنْ كَفْتُ دَارِيَا

شَعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شَعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ ؟

الأصل : أشعیث ، خذفت الممزة والتثنین منها

﴿ تنبیهان ﴾ : الأول : تسمى « أَمْ » في هذين الحالين متعلقة ؛ لأن ما قبلها

وما بعدها لا يُستثنى بأحد ما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معاذهلة ؛ لمعادتها للهمزة في إفاده التسوية في النوع الأول ، والاستفهام في النوع الثاني .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه ؛ أولها وثانيها : أن الواقعه بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليس تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته . والثالث والرابع : أن أم الواقعه بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جلتين ، ولا تكون الجلتان معها إلا في تأويل المفردين .

الثاني : قد بان ذلك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعه بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالي ، وما أدرى ، وليت شعري ، ونحوهن .

(وربما حذفت الهمزة) المذكورة (إنْ \* كانَ خَفَا الْمَفْنِي بِحَذْفِهَا أَمْنِ) كقراءة ابن حميسن « سَوَالٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ » وكما مر من قوله : \* شعيبُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِيبُ ابْنُ مِنْقَرٍ \*

وهو في الشعر كثير ، ومال في شرح السكافية إلى كونه مطراً .

(وَبِأَنْقِطَاعِ وِعِنْقَنَيْ بَلْ وَفَتْ) أي : ثالثي أم منقطعة بمعنى بل (إنْ تَكُمْ مَا قَيِّدَتْ بِهِ) وهو : أن تكون مسبوقة بإحدى الممزتين لفظاً أو تقديرأً (خلات) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ما تقتضي مع ذلك استفهاماً : إما حقيقة ، نحو : « إِنَّهَا لَإِبْلٌ أَمْ شَاءَ » أي : بل أهي شاء ؟ وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محدوداً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، نحو : « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ » أي : بل له البنات ، وقد لا تقتضيه ألبتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟ » أي : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، نحو : « لَارِبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَاهُ ؟ » ، وقوله :

٨٢٥- فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجَّعِيَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَهَنَّمْ

وسميت منقطة لوقعها بين جملتين مستقلتين .

﴿تنبيه﴾ حضرُ «أَمْ» في المتصلة والمنقطة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال في قوله تعالى : «أَفَلَا تَبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ» : إن التقدير : «أَفَلَا تَبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ» والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جواد : «أَنَا خَيْرٌ»

٨٢٦ - يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَم

أَمْ هَلْ عَلَى الْعِيشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ

(خَيْرٌ) و (أَيْمَنٌ) و (قَسْمٌ بِأَوْلَى وَأَنْهِمْ \* وَأَشْكُكُنْ) ؛ فالتحبير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً ، وما سواهما فبعد الخبر ؛ فالتحبير نحو : تزوج زينب أو أختها ؛ والإباحة نحو : جالس العلاء أو الرَّهَادَ ، والفرق بينهما انتفاع المجمع في التحبير ، وجوازه في الإباحة ؛ والتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ؛ والإبهام نحو : «أَتَاهَا أَمْرُكَ تَأْثِيلًا أَوْ تَهَارًا» وجعل منه نحو : «وَإِنَّا أَوْ إِنَّكُمْ لَعَلَى هَذَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» وللشك نحو : «لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ» (وَإِنْرَابَ بِهَا أَيْضًا عَمِي) أي : نسب إلى المرء في قول الكوفيين وأبى على وابن برزان وابن جنى مطلقاً ، تمسكاً بقوله :

٨٢٧ - كَانُوا نَمَانِينَ أَوْ زَادُوا نَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْ لَادِي

وقراءة أبي السَّمال «أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا» بسكون الواو ، ونسبة ابن عصفور لسيبويه ، لكن بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقُمْ زيدًا ولا يقم عمرو ، وبتوبيده أنه قال في : «وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ أَنَّمَا أَوْ كَفُورًا» : ولو قلت «أَوْ لَا تطع كفورًا» انقلب المعنى ، يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهيماً عن الثاني فقط .

(وَرَبِّمَا عَاقَبَتِ) أو (الْوَاقِ) أي : جاءت معناها (إِذَا \* لَمْ يُنْفِذُ وَالنُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا) أي : إذا أمن اللبس ، كقوله :

٨٢٨ - قَوْمٌ إِذَا سَمُوا الصَّرِيجَ رَأَيْتُهُمْ مَا بَيْنَ مُلْحِمٍ مُهْرِبٍ أَوْ سَافِعٍ  
وقوله :

٨٢٩ - فَظَلَّ طَهَاءُ الْأَخْمَ مَا بَيْنَ مَنْصِعٍ صَفِيفٍ شِوَاءً أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ  
قول الراجز :

٨٣٠ - إِنْ يَهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَاماً خُوَيْرَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا  
وقوله :

٨٣١ - وَقَالُوا لَنَا ثِنَتَانِ لَا بُدُّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ  
وجعل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أى : ويزيدون ، هذا  
مذهب الأخفش والجرحي وجاءة من الكوفيين .

{تنبيهات} : الأول : أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر في  
التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحبة والمؤكدة قليلاً ؛  
فإباحة كا تقدم ، والصاحب نحو قوله عليه الصلة والسلام : « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نِيَّتُ  
أَوْ صِدِيقٍ أَوْ شَهِيدٍ » والمؤكدة نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيشَةً أَوْ إِنْمَا ». .  
الثاني : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيتين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله  
المقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعانى فستفادة من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع :  
أحدها : في التقسيم ، كقولك : الكلمة اسم و فعل وحرف ، قوله :  
[ وَنَصْرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ] كـ الناس مجرّد علميه وجارٍ  
ومن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية . قال في المغني : والصواب  
أنها في ذلك على معناها الأصلي ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس .

ثانيها : الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يقال « جَالِسٌ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ »  
أى أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشَرَةً كَامِلَةً » بعد ذكر ثلاثة وسبعين ؛ لثلاثة يتمون

إِذَادَةُ الْبَاحِثَةِ ، قَالَ فِي الْمَغْنِي أَيْضًا : وَالْمَرْوُفُ مِنْ كَلَامِ التَّحْوِيْنِ أَنْ هَذَا أَمْرٌ بِمُجَاَسَةِ كُلِّ مِنْهُمَا ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ فَرْقًا بَيْنِ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ وَالْعَطْفِ بِأَوْ .

ثالثاً : التَّخْيِيرُ ، قَالَهُ بِعَضُّهُمْ فِي قَوْلِهِ :

٨٣٢ — وَقَالُوا : نَأَتْ فَأَخْتَرْ لَهَا الصَّبَرَ وَالْبَكْرَ  
فَقُتِلَتْ : الْبَكْرُ أَشَفَ إِذَا لَفَلَيْ

أَى : أَوْ الْبَكْرُ ؟ إِذَا لَا يَجْمِعُ بَيْنِ الصَّبَرِ وَالْبَكْرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ  
«مِنْ الصَّبَرِ وَالْبَكْرِ» أَى أَحدهُمَا ، ثُمَّ حَذْفُ مِنْ ، كَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَأَخْتَارَ مُؤْمِنَيْهِ  
قَوْمَهُ» وَيَؤْيِدُهُ أَبَا عَلِيِّ الْفَارَسِيُّ رَوَاهُ بْنُ ، اهـ .

\* \* \*

(وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةُ \* فِي تَحْوِيْ ) تزوج (إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةُ) وَ(جَاءَ فِي  
إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو) .

{نبنيات} : الأول : ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا تَأْتِي لِلْمَعَانِي السَّبْعَةِ المَذَكُورَةِ فِي أَوْ ،  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؟ فَإِنَّهَا لَا تَأْتِي بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَلَا بِمَعْنَى بَلِ ، وَالْعُذْرُ لِهِ أَنْ وَرَدَ «أَوْ»  
لِهِذِينَ الْمَعْنَيَيْنِ قَلِيلٌ وَمُخْتَلِفٌ فِيهِ ؟ فَالإِحْالَةُ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمَعَانِي الْمُتَقَوَّلَةِ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ  
الْبَاحِثَةُ فِي التَّسْهِيلِ ، لِكُلِّهَا بِمَقْتَضِيِ الْقِيَاسِ جَائِزَةً .

الثَّانِي : ظَاهِرُهُ أَيْضًا أَنَّهَا مُثَلِّ «أَوْ» فِي الْعَطْفِ وَالْمَعْنَى ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ  
الْتَّحْوِيْنِ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيِّ وَابْنُ كَيْسَانَ وَبَرَهَانَ : هِيَ مُثَلِّهَا فِي الْمَعْنَى فَقْطُ ، وَوَاقِفُهُمْ  
لِلْنَّاظُمِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَيَؤْيِدُهُ قَوْلُهُمْ : إِنَّهَا تَحْمَلُهُ لَوْا وَلَزُومًا ، وَالْعَاطِفُ لَا يَدْخُلُ  
عَلَى الْعَاطِفِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٨٣٣ — يَا لَيْتَنَا أَمْنَا شَالَتْ نَعَامَتْهَا أَيْمَانًا إِلَى جَنَّةِ أَيْمَانًا إِلَى نَارِ  
فَشَادَ . وَكَذَلِكَ فَتْحُ هَرْزِتَهَا وَإِبْدَالُ مِيمِهَا الْأُولَى يَاهُ ، وَفَتْحُ هَرْزِتَهَا لِغَةُ تَعْيَمُ ، وَبِهَا  
رَوَى الْبَيْتُ المَذَكُورُ .

( ١٠ - الأَشْمَوْنِيَّ ٢ )

وقد يقال : إن قوله « فِي الْقَصْدِ » إشارة إلى ذلك : أى أنها مثُلها في القصد : أى لغف ، لا مطلقا ، سببا أنه لم يَعْدَهَا في المروف أول الباب .

وقد نقل ابن عصفور اتفاق التحويين على أنها ليست عاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف لصاحبها لما .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ؟ فقد يستغني عن الثانية بذكر ما يغنى عنها ، نحو « إِنَّا أَنَّ تَتَكَلَّمَ مُخَيْرٍ وَإِلَّا فَأَشَكَّتْ » وقراءة أبي « وَإِنَّا أَوْ إِنَّا كُمْ لِإِنَّا عَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » وقوله :

٨٣٤ — فَإِنَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَغْرِفَ مِنْكَ غَنَّى مِنْ تَمَيِّنِي  
وَإِلَّا فَأَطْرِخْنِي وَأَنْجَذِنِي عَدُواً أَتَقِيمُكَ وَتَتَقَيَّنِي

وقد يستغني عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٣٥ — ثُمَّ يَدَار قَدْ تَقادَمَ عَنْهُمَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَمْ خَيَالَهَا

أى إما بدار ، والفراء يقيس هذا ؟ فيحيز « زيد يقوم وإما يقعد » كا يجوز « أو يقعد » .

الرابع : ليس من أقسام إما التي في قوله « فَإِمَّا تَرَبَّنْ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » بل بهذه « إن » الشرطية و « ما » الزائدة .

(وَأَوْلِ لَكِنْ تَفْيَا أَوْ تَهْنِيَا) نحو « ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا »

{تنبيه} : يشترط لكونها عاطفة - مع ذلك - أن يكون معطوفها مفردا ، وأن لا تقترب بالواو كا مثل ، وقد سبق ما في هذا الثاني .

وهي حرف ابتداء إن سبقت بياجحاب ، نحو « قام زيد لكن عمرو لم يقم » ، ولا يجوز « لكن عمرو<sup>(١)</sup> » خلافا للكوفيين ، أو تلتها جملة كقوله :

(١) إنما يتعذر هذا المثال إذا جعل « عمرو » معطوفا بلـ لكن ، فاما إذا جعل مبتدأ خبره مخدف فإنه يجوز .

٨٣٦ - إِنَّ أَبْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بِوَادِرَةٍ لِكِنْ وَقَائِمَهُ فِي الْحُرْبِ تُنْتَظَرُ  
أو تَأْتَ وَأَوْا ، نحو « وَلِكِنْ رَسُولَ اللَّهِ » أَيْ وَلِكِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ،  
وَلِيُسَ الْمَنْصُوبُ مَعْلُومًا بِالْوَالِوَ ، لَأَنَّ مَتَعَاطِفَ الْوَالِوَ الْمَفْرِدِينَ لَا يَخْتَلِفُانِ بِالْإِيمَابِ وَالسَّلْبِ  
(وَلَا نِدَاءَ أَوْ أَمْرًا أَوْ أَنْبَاتَا تَلَاءَ) « لَا » مِبْتَدَأُ خَبِيرَهُ « تَلَاءَ » ، وَنِدَاءُ وَمَا بَعْدُهُ :  
مَفْعُولُ بِتَلَاءَ ، وَفِي « تَلَاءَ » ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلُهُ بِرَجْعٍ إِلَى « لَا » ، وَالتَّقْدِيرُ : لَا تَلَاءَ نِدَاءَ  
أَوْ أَمْرًا أَوْ إِنْبَاتَا .

أَيْ لِلْعَطْفِ بِلَا شَرْطَانِ ؟ أَحَدُهُمَا : إِفْرَادُ مَعْلُومَهَا ، وَالثَّانِي أَنْ تُسْبِقَ بِأَمْرٍ أَوْ إِنْبَاتَ  
الْمَفَاقَافَ ، نحو « اضْرِبْ زِيدًا لَا عَمْرًا ، وَجَاءَنِي زِيدٌ لَا عَمْرُ » ، أَوْ بَنْدَاءُ خَلْفَ الْأَبْنَ  
سَمْدَانَ نَحْوَ « يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِي » ، قَالَ السَّهْنَيْلِيُّ : وَأَنْ لَا يَصْدِقَ أَحَدٌ مَتَعَاطِفَهُمَا  
عَلَى الْآخَرِ ؛ فَلَا يَجُوزُ « جَاءَنِي زِيدٌ لَا رَجُلٌ » وَعَكْسُهُ ، وَيَجُوزُ « جَاءَنِي رَجُلٌ  
لَا امْرَأَ » . وَقَالَ الزَّجَاجِيُّ : وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعْوِلَ فَعْلٍ مَاضٍ ؛  
فَلَا يَجُوزُ « جَاءَنِي زِيدٌ لَا عَمْرُ » ، وَيَرْدِهُ قَوْلُهُ :

٨٣٧ - كَانَ دِنَارًا حَلَقَتْ بِلَبَوْنِهِ عَقَابٌ تَنُوقُ لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ  
﴿تَنِيهَاتٍ﴾ : الْأَوْلَى : فِي مَعْنَى الْأَمْرِ الدُّعَاهُ وَالْتَّحْضِيقُ .

الثَّانِي : أَجَازَ الْفَرَاءُ الْعَطْفَ بِهَا عَلَى اسْمٍ « لَعْلَ » كَمَا يَعْطُفُ بِهَا عَلَى اسْمٍ « إِنْ »  
نَحْوَ « لَعْلَ زِيدًا لَا عَمْرًا قَاتِمًّا » .

الثَّالِثُ : فَائِدَةُ الْعَطْفِ بِهَا قَصْرُ الْحُكْمِ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، إِمَّا قَصْرٌ إِفْرَادٍ كَقَوْلُكَ :  
زِيدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ ، رَدَا عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ كَاتِبٌ وَشَاعِرٌ ، وَإِمَّا قَصْرٌ قُلْبٌ كَقَوْلُكَ :  
زِيدٌ عَالَمٌ لَا جَاهِلٌ ، رَدَا عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ جَاهِلٌ .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ قَدْ يُحَذَّفُ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِلَا ، نَحْوَ « أَعْطَيْتُكَ لَا لَتَظْلَمُ » أَيْ لَتَعْدُلَ  
لَا لَتَظْلَمُ .

(وَبَلْ كُلُّكُنْ) في تقرير حكم ما قبلها وجعله صدِّه لما بعدها (بعد مصححه بيها) أى مصحوب لـكـنـ ، وهو النـفـ والنـهـ (كـلمـ اـكـنـ فـي مـرـبـعـ بـلـ تـيـهـ) المربع : منزل الـرـبعـ ، والـتـيـهـ : الأرض التي لا يهـتدـيـ بهاـ ، وـنـحـوـ لا تـصـرـبـ زـيـداـ بلـ عـمـراـ (وـأـقـلـ بـهـ لـلـيـانـ حـكـمـ الـأـوـلـ) فيصير كالـسـكـوتـ عنهـ (فـي الـخـيـرـ الـثـبـتـ وـالـأـمـرـ الـجـلـيـ) كـفـامـ زـيـدـ بلـ عـمـروـ ، وـلـيـقـمـ زـيـدـ بلـ عـمـروـ ، وأـجـازـ الـبـرـ وـعـدـ الـوارـثـ ذـلـكـ معـ النـفـ والنـهـ ؟ فـتـكـونـ نـاقـلـةـ لـمـعـنـاهـ إـلـىـ ماـ بـعـدـهـ ، وـعـلـىـ ذـلـكـ فـيـصـحـ « ماـ زـيـدـ قـائـمـاـ بـلـ قـاعـداـ ، وـبـلـ قـاعـدـ » وـيـخـتـلـفـ الـمـعـنـيـ . قالـ النـاظـمـ : وـمـا جـوـزـاهـ مـخـالـفـ لـاستـعـمالـ للـعـربـ ، وـمـنـ الـكـوـفـيـوـنـ أـنـ يـعـلـفـ بـهـاـ بـعـدـ غـيـرـ النـفـ وـشـبـهـ ، وـمـنـعـهـمـ ذـلـكـ مـعـ سـةـ رـوـاـيـتـهـ دـلـيـلـ عـلـىـ قـلـتـهـ ، وـلـا بـدـ لـكـونـهـاـ عـاطـفـةـ مـنـ إـفـرـادـ مـعـطـوـفـهـ كـاـ رـأـيـتـ ، فـإـنـ تـلـاـهـ جـلـةـ كـانـتـ حـرـفـ اـبـتـداءـ لـعـاطـفـةـ ، عـلـىـ الصـحـيـحـ ، وـتـفـيـدـ حـيـنـتـذـ إـضـرـابـ عـمـاـ قـبـلـهـ : إـمـاـ عـلـىـ جـهـةـ الـإـبـطـالـ نـحـوـ « وـقـالـوـاـ اـتـحـذـ الرـحـنـ وـلـدـاـ ، سـبـحـانـهـ ! بـلـ عـبـادـ مـسـكـرـمـونـ » أـىـ بـلـ هـمـ عـبـادـ ، وـنـحـوـ « أـمـ يـقـولـونـ بـهـ جـنـةـ ، بـلـ جـاءـهـ بـالـحـقـ » وـإـمـاـ عـلـىـ جـهـةـ الـاـنـتـقـالـ مـنـ غـرـضـ إـلـىـ آخـرـ ، وـنـحـوـ « قـدـ أـفـلـحـ مـنـ تـرـكـيـ وـذـكـرـ اـسـمـ رـبـهـ فـصـلـيـ ، بـلـ تـوـتـرـونـ الـحـيـاةـ الـدـنـيـاـ » وـلـدـيـنـاـ كـتـابـ يـنـطـقـ بـالـحـقـ وـمـلـمـوـنـ ، بـلـ قـلـوـبـهـمـ فـيـ غـمـرـةـ مـنـ هـذـاـ وـادـعـيـ النـاظـمـ فـيـ شـرـحـ الـسـكـافـيـةـ أـنـهـاـ لـاـ تـكـونـ فـيـ الـقـرـآنـ إـلـاـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـجـهـ ، وـالـصـوـابـ مـاتـقـدـمـ .

﴿تـبـيـهـانـ﴾ : الـأـوـلـ : لـاـ يـعـطـفـ بـيلـ بـعـدـ الـاسـتـفـاهـ ؟ فـلاـ يـقـالـ : أـنـرـبـتـ زـيـداـ بـلـ عـمـراـ ، وـلـاـ نـحـوـ .

الـثـانـ : تـرـازـ قـبـلـهـ « لـاـ » لـتوـكـيدـ الـإـضـرـابـ عنـ جـعـلـ الـحـكـمـ الـأـوـلـ بـعـدـ الـإـيجـابـ ، كـقولـهـ :

٨٣٨ - وـجـهـكـ الـبـدـرـ ، لـاـ بـلـ الشـمـسـ ، لـوـمـ : يـقـضـ لـشـفـسـ كـشـفـةـ أـوـ أـوـلـ وـلـتوـكـيدـ تـقـرـيرـ ماـ قـبـلـهـ بـعـدـ النـفـ ، وـمـنـ اـبـنـ دـرـسـتـوـيـهـ زـيـادـتـهـ بـعـدـ النـفـ ، وـلـيـسـ بـشـيـ ، كـقولـهـ :

٨٣٩ - وَمَا هَجَرْتِكِ ، لَا بَلْ زَادَنِي شَفَّافًا  
هَجَرْتُهُ وَبَعْدُ تَرَاخُ لَا إِلَى أَجَلٍ

\*\*\*

(وَإِنْ هَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَعَصِّلٍ) مستترًا كان أو بارزاً (عَطَفَتْ فَأَفْصَلْ بالضمير  
المنفصل) نحو : « لقد كنتم أتم وأباكم » (أو فَاصِلٌ مَا) إما بين العاطف  
والمعطوف عليه ، وإما بين العاطف والمعطوف ، كل فهو به في نحو « يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ  
صَلَحَ » و « لَا » في نحو « مَا شَرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا » ، وقد اجتمع الفصلان في  
« مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ » (وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ \* فِي النَّظَمِ فَاشِيَاً وَضَفَّةً اغْتَمِدْ)  
من ذلك قوله :

٨٤٠ - وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ  
مَالِمَ يَكْنُونَ وَأَبَ لَهُ إِيمَنَالَا

وقوله :

٨٤١ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرَتْ تَهَادَى  
كِنْعَاجُ الْفَلَّا تَمَسَّ فَنَ رَمَلَا

وهو على صفة جائز في السعة ، نص عليه الناظم ؛ لما حكاه سيبويه من قول  
بعض العرب « مَرَّتْ بِرَجْلِ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » برفع « العدم » عطفًا على الضمير المستتر  
في « سواء » لأنَّه مؤول بمشتق : أى مُسْتَوٍ هو والمدّ ، وليس بيهما فصل .

\*\*\*

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لِازْمًا قَدْ جُمِلَا)  
فِي غَيْرِ الضرُورةِ ، وَعَلَيْهِ جَهْوَرُ الْبَصَرِ بَيْنَ ، نحو « قَالَ هَا وَالْأَرْضِ » « وَعَلَيْهَا  
وَعَلَى الْفَلَكِ » « قَالَا نَبِدِ الْمَكَّ وَإِلَهَ آبَائِكَ » قال الناظم : (ولَيْس) عَوْدُ الخافض  
(عندَ لازماً) وَفَاقَا لِيُونِسَ وَالْأَخْفَشَ وَالْكَوْفِينَ (إِذْ قَدْ أَنَّ) \* فِي النَّظَمِ وَالنَّثَرِ  
الصَّحِيحِ مُتَبَّتاً ) ؟ فِي النَّظَمِ قَوْلُهُ :

٨٤٢ - [فَلِيَوْمَ قَرَبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا]  
فَأَذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَامُ مِنْ عَجَبٍ

وقوله :

٨٤٣ - [تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا]  
وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَفْ غُوطٌ نَفَافِ

وهو كثير في الشعر ، ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرها « تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ » وحكاية قطرب « ما فيها غيره وفرسيه » قيل : ومنه « وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ وَالسَّجِدَ الْحَرَامُ »؛ إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

» (تبنيهان) : الأول : في المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أكده الضمير جاز نحو « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزِيدٌ » ، وهو مذهب الجرجي والزيادي ، وحاصل كلام الفراء ؛ فإنه أجاز « صررت به نفسه وزيد » ، وصررت هم كلهم وزيد » .

الثاني : أنهم كلامه جواز العطف على الضمير المفصل مطلقاً ، وعلى التوصل النصوب بلا شرط ، نحو « أَنَا وَزَيْدٌ قَاعِنَ ، وَإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو « جمعناكم والأولين » .

\* \* \*

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَاطَفَتْ وَالْوَاوُ؛ إِذْ لَا لَبْسَ) هو قيد فيهما: أي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما الدليل ، مثاله في الفاء « أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْجِرَتْ » أي فضررت بفانجرت ، وهذا الفعل المحذف معطوف على فعلناه ، ومثاله في الواو قوله :

٨٤٤ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا  
أَبُو حُجَّرَ إِلَّا لَمَّا لَقِيَ فَلَانِلُ

أى بين الخير وبيني ، وقولهم « راكب الناقة طليحان » أى والناقة ، ومنه « سرائيل تقيكم الحر » أى والبرد .

﴿تبهان﴾ : الأول « أَمْ » تشاركتُهَا في ذلك كذا ذكره في التسهيل ، ومنه قوله :

٨٤٥ - [ دَعَانِي إِلَيْنَا الْفَلَبُ إِنِّي لِأَمْرِي  
سَيِّعٌ ] فَمَا أَذْرِي أَرْشَدَ طِلَابَهَا

أى أم غَيْرِهِ . وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها .

الثاني : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٤٦ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ إِمَّا  
يَفْرِسُ الْوَدَّ فِي قُوَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت . وفي الحديث « تصدق رجل من ديناره من درنه من صاع بُرُّه من صاع تمره » وحتى أبو عمان عن أبي زيد أنه سمع « أكلت خبزاً لحاماً تمراً » أراد خبزاً ولحاماً وتمراً ، ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو .

( وهي أى الواو ) انفردت من بين حروف العطف ( بعطف عامل مُزال ) أى محذف ( قد بيقي \* مفعوله ) مرفوعاً كان نحو « اسكن أنت وزوجك الجنة » أى وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو « الذين تبَوَّا الدار والإيمان » أى وألقوا الإيمان ، أو مجروراً نحو « مَا كُلَّ بيضاء شَخْمَةً ، ولا سوداء تَمَرَّةً » أى ولا كل سوداء ؟ وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود ( دفعتاً لوهنِ اتنقِي ) أى حذر ، وهو أنه يلزم في الأول رفع فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثاني كون الإيمان مُتبَوِّأ ، وإنما يتبوأ المنزل ، وفي الثالث العطف على معمولى عاملين ، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة في تقيد الأنصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

(وَحَفَّ مَقْبُع) أى مسطوف عليه (بَدَا) أى ظهر (هُنَا) أى في هذا الموضع وهو المطف بالواو والفاء ؛ لأن الكلام فيما (استَبَغَ) كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جواباً لمن قال له : مرحبا بك ، والتقدير : ومرحبا بك وأهلا ، ونحو « أفترض عنكم الذكر صفحنا » أى أنهملكم فتضرب ، ونحو « أفلم يرَوَا إلى ما بينَ أيديهم » أى أعموا فلم يروا ، وأما حذفه مع أوف قوله :

أى : فهل لك من أخي أو من والدك ، فنادر .

﴿نبهان﴾ : الأول : قال في التسهيل : ويفني عن المطوف عليه المطوف بالواو  
كثيراً وبالفاء قليلاً .

**الثاني :** قال فيه أيضاً : وقد يتقدم المعمول بالعزو للضرورة ، وقال في الكافية :

**وَمُتَبَعٍ بِالْوَارِدِ** مُوَسَّطًا إِنْ يُلْتَزَمْ مَا يَلْزَمْ

وظاهره جوازه في الاختيار على قلة ، قال في شرحها : قد يقع أى المطوف قبل المطوف عليه إن لم يُخْرِجْهُ التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ، ولذا قلت «مُوَسَّطاً إن يلتزم ما يلزم» فلا يجوز «ومعروز زيد قائمان» التصدر المطوف وفوات توسيطه ، ولا «ما أحسنَ وعمرًا زيدًا» ولا «ما وعرا أحسن زيداً» لعدم تصرف العامل ، ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة :

٨٤٨ - كأننا على أولاد أحقب لآخرها  
جنوب دوت عنها التناهى وأنثرت  
ورمى السفنا أنفاسها بسهام  
بها يوم رباب اللئن غير خيام

أراد لاحقاً جنوب ورمي السفّا، ومنه قول الآخر :

**٨٤٩** — وَأَنْتَ عَرِيمٌ لَا أَظُنْ قَصَاءَهُ  
أَرَادَ لَا أَظُنْ قَصَاءَهُ جَانِيَا هُوَ وَلَا العَزِيزُ .

\* \* \*

(وعطْفُكَ الْفِعلَ عَلَى الْفِعلِ يَصْحُّ) بشرط اتحاد زمانيهما ، سواء أتهد نو عهـما نحو « لتعـيـ بيـلدـةـ مـيـتاـ وـنسـيـهـ » ، « وإن تؤمنوا وتقوا يؤتكم أجورـكم ولا يسألـكم أموـالـكم » أم اختـلـفاـ ، نحو قوله تعالى : « يَقْدُمُ قَوْمٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُرْزَدُوهُمُ النَّارَ » « تباركـ الذـى إـن شـاء جـعـلـ لـكـ خـيـراـ من ذـكـ جـنـاتـ تـجـرىـ الآيةـ .

(واعـطـ عـلـ أـسـمـ شـبـهـ قـلـ قـلـاـ) ، نحو « صـافـاتـ وـيـقـبـضـ » ، « فـأـمـغـيرـاتـ صـبـحـاـ فـأـنـرـنـ » لـاتـحدـ جـنـسـ المـتـاعـافـينـ فـيـ التـأـوـيلـ ؟ إذـ المـعـطـوفـ فـيـ المـشـالـ الـأـولـ فـيـ تـأـوـيلـ المـعـطـوفـ عـلـيـهـ ، وـفـيـ الشـانـيـ بـالـعـكـسـ (وـعـكـسـ اـسـتـغـفـلـ تـبـيـدـهـ سـهـلاـ) كـقـوـلـهـ :

٨٥٠ - [يـارـبـ بـيـضـاءـ مـنـ الـعـوـاـيـحـ] أـمـ صـبـيـ قـدـ حـبـاـ لـأـذـ دـارـجـ

وـقـوـلـهـ :

٨٥١ - [بـاتـ يـعـشـيـهاـ بـعـضـ بـاتـ] يـقـصـدـ فـيـ أـسـوـقـهاـ وـجـائـرـ وـجـلـ مـنـهـ النـاظـمـ « يـخـرـجـ الـحـيـ » مـنـ الـلـيـتـ وـخـرـجـ الـمـيـتـ مـنـ الـحـيـ » وقدـرـ الـزمـخـشـرـيـ عـطـفـ خـرـجـ عـلـيـهـ « فـالـقـ » ، وـجـلـ اـبـنـ النـاظـمـ تـبـعـاـ لـأـصـلـهـ المـعـطـوفـ فـيـ الـبـيـتـيـنـ فـيـ تـأـوـيلـ المـعـطـوفـ عـلـيـهـ ، وـالـذـىـ يـفـهـمـ عـكـسـهـ ؛ لأنـ المـعـطـوفـ عـلـيـهـ وـقـعـ نـعـتاـ ، وـالـأـصـلـ فـيـهـ أـنـ يـكـونـ اـسـماـ .

﴿ خـاتـمـةـ ﴾ فـيـ مـسـائـلـ مـتـفـرـقةـ ؛ الـأـولـيـ : يـشـرـطـ لـصـحةـ عـطـفـ صـلـاحـيـةـ المـعـطـوفـ أـوـ ماـ هـوـ بـعـنـاهـ لـبـاشـرـةـ الـعـامـلـ ؟ فـالـأـولـ نحوـ قـامـ زـيـدـ وـعـرـوـ ، وـالـثـانـيـ نحوـ قـامـ زـيـدـ وـأـنـاـ ، فـإـنـهـ لـاـ يـصـلـحـ قـامـ أـنـاـ ، وـلـكـنـ يـصـلـحـ قـتـ ، وـالـتـاءـ بـعـنـيـ أـنـاـ ، فـإـنـ لـمـ يـصـلـحـ هـوـ أـوـ ماـ هـوـ بـعـنـاهـ لـبـاشـرـةـ الـعـامـلـ أـصـمـرـ لـهـ عـامـلـ يـلـأـهـ وـجـعـلـ مـنـ عـطـفـ الـجـمـلـ ، وـذـلـكـ كـالـمـعـطـوفـ عـلـيـ الضـمـيرـ الـلـرـفـوـعـ بـالـمـضـارـعـ ذـيـ الـمـزـنـةـ أـوـ الـنـوـنـ أـوـ تـاءـ الـخـاطـبـ ، أـوـ بـقـعـ الـأـمـرـ ، نحوـ « أـقـومـ أـنـاـ وـزـيـدـ ، وـتـقـومـ نـحـنـ وـزـيـدـ ، وـتـقـومـ أـنـتـ وـزـيـدـ » « وـاسـكـنـ أـنـتـ

وزوجك الجنة » أى : وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتتح بـ<sup>أ</sup>باء التأنيث ، نحو « لا تُضَارِ والدَّةُ بَوْلَدَهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلَدَهُ » قال ذلك الناظم ، قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مختلف لما تضافرت عليه نصوص التحويين والمعربين من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكן في (أسكن) المؤكّد بـ<sup>أ</sup>نت .

الثانية : لا يشترط في صحة المطفف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ؛ لصحة قام زيد وأنا ، وامتناع قام أنا وزيد .

الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد الماطف ؛ لصحة اختصم زيد وعمرو ، وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو .

الرابعة : في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف ، منه البيانيون والناظم في شرح باب المفعول مـ<sup>٩</sup> من كتاب التسبييل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجاءة ، مستدلين بنحو « وبشر الذين آمنوا » في سورة البقرة « وبشر المؤمنين » في سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه « جاءني زيد ومن عمر و العاقلان » على أن يكون العاقلان خبراً مخزوّف ، ويؤيده قوله :

٨٥٢ - وَإِنْ شِنَائِي عَسِيرَةً مُهَرَّأَةً وَهَلْ عِنْدَ رَسِيمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوْلٍ ؟  
وقوله :

٨٥٣ - تُنَاهِي غَزَّ الْأَعِنْدَ دَارِيْ أَبِنِ عَامِيْ وَكَحْلٌ أَمَاقِيْكَ الْحَسَانَ يَأْمِدْ

الخامسة : في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال ؛ أحدها الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في نحو « قام زيد وعمرو أـ<sup>أ</sup>كرمه » : إن نصب عمرو أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما ، والثاني المنع مطلقاً ، والثالث لأبي علي يجوز في الواو فقط .

السادسة : في الصطف على معمولى عاملين ، أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد ، نحو إن زيدا ذاهب وعرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو أعلم زبد عرآ بكرأ جالساً ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وكل ممتنع العطف على معمول أكثر من عاملين ، نحو إن زيدا ضارب أبوه لعمرو ، وأخاك غلامه بكر ، وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا قال الناظم : هو ممتنع إجماعا ، نحو كان آكلا طعامك عمر و تمرك بكر ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة ، قيل : منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جارا ، فإن كان مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ، أو عمر و الحجرة ، فنقل المهدوى أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ، أو عمر و الحجرة ؛ فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ، وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا : إن ولى المخوض العاطف جاز ، وإلا امتنع . والله أعلم .

### البدل

( التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى ) في اصطلاح البصريين ( بدلا ) ، وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

فالتابع : جنس ، والمقصود بالحكم : يخرج النعت ، والتوكييد ، وعطف البيان ، وعطف النسق سوى المطوف ببل ولكن بعد الإثبات ، وبلا واسطة : يخرج المطوف بهما بعده .

( مطابقاً أو بمقتضى أو ما يشتمل عليه يلفى أو كمحظوظ في ببل )  
أى يجيء البدل على أربعة أنواع :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء بما يطابق معناه ، نحو «أهدينا صرّاطاً  
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ» وسماء الناظم البدل المطابق ؟ لوقوعه في اسم الله تعالى ،  
نحو «إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ» في قراءة الجر ، وإنما بطلق «كل» على ذي أجزاء ،  
وذلك ممتنع هنا .

والثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء  
أو مُساوياً أو أكثر ، نحو «أكْلَتُ الرَّغِيفَ ثُلَّتَهُ أَو نَصْفَهُ أَو ثُلْثَتَهُ» ، ولا بد من  
اتصاله بضمير يرجع للبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة ، وكقوله تعالى «نَمْ عَمُوا  
وَصَمُوا كَثِيرًا مِّنْهُمْ» أو مقدر نحو «وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ  
مَبِيلًا» أي منهم .

والثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه  
بطريق الإحال ، كأنه يبني زيد علمه ، أو حسنه ، أو كلامه ، وسرق زيد ثوبه ، أو  
فرسه ، وأسره في الضمير كأس بدل البعض ؟ فثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله  
قوله تعالى «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ» ، ومثال المقدر قوله تعالى «قُتِلَ  
أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ النَّارِ» أي النار فيه ، وقيل : الأصل ناره ، ثم نابت أول  
عن الضمير .

والرابع : البدل المُبَيَّن ، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله :  
(وَذَا لِلأَضْرَابِ أَعْزَى إِنْ قَصَدَ صَاحِبَ

وَدُونَ قَصْدِ رَمَطٍ بِهِ سُلَيْبَ)

أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون البدل منه قصدأً أو لا ؛ لأن البدل لا بد  
أن يكون مقصوداً كما عرفت في حدّ البدل ؛ فالمبدل منه إن لم يكن مقصوداً البتة وإنما  
سبقَ اللسانُ إليه فهو بدل الغلط ، أى بدل سببه الغلط ؟ لأنَّه بدل عن اللفظ الذي  
هو غلط ، لأنَّه نفسه غلط ، وإن كان مقصوداً ؟ فإنَّ تبين بعد ذكره فسادُ قصده فبدل .

نسيان ، أى بدل شيء ذكر نسيانا ، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالجحان ، والناظم وكثير من النحوين لم يفرقوا بينهما ؛ فسموا النوعين بدل غلط ، وإن كان قصداً كل واحد من البدل منه والبدل صحيحاً فبدل الإضراب ، ويسمى أيضاً بدل البداء .

ثم وأشار إلى أمثلة الأنواع الأربع على الترتيب بقوله :

(كَزُرْهَةُ خَالِدًا ، وَقَبْلِهِ الْيَدَا وَغَرِفَهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى)

فالدأ : بدل كل من كل ، واليد : بدل بعض ، وحقه : بدل اشتغال ، ومدى : يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة ، وذلك باختلاف التقدير ؛ فإن التبدل اسم جمع للسهم ، والمدى : جم مذنة وهي السكين ؛ فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه به التبدل ببدل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ التبدل ثم بيان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى ببدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضراب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المskوت عنه ببدل إضراب وبداء ، والأحسن أن يتوى فيهن بدل

﴿ تنبهات ﴾ : الأول : زاد بعضهم بدل كل من بعض ، كقوله<sup>(١)</sup> :

٨٥ - كأنى غداةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَلِيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٌ  
ونَاهَ الجَهُورُ ، وَتَأْلُوا الْبَيْتَ<sup>(٢)</sup> .

(١) مثله قول الشاعر :

رحم الله أعظمها دفنوها بسجستان طلاحة الطلعات

(٢) من وجوه التأويل التي تأولوا بها البيت أن اليوم ليس اسماً لوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم لوقت مطلقا طال أو قصر ، نظير قوله « إنما ادخرتك لهذا اليوم » يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال « يوم » من « غداة الْبَيْنِ » من نوع بدل كل من الكل ، فافهم هذا

الثاني : رد السهيل رحمة الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل ،  
قال : العرب تتكلّم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتتوبيه ، فإذا قلت :  
« أكلت الرغيف ثلثة » إنما تريد أكلت بعض الرغيف ، ثم ينت ذلك البعض ،  
وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

الثالث : اختلف في المشتمل في بدل الاشتغال ؟ فقيل : هو الأول ، وقيل : الثاني ،  
وقيل : العامل ، وكلامه هنا يحتمل الأولين ، وذهب في التسهيل إلى الأول .

الرابع : رد المبرد وغيره بدل الغلط ، وقال : لا يوجد في كلام العرب نظاما ولا نزرا ،  
وزعم قوم منهم ابن السيد أنه موجود في كلام العرب كقول ذي الرمة :  
٨٥٥ — *أَمْيَاهُ فِي شَفَقَتِهَا حُوَّةُ لَسْنٍ [وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أَنْيَاهَا شَفَقٌ]*

*فاللمس* : بدل غلط ؛ لأن *الحوة* *السود* ، *واللمس* : سواد يشوبه حرة ، وذكر  
يتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره ؛ لإمكان تأويله .

الخامس : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبعه في الإعراب ، وأما  
مواقفه إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل ؛  
أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم مواقفه لم تتبعه فيما ، بل تبدل المعرفة من  
المعرفة نحو « *إلى صراط العزيز الحميد الله* » في قراءة الجر ، والنكرة من النكرة  
نحو « *إن للمتقين مثواً حداًثٍ وأعناباً* » والمعرفة من النكرة نحو « *وإنك آتَيْتَ* *آتَيْتَ*  
إلى صراط مستقيم صراط الله » والنكرة من المعرفة نحو « *لَنَسْفَعًا* *بِالنَّاصِيَةِ* *نَاصِيَةٍ* *كاذبة* »  
وأما الإفراد والتذكير وأضدادها فإن كان بدل كل وافق متبعه فيها مالم  
يمنع مانع من الثنوية والجمع ككون أحددهما مصدرها نحو « *مَفَازًا حَدَائِقَ* » أو قصد  
التفصيل كقوله :

٨٥٦ — *وَكُنْتُ كَذِي رِجَلينِ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ*  
*وَرِجْلٌ رَمَى فِيهِ — الزَّمَانُ فَشَلَّتِ*

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها .

\*\*\*

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) متكلماً كان أو مخاطباً (الظَّاهِرُ لَا \* تَبْدِلُهُ) أى يجوز  
إبدال الظاهر من الظاهر ، ومن ضمير الغائب كاذب كره في أمنيته ، ولا يجوز أن يبدل  
الظاهر من ضمير التكليم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحْاتَةَ جَلَّهُ) أى إلا إذا كان البدل  
بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو « تَسْكُونُ لَنَا عِيدًا لِأُولَنَا وَآخِرَنَا » قوله :  
٨٥٧ — فَمَا بَرِحْتَ أَقْدَامِنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِنَا حَتَّى أَزِرُوا الْمَنَانِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فذاهب ؛ أحدهما : المنع ، وهو مذهب جمهور  
البصريين ، والثاني : الجواز ، وهو قول الأخفش والكتويفين ، والثالث : أنه يجوز  
في الاستثناء ، نحو ما ضربتم إلزيمدا ، وهو قول قطرب (أو اقتضى بعضها) أى  
كان بدل بمضي ، نحو « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله  
وال يوم الآخر » قوله :

٨٥٨ — أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَنَنَةُ الْمَنَاسِمِ  
(أو) اقتضى (اشتمالاً) أى كان بدل اشمالي (كانك ابتهاجك اشتتمالاً)

قوله :

٨٥٩ — بَلَغْنَا النَّمَاءَ بَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَزَجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَطْهَرًا

﴿تنبيه﴾ : قال في التسهيل : ولا يبدل مضمر من مضمر ، ولا من ظاهر ،  
وما أوصى ذلك جمل توكيدا إن لم يقدر بإصرابا ، اه .

\*\*\*

(وَبَدَلُ ) المبدل منه (المضمن) معنى (المهمن) المستفهم به (يَلِي هَمْزَا) مستفهمـا

به وجوبا (كمَنْ ذَا أَسْعِدُ أَمْ عَلَى) وكم مالكَ أَعْشَرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ وما صنعت  
أَخِيرًا أَمْ شَرًا ؟ وكيف جئتَ أَرَاكِمَاً مَا شَيْأَ ؟

» تنبئه : نظير هذه المسألة بدلُّ اسْمِ الشَّرْطِ ، نحو مَنْ يَقُولُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو  
أَفْمُ مَعْهُ ، وَمَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا أَوْ شَرًا تُجْزَبَ بِهِ ، وَمَتَى تُسَافِرُ إِنْ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا  
أَسَافِرُ مَمْكَ .

\*\*\*

(وَبَيْدَلُ الْفِقْلُ مِنَ الْفِقْلِ) بدلَ كُلِّيٍّ من كُلِّيٍّ ، قال في البسيط : باتفاق ،  
كتَوْلَهُ :

٨٦٠ - مَقَ تَأْنِيَنَا تُلْمِنْ بِشَا فِي دِيَارِنَا  
تَجِدْ حَطَبًا جَزِّلًا وَنَارًا تَأْجِجَا

وبدلَ اشتِهَالٍ عَلَى الصَّحِيحِ (كَمَنْ يَعْصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنُ بِنَا يُعَنْ) ومنه «وَمَنْ يَفْعُلُ  
ذَلِكَ يَلْقَ أَنَّا مَا يُضَاعِفُ لَهُ الْعَذَابُ» وقوله :

٨٦١ - إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَاهِيَا تُؤَخِّذَ كَرْهَهَا أَوْ تَجْهِيَ طَائِفَا

ولا يبدل بدلَ بعضِ ، وأما بدلُ الغلطِ فقال في البسيط : جَوْزُه سَيِّدُوهُ وَجَمَاعَهُ  
من النحوين ، والقياس يقتضيه .

» تنبئه : تبدل الجملة من الجملة نحو « أَمْدَ كُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمْدَ كُمْ بِأَنْعَامِ  
وَبَنِينَ » وقوله :

٨٦٢ - أَقُولُ لَهُ أَرْخَلْ لَا تُقِيمَنْ عِنْدَنَا  
[وَإِلَّا فَكُنْ فِي السُّرُّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا]

وأجاز ابن جنى والزمخشري والناظم إبدالهما من الفرد ، كقوله :

٨٦٣ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّاءِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانَ

أبدل «كيف يلتقيان» من حاجة وأخرى ، أى إلى الله أشكوا هاتين الحاجتين تَمَذْرَ  
الظائهما . وجعل منه الناظم نحو «عرفت زيداً أبو من هو» .

﴿خاتمة﴾ في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه ؛ الأولى : قد يتحد البدلُ  
والبدلُ منه لفظاً إذا كان مع الثاني زيادةً بيانٍ ، كقراءة يعقوب « وَرَأَى كُلَّ أُمَّةٍ  
جَاهِيَّةً كُلَّ أُمَّةٍ تَدْعُى إِلَى كِتَابِهَا » بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر  
سبب الجنو .

الثانية : السكثير كون البدل معتمداً عليه ، وقد يكون في حكم المثلني ، كقوله :  
٨٦٤ - إِنَّ الشَّيْفَ غَهُ وَهَا وَرَوَاهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ  
الثالثة : قد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو «أَحْسِنْ إِلَى النَّزِي  
صَحِبَتْ زَيْدًا»<sup>(١)</sup> «أَى حِبَّتْهِ زَيْدًا» .

الرابعة : ما فصلَ به مذكورٌ وكان وافياً به يجوز فيه البدلُ والقطع ، نحو مررت  
برجالٍ قصيرٍ وطويلٍ وربعةٍ ، وإن كان غيرَ وافٍ تعين قطعه إن لم يُنْتَ معطوف  
محذوف ، نحو مررت بـ رجال طويـلـ وـ قـصـيرـ ، فإن نـوـيـ مـعـطـوـفـ مـحـذـوـفـ فـنـ الـأـولـ نحو  
«اجتَنَبُوا الـمـوـبـاتـ الشـرـكـ بـالـقـهـ وـالـسـحـرـ» بالنصب ، التقدير : وأخواتـها ؟ لـنبـوـتهاـ فـ  
حدـيـثـ آخـرـ . وـأـفـهـ تـعـالـى أـعـلـمـ .

## النَّسَاء

في ثلاثة لغات ، أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد  
واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده ، يقال : فلان أندى صوتـاً<sup>(٢)</sup> من فلان ،  
إذا كان أبعدَ صوتـاً منه

(١) يجوز في «زيد» الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه بدل من  
الضمير المقدر ، والجر على أنه بدل من «الذي»

(٢) ومنه قول الشاعر :

فقلت أدعى وأدعى ؛ إن أندى الصوت أن ينادي داعيـانـ  
(١) - الأسموني ٢ )

(ولِلْمُنَادَى النَّاه) أَى البعيد (أوْ ) من هو (كالنَّاه) لِنَوْمٍ أو سَهْوٍ أو ارتفاع مَحْلٍ أو انْخِفَاضٍ ، كَنَدَاءُ الْمُبَدِّلِ بِهِ وَعَكْسُهُ مِنْ حِرْفِ النَّدَاءِ (يَا \* وأَيْنَ) بِالسَّكُونِ ، وقد تَمَضَّ هَزْتَهَا (وَآءٌ ، كَذَا أَيَّا نَمْ هَيَا) وَأَعْمَّهَا يَا ؛ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ فِي كُلِّ نَدَاءٍ ، وَتَقْعِينُ فِي أَنْهَى تَعَالَى (وَالْمَهْمَزُ ) الْمَصْوُرُ (لِلْدَّائِي) أَى الْقَرِيبُ ، نَحْوُ أَزَيْدُ أَفْبِلْ (وَوَالْمَنْ نُدِبْ ) وَهُوَ التَّفَجُّعُ عَلَيْهِ أَوْ التَّوْجُّعُ مِنْهُ ، نَحْوُ وَأَوْلَادَاهُ ، وَارْسَاهُ (أَوْ يَا) نَحْوُ يَا وَلَدَاهُ يَا رَأْسَاهُ (وَغَيْرُ وَالْأُولَاءِ) وَهُوَ يَا (لَدَى الْلِّبْسِ اجْتَنَبَ) أَى لَا تَسْتَعْمِلُ يَا فِي النَّدَبَةِ إِلَّا عِنْدَ أَمْنِ الْلِّبْسِ كَقُولَهُ :

٨٦٥ — حَتَّىٰ أَنْزَأَ عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتَ لَهُ

وَقَمْتَ فِيهِ بِأَنْزَأِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

فَإِنْ خَيْفَ الْلِّبْسِ تَعَيَّنَتْ وَا

﴿تَنْبِيهَانِ﴾ : الأول : مِنْ حِرْفِ نَدَاءِ الْبَعِيدِ آى بَعْدَ الْمَهْمَزَةِ وَسَكُونِ الْيَاءِ ، وَقَدْ عَدَّهَا فِي التَّسْهِيلِ ؛ فِيمَلَهُ الْحِرْفُ حِينَئِذٍ ثَمَانِيَّةً .

الثَّانِي : ذَهَبَ لِلْبَرِدِ إِلَى أَنْ أَيَا وَهَيَا لِلْبَعِيدِ ، وَأَيْنَ وَالْمَهْمَزُ لِلْقَرِيبِ ، وَيَا لَهَا . وَذَهَبَ ابْنُ بَرِّ هَانَ إِلَى أَنْ أَيَا وَهَيَا لِلْبَعِيدِ ، وَالْمَهْمَزُ لِلْقَرِيبِ ، وَأَيْنَ لِلْمَتوَسِّطِ ، وَيَا لِلْجَمِيعِ . وَأَجْعَمُوا عَلَى أَنْ نَدَاءَ الْقَرِيبِ بِمَا لِلْبَعِيدِ يَحْوِزُ تَوْكِيدًا ، وَعَلَى مَنْعِ الْعَكْسِ .

(وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمِرٍ وَمَا جَاءَ مُسْتَغْنَاتِهِ قَدْ يُعَرَّى ) مِنْ حِرْفِ الْلِّدَاءِ لِنَفَاطًا (فَاعْلَمَا) ، نَحْوُ « بُوسْفُ أَغْرِضُ عَنْ هَذَا » « سَنَفَرُغُ لِكَمْ أَيَّهَا الشَّقَالَانِ » « أَنْ أَدُوا إِلَى عِبَادَ اللَّهِ » وَنَحْوُ خَيْرًا مِنْ زَيْدِ أَفْبِلْ ، وَنَحْوُ مَنْ لَا يَرَأُ إِلَّا تُحْسِنَ أَخْسِنَ إِلَى .

أَمَا لِلنَّدَوْبِ وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمُضْمِرِ فَلَا يَحْوِزُ ذَلِكَ فِيهَا ؛ لَأَنَّ الْأُولَاءِ يَطْلَبُ فِيهَا مَدُّ الصَّوْتِ وَالْمَدْفُ يُنَافِيَهُ ، وَلِتَفْوِيتِ الدَّلَالَةِ عَلَى النَّدَاءِ مَعَ الْمُضْمِرِ .

»تبهان« : الأول عَدَّ في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة ، والمتعجب منه ، ولقطه : ولا يلزم الجرف إلا مع الله ، والمضرر ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ، وعد في التوضيح المنادى البعيد ، وهو ظاهر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نداء المضرر ، والصحيح منه مطلقا ، وشذ نحو يا إلهك قد كفيتُك ، وقوله :

٨٦٦ - يا بَحْرُ ابْنَ بَحْرٍ يا أَنْتَا [أنتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُمَنَّا]

(وذالك) أي التعرّى من الحروف (في اسم الجنس والمشار له قل ومن يَعْنِيهُ) فيما أصلا ورأسا (فانصر عاذله) بالذال المعجمة أي لائمه على ذلك ، فقد سمع في كل منها مالا يمكن ردّ جميعه ؛ فن ذلك في اسم الجنس قوله : أطريق كرا ، وافتدى مخنوقي ، وأضيقي ليلى ، وفي الحديث « ثوابي حجر » وفي اسم الإشارة قوله :

٨٦٧ - إِذَا هَمَلتْ عَنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي :

يَمْلِكُهُ ، هَذَا ، لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ

وقوله :

٨٦٨ - إِنَّ الْأُولَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ  
هَذَا اغْتِسِمْ تَلَاقَ مَنْ عَادَكَ مَخْذُولاً<sup>(١)</sup>

وقوله :

٨٦٩ - ذَارِزِي وَأَهْلِي فَلَمَّا بَعْدَ اشْتَعَالِ الرَّأْسِ شَنِيَّاً إِلَى الصَّبَامِنْ سَدِيلِ

(١) الأولى : اسم ابن ، وخبرها قوله قومي ، ولم : يتعلق بوصفوا ، وهذا : منادي بحرف نداء مخدوف ، وهو محل الاستشهاد ، وبهم يتعلق باعتصم .

وجمل منه قوله تعالى « تَمْ أَنْتَ هُوَ لَأَ وَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ » وكلاماً عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصر يبين المنع فيما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولخوا التنبي في قوله :

٨٧٠ - هَذِي بَرَزَتِ لَنَا فَوَجَتِ رَسِيَا  
[ ثُمَّ أَنْتَنِيْتِ وَمَا شَفَقَتِ نَسِيَا ]

والإنصاف القياس على اسم الجنس ؟ لكثرته نظماً وثراً ، وقصر اسم الإشارة على الجميع ؟ إذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرّح في شرح الكافية بموقفة الكوفيين في اسم الجنس ؟ قال : وقولهم في هذا أصح .

{تنبيه} : أطلق هنا اسم الجنس ، وقيده في التسهيل بالمعنى للنداء ؛ إذ هو محل الخلاف ، فاما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى « يا رجلاً خذ يدي » فذلك في شرح الكافية على أن الحرف يلزم .

فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع : المتذوب ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمنادي البعيد ، والضرر ، ولحفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفتَ .

( وَأَنْبِيَ الْمَرْفَعَ الْمَنَادِيَ الْمُفْرَدَأَ أَلَى الَّذِي فِي رَفِيهِ فَذَ عَمِدَأ )

أى إذا اجتمع في المنادي هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يُنبئ على ما يرفع به لو كان معرباً ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو يزيد ، أو عارضاً فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يارجل أقبل ، تزيد رجلاً معيناً ، والمراد بالفرد هنا أن لا يكون مصادفاً ولا شبيهاً به كاف باب لا ؛ فيدخل في ذلك المركب أرجي والمعنى والمجموع ، نحو يا مدي كرب ، ويزيدان ، ويزيدون ، وياهنдан ، ويارجلان ، ويامسلون ، وفي نحو ياموسى وياقاضي ضمة مقدرة .

﴿تَنْهِيَاتٍ﴾ : الأول قال في التسهيل : ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، وحکاہ في شرحه عن الفراء ، وأیدَهُ بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده « يا عظيمًا يُرجى لکل عظيم » وجعل منه قوله :

٨٧١ - أَدَارَ بِحُزْنٍ هِجْنَتْ لِغَنِينْ عَزْرَةَ

[ فَمَاءَ الْمَوَى يَرْفَعُهُ أَوْ يَتَرَفَّعُ ]

الثاني : ما أطلقه هنا قيَّدهُ في التسهيل بقوله : غير مجرور باللام ؛ للاحترام من نحو يا زيد اعمرو ، ونحو يا آباء والمشبِّ ؛ فإن كلاً منها مفرد معرف وهو معرب .

الثالث : إذا ناديت أنقى عشرَ واثنتي عشرةَ قلت : يا اثنا عشرَ ويا اثنتا عشرةَ بالألف ، وإنما بني على الألف لأنَّه مفرد في هذا الباب كما عرفت . وقال الــكوفيون : يا اثني عشرَ ويا اثنتي عشرةَ ، بالياء ، إجراء لها مجرى المضاف .

( وَأَنْوَأْتَنِي مَمَّا بَنَوْنَا قَبْلَ النَّدَاءِ ) كسيبو يه وحدَام في لغة الحجاز ، وخمسة عشر ( وَلِيَعْرِفَ بُحْرَى ذِي بَنَاءِ جُدَّدَاه ) ويظهر أثر ذلك في تابعه ؛ فتقول : ياسيبويه العالم ، برفع العالم ونصبه ، كافتعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل ، والهكى كالمبني ، تقول : يا تأبَطَ شَرَّاً المقدام والمتدام .

( وَالْمَفْرَدُ الْمَسْكُورُ وَالْمُضَافُ وَشِبْهُهُ أَنْصِبُ عَادِمًا خِلَافًا )

أى يجب نصبُ المنادي حتى في ثلاثة أحوال ؛ الأول : النــكرة غير المقصودة كقول الاععظ : يا غافلاً والموتُ يطلبـه ، قوله الأعمى : يا رجلاً خذ يدي ، وقوله :

٨٧٢ - أَيَا رَأَيْكَ إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَهُنَّ [ نَدَامَاتِ مِنْ بَحْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا ]

وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع .

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة تحضرة نحو « ربـنا أَغْفِرْ لـنا » أو غير تحضرة نحو يا حــسنــ الــوجـــ ، وعن ثملب إجازة الضم في غير الحضرة .

الثالث : الشبيه بالمضاد ، وهو : ما انصل به شيء من تمام معناه ، نحو يا حستا وجهه ، ويأطلاعاً جيلاً ، ويارفياً بالعباد ، وياثلثة وثلاثين ، فيمن سميتها بذلك . ويتحقق في هذا إدخال يا على ثلاثة ، خلافاً لبعضهم ، وإن ناديتَ جماعةً هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً ، وإن كانت معينة ضمتَ الأول وعرفت الثانية بأول ونصبته أو رفته ، إلا إن أعددتَ معه يا فيجب ضمه وتجر يده من أول . ومنع ابن خروف إعادة يا ، وتحييره في إلحاد أول مردود .

{تنبيه} : انتصار النادي لفظاً أو مثلاً عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعلُ القدر ، فأصل «يازيد» عنده أذْعُو زيداً ؛ خذف الفعل حذفاً لازماً ، لكنثة الاستعمال ، ودلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدة . وأجاز للبرد نصبه بحرف النداء لسده مسدّ الفعل ؛ فعل المذهبين «يازيد» جلةً ، وليس للنادي أحدٌ جزاءها ؛ فعند سيبويه جزاءها أي الفعل والفاعل مقدران ، وعند البرد حرف النداء سدّ مسدّ أحد جرأة الجلة أي الفعل ، والفاعل مقدر ، والمفعول ه هنا على المذهبين واجبٌ الذكر للفظ أو تقديرها ؛ إذ لا نداء بدون النادي .

(وَنَحْنُ زَيْدُ صُمُّ وَفَتَحَنُّ مِنْ نَحْنُ أَرْيَدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَنْهَنْ)

أى إذا كان النادي علمًا مفرداً موصوقاً بابن متصل به مضاد إلى علم ، نحو : يازيد بن سعيد ، جاز فيه الفسم والفتح ، والختار عند البصريين غير البرد الفتح ، ومنه قوله :

٨٧٣ - يَاحَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارِ وَذِ

سُرَادِقُ التَّجْنِيدِ عَلَيْكَ مَمْدُوذٌ

{تنبيه} : شرط جواز الأمرين كونُ الابن صفةً كما هو الظاهر ؛ فلو جمل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعنِ القسم ، وكلامه لا يوفى بذلك ، وإن كان مراده .

(وَالضَّمْ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمٌ أَوْ يَلِ الابْنُ عَلَمٌ فَذَهَبَ)

الضم : مبقداً خبره قد حتما ، وإن لم يل : شرط جوابه ممحض ، والتقدير: فالضم  
متحتم أي واجب ، ويجوز أن يكون قد حتم جوابه ، والشرط وجوابه خبر المبقداً ،  
 واستنفى بالضمير الذي في حتم رابطاً ؛ لأن جملة الشرط والجواب يُستثنى فيما يضممه  
واحد لتنتهي منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف .

ومعنى البيت أن الضم متهم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة ، كافي نحو يارجل ابن عمرو ، ويأزيد الفاضل ابن عمرو ، ويأزيد الفاضل ؟ لاتفاقه عليه المنادي في الأولى ، واتصال الابن به في الثانية ، والوصف به في الثالثة . ولم يشترط هذا الكوفيون كفوله :

٨٧٤ - فَمَا كَفَبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى

**بِأَجْوَدِ مِنْكَ يَا نَعَمْ رَاجُوا دَاء**

فتح عمر ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت . ونحو «يا زيد ابن أخيتنا» لعدم إضافة ابن إلى علم ، وهو مراد عجز البيت .

الثاني : حكم «ابنة» فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحويا «هند بنتَ زيدٍ» خلافاً لمضمونه ، ولا أثر للوصف بيّن هنا ؟ فنحو «يا هند بنت عرو» واجب الفتح .

الثالث : يتحقق بالقلم « يا فلان بن فلان ، ويأصل بن ضلّة ، وياسيد بن سيد » ذكره في التسهيل ، وهو مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الفرم .

الرابع : قال في التسبيب : وربما ضم الابن إتباعاً ، يشير إلى ما حكمه الأخفش عن بعض العرب من « يازيد بن عمرو » بالضم إتباعاً لضمة الدال .

الخامس : قال فيه أيضاً : ومحوز فتح ذي الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظاً ، وألف « ابن » في الحالتين خطاً ، وإن نون فلضرورة .

ال السادس : اشترط في التسهيل لذلك كون المناهى ذات ضمة ظاهرة ، وعبارته : ومحوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعاً ، وكلمه هنا يحتمله ، فنحو « يا عيسى ابن مريم » يتعمّن فيه تقديرُ الضم ؛ إذ لا فائدة في تقدير الفتح ، وفيه خلاف ، اهـ .

( وأَضْمَمْتُ أَوْ أَنْصَبْتُ مَا أَضْطَرَّتِي أَرَأَتُ نُوْنًا مِمَّا لَهُ اشْتِحْفَاقٌ ضَمَّ مُبْنِيَّا )  
فقد ورد السماعُ بهما ، فمن الضم قوله :

٨٧٥ - سلامُ اللهُ يَا مَطْرُ عَلَيْهَا [ وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ ]  
وقوله :

٨٧٦ - لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرْهَا  
مَكَانَ يَا جَلَّهُ حُيُّيَّتَ يَا رَجُلُ

ومن النصب قوله :

أَعْبَدَأَ حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيبَا [ أَلَوْمَا لَا أَبَاكَ وَأَغْتَرَأَبَا ]

وقوله :

٨٧٧ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيْهِ وَقَالَتْ :  
يَا عَدِيَا لَقَدْ وَقْتَكَ الْأَوَّلِ

وأختار أخليل وسيبوه الضم ، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمرد النصب ،  
ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس .

( وباضطرار خُسْنَ جَمْعُ يَا وَالْ ) فـ نحو قوله :

٨٧٨ - عَبَاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّ وَالَّذِي  
عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْمُلَادَ عَذْنَاتُ

وقوله :

٨٧٩ - فِي الْفُلَامَانِ الْأَذَانِ فَرَا إِيَّا كُمَا أَنْ تُقْبِلَا شَرًا

ولا يجوز ذلك في الاختيار ، خلافاً للبداديين في ذلك (إلامع الله) فيجوز إجماعاً  
للزوم ألل له حتى صارت كالجزء منه ، فتقول : يَا اللَّهُ ، يَابَيَّنَاتِ الْأَلْفَيْنِ ، وَيَا اللَّهُ ، بِحَذْفِهِمَا ،  
وَيَا اللَّهُ ، بِحَذْفِ الْثَّانِيَةِ قَطْ (و) إِلَّا مِنْ (تَحْسِكِيَّ الْجَمَلِ) نَحْو «يَا الْمُنْطَلِقِ زِيد» فَيَمْنَى  
سَمِيًّا بِذَلِكَ ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ سَيِّدُوهُ ، وَزَادَ عَلَيْهِ الْمَبْرُدُ مَا سَمِيَّ بِهِ مِنْ مَوْصُولٍ مَبْدُوٍّ بِالْأَلْ  
نَحْوُ الَّذِي وَالَّتِي ، وَصَوْبَهُ النَّاظِمُ . وَزَادَ فِي التَّسْبِيلِ اسْمَ الْجِنْسِ الْمُشَبِّهِ بِهِ ، نَحْو «يَا الْأَسَدُ  
شِدَّةَ أَقْبَلِ» وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ سَمْدَانَ . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْبِيلِ : وَهُوَ قِيَاسٌ صَحِيحٌ  
لَأَنَّ تَقْدِيرَهُ يَأْمُلُ الْأَسَدَ أَقْبَلَ ، وَمَذْهَبُ الْجَمْهُورِ الْمُنْعِ .

(وَالْأَكْثَرُ ) فِي نَدَاءِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُحَذَّفَ حَرْفُ النَّدَاءِ وَيُقَالُ (اللَّهُمْ  
بِالثَّنْرِيْضِ ) أَيْ بِتَعْوِيْضِ الْمِيمِ الْمَشَدَّدَةِ عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ ( وَشَدَّ يَا اللَّهُمْ فِي قَرِيْضِ )  
أَيْ شَذَّ الْجُمْعَ بَيْنَ يَا وَلَمِيمِ فِي الشِّعْرِ ، كَفَوْلَهُ :

٨٨٠ - إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلْمًا أَقُولُ يَا اللَّهُمْ يَا اللَّهُمْ

{ تَبَيَّنَات } : الْأَوْلَى : مَذْهَبُ الْكَوْفَيْنِ أَنَّ الْمِيمَ فِي «اللَّهُمْ» بَقِيَّةُ جُنَاحِهِ  
مَحْذُوفَةٌ وَهِيَ «أَمْنًا بِخَيْرٍ» ، وَلَيْسَ عَرْضًا عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ ؛ وَلَذِكَ أَجَازُوا الْجُمْعَ  
بِيَنْهُمَا فِي الاختِيَارِ .

الثَّانِي : قَدْ تَحَذَّفُ أَلْ مِنْ اللَّهُمْ ، كَفَوْلَهُ :

٨٨١ - لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِيلَتَ حَجَّتْجَنْ  
[ فَلَا يَرَأُ شَاهِيجَ يَأْتِيكَ بَعْجَ ]

وهو كثير في الشعر .

الثالث : قال في للنهاية : تستعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء ؛ أحدها : النداء الحض  
نحو اللَّهُمَّ أَتَبِعْنَا . ثانيةها : أن يذكرها الحبيب تمهكينا للجواب في نفس الساعي كأن  
يقول لك القائل : أزيد قائم ؟ فتقول له : اللَّهُمَّ نعم ، أو اللَّهُم لا . ثالثها : أن تستعمل  
دليلًا على النذرة وقلة وقوع المذكور ، نحو قوله : أنا أزوِّدك اللهيم إذا لم تدعني ، الا  
ترى أن وقوع الزيارة مفروناً بعدم الدعاء قليل .

فصل

(تَابِعَ) المنادي (ذِي الضَّمَّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ \* أَلْزِمَهُ نَصْبًا) مراعاة لخل المنادي نعتاً كان (كأنَّ يَدُ ذَا الْحِيلَ) أو بياناً نحو يَازِيدُ خانَ السَّكَنِيُّ ، أو توكيداً نحو يَازِيدَ نَفْسَهُ ، ويَاتِيمَ كَاهِمَ أو كَلْكَمْ .

»تبهان« : الأول : أجاز السكائي والفراء وابن الأباري الرفع في نحو «يازيد صاحبنا» ، وال الصحيح للنحو ؛ لأن إضافة تحفظة ، وأجازه الفراء في نحو «يا تيم كلهم» وقد سمع ، وهو محول عند الجمهور على القطع ، أي كلهم يذعن .

الثاني : شمل قوله « ذى الفم » القلم ، والبكرة المقصودة ، والمبني قبل النداء ؟  
لأنه يقدر ضمه كامر .

(وَمَا سِوَاهُ) أي ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين - وما الإضافة والخلو من ألل - وذلك شيئاً : المضاف المفرون بالـ، والمفرد (ارتفاع أو انصب) تقول «يأرِيدُ الْحَسَنُ الْوَجْهُ وَالْحَسَنَ الْوَجْهِ» ، ويأزيد الحسنُ وَالْحَسَنَ ، ويأ glam يشر وَشِرًا ، وبأنيم أجمعون وأجمعين » ؟ فالنصب إتباعاً للمحل ، والرفع إتباعاً للفظ ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : شمل كلامه أولاً وثانياً التوالي المحسنة ، ومراوأة النص  
والتوكييد وعطف البيان ، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق .  
الثاني : ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء .

(وَاجْمَلُهُ \* كَمُسْتَقِلٌّ) بالنداء (نسقاً) خالياً عن ألل (وبَدَلَهُ ) تقول « يازِيدُ  
بِشَرٍ » بالضم ، وكذلك « يازِيدُ و بِشَرٍ » ، وتقول : « يازِيدُ أبا عبدَ الله » وكذلك  
« يازِيدُ وأبا عبدَ الله » وهكذا حكمها مع النادي المنصوب ؛ لأن البدل في نية تكرار  
العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

﴿تنبيه﴾ : أجاز المازني والكافرون « يازِيدُ وعمرًا ، ويابعدَ الله وبكرا ». .  
(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَنْ مَا نَسِقَنا \* فَقَيْهُ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفْع  
يُنْتَقَى) أي يُختار ، وفأقا للخليل وسيبوه والمازني ؛ لما فيه من مشاكلة الحركة ،  
ولحكاية سيبوه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة « يَا جِبَالُ أُوْيِي مَعَهُ وَالظَّيْرَ » بالنهج  
فللهاطف على « فضلاً » من « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاؤَدْ مِنَّا فَضْلًا » واختيار أبو عمرو ويعسى  
ويونس والجرئي النصب ؛ لأن ما فيه ألل لم يليل حرف النداء فلا يجعل لفظ ما وإيه  
ومسكاك ظاهر الآية ؛ إذ إجماع القراء سوى الأخرج على النصب ، وقال المبرد : إن كانت  
ألل معرفة فالنصب ، وإلا فالرفع ؛ لأن المعرف يشبه المضاف .

﴿تنبيه﴾ : هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار ، والوجهان مجمع على جوازها إلا  
فيما عطف على نكرة مقصودة نحو « يَا رَجُلُ وَالنَّلَامِ » فلا يجوز فيه عند الأخشن ومن  
تبعه إلا الرفع .

(وَأَيْهَا مَصْحُوبَ أَنْ بَعْدُ صِفَةَ \* يلزم بالرفع لـَهـَى ذـِي المـُفـَرـَّفـَةـَ )  
يمحوز في ضبط هذا البيت أن يكون « مَصْحُوبٌ » منصوباً ، فأيهما : مبتدأ ،  
ويلزم : خبره ، ومصحوب : مفعول مقدم يلزم ، وصفة : نصب على الحال .

من مصحوب أَلْ ، وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أَلْ ، وبعد : في موضع الحال ، مبني على الفعل لحذف المضاف إليه ، وهو ضمير يعود إلى أَيْ ، والتقدير : وأَيْها يلزم مصحوب أَلْ حال كونه صفةً لها مرفوعةً واقعةً أو واقعاً بعدها ، ويجوز أن يكون « مصحوب » مرفوعاً على أنه مبتدأ ، ويكون خبره « يلزم » والمحلية خبر أَيْها ، والعائدُ على المبتدأ محذف : أَيْ يلزمها ، ويجوز أن يكون « صفة » هو الخبر . والمراد إذا نُوِّيَتْ أَيْ فهى مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتؤثر لتتأثر صفتها نحو « يا أَيْها الإنسان » « يا أَيْتها النفس » ويلزم تابعها الرفع . وأجاز المازني نصبه قياساً على صفة غيره من المثاديات المضمة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأَيْ وصلة إلى نداءه ، وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج ؟ فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني ، وتبعه ولده ، وإلى التعریض بمذهب المازني الإشارة بقوله « لَدَى ذَى الْمَرْفَةِ » ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً ، وقد قيل : عطف بيان ، قال ابن السِّيد : وهو الظاهر . وقيل : إن كان مشتقاً فهو نسخة وإن كان جاماً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : يشترط أن تكون أَلْ في تابع أَيْ جنسية كما ذكره في التسهيل ؟ فإذا قلت « يا أَيْها الرجل » فأَلْ جنسية ، وصارت بعد الحضور ، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة ، وأجاز الفراء والجرئي إتباع أَيْ بمصحوب أَلْ التي للمنع الصفة نحو « يا أَيْها الحارث » ، والمنع مذهب الجمهور ، ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه .

الثاني : ذهب الأخفش في أحد قوله إلى أن المرفوع بعد أَيْ خيراً لمبتدأ

محذف ، وأى موصولة بالجملة ، ورُدّ بأنه لو كان كذلك لجأ ظهور المبتدأ بل كان أولى ، وللجزء وصلها بالفعالية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أنت «ها» دخلت للتبنيه مع اسم الإشارة ؟ فإذا قلت « يا أيها الرجل » تزيد يا أيهذا الرجل ، ثم حذف «ذا» اكتفاء بها .

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفةً أَيّْـاً ، ولا تكون إِلَّا مرفوعة ، مفردةً كانت أو مضافة ، كقوله :

٨٨٢ - يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو الْتَّنَزِيِّ لَا تُؤْعِدَنِي حَيَّةً بِالنَّكْرِ  
 (وَأَيَّهَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) أَيَّهَا : مبتدأ ، وَأَيُّهَا الَّذِي : عطف عليه ، وسقط  
 الماطف لغيره ، وورد : جملة خبر ، وَوَحَدَ الفاعلَ إما لكون السَّلَامَ على حذف  
 مضاد ، والتقدير : لفظ أَيَّهَا وأَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ ، أو هو من باب .

**٨٣** - نَحْنُ إِمَّا عِنْ دَنَانَا وَأَنْتَ إِمَّا  
عِنْ دَنَكَ رَافِضٌ [وَالْأَيْمَانُ مُخْتَلِفٌ]

أي : ورد أيضاً وصف "أي" في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه ألل ، كقوله :

٨٨٤ - أَلَا إِيَّاهُ الْبَاخِمُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ

لِشَوْهٍ تَحْتَهُ عَنْ يَدِيهِ الْمَقَادِيرُ

وَهُوَ «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ تُرْزَلُ عَلَيْهِ الْذَّكْرُ» (وَوَصَفَ أَيْ بِسْوَى هَذَا) الَّذِي ذَكْرٌ (بِرْدٌ) فَلَا يَقُولُ : يَا أَيُّهَا زَيْدٌ ، وَلَا يَا أَيُّهَا صَاحِبُ عَمْرُو .

﴿تَبَيَّنَ﴾ : الأول : يشترط لوصف «أى» باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كا هو ظاهر كلامه ، وفaca للسيرافي ، وخلافا لابن كثيـران ؛ فإنه أجاز «لـأيـها دـاكـ الرـجـلـ» .

الثاني : لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بذى أَن ، وفأقا  
لابن عصفور والناظم ، كقوله :

٨٨٥ - أَيْهُدَانِ كُلَا زَادَ كُمَا وَدَعَانِ وَاغْلَا فِيمَنْ وَغَلَ  
وأشترط ذلك غيرها .

• ( وَذُو إِشَارَةِ كَائِنَةِ فِي الصَّفَةِ ) فِي لِزُومِهَا ، وِلِزُومِ رِفْهَا ، وِلِزُومِ كُونِهَا بِأَنْ ،  
عَلَى مَا سَرَّهُ ، نَحْوَ « يَا ذَا الرَّجُلُ » وَ « يَا ذَا الَّذِي قَامَ » هَذَا ( إِنْ كَانَ تَرَكُهَا )  
أَيْ : تَرْكُ الصَّفَةِ ( يُغَيِّبُ الْمَعْرِفَةَ ) : أَيْ بِأَنْ تَكُونُ هِيَ مَقْصُودَةُ بِالنِّدَاءِ وَاسْمُ  
الإِشَارَةِ قَبْلَهَا لِجُرْدِ الْوُضْلَةِ إِلَى نِدَائِهَا ، كَقُولُكَ لِقَائِمٍ بَيْنَ قَوْمٍ جَلُوسٍ : يَا هَذَا  
الْقَائِمُ ، أَمَا إِذَا كَانَ اسْمُ الإِشَارَةِ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ بِأَنْ قَدِرْتُ الْوَقْوفُ عَلَيْهِ ؟  
فَلَا يَلْزَمُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَيَحْجُزُ فِي صَفَتِهِ حِينَئِذٍ مَا يَحْجُزُ فِي صَفَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَنَادِيَاتِ  
الْمُبْنِيةِ عَلَى الضَّمِّ .

( فِي نَحْوِ ) يَا ( سَفَدُ سَفَدَ الْأُوْسِ ) (١) وَقُولُهُ :

٨٨٦ - يَا تَيْمَمْ تَيْمَمْ عَدِيَّ لَا أَبَالَكُمْ [ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةِ عُمُرٍ ]  
وَقُولُهُ :

٨٨٧ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدَّبَلِ [ تَطَوَّلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ ]  
( يَنْتَصِبُ \* ثَانِ ) حَتَّى ( وَصُمْ وَافْتَخَ أَوْلَأَ تُصِبُّ ) فَإِنْ ضَمَّنَهُ فَلَأْنَهُ مَنَادِي  
مَفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ ، وَأَنْتَصَابُ الثَّانِي حِينَئِذٍ ؛ لَأَنَّهُ مَنَادِي مَضَافٌ أَوْ تَوْكِيدٌ أَوْ عَطْفٌ بِيَانٍ  
أَوْ بَدْلٌ أَوْ بِاضْمَارٍ أَعْنَى ، وَأَجازَ السِّيرَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا ، وَتَأْوِلُ فِيهِ الْاشْتِقَاقُ ، وَإِنْ

(١) وَرَدَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي بَيْتِ قَدْ قَيلَ فِي سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ وَسَعْدِ بْنِ عَبَادَةِ  
الْأَنْصَارِيِّينَ ، وَهُوَ :

أَيَا سَعْدَ سَعْدَ الْأُوْسِ كَنْ أَنْتَ نَاصِراً وَيَا سَعْدَ سَعْدَ الْمُخْرَجِينَ الْفَطَارِفَ

فتحته ثلاثة مذاهب : أحدها - وهو مذهب سيبويه - أنه منادٍ مضافٌ إلى ما بعد الثاني ، والثاني مُفْحَم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم : يكون نصب الثاني على التوكيد ، وثانية - وهو مذهب البرد - أنه مضافٌ إلى محذف دل عليه الآخر ، والثانية مضافٌ إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين رُكِّباً ترکيب خمسة عشر ؟ ففتحتهما فتحة بناء لافتة إعراب ، ومجموعهما منادٍ مضاف ، وهذا مذهب الأعلم .

﴿نبهات﴾ : الأول : صرح في السكافية بأن الصنف أمثل الوجهين .

الثاني : مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المذكر أن يكون علماً ، بل اسم الجنس نحو « يا رَجُلُ رَجُلَ قَوْمٍ » ، والوصف نحو « يا صَاحِبَ صَاحِبَ زَيْدٍ » كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون في اسم الجنس ؛ فنعوا نصبه ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا يناسب إلا منونا ، نحو « يا صَاحِبَا صَاحِبَ زَيْدٍ » .

الثالث : إذا كان الثاني غير مضاف نحو « يا زيد زيد » جاز ضميه بدلًا ، ورفقه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المثل .

### المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وأجمل منادى صنع آخره) (إن يُصنَفُ ليَا) ، التكلم (كَبَدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا) والأفصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء وإلا كتفاء بالكسرة نحو « يا عِبَادِيَا قاتلون » ، ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو « يا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْتُكُمْ » ، والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو « يا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَمْرَفُوا » وهذا هو الأصل ، ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة وإلياء ألفا نحو « يا حَسْرَتَا »

وأما المثال الثالث - وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة - فأجازه الأخفش والزارني والفارسي ، كقوله :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي      بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوْاْيَ

أصله يقول : يا لهفا ، ونقل عن الأكثرين المنع . قال في شرح السكافية : ذكروا أيضاً وجهاً سادساً ، وهو الاكتفاء عن الإضافة ببنيتها ، وجفل الاسم مضموماً كالنادي الفرد ، ومنه قراءة بعض القراء « رَبُّ السُّجُنِ أَحَبُّ إِلَيْهِ » وحكي يونس عن بعض العرب « يَا أَمْ لَا تَفْعِلِي » وبعض العرب يقولون : « يَا رَبُّ أَغْزِنْ لِي » ، و « يَا قَوْمٌ لَا تَفْعَلُوا »

أما المقتل آخره ففيه فقهية واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو « يَا فَتَاهَ ، وَيَا فَاضِي »

» تنبهان ) : الأول : ما سبق من الأوجه هو فيها إضافة للتخصيص ، كما أشرنا به تنبهان ، أما الوصف المشبه لل فعل فإن ياء ثابتة لا غير ، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو « يَا مُكْرِرِي ، وَيَا ضَارِبِي » .

الثاني : قال في شرح السكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كثُبُقَ قيل : يَا بُنَيْ أَو يَا بُنَيْ لَا غَيْر ؟ فالكسير على التزام حذف ياء المتكلم فراراً من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يمكن حذفها قبل ثبوت الشتتين ، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه ، والفتح على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ثم الترم حذفها لأنها بدل مستنقل ، الثاني : أن ثانية ياء بُنَيْ حذفت ثم أدخلت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يَدَى ونحوه ، اه . وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم .

( وَفَتَحَ أَوْ كَثُرَ وَحَذَفَ الْيَاءُ ) والألف تخفيفاً لـ كثرة الاستعمال ( استمرَّ في قوله ) ( يَا أَبْنَ أَمْ ) ويا ابنة أم ، و ( يَا ابْنَ عَمْ ) ويا ابنة عم ( لَا مَفَرَّ ) أما الفتح ففيه قولان ؛ أحدهما : أن الأصل أَمْأَا وعَمْ بقلب الياء ألفاً ؛ خذفت الألف وبقيت

الفتحة دليلاً عليها ، والثاني أنهما جعلاً اسمًا واحداً من كبا وبنى على الفتح ، والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش ، والثاني قيل : هو مذهب سيبويه والبعريين ، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتنب فيه بالكسرة عن الياء المخدوفة من غير تركيب ، قال في الارتساف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحدفوا الياء كذفهم إليها من أحد عشر إذا أضافوه إليها ، وأما إثبات الياء والألف في قوله :

٨٨٨ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُفَّيْقَ نَفْسِي [أنتَ خَلَقْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ]

وقوله :

٨٨٩ - يَا ابْنَةَ عَمًا لَا تَلُومِي وَاهْجِعِي

ضرورة . أما ما لا يكثير استعماله من نظائر ذلك نحو « يا ابن أخي » و « يا ابن خالي » فالياء فيه ثابتة لغير ، ولهذا قال « في يا ابن أم يا ابن عم » ، ولم يقل في نحو ما ابن أم يا ابن عم .

﴿ تنبية ﴾ : نص بهضمهم على أن الكسر أجواد من الفتح ، وقد قرئه « قال يا ابن أم » بالوجهين .

( وفي النداء ) قوله يا (أبْت) ويا (أمْت) بالباء (أَرْض) والأصل يا أبي ويا أمي (وَاكْسِرْ) أو افتح ، ومن الآية التائِيَّةِ عَوْض (ومن ثم لا يكادان يجتمعان ، ويجوز فتح التاء وهو الأقياس ، وكسرها وهو الأَكْثَر ، وبالفتح قرأ ابن عامر ، وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

﴿ تنبيات ﴾ : الأول : فهم من كلامه فوائد ؛ الأولى : أن تعرِيض التاء من ياء التسلّم في أب وأم لا يكون إلا في النداء ، الثانية أن ذلك مختص بالأب والأم ، الثالثة أن التحويف فيما ليس بلازم ؟ فيجوز فيها ماجاز في غيرها من الأوجه السابقة ، فهم ذلك من قوله « عرض » ، الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ، وبين التاء والألف ؛ لأن الألف بدل من الياء ، وأما قوله :

٨٩٠ - يَا أَبْنَى لَأَرْتَ فِينَا فَإِنَّا لَنَا أَمْلَى فِي الْقَنْيَشِ مَا دَمْتَ عَائِشاً

فضرورة ، وكذا قوله :

[ تَقُولُ بِنِتِي قَدْ آتَى أَنَا كَا ] يَا أَبْنَى عَلَكَ أَوْ عَسَا كَا<sup>(١)</sup>

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء؛ لذهاب صورة الموضع عنه ، وقال في شرح الكافية: الألف فيه الألف التي يوصل بها آخر النادى إذا كان بعيداً أو مستفانة به أو مندوباً ، وليس بدلاً من ياء المتكلم ، وجوز الشارح الأمرين .

الثاني: اختلف في جواز ضم التاء في ياء بت و ياء مت ، فأجازه الفراء وأبو جعفر النعاس ، ومنه الزجاج ، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يَا أَبْتُ و يَا أَمْتُ ، بالضم ، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات : الست السابقة في نحو ياعبد ، وهذه الأربعة ، أعني تقليل التاء ، والجمع بينها وبين الألف في نحو « يَا أَبْنَى » على ما مر .

الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء ، وهو يدل على أنها تاء التأنيث ، قال في التسهيل : وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ، وقد قرئ بالوجهين ، في السبع ، ورسمت في المصحف بالتاء .

### أسماء لازمت النداء

( وَفُلُّ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَاءِ ) أي لا يستعمل في غير النداء ، ويقال للهؤنته : يَا فَلَةً واختلف فيما ؛ فذهب سيبويه أنهم كانوا يأتان عن نكرين ؛ ففُلُّ كناية عن رجل ، وفُلَّةً كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلها فلان وفلانة فرخماً ، ورده الناظم بأنه لو كان فرخماً لقيل فيه « فُلَّاً » ولما قيل في التأنيث فُلَّة ، وذهب الشهريين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن الكلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم قوله ، قال الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يافل

(١) ومثله قول الراجز الآخر ( الشاهد رقم ٣٢ ) :

يَا أَبْنَى أَرْقَى الْقَنْدَانَ فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانَ

بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلاته ، قال : وما الأصل ؟ فلا يستعملان متنقّوصين في غير نداء إلا في ضرورة ، فقد وافق الكوفيين في أنها كناية عن العلم ، وأن أصلها فلان وفلاته ، وخالفهم في الترخيم ، ورده بالوجهين السابقين ، و(لوَمَانُ ) بالهزوض اللام ، ومَلَامُ وَمَلَامَانُ بمعنى عظيم اللام ، و(نَوَمَانُ ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أي مما يختص بالنداء .

﴿تبهان﴾ : الأول : الأكثرون في بناء مفعلاً نحو مَلَامَانُ أن يأتي في الفم ، وقد جاء في المدح نحو يَا سَكْرَمان ، حكاه سيبويه والأخفش ، ويا مطبيان ، وزعم ابن السيد أنه يختص بالفم ، وأن مَكْرَمَانْ تصحيف مَكْدَبَان ، وليس بشيء .

الثاني : قال في شرح الكلافية : إن هذه الصفات مقصورة على السعاع ياجاع ، وتبعده ولده ، وهو صحيح في غير مفعلاً ؟ فإن فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه ، فتقول : يا تَحْبَنَانْ ، وفي الأثنى يا تَحْبَنَة .

(واطِرِداً فِي سَبْلِ الْأَثْنَى وَزَنْ) يا فَلَلِ نحو (يا خَبَاثِ) يا لَكَاعِ بافَسَاقِ ،  
أما قوله :

٨٩١ - أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَمِيدَتِهِ لَكَاع  
ضرورة (والْأَمْرُ هـكَذَا) أي : واسم فعل الأمر مطرد (من الثالثي) عند سيبويه نحو نَزَالِ وَتَرَالِ من نزل وترك .

﴿تبهان﴾ : الأول : أهل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون مجرد ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو دَرَاكِ من أدرك ، الثاني أن يكون تاماً ، فلا يعني من ناقص ، الثالث أن يكون متصرفاً ، الرابع أن يكون كامل للتصرف فلا يعني من يدع ويذر .

الثاني : ادعي سيبويه سماعه من غير الثالثي شذوذًا كفر قار من «قرقر» في قوله :

٨٩٢ - [حقّ إذاً كَانَ عَلَى مُطَارٍ يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَى عَلَى التَّرْتَارِ] \* قَالَتْ لَهُ رِيمُ الصَّبَّابَا قَرْفَارِ \*

وعزّ عَارٍ مِنْ «عَرَنَعَرَ» فِي قُولَهُ :

٨٩٣ - [مُتَكَبِّرٌ فِي جَنْبِي عُكَاظٌ كَابِنَمَا] يَدُوْ وَلِيدُهُمْ يَهَا عَرَنَعَارِ

وَقَاسَ عَلَيْهِ الْأَخْفَشُ ، وَرَدَ الْبَرْدُ عَلَى سِبُوبِيهِ سَمَاعَ اسْمَ الفَعْلِ مِنِ الرَّبِاعِيِّ ، وَذَهَبَ إِلَى أَنْ قَرْفَارِ وَعَزْ عَارِ حَكَايَةً صَوتٍ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْمَازْنِيِّ ، وَحَكَى الْمَازْنِيُّ عَنِ الْأَصْمَى عَنِ أَى عَمْرُو مَثْلِهِ ، وَالصَّحِيفُ مَا قَالَهُ سِبُوبِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَكَايَةً صَوتٍ لَكَانَ الصَّوْتُ الثَّانِي مِثْلُ الْأُولِيِّ نَحْوَ غَاقَ غَاقَ ، فَلَمَّا قَالَ عَزْ عَارِ وَقَرْفَارِ فَخَالَفَ لَفْظُ الْأُولِيِّ لَفْظَ الثَّانِي عُلِّمَ أَنَّهُ مُحْمَولٌ عَلَى عَرَرٍ وَقَرَقَرٍ .

(وَسَاعَ فِي سَبَّ الذَّكُورِ) يَا (فُلُّ) نَحْوَ قَوْلَمْ يَا فَسْقُ يَا لُكَمْ يَا غَدْرُ يَا خُبْثُ (وَلَا تَقْسِنْ) عَلَيْهِ، بَلْ طَرِيقَهِ السَّمَاعُ ، وَاخْتَارَ ابْنَ عَصْفُورَ كُونَهُ قِيَاسًا ، وَنَسَبَ لِسِبُوبِيهِ .  
(وَجْرُ فِي الشَّفَرِ فُلُّ) قَالَ الرَّاجِزُ :

٨٩٤ - [نَدَافَعَ الشَّيْبِ وَلَمَّا تَقْتُلَ] فِي جَلَّةٍ أَمْسَكَتْ فَلَانَا عَنْ فُلِّ

وَالصَّوَابُ أَنْ أَصْلَ هَذَا فَلَانَ ، وَأَنَّهُ حَذْفُ مِنْهُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ لِلضَّرُورَةِ كَوْلَهُ :

٨٩٥ - دَرَسَ الْمَنَّا يَعْتَالِمُ قَبَانِ [فَتَقَادَمْتُ بِالْخُبْسِ وَالْمُؤْبَانِ]

أَى دَرَسَ النَّازِلُ ، وَلَيْسَ هُوَ فَلُّ الْمُخْتَصُ بِالنَّدَاءِ ؛ إِذْ مَعْنَاهُمَا مُخْتَلِفٌ عَلَى الصَّحِيفَ ، كَمَا مَرَأَ الْمُخْتَصُ بِالنَّدَاءِ كَنْيَاةً عَنِ اسْمِ الْجِنْسِ ، وَفَلَانَ كَنْيَاةً عَنْ عِلْمٍ ، وَمَادَتْهُمَا مُخْتَلِفَةٌ ؛ فَالْمُخْتَصُ مَادَتْهُ فَلُّ إِلَى فَلُّ صَغْرَتْهُ قَلْتَ فَلِّي ، وَهَذَا مَادَتْهُ فَلُّ نَفْلُ صَغْرَتْهُ قَلْتَ فُلَّيْنِ ، وَقَدْ تَقْدَمَ بِيَانِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ .

﴿نَخَاتَمَ﴾ يَقَالُ فِي نَدَاءِ الْمَجْمُولِ وَالْمَجْمُولَةِ : يَا هَنَّ وَيَا هَنَّةً ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يَا هَنَّانَ وَيَا هَنَّتَانَ ، وَيَا هَنَّوْنَ وَيَا هَنَّاتَ ، وَقَدْ يَلِي أَوْآخِرَهُنَّ مَا يَلِي آخِرَ الْمَنْدُوبِ نَحْوَ يَا هَنَّا وَيَا هَنَّةً ، بَضْمَ الْمَاءِ وَكَسْرَهَا ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يَا هَنَّانَةً ، وَيَا هَنَّتَانَهُ وَيَا هَنَّوْنَاهُ ، وَيَا هَنَّتَوْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## الاستفانة

(إِذَا أَسْتَغْيَثَ أَسْمَ مُنَادَى) أي نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خُفْضًا) غالباً (بِاللَّامِ مَفْتُوحًا) حال من اللام (كَيْا لَمْرُضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا الله ، فخفضه للتصيير على الاستفانة ، وفتح اللام لوقفه موقع المضرر لكونه منادي ، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستفات من أجله ، وإنما أعراب - مع كونه منادي مفرداً معرفة - لأن تركيه مع اللام أعطاه شبهها بالمضارف .

وقد فهم من الفظيم فوائد ؛ الأولى : أن «استفات» متعدّ بنفسه لقوله «إذا استغيث اسم» والتحويون يقولون مستفات به ، قال الله تعالى : «إِذْ تَسْتَغْيِثُونَ رَبَّكُمْ» وقد صرخ في شرح الكافية بالاستعمالين ، الثانية : أن المستفات معرب مطلقاً ، الثالثة : أنه يجوز اقترانه بأي ، وإن كان منادي ؛ لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهو ذلك من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

﴿تنبيهات﴾ : الأولى : يختص المستفات من حروف النداء بيا ، برشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد «إن كررت يا» .

الثانية : ما أطلقه من فتح لام المستفات هو مع غير ياء المتكلّم ، فاما معها فكسر نحو «يَأَلِي» وقد أجاز أبو الفتح<sup>(١)</sup> في قوله :

٨٩٦ - فَيَا شَوْقُ مَا أَبْيَقَ ، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى  
وَيَا دَمْعُ مَا أَحْرَى ، وَيَا قَدْ مَا أَضَقَ

(١) أبو الفتح هو ابن جنى ، والبيت لأبي الطيب المتنبي . وابن جنى من شرح ديوان المتنبي وتوفّر عليه .

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث ل نفسه ، وال الصحيح وفاما لابن عصفور أن « يالى » حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به مذوف ؟ بناء على ما سيأتي من أن للعامل في المستغاث فعل النداء المضر ؟ فيصير التقدير يا أدعولى ، وذلك غير جائز في غير « ظننت » وما حمل عليها .

الثالث : اختلف في اللام الداخلة على المستغاث ؟ فقيل : هي بقية آل ، والأصل يا آل زيد ، فزيد : مخوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا ؟ فقيل : زائدة لا تتعلق بشيء ، وهو اختيار ابن خروف ، وقيل : ليست بزائدة فتعلق ، وفيما تتعلق به قوله ؟ أحدهما : بالفعل المذوف وهو مذهب سيبويه و اختياره ابن عصفور ، والثاني : تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني .

الرابع : إذا وصفت المستغاث جَرَّأْتَ صفتة نحو « يَا زَيْدَ الشُّجَاعَ الظَّلُومَ » ، وفي النهاية : لا يبعد نصب الصفة حلا على الموضع .

(وافتتح) اللام (مع) المستغاث (المقْعُوفِ إِنْ كَرَّأْتَ يَا) كقوله :

٨٩٧ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمَّاتِلِ قَوْمِي لِأَنَّاسِي عَتُوهُمْ فِي ازْدِيادِ

(وفي سوئي ذلك) التكرار (بالكسرِ أنتيا) على الأصل لأنهن نحو :

٨٩٨ - [يَبْسِكِيمَكَ نَاهَ بَعْدِ الدَّارِ مُفْتَرِبَ]

يَا لَكَهُولِ وَلَلِشَّبَانِ لِفَجَبِ

(نبهات) : الأول : يجوز مع المطوف للذكر إثبات اللام وحذفها ، وقد

اجتمعا في قوله :

٨٩٩ - يَا لَعَطَافِنَا وَيَا لَرَبَاحِ وَأَيِ الْخَشَرَاجِ الْفَتَى النَّفَاحِ

الثاني : علم بما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل ، وهو ظاهر ؛ الأسماء الظاهرة ، وأما المضر ففتح معه إلا مع الياء نحو « يَا زَيْدِكَ » وإذا قلت « يالك » احتمل الأمرين ، وقد قيل في قوله :

**فيَالَّكَ مِنْ لَيْلٍ [ كَانَ نُجُومَهُ بِكُلِّ مَغَارٍ الْفَقْلِ شُدَّتْ بِيَدِهِ بِلِّ ]**  
إن اللام فيه الاستفاثة.

الثالث : فيما تتعلق به لام المستفات من أجله خلاف ؛ فقيل : بحرف النداء ،  
وقيل : ب فعل مخدوف ، أى أدعوك لزید ، وقيل : بحال مخدوفة أى مذعوًّا لزید.

الرابع : قد يجر المستفات من أجله بن ك قوله :

**٩٠٠ - يَا لَرْجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرِ  
لَا يَبْرَحُ السَّقَهُ الْمَرْدِي لَهُمْ دِينًا**

(ولام ما استفاثت عاقبت ألف) فكما تقول « يا لزید » تقول أيضًا : يا زیدا ،  
ومنه قوله :

**٩٠١ - يَا لَرِيدَا لَأَمِلِ نَيْلَ عِزَّ وَغَنَّ بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ**

ولا يجوز الجمع بينهما ؛ فلا تقول يا لزیدا ، وقد يخلو منها قوله :

**٩٠٢ - أَلَا يَا قَوْمِ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ [ وَلِلْفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلأَرْبِبِ ]**

(ومثله) في ذلك (انتم ذو تعجب ألف) بلا فرق ، كقولهم : يا الماء ، وباللدواني  
إذا تعجبوا من كثرةها ، ويقال : يا للعجب ، ويا عجبًا لزید ، ويا عجب له .

﴿ تنبية ﴾ : جاء عن العرب في نحو « يا للعجب » فتح اللام باعتبار استفاثته ،  
وكسرها باعتبار الاستفاثة من أجله ، وكون المستفات مخدوفة .

﴿ خاتمة ﴾ في مسائل متفرقة ؛ الأولى : إذا وقف على المستفات أو التعجب منه  
حالة إلحاد الألف جاز الوقف بها السكت .

الثانية : قد يجذف المستفات قبل « يا » المستفات من أجله ؛ لكونه غير صالح لأن يكون  
مستفاثا ، ك قوله :

٩٠٣ - يَا لَأَنَاسٍ أَبْوَا إِلَّا مُثَابَةً عَلَى التَّوْفِلِ فِي بَعْضٍ وَعُدُونٍ  
أَيْ يَا لَقُومِي لَأَنَاسٍ

الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله ، نحو « يَا لَزَيْدِ لَزِيدٍ » أَيْ أَدعُوك  
لتتصف من نفسك ، والله أعلم .

\* \* \*

## النَّدْبَةُ

( مَا مَنَادِي ) من الأحكام ( أَجْنَلٌ لِمَنْدُوبٍ ) وهو المتفجّع عليه لفقده حقيقة  
كتقوله :

وَقَمْتَ فِيهِ بِأَنْزِرِ الْفَرِيْدِ يَا عَمَّارًا

أَوْ لَتَزِيلَه مِنْزَلَةَ الْمَقْوُدِ ، كَقُولَ عَمْرٍ وَقَدْ أَخْبَرَ بِحَدْبٍ أَصَابَ بَعْضَ الْعَرَبِ « وَأَعْمَرَاهُ  
وَأَعْمَرَاهُ » أَوْ الْمَتَوْجِعُ لَهُ نَحْوُ :

٩٠٤ - فَوَا كَبِدَاهِينَ حُبَّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي [ وَمِنْ عَبَّرَاتِ مَالَهُنَّ فَنَاهُ ]

وَالْمَتَوْجِعُ مِنْهُ نَحْوُ « وَامْصِبِيَّاهُ » فِي ضِمْنَه « وَازِيدٍ » وَيَنْصُبُ فِي نَحْوِ « وَأَمِيرُ  
الْمُؤْمِنِينَ » ، وَ « وَاضْسَارُ بَآعْمَرًا » وَإِذَا اضطُرَّ إِلَى تَنْوِيَّهِ جَازَ ضَمْنَه وَنَصَبَه كَتقوله :

٩٠٥ - وَاقْفَمْسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقَمْسُ [ أَءَيْلِي يَا حَذْهَاهَا كَرَوْسُ ]

وَلَا يَنْدَبُ إِلَّا الْعَلَمُ وَنَحْوُه ، كَالمُضَافُ إِضَافَةُ توضيح المندوب كَيَوُضُّحُ الاسمُ الْعَلَمُ  
مُسْنَاه ( وَمَا نُسَكَّرَ لَمْ يَنْدَبُ ) فَلَا يَفَالُ « وَارْجُلَاهُ » خَلْفًا لِلرِّيَاشِي فِي إِجازَتِه نَدْبَةُ  
اسْمِ الْجِنْسِ الْفَرْدِ ، وَنَدْرُ « وَاجْلَاهُ » ( وَلَا ) يَنْدَبُ ( مَا أَبْهَمَ ) وَذَلِكَ اسْمُ الإِشَارَةِ  
وَالْمَوْصُولُ بِمَا لَا يَعْيَّنُه ؛ فَلَا يَفَالُ « وَاهْدَاهُ » وَلَا « وَامِنْ ذَهَبَاهُ » ؛ لَأَنَّ غَرَضَ النَّدْبَةِ  
وَهُوَ الْإِعْلَامُ بِعِظَمَةِ الْمُصَابِ - مَفْقُودٌ فِي هَذِهِ الْثَّلَاثَةِ ( وَيَنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ )

اشتهرأً بعينه ويرفع عنه الإبهام (كَبِيرٌ زَمْرَمْ يَلِي وَامْنَ حَفَرْ) في قولهم « وَامْنَ حَفَرْ بِثُرَ زَمْرَمَاه » فإنه بمنزلة وأعبد المطلبات.

(وَمُنْتَهَى النَّدْبَةِ) مطلقاً (صله) جوازاً لا وجوباً (بالألف) المسماة ألف النَّدْبَة ؛ فنقول في المفرد وأزيداً ، ومنه قوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ

وفي المضاف « وَاغْلَامْ زَيْدَاهَا » ، وأعبد الملاكا ، وفي المشبه به « وَائِلَانَةُ وَثَلَاثَيْنَا » وفي الصلة « وَامْنَ حَفَرْ بِثُرَ زَمْرَمَاهَا » ، وفي المركب « وَامْعَدِي كَرْبَا » وفي المذكر « وَاقَامَ زَيْدَاهَا » فيمن اسمه قام زيد ، وأجاز يونس وصل ألف النَّدْبَة بأخر الصفة نحو : « وَازِيدُ الظَّرِيفَا » ، ويقصده قول بعض العرب « وَاجْجُمُقِ الشَّامِيَّةِنِيَّةِنَا » وهذه الألف (متلوهاها) وهو منتهى المندوب (إِنْ كَانَ) أَلْفَا (مِثْلَهَا حَذْفٌ) لأجلها ، نحو « وَامْوَسَا » ، وأجاز السكوفيون قلبه ياء قياساً ف قالوا واموسياً (كذاك) بمحذف لأجل ألف النَّدْبَة (تَنْوِينُ الدِّيَّ بِهِ كُلُّ المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما سرَّ كا رأيت (نِلتَ الأَمْلَ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لا حَظَّ له في الحركة ، هذا مذهب سيبويه والبصريين . وأجاز السكوفيون فيه مع المحذف وجهين : فتحه فنقول « وَاعْلَامْ زَيْدَنَاهَا » وكسره مع قلب الألف ياء فنقول « وَاعْلَامْ زَيْدَنِيَّهَا » قال المصنف : وما رأوهُ حسن لوعقده ساع ، لكن الساع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهل السكوفة يحركون التنوين فيقولون : « وَاغْلَامْ زَيْدَنَاهَا » ، وزعموا أنه سُمِع ، انتهى . وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً ، وهو حذفه مع إبقاء السكسبة وقلب الألف ياء ؛ فنقول : وَاعْلَامْ زَيْدِيَّهَا .

(والشَّكْلُ حَتَّىَ أَوْلَاهِ) حرفاً (مجانساً) فأول السكسر ياء ، والضم واوا (إن يكن القفتح يوهم لآيساً) دفعاً للبس ؛ فنقول في نَدْبَةِ غلام مضافاً إلى ضمير المخاطبة :

وَاغْلَامِكِيهِ . وَفِي نَدْبَتِهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْفَائِبِ : وَاغْلَامُهُو ؛ إِذْ لَوْ قُلْتَ « وَاغْلَامَكَاهُ »  
لَا تَبَسِّ بِالْمَذْكُورِ ، وَلَوْ قُلْتَ « وَاغْلَامَهَاهُ » لَا تَبَسِّ بِالْكَافِيَةِ . قَالَ فِي شِرْحِ الْكَافِيَةِ  
وَهَذَا الإِتْبَاعُ - يعْنِي وَالحَالَةُ هَذِهِ - مُتَقْوِيَ عَلَى التَّزَامِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْفُتُوحَ لَا يَلْبِسُ عَدْلَ  
بِغَيْرِهِ إِلَيْهِ ، وَبَقِيَتْ أَلْفُ النَّدْبَةِ بِحَالِهَا ، فَقُولُوا فِي رَقَاشٍ : وَارْقَاشَاهُ ، وَفِي عَبْدِ الْمَلَكِ :  
وَاعْبُدَ الْمُلِكَاهُ ، وَفِيمَ اسْمَهُ قَامَ الرَّجُلُ : وَاقَامَ الرَّجُلَاهُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ  
الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ الإِتْبَاعَ نَحْوَهُ : وَارْقَاشِيهِ ، وَاعْبُدَ الْمُلِكِيهِ ،  
وَاقَامَ الرَّجُلُوهُ .

﴿تَبَيْه﴾ : أَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ أَيْضًا الإِتْبَاعَ فِي الثَّنَى ، نَحْوَهُ وَازْيَادَانِيهِ ، وَاخْتَارَهُ  
فِي التَّسْهِيلِ .

(وَوَاقِفًا زِيدًا) فِي أَخْرِ المَنْدُوبِ (هَاهُ سَكَنَتِ) بَعْدَ الْمَدِ (إِنْ تُرِذْ \* وَإِنْ نَشَأْ)  
عَدْمُ الزِّيَادَةِ (فَالْمَدُ ، وَالْهَالَا تَرِذُ ) بِلَ اجْعَلَهُ كَالْمَنَادِيِّ الْخَالِيِّ عَنِ النَّدْبَةِ ، وَقَدْ سُرِّيَ بَيْانُ  
الْأُوْجَهِ الْثَّلَاثَةِ . وَأَفْهَمَ قَوْلَهُ « وَوَاقِفًا » أَنَّ هَذِهِ الْمَاءَ لَا تَثْبِتُ وَصْلًا ، وَرَبِّما ثَبَتَتْ فِي  
الضَّرُورَةِ مَضْسُومَةً وَمَكْسُورَةً ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ إِثْبَاتَهَا فِي الْوَصْلِ بِالْوَجَهَيْنِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :  
٩٠٦ - أَلَا يَا عَمَرُ وَعَمَرَاهُ وَعَمَرُونَ الزَّبَيْرَاهُ

(وَقَائِلُهُ) فِي نَدْبَةِ الْمَضَافِ لِلْيَاءِ (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا) مِنْ فِي النَّدَّا الْيَادَا سُكُونِ أَبْنَدَى)  
فَقَالَ : يَا عَبْدِيَا ، وَأَمَانَ قَالَ « يَا عَبْدِيَا » بِالْكَسْرِ ، أَوْ « يَا عَبْدَيَا » بِالْفُتُوحِ ، أَوْ « يَا عَبْدُهُ »  
بِالضَّمِّ ، أَوْ « يَا عَبْدَاهُ » بِالْأَلْفِ [قَدْ اتَّصَرَ عَلَى الثَّانِي] . وَمِنْ قَالَ « يَا عَبْدِيَا » بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ  
مَفْتُوحَةً اتَّصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ .

﴿تَبَيْه﴾ : فُتُوحُ الْيَاءِ فِي ذِي الْوَجَهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ مَذْهَبُ سِبْوَيِّهِ ، وَحْدَهُ مَذْهَبُ الْبَرِدِ .

﴿خَاتَمَة﴾ : إِذَا نَدْبَتَ مَضَافًا إِلَى مَضَافٍ إِلَى الْيَاءِ لَرِزَمَتِ الْيَاءُ ؛ لَأَنَّ الْمَضَافَ  
إِلَيْهَا غَيْرُ مَنْدُوبٍ ، نَحْوُهُ وَأَوَّلَدَ عَبْدِيَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## الترحيم

(ترَخِيمًا أَحْذِفَ آخِرَ الْمَنَادِي) الترحيم في اللغة : تَرْقِيقُ الصوت وَتَلْبِينَهُ ، يقال : صوت رَخِيم ، أى سهل لين . ومنه قوله :

٩٠٧ - لَمَّا بَشَرَ مِثْلُ الْخَرِيرِ، وَمَنْطِقَ  
رَخِيمُ الْخَوَاشِيُّ ، لَا هُرَّاً وَلَا نَزُرُ

أى رقيق الحواشى ، وأما في الاصطلاح فهو : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو على نوعين : ترحيم التصغير ، كقولهم فيأسود : سُوَيْد ، وسيأتي في بايه ، وترحيم النداء ، وهو مقصود الباب ، وهو حذف آخر المنادى (كَيَاسِعًا فِيمَنْ دَعَاهُ اسْعَادًا) وإنما توسيع في ترحيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترحيم تغيير ، والتغيير يائس بالتغيير؛ فهو ترقيق .

{تنبيه} : أجزاء الشارح في نصب ترخيما ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولا له ، أو مصدرها في موضع الحال ، أو ظرفها على حذف مضاف ، وأجزاء المرادى وجها ربما ، وهو أن يكون مفعولا مطلقا ، وناسبه احذف لأنه يلاقيه في المعنى . وأجزاء المأكودى وجها خامسا ، وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل ممحوف ، أى رخص ترخيما .

(وجوزته) أى جوز الترحيم (مطلقا في كل ما أنت بالها) أى سواء كان عملاً أو غير علم ، ثلاثة أو زائدا على الثلاثي ، كقوله :

٩٠٨ - أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلِل

[وإنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَقْتَ صَرْبِي فَأَجِلِّي]

وكقوله :

٩٠٩ - جَارِي لَا تَسْنَنْكُرِي عَذِيرِي [سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي]  
وَنَحُوا « يَا شَاءَ أَذْجِنِي » أَي أقيمت بالمكان ، يقال : دَجَنَ بالمكان يَدْجُنُ دُجُونًا ،  
أَي أقام به .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني ، لإخراج  
النكرة غير المقصودة والمضاف ؛ فلا يجوز الترجم في نحو قول الأعمى « يَا جَارِيَة  
حُذِيرِي بِيَدِي » لنغير معينة ، ولا في نحو « يَا طَلْحَةَ الْخَنَبِ » وأما قوله :  
\* يَا عَلَقَمَ الْخَنَبِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتِنَا \*  
٩١٠ فنادر .

الثاني : شرطَ البردُ في ترجم المؤنث بالهاء العلمية ؟ فنعت ترجم النكرة المقصودة ،  
والصحيح جوازه كما تقدم .

الثالث : منع ابن عصفور ترجم « سلمة بن قلعة » لأنَّه كناية عن الجمول  
الذى لا يعرف ، وإطلاق النهاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن الجمول بعائض ؛ لأنَّه  
علم جنس .

الرابع : إذا وقف على المرخم بمذف الماء فالغالب أن تلحقه هاء ماسكة ؟ فتقول  
في المرخم « يَا طَلْحَةً » ؟ فقيل : هي هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل :  
هي التاء المذهبة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال في التسهيل :  
ولا يستغنى غالباً في الوقف على المرخم بمذفتها عن إعادتها أو تنويعها ألف منها ، وأشار  
باتبعه يصل إلى قوله :

٩١١ - قَفِيْ قَبْلَ التَّفَرْقِ يَاضْبَاعًا  
[ وَلَأَيْكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعًا ]

فعل ألف الإطلاق عوضاً عن الماء ، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز

إلا في الضرورة ، وأشار بقوله « غالباً » إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض ، حتى سيبويه « يا حَرَّمَلْ » بالوقف ، بغير هاء ، قال أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الماء ، ونقول : إن كان الترميم على لغة مَنْ لا ينتظِر لتحقق ، هذا كلامه ، وهو واضح .

الخامس : اختلف النحاة في قوله :

٩١٢ - كَلِبِيِّ إِهْمَمْ يَا أَمِيَّمَةَ نَاصِبْ [ وَأَتَيْلِ أَقَاسِيِّهِ بَطِّيِّ السَّكُوَّا كِبِّ ]  
فتح أميمة من غير تنوين ؟ فقال قوم : ليس بمرخ ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معرب  
نصِّبٌ على أصل المنادي ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل : بني على الفتح لأن منهم  
مَنْ يَبْنِي المنادي المفرد على الفتح لأنها حركة تُشَكِّل حركة إعرابه لو أعرَب ، فهو  
نظير « لَرَجُلَ فِي الدَّارِ » وأنشد هذا القائل :

\* يَارِيعَ مَنْ تَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّ \* - ٩١٣

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخ فصار في التقدير يا أميم ثم أقمع التاء غير  
معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ما قبل هاء التأنيث المخدوفة  
للنونية ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : فتحت إتباعاً لحركة ما قبلها ، وهو  
اختيار المصنف .

( وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ بِحَذْفِهَا ) أي بحذف الماء ( وَفَرَّهُ بَعْدُ ) أي لا تمحى منه  
 شيئاً بعد حذف الماء ، ولو كان ليها ساكنة زائدة مكلاً أو بعنة فصاعداً ؛ فتقول في  
عقبنبا « يَا عَقْبَنَبا » بالألف ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانية على لغة مَنْ لا يراعي  
المخدوف ، ومنه قوله :

٩١٤ - أَحَارِبْنَ بَدْرِيْ قَدْ وَلِيتَ وَلَيَةَ  
[ فَكُنْ بِجُرَادَأِ فِيهَا تَحْوُنُ وَتَسْرِقُ ]

يريد أحَدَّهُ ، وقوله :

٩١٥ - يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ

[وَالْمَرْءُ يَسْتَخِي إِذَا مَا يَضْلُقِ]

أرادياً أرطلاه :

(واحْظُلَا) أي امنع (ترَخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْمَا قَدْ خَلَأَ إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَأَفَوْقَهُ )

أي فـأـكـثـرـ (الـقـلـمـ \* دـُونـ إـضـافـةـ وـ) دون (إـشـنـادـ مـتـ) فـهـذـهـ أـرـبـعـةـ شـرـوـطـ :

الأول : أن يكون رباعياً فصاعداً؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم، هذا مذهب الجمهور، وأجاز القراء والأخفش ترخيم الحرك الوسط، وأما السakan الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قوله واحداً، وقال في السافية :

ولم يرِّحْ نحْوَ بَكْرُ أَحَدْ ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبي وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام [الحضراوي]

الثاني : أن يكون غلماً، وأجاز بعضهم ترخيم النكارة المقصودة نحو يا غصنف في غصنف قياساً على قوله : أطْرِقْ كَرَّا ، ويا صاح .

الثالث : أن لا يكون ذا إضافة ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف

إليه ، كقوله :

٩١٦ - خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَّ عَكْرَمَ وَأَذْكُرُوا

[أَوَاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكَّرُ ]

وهو عند البصريين نادر ، وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله :

٩١٧ - يَا عَبْدَ هَلْ تَذَكَّرُنِي سَاعَةَ

[فِي مَوْكِبِ أُورَانِدَا لِفَقِيْضِ ]

يريد يا عبد هندي ، يخاطب عبد هند اللخمي ، وذلك علم له ، وتقديم أن ترخيم

الصناف نادر أياضًا ، كافٌ نحو « يا علقم الخير » .

الرابع : أن لا يكون ذا إسناد ؟ فلا يجوز ترخيماً بـ« برقَ تَحْرُهُ ، ونَابِطَ شَرَأً » وسيأتي  
الكلام عليه .

﴿ تَبَيِّهٌ ﴾ : أهل الصنف من شروط الترخيماً مطلقاً ثلاثة ؛ الأول : أن لا يكون  
مختصاً بالنداء ، فلا يرخص نحو فل وفة . الثاني : أن لا يكون مندوباً . الثالث : أن  
لا يكون مستفاناً ، وأما قوله :

٩١٨ - كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَقِيمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا مَالِ  
فَضْرُورَةٌ أَوْ شَازٌ ، وَاجْزَابِنْ خَرُوفٌ تَرْخِيمٌ الْمُسْتَغْاثَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْلَّامُ كَقُولُهُ :

٩١٩ - أَعَامِ لَكَ بْنَ صَفَصَمَةَ بْنَ سَعْدٍ  
[ تَمَّسَّا يَ لِي قِتْلَنِي لَقِيمَطُ ]

والصحيح مامر .

(ومع) حذف الحرف ( الآخر ) في الترخيماً ( أحذف ) الحرف ( الذي تلا ) أي  
الذي تلاه الآخر ، وهو ما قبل الآخر ، ولكن بشروط أربعة ؛ الأول وإليه أشار بقوله  
( إن زيد ) أي : إن كان ما قبل الآخر زائداً ، فإن كان أصلياً لم يحذف ، نحو  
« مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ » علمنا لأن الألف فيها منقلبة عن عين الكلمة ؛ فتقول : يا مختاراً  
ويا منقاداً . الثاني : أن يكون ( لينا ) أي حرف لين ، وهو الألف والواو والياء ، فإن  
كان صحيحاً لم يحذف سواء كان متعركاً نحو سَفَرَ جَلَ أو سَاكِنَا نحو قِمَطْرِي ؛ فتقول  
يا سَفَرَجَ ، ويَا قِمَطْرَ ، خلافاً للقراء في قطر فإنه يحيى ياقِيم بمحذف حرفين . الثالث :  
أن يكون ( سَاكِنَا ) فإن كان متعركاً لم يحذف ، نحو هَبَيْغَ وَقَنْوَرٌ ؛ فتقول : يا هَبَيْغَ  
ويا قَنْوَرٌ . الرابع : أن يكون ( مَكْلَا أَرْبَعَةَ فَصَاعِدَا ) فإن كان ثالثاً لم يحذف ، خلافاً  
للقراء ، كافٌ نحو ثُمُود وعَمَاد وسَمِيد ؛ فتقول : يا ثُمُود ويا عَمَاد ويا سَمِيد .

فالمستكمل الشروط نحو أسماء ومرؤوان ومنصور وشبلال وقنديل علاما ؛ فتقول فيها :  
يا أَسْمَ ويا مَرْوُ ، ويا مَنْصُ ، ويا شِمْلَ ، ويا قِنْدِرٌ ، ومنه قوله :

٩٢٠ - يَا أَنْسُ صَبَرًا هَلَّ مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ

[إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقُومٌ وَمُنْتَظَرٌ]

وقوله :

٩٢١ - يَا مَرْوُ إِنْ يَعْلَمُنِي مَحْبُوسَةً [تَرْجُوا الْحَبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَنْأِسْ]

(وَانْخَلَفَ فِي \*وَأَوْ وَيَاه\*) استكملا الشروط المقدمة لكن (بِهِمَا فَتْحُ قُفَى) نحو «فِرْعَوْنَ وَغُرْنَيْقُ» علما ؛ فذهب الجَزِئِيُّ والفراء إلى أنه يمحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجاسة ، فيقال : يا فِرْعَوْنَ وَيَا غُرْنَيْقَ ، قال في شرح الكافية : وغيرُهَا لا يحيز ذلك ، بل يقول يا غُرْنَيْقَ وَيَا فِرْعَوْنَ .

{تنبيه} : يقال في ترخيم «مُضْطَهَوْنَ وَمُضْطَفَيْنَ» علمين : يا مُضْطَف ، قوله واحدا ، كما نبه عليه في شرح الكافية ؛ لأن الحركة المجاسة فيما مقدرة لأن أصله مُضْطَهَيْوْنَ وَمُضْطَفَيْنَ ، وإليه أشار في التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجاسة ظاهرة أو مقدرة .

(وَالْمَجْزَ اخْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ) تركيب مَزْجَ نحو بَعْلَبَكَ وَسِبَوَيْهَ ؛ فتقول : يا بَعْلَ ، وَيَا سِبَ ، وكذا تفعل في المركب المدى ؛ فتقول في خمسة عشر علما : يا حَسَنَةَ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره وَيَهُ ، وذهب الفراء إلى أنه لا يمحذف منه إلا الماء ؛ فتقول : يا سِبَوَيْهَ وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب ، بل إن حذف الحرف أو الحرفين فقلت «يا بَعْلَبَ ، وَيَا حَسَنَمَ» لم أَرْ بِهِ بَاسًا ، والمنقول أن العرب لم ترخيم المركب ، وإنما أجزاء النحو يوون قياسا .

{تنبيه} : إذا رحنت «أَنْتَا عَشَرَ ، وَأَنْتَاعْشِرَةَ» علمين حذفت المجز مع الألف قبله ، فتقول «يَا أَنْ ، وَيَا أَنْتَ» كما تفعل في ترخيهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سِبَوَيْهَ ، وعلته أن عجزها بعزلة النون ، ولذلك أعرابا .

(وَقَلَ تَرْخِيمٌ) علمٌ مركبٌ تركيبٌ إسنادٌ وهو النقول من (جَلَة) نحو «تَابَطَ شَرَاءً وَبَرَقَ نَحْرَهُ» (وَذَا عَمْرُونَ) وهو سبويه (نقل) أي نقل ذلك عن العرب ، قال المصنف : أكثُر التَّحْوِيْن لا يجيئون ترخيم المركب المضمن إسناداً كتَابَطَ شَرَاءً ، وهو جائز ؛ لأن سبويه ذكر ذلك في أبواب النسب ، فقال : يقول في النسب إلى تأبِط شَرَاءً تَابَطَلَ لأن من العرب من يقول يا تَابَطَ ، ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل ، وقال الشارح : فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

تبيهه } : عمرو اسم سبويه ، وسبويه اقبه ، وكنيته أبو يثري .

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ) ما : مفعول نويت ، أي إذا نويت ثبوت المذوق بعد حذفه للترخيم (فَالْبَاقِ) من المرخص (اشتملَ عَلَى فِيْهِ أَلْفَ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة مَنْ يَنْوَى ، ولغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، فتقول : يَأْهَارِ بالكسر ، ويَجْعَفَ بالفتح ، ويَمْنَعُ بالضم ، ويَقْطَعُ السكون ، في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقطير .

تبيهان } : الأول : منع الكوفيون ترخيم نحو قطر ما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب القراء فيه . الثاني : يستثنى من قوله « بما فيه ألف » مسألتان ذكرها في غير هذا الكتاب ؛ الأولى : ما كان مُذْعِناً في المذوق وهو بعد ألف ، فإنه إن كان له حركة في الأصل حرَّكته بها نحو مُضَارَّ وَمُحَاجَّ ؟ فتقول فيما : يَا مُضَارِّ وَيَا مُحَاجَّ ، بالكسر إن كانا اسمى فاعل ، وبالفتح إن كانوا اسمى مفعول ، ونحو تَحَاجَّ تقول فيه : يَا تَحَاجَّ بالضم ، لأن أصله تَحَاجِجٌ ، وإن كان أصلـيـ السكون حركته بالفتح ، نحو أَسْحَارَ اسْمَ بَقْلَةٍ<sup>(١)</sup> ، فإن وزنه أفعال بمتين أو لمباً ساكن لاحظ له في الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل : يَا أَسْحَارَ ، بالفتح ، فتعبر كحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء ، وظاهر كلام

(١) الأَسْحَارُ وَالْإِسْحَارُ — بفتح الميمزة أو كسرها ، وتشديد الراء فيما — بغل تسمى عليه الإبل وغيرها ، واحدته بها ، وبضمهم يقول «سحَار» بكسر السين وتحقيق الراء .

الظاهر في التسهيل والكافية تعيين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سببويه؟  
 فقال السيرافي : يحتم الفتح ، وقال الشلوبين : يختاره ويحيى الكسر ، ونقل ابن عصفور  
 عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهو مذهب الزجاج ، ونقل بعضهم  
 عنه أيضاً أنه يمحض كل ساكن يقع بعد الآخر حتى ينتهي إلى متعرك ؟ فعلى هذا  
 يقال : يا أنسَجَ . الثانية : ما حذف لأجل الواو الجم ، كذا إذا سمِّيَ بنحو قاضونَ  
 ومُضطَفونَ من جموع مقتل اللام ؟ فإنه يقال في ترخيمه : يا قاضي يا مُضطَفَ ، بردَ  
 اليماء في الأول والألف في الثاني ؛ إزوال سبب الحذف ، هذا مذهب الأكثرين ، وعليه  
 مشى في الكافية وشرحها ، لكنه اختار في التسهيل عدم الود .

(وَاجْعَلْهُ) أي اجعل الباق من المرخص (إِنْ لَمْ يُنْتَهِ حَذْفُ كَمَا \* لَوْ كَانَ  
 بِالآخِرِ وَضْمَانِهَا) أي كالاسم الثامن الموضوع على تلك الصيغة ؛ فيعطي آخره من  
 البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخر في الوضع ؟  
 فتقول : يا حَارُ ، ويأْجَفُ ، ويأْمَنْصُ ، ويأْقِمَطُ ، بالضم في الجميع ، كالميُّونَ  
 أسماء تامة لم يمحض منها شيء .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : لو كان ما قبل المذوف معتلاً قدرت فيه الضمة على هذه  
 اللغة ، فتقول في ناجية «يَأْنَاجِي» بالإسكان وهو عالم تقدير الضم ، ولو كان مضموماً  
 قدرت ضمها غير ضمه الأول نحو تَحَاجُّ وَمَنْصُ .

الثاني : يجوز في نحو يا حَارُ بنَ زَيْدٍ على هذه اللغة ضمُ الراء وفتحها كما جاز ذلك  
 في نحو يا بَكْرَ بنَ زَيْدٍ .

(قَلْنَ عَلَى) الوجه (الأولِ) وهو مذهب من ينتظر (في) ترخييم (تَمُودَيَا \*  
 ثَمُو) بإبقاء الواو ؛ لأنها محكوم لها حكم الحشو ، فلم يلزم مخالفته النظير (وَ) قل  
 (يَأْنَمِي طَلَى) الوجه (الثانيِ بِيَا) أي بقلب الواو ياء لتطفيفها بعد ضمة ، كما تقول في

جمع جَرْ وَدَلُو : الأَجْرِيُّ وَالْأَدْلِيُّ ، وَإِلَّا لَزَمَ عَدْمُ النَّظِيرِ ؛ إِذَا لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمُ مَعْربٍ آخِرٍ وَأَوْ لَازْمَةٍ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ؛ فَخَرْجٌ بِالْاسْمِ الْفَعْلِ نَحْوَ يَدْعُونَ وَبِالْمَعْربِ الْبَنْيِ نَحْوَ هُوَ وَذُو الْطَّائِيَّةِ ، وَبِذَكْرِ الْفَصْمِ نَحْوَ دَلُو وَغَرَّوْ ، وَبِاللَّازْمِ نَحْوَ هَذَا أَبُوكَ . وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ نَحْوِ صَمَيَّانَ وَكَرْوَانَ عَلَى الْأَوَّلِ : يَا صَمَيَّ وَيَا كَرَوَ ، بَفْتَحِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ لِمَا سَبَقَ ، وَعَلَى الثَّانِي : يَا صَمَادَ وَيَا كَرَادَ ، بَقْلَبِهِمَا أَلْفَالَ تَلْحِرُهُمَا وَانْفَتَاحٌ مَا قَبْلَهُمَا مَعَ عَدْمِ الْمَانِعِ الَّذِي سَيَأْتِي بِيَاهِ كَافِلٍ بِرَبِّي وَدَعَا . وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ سِقَاءِيَّةٍ وَعِلَّاً وَعَلَّاً عَلَى الْأَوَّلِ : يَا سِقَاءَيَّ وَيَا عِلَّاءَ ، بَقْلَبِهِمَا هَزْنَةٌ لِتَطْرُفِهِمَا وَيَا عِلَّاً وَبَفْتَحِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، وَعَلَى الثَّانِي : يَا سِقَاءَهُ وَيَا عِلَّاهُ ، بَقْلَبِهِمَا هَزْنَةٌ لِتَطْرُفِهِمَا بَعْدَ أَلْفِ زَانَةٍ ، كَافِلٌ بِرِشَاءِ وَكِسَاءَ . وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ لَاتَّ مُسْتَمَّيِّبِهِ عَلَى الْأَوَّلِ : يَا لَاتَّ ، وَعَلَى الثَّانِي : يَا لَاهُ ، بِتَضْعِيفِ الْأَلْفِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُفْلِمُ لَهُ ثَالِثٌ يَرْدِإِلِيهِ . وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ ذَاتِ عَلَى الْأَوَّلِ : يَا ذَادَ ، وَعَلَى الثَّانِي : يَا ذَوَا ، بَرِدُ الْمَحْذُوفِ . وَقُلْ فِي تَرْخِيمِ سُقَيْرِجَ تصْفِيرَ سَفَرْجَلِ عَلَى الْأَوَّلِ : يَا سُقَيْرِجَ ، وَعَلَى الثَّانِي : يَا سُقَيْرِجَ ، عِنْدَ الْأَكْثَرِيْنَ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : يَا سُقَيْرِجَ ، بَرِدُ الْلَّامِ الْمَحْذُوفَةِ لِأَجْلِ التَّصْفِيرِ ، وَفِرْوَعُ هَذَا الْبَابِ كَثِيرًا جَدًا ، وَفِي ذَكْرِ نَاهٍ كَفَايَةً .

(وَالْتَّزِيمُ الْأَوَّلُ فِي) مَوْضِعَيْنِ ؛ الْأَوَّلُ : مَا يُومَ تَقْدِيرُ تَنَاهِي تَذَكِيرَ مَؤْنَثَ (كَمُسْلِمَةَ) وَحَارَثَةَ وَحَفَصَةَ ، فَتَقُولُ فِيهِ : يَا مُسْلِمَ وَيَا حَارَثَ وَيَا حَفَصَ ، بِالْفَتْحِ ؛ لَثَلَا يَلْتَبِسُ بِنَدَاءِ مَذْكُورٍ لِتَرْخِيمِهِ ، وَالثَّانِي : مَا يَلْزَمُ بِتَقْدِيرِ تَنَاهِي عَدْمُ النَّظِيرِ كَطِيلِ مِسَانَ فِي لِغَةِ مِنْ كَسْرِ الْلَّامِ مُسْمَى بِهِ ؛ فَتَقُولُ فِيهِ : يَا طَيْلِسَ بِالْفَتْحِ عَلَى نِيَةِ الْمَحْذُوفِ ، وَلَا يَجُوزُ الْفَصْمُ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ قَبِيلٌ صَحِيحُ الْعَيْنِ إِلَّا مَا نَدَرَ مِنْ نَحْوِ صَبَقِيلَ اسْمَ امْرَأَةٍ وَعِذَابَ بَئْتِيسَ فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ، وَلَا قَبِيلَ مُعْتَلَهَا ، بَلْ التَّزِيمُ فِي الصَّحِيحِ الْفَتْحِ كَصَيْقَمَ وَفِي الْمَعْقَلِ الْكَسْرِ كَسَيْدَ وَصَيْبَ وَهَيْنَ ، وَكَحْبَلَيَّاتَ وَحَبْلَوِيَّ وَحَمْرَاوِيَ ؛ فَتَقُولُ فِيهَا : يَا حُبَّلَ وَيَا حُبَّلَوَ وَيَا حَمْرَاوَ بَفْتَحِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، عَلَى نِيَةِ الْمَحْذُوفِ ، وَلَا يَجُوزُ الْقَلْبُ عَلَى نِيَةِ الْإِسْتِقْلَالِ ؛ لَمَّا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ عَدْمِ النَّظِيرِ وَهُوَ كَوْنُ أَلْفِ قُعْلَ وَهَزْنَةٌ فَقَلَاءَ ، مِبْدَلَتِينَ وَهَا لَا يَكُونُانِ إِلَّا لِلتَّأْنِيَّتِ .

{تنبيه} : ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ، ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه ؛ فاعتبره الأخفش والمازفي والمبرد ، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيها تقدم وال تمام .

(وجواز الوجهين في) ماهو (كمسلمة) بفتح الأول اسم رجل؛ العدم المذورين المذكورين ؟ فتقول : يا مسلمة بفتح اليم وضها .

{تنبيه} : الأكثُر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول ، وهو أن يُنْوَى المذوق كأنص عليه في التسهيل ، وعبارته : تقدير ثبوت المذوق للترخيم أعرَف من تقدير التام بدونه .

\*\*\*

(ولَا ضِطْرَارٍ رَّحُوا دُونَ نِدَاءٍ مَا لِنَدَاءٍ يَصْلُحُ تَحْوُّلَ أَحَدًا)

أى : ويجوز الترخيم في غير النداء بشرط ثلاثة ؛ الأول : الاضطرار إليه ؛ فلا يجوز ذلك في السعة . الثاني : أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد ؛ فلا يجوز في نحو الفلام ، ومن ثم خطىء من جعل من ترخيم الفرورة قوله :

\* أوَالْفَامَكَةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِيِّ \*

كما ذكره ابن جن في الحتب ، والأصل التام ، خذف ألف وليم الأخيرة لامر وجه الترخيم لما ذكرناه ، ثم كسر اليم الأولى لأجل القافية .

الثالث : أن يكون إما زائدًا على الثلاثة أو بناء التائيت ، ولا تشترط العدية ولا

التأئيث بالباء علينا ، كما أنهما كلامه ونص عليه في التسهيل ، ومنه قوله :

\* لَيْسَ حَيٌّ هَلِ الْمُنْوِنِ بِمَحَالٍ \*<sup>(١)</sup>

- ٩٢٢ -

أى بحال

(١) المحفوظ في هذا ، وهو الموجود في شعر عبيد بن الأبرص ، روایة هذا البيت : ليس رسم على الدفين يمال فلوى ذروة فجني ذيال ولا شاهد فيه

﴿تَبَيَّه﴾ : اقتضى كلامه أن هذا الترميم جائز على الظفين ، وهو على لغة العام

إجماع ، كقوله :

٩٢٣ - لَنَعِمَ الْفَقِيْهُ تَفْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ  
طَرِيفُ بْنُ مَالِ لَيْلَةَ الْجَمْعَ وَالْأَنْتَصَرِ

أراد ابن مالك ؟ خذف السكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، وهذا نوعه .

وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنه المبرد ، ويدل للجواز قوله :

٩٢٤ - أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا  
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِيًّا أَمَاتًا

مكذا رواه سيبويه ، ورواه المبرد :

\* وَمَا عَهْدِي كَعْهْدِكِ يَا أَمَاتَا \*

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضي تعرير الروايتين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى ، واستشهد سيبويه أيضاً بقوله :

٩٢٥ - إِنَّ أَبْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْبِيْتِهِ  
أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

﴿خاتمة﴾ : قال في التسهيل : ولا يرْتَحِمُ في غيرها – يعني في غير الضرورة – منادى عارٍ من الشروط إلا ما شدمن «يا صاح» ، وأطرق كَرَا على الأشهر ؛ إذ الأصل صاحب وَكَرْوَان ، فرخما مع عدم العلمية شذوذ ، وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخما ، وأن ذَكْرَ الـكَرْوَان يقال له كَرَا . والله أعلم .

### الاختصاص

(الاختصاص) : فَصَرُّ الْحِكْمَةِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ خَبْرُ (كَنْدَاءِ) أَيْ جَاهَ عَلَى صُورَةِ النَّدَاءِ لِفَظًا تَوْسِعًا ، كَمَا جَاهَ الْخَبْرُ عَلَى صُورَةِ الْأَمْرِ ، وَالْأَمْرُ عَلَى صُورَةِ الْخَبْرِ ، وَالْخَبْرُ عَلَى صُورَةِ الْاسْتَفْهَامِ ، وَالْاسْتَفْهَامُ عَلَى صُورَةِ الْخَبْرِ ، وَلَكِنَّهُ يَفْارِقُ النَّدَاءَ فِي ثَمَانِيَّةِ أَحْكَامٍ :

الأول : أَنَّهُ يَكُونُ (دُونَ يَا) وَأَخْوَاتِهَا لِفَظَوْنِيَّةٍ .

الثَّانِي : أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي أُولَئِكَ الْمُسَكَّلَاتِ ، بَلْ فِي أَنْتَاهِهِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولِهِ : (كَائِنَهَا  
الْفَتَّى يَا زَرْ أَزْجُونِيَا) .

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ يَشْرُطُ أَنْ يَكُونَ الْقَدْمُ عَلَيْهِ اسْمًا بِعِنَاءٍ .

وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ : أَنَّهُ يَقُلُّ كُونَهُ عَلَمًا ، وَأَنَّهُ يَنْصُبُ مَعَ كُونِهِ مَفْرَدًا .

وَالسَّادِسُ : أَنَّهُ يَكُونُ بِالْقِيَامَةِ ، كَمَا سَيَّأَتِي أَمْثَلَةُ ذَلِكَ .

الْسَّابِعُ : أَنَّهُ يَقُلُّ تَوْصِفُ فِي النَّدَاءِ بِاسْمِ الإِشَارَةِ ، وَهُنَّا لَا تَوْصِفُ بِهِ .

الثَّامِنُ : أَنَّ الْمَازِنَى أَجَازَ نَصْبَ تَابِعٍ أَيْ فِي النَّدَاءِ ، وَلَمْ يُحَكِّمُوا هَنَاءً لِلْخَافِقِ وَجُوبَ رَفْهِهِ ، وَفِي الْأَرْتَشَافِ : لَا خَلَافٌ فِي تَابِعِهَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَخْصُوصَ - وَهُوَ الْإِسْمُ الظَّاهِرُ الْوَاقِعُ بَعْدَ ضَمِيرِهِ مَخْصُوصٌ أَوْ يُشَارِكُ فِيهِ -

عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ :

الْأُولُى : أَنَّهُ يَكُونُ أَيْهَا وَأَيْتَهَا ؛ فَلَهُمَا حَكِيمَاهُمَا فِي النَّدَاءِ وَهُوَ الْفَضْمُ ، وَيَلْزَمُهُمَا الْوَصْفُ بِاسْمِ  
حَقِيلٍ بِالْلَّازِمِ الرَّفْعِ نَحْوُ أَنَا أَفْعُلُ كَذَا أَيْهَا الرَّجُلُ ، وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتَهَا الْمِصَابَةُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَكُونُ مَعْرُوفًا بِالْأَنْوَاعِ ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِقُولِهِ :

(وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تِلْوَانَ كَمِثْلِ نَحْنَنُ التَّرْبَ أَسْنَغَ مَنْ بَذَلَ )  
بِالْمَذَالِ الْمُعْجَمَةِ ، أَيِّ أَعْطَى .

والثالث : أن يكون مُرفاً بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُرَاثٌ » وقوله :

٩٢٦ - نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابِ الْجَلْمَنْ

[ تَسْعَى ابْنَ عَفَانَ بِأَطْرَافِ الْأَسْلَنْ ]

قال سيبويه : وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان وعشرون مضافاً وأهل البيت وأآل فلان .

والرابع : أن يكون عَلَمًا ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٩٢٧ - بَنِي تَمِيمًا يُكَشِّفُ الضَّيَّابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ، ولا اسم إشارة .

{ تنبية } : لا يقع المختص مبنياً على الفم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرها فتصوب وناصبه فعل "واجب" الحذف ، تقديره أَخْصُ ، وأختلف في موضع أيها وأيتها ؛ فذهب الجمورو أنهما في موضع نصب بـأَخْصَ أيضاً ، وذهب الأخفش إلى أنه منادٍ ، ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ، إلا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : كُلُّ الناس أفقه منك يا عمر ، وذهب السيراف إلى أن أيّاً في الاختصاص مُغَرَّبة ، وزعم أنها تحتمل وجهين : أن تكون خبراً لمبدأ مذوق ، والتقدير : أنا أفعل كذا ، هو أيها الرجل ، أي المخصوص به ، وأن تكون مبدأ وخبر مذوق ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور .

{ خاتمة } : الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلماً كـأرأيت ، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم : بكَ اللَّهَ رَجَوَ الْفَضْلَ ، وسُبْحَانَكَ اللَّهَ الْعَظِيمُ ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

### التحذير والإغراء

التحذير : تنبية المخاطب على أمر مكره ليجتنبه .

والإغراء : تنبئه على أمر محمود ليفعله .

ولما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفهوم به ب فعل محدود لا يجوز إظهاره كالماء ، على تفصيل يأتي .

اعلم أن التحذير على نوعين ، الأول : أن يكون بإياك ونحوه ، الثاني : بدونه .

فال الأول يجب ستر عامله مطلقا ، كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالشَّرُّ وَنَحْوُهُ) أي نحو إياك ، كإياك ، وإياكم ، وإياكن (نَصَبْ \* حَذْرَنْ يَمَا) أي بعامل (اشتئثاره وجوبه) لأنه لما كثر التحذير بهذا الفظ جعلوه بدلا من الفظ بالفعل ، والأصل أحذر تلقي نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم للمضاف الأول وأنيب عنه الثاني فاتتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فاتتصب وانفصل (وَدُونَ عَطْفِ ذَا) الحكم أي النصب بعامل مستتر وجو با (إِيَّا انْسَبْ) سواء وجد تسلك أو كقوله :

فِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءِ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءُ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل : «باعِدْ نفَسَكَ من الأسد» ، ثم حذف بادعه والمضاف ، وقيل : التقدير أحذرك من الأسد ، فنحو «إياك الأسد» ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجائز على الثاني وهو رأي الشارح<sup>(١)</sup> ، وظاهر كلام التسهيل وبقصده البيت ، ولا خلاف في جواز «إياك أن تفعل» لاصلاحيته لتقدير مِنْ ، قال في التسهيل : ولا يحذف يعني العاطف بعد إيا إلآ والمحدود منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن ، وتقديرها مع أن تفعل كافٍ .

(١) جاز على الثاني لأن تقدير العامل «أحذر» وهو ينصب المفعول الثاني بنفسه تارة وبواسطة «من» تارة أخرى ، بخلاف «باعِدْ» فإنه لا ينصب الثاني إلا بواسطة «من» أو بالتضمين

﴿تَبِيهَان﴾ : الأول : ما قدمته من التقدير في «إياك والشر» هو ما اختاره في شرح التسهيل ، وقال : إنه أفلٌ تكلا ، وقيل : الأصل أنْتِ نفسك أن تدنو من الشر والشرأن يدُنُونَ مِنْكَ ، فلما حذف الفعل استفني عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثيرون من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور ، وذهب ابن طاهر وإن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر ؟ فهو عندما من قبيل عطف الجمل .

الثاني : حكم الضمير في هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه في غيره ، نحو «إياكِ نفسك أن تفعل ، وإياكِ أنت نفسك أن تَفْعَلَ ، وإياكِ وزيداً أن تفعل ، وإياكِ أنت وزيداً أن تفعل» .

(ومَا سِوَاهُ) أي ماسوى ما ياباً وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (سُنْنَةُ فَلْيَهُ لَنْ يَلْزَمَا \* إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ) سواء ذكر المذرحو «ما زِ رَأْسُكَ وَالسِيفُ» ، أي يا مازنُ قِ رأسك واحد رأس السيف ، أم لم يذكر نحو «ناقة الله وسقينها» (أو الشكرار) كذلك (كالضيَّقَ الضيَّقَمْ) أي الأسد الأسد (يَادَا السَّارِي) وهو «رأسك رأسك» حملوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سُنْنَةُ العامل وإظهاره ، تقول «نَفْسَكَ الشَّرُّ» أي جَنْبَ نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول «الْأَسَدُ» أي احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت ، ومنه قوله :

٩٢٨ — خَلَ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَنْبُنيَ الْمَنَارَ بِهِ [وَابْرُزَ بَيْزَرَةَ حَتَّىْ اضْطُرَكَ الْقَدْرُ]

﴿تَبِيهَات﴾ : الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال المجزولي : يصح ولا ينفع .

الثاني : شمل قوله «إلا مع العطف أو التكرار» الصور الأربع المقدمة ، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها وهي «رأسك رأسك» يجوز فيها إظهار العامل ،

فإنه قال :

وَنَحْنُ رَأَتَكَ كَإِبَاكَ جَعْلٌ إِذَا الَّذِي يُمْهَدُ مَغْطُوفًا وَصِلٌ  
وقد صرخ ولده بما تقدم .

الثالث : المطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو ، وكون ما بعدها مفمولاً معه جائز ؟ فإذا قلت « إياك وزيندا أنت فعل كلذا » صح أن تكون الواو داو مع .

( وَشَدَ ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو « إياتي » في قول عمر رضي الله عنه : « لَتُذَكَّرَ لَكُمُ الْأَسْلُ وَالرَّمَاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّاهُ وَأَنْ يَخْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرْنَبَ » والأصل : إياتي باعدوا عن حذف الأرباب ، وباعدوا أنفسكم عن أن يمحفظ أحدكم الأرباب . ثم حذف من الأول المهدور ، ومن الثاني المهدور ، ومثل إياتي إياتنا ( وَإِيَّاهُ ) وما أشبهه من ضمائر العيبة المنفصلة ( أشتـ ) من إياتي ، كاف قول بعضهم « إذا بلغ الرجل الستين فـإياتـ وـإياتـ الشـوابـ » والتـحـذـير فـليـحـذـرـ تـلاقـ نـفـسـ وـأـنـسـ الشـوابـ ، وفيه شذوذان : بـجـيـ التـحـذـيرـ فـيـ لـفـاتـ ، وـإـضـافـةـ إـيـاـ إـلـىـ ظـاهـرـ وـهـوـ الشـوابـ ، ولا يـقـاسـ عـلـىـ ذـلـكـ كـاـ أـشـارـ إـلـىـ ذـلـكـ بـقـولـهـ ( وـعـنـ سـبـيلـ الـقـضـدـ مـنـ قـاسـ اـنـتـبـدـ ) أـيـ مـنـ قـاسـ عـلـىـ إـيـاتـ وـإـيـاتـ وـمـاـ أـشـبـهـمـاـ فـقـدـ حـادـ عـنـ طـرـيقـ الصـوابـ ، اـهـ .

{تنبيه} : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على « إياتي ، وإياتنا » فإنه قال : ينصب مهدر إياتي وإياتنا معطوفاً عليه المهدور ، فلم يصرح بشذوذ ، وهو خلاف ما هنا

\*\*\*

( وَكَمْهَدَرِ يَلَا إِيَّاهُ اجْعَلَاهُ مُفَرِّي بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصَلَّاهُ ) من الأحكام ؛ فلا يلزم ستر عامله إلا مع المطف كقوله « المروءة والتجدة » بتقدير الزم ، أو التكرار ك قوله :

٩٢٩ — أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ

كـسـائـعـ إـلـىـ الـمـيـعـاـ بـغـيـرـ سـلـاحـ  
وـإـنـ أـنـ عـمـ الـمـزـهـ فـأـعـلـمـ جـنـاحـهـ وـهـلـ يـنـهـضـ الـبـازـيـ بـغـيـرـ جـنـاحـ؟

أى ألزم أخاك ، ويجوز إظهار العامل في نحو « الصلاة جامقة » ؛ إذ الصلاة نصب على الإغراء بتقدير اخضروا ، وجامعة : حال ؟ فلو صرحت باحضروا جاز .

» تنبية ) : قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير ، كقوله :

٩٣٠ - إِنَّ فَوْمَا مِنْهُمْ عَيْزٌ وَأَشْبَاهُ عَيْزٍ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ  
تَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَاتَ لِأَحُوا النَّجْدَةِ السَّلَاحُ

وقال القراء في قوله تعالى : « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه الجاز ؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، اهـ .

» خاتمة ) : قال في التسهيل : الحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو « كَلِينِيْما وَتَمْرَا » ، و « أَمْرَا وَنَفْسَهُ » ، و « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » ، و « أَحَشَفَا وَسُوْرَ كِيلَةً » ، و « مَنْ أَنْتَ زَيْدًا » ، و « كُلَّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا » ، أو « وَلَا شَيْئَةٌ حَرٌّ » ، و « هَذَا وَلَا زَعْمَاتِكَ » ، و « إِنْ تَأْتِ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ » ، و « مَرْجَبَا وَأَهْلَا وَسَهْلَا » ، و « عَذِيرَكَ وَدِيَارَ الْأَحْبَابِ » ، بإضمار: أعطني ، ودع ، وأزيل ، وأتبين ، وتذكرة ، وتنذر ، واصنعن ، ولا ترتكب ، ولا أنور ، وتجد ، وأصببت ، وأتيت ، ووطئت ، وأخضر ، وأذكّر .

نعم قال : وربما قيل « كلامها وغرا ، وكل شيء ولا شئية حر ، ومن أنت زيد ، أي كلامها لي وزدني ، وكل شيء أمم <sup>(١)</sup> ولا ترتكب ، ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك <sup>(٢)</sup> . وافه أعلم .

(١) أمم - بفتح الميم والميم كبطول - أي هن سهل يسير

(٢) ذكرك : هو من إطلاق المصدر مرادا به اسم الفعل : أي الذي تذكره وتحدد عنه وتتكلم فيه هو زيد

### أسماء الأفعال والأصوات

(ما نَابَ نِقْلٍ) فِي الْعَمَلِ وَلَمْ يَتَأْثُرْ بِالْعَوَامِلِ وَلَمْ يَكُنْ فَضْلَةً (كَشْتَانَ وَصَّةُ \* هُوَ اسْمُ قِيلٍ، وَكَذَا أُوْةُ وَمَهُ)

فَإِنَّا نَابَ عَنِ الْفَعْلِ : جُنْسٌ يَشْمَلُ اسْمَ الْفَعْلِ وَعِبِيهِ مَا يَنْبُوبُ عَنِ الْفَعْلِ ، وَالْقِيدُ الْأُولُ - وَهُوَ لَمْ يَتَأْثُرْ بِالْعَوَامِلِ - فَعَلَّمَ بِخُرُجِ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ بِدِلْلَاءِ مِنَ الْأَفْظَرِ بِالْفَعْلِ وَاسْمَ الْفَاعِلِ وَنَحْوِهَا ، وَالْقِيدُ الثَّانِي - وَهُوَ لَمْ يَكُنْ فَضْلَةً - لِإِخْرَاجِ الْمَحْرُوفِ ؛  
قَدْ بَأَنَّ لَكَ أَنْ قَوْلَهُ كَشْتَانَ تَتَسْمِي لِلْعَدِ ، فَشَّتَانَ : يَنْبُوبُ عَنِ افْتَرَقِ ، وَصَّةُ : يَنْبُوبُ عَنِ اسْكَتِ ، وَأُوْةُ : عَنْ أَنْوَجِ ، وَمَهُ : عَنْ انْكَفَفِ . وَكُلُّهُمَا لَا تَتَأْثُرْ بِالْعَوَامِلِ ، وَلَيْسَ فَضْلَاتٍ لِاستِقلَالِهَا .

﴿تَنبِيَهٌ﴾ : الْأُولُ : كَوْنُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَسْمَاءً حَقِيقَةً هُوَ الصَّحِيفُ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ ، وَقَالَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ : إِنَّهَا أَفْعَالٌ اسْتَعْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا أَفْعَالٌ حَقِيقَةٌ ، وَعَلَى الصَّحِيفَ لِلأَرْجُحِ أَنْ مَدْلُومَهَا لِفَظِ الْفَعْلِ لَا الْحَدِيثُ وَالزَّمَانُ ، بَلْ تَدْلِي عَلَى مَا يَدْلِلُ عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ كَأَنْفُهُمْ كَلَامَهُ ، وَقَيْلٌ : إِنَّهَا تَدْلِي عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ كَالْفَعْلِ ، لَكِنْ بِالْوَضْعِ لَا بِأَصْلِ الصِّيَغَةِ ، وَقَيْلٌ : مَدْلُومَهَا الْمَصَادِرُ ، وَقَيْلٌ : مَا سَبَقَ اسْتِعْمَالَهُ فِي ظَرْفٍ أَوْ مَصْدَرٍ بَاقِيٍّ عَلَى اسْمِيهِ كَرُوَيْدَ زَيْدَأْ ، وَدُونَكَ زَيْدَأْ ، وَمَا عَدَاهُ قِيلٌ كَنْزَالِ وَصَّةُ ، وَقَيْلٌ : مِنْ قَمْ بِرَأْسِهِ يَسْمِي خَالَفَةَ الْفَعْلِ .

الثَّانِي : ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوَيْنِ مِنْهُمُ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لَا مَوْضِعُ لَهَا مِنِ الإِعْرَابِ ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْمَصْنَفِ ، وَنَسَبَهُ بِعُصُبِهِمْ إِلَى الْجَمْهُورِ ، وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ وَمَنْ وَاقَهُ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِعَصْمَرٍ ، وَنَقْلٌ عَنْ سَبِيبِهِ وَعَنْ الْفَارَسِيِّ الْقَوْلَانِ ،

وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ، وأغناها مرفوعاً عن الخبر  
كما أغنى في نحو «أقْاتَ الْرِّيدَان» .

(وَمَا يَمْنَى أَفْعَلَ كَامِينَ كَثْرَ) ما : موصول مبتدأ ، وما بعده صلته ، وكثير :  
خبره ، أي ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك «آمِينَ» بمعنى استجب ،  
و«صَه» بمعنى اسكت ، و«مَه» بمعنى انكشف ، و«تَيَدَّ وَتَيَدَّ» بمعنى آمنَ ،  
و«هَيْتَ ، وَهِيَا» بمعنى أسرع ، و«وَيْهَا» بمعنى أغفر ، و«إِيه» بمعنى امتص  
في حديثك ، و«حَيَّهَلَ» بمعنى انتِ أو أقبلْ أو عَجَّلْ ، ومنه باب «نَزَالٍ» وقد مر  
أنه مقياس من الثلاثي ، وأن «قَرْفَار» بمعنى فرق ، و«عَرَغَارِ» بمعنى عرعر شاذ .  
﴿تنبيه﴾ : في آمين لفتان : آمِينَ بالقصر على وزن فَعِيل ، وآمِينَ بالمد على وزن  
فاعيل ، كلتاها مسمومة ؛ فمن الأولى قوله :

٩٣١ - تَبَاعَدَ مِنِي فَطَعَلَ وَابْنُ أَمِينٍ آمِينٌ فَرَادَهُ مَا يَيْنَنَا بُعْدًا  
ومن الثانية قوله :

٩٣٢ - [يَا رَبُّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا] وَرَبَّنِمُ اللَّهُ عَنْدَأَ قَالَ آمِينَا  
وعلى هذه اللغة فقيل : إنه عجمي مُقرَّب ؛ لأنَّه ليس في كلام العرب فاعيل ، وقيل :  
أصله آمِينَ بالقصر فأشبّحت فتحة الممزة فتولدت الآف كاف قوله :  
٩٣٣ - أَفُلُ إِذْ خَرَتْ حَلَى السَّكَنَكَالِ [يَا نَاقِي مَا جَلَتْ مِنْ مَجَالِ]  
قال ابن إياز : وهذا أولى .

(وَغَيْرَهُ كَوَى وَهِيَاتَ تَرَزُّ) أي غَيْرُ ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر  
قلَّ ، وذلك ما هو بمعنى الماضي كشَّان بمعنى اتفق ، وهِيَاتَ بمعنى بعد ، وما هو  
بمعنى المضارع كأوْهَ بمعنى أتوجع ، وافَّ بمعنى انضجَر ، ووَى وَوَاهَ بمعنى أعجب ،  
كقوله تعالى : «وَى كَاهَ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ» ، أي أُعجب لمعدم فلاح الكافرين ،  
وقول الشاعر :

٩٣٤ - وَإِنِّي أَنْتَ وَفُوكَ الْأَشْتَبُ

[ كَانَ مَذْرُ عَلَيْهِ الزَّنَبُ ]

وقول الآخر :

\* وَاهَا إِسْلَمَ نُمُّ وَاهَا وَاهَا \*

{ تنبهان } : الأول تلحق وَى كاف' الخطاب كقوله :

٩٣٥ - وَلَقَدْ شَقَّ تَفْسِي وَبِرْأَ سُقْمَهَا

قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيُكَ عَنْتَرَ أَقْدِيمِ

قيل : والآية المذكورة قوله تعالى « وَنَيْكَانَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ » من ذلك ، وذهب أبو عمرو بن القلاه إلى أن الأصلَ ويلك ، خذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفتح أَنْ بفعل مضمر كأنه قال : ويُك اعلم أَنْ ، وقال قطرب : قبلها لام مضمر ، والتقدير ويُك لأنَّ ، والصحيحُ الأول .

قال سيبويه : سألتُ الخليلَ عن الآيتين فزعم أنها وَى مفصولة من كأن ، ويدل

على ما قاله قولُ الشاعر :

٩٣٦ - وَى كَانْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبْ يَجْعَلْ

بَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِيشْ عَيْشَ ضُرَّ

الثاني : ما ذكره في هيهات هو المشهور ، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد ، وأنها في موضع رفع في قوله تعالى « هَيْهَاتْ هَيْهَاتْ لَمَا تَوَعَدُونَ » وذهب البرد إلى أنها ظرف غير متمكن ، وبنى لا بهاءه وتأوyle عنده « في البعد »<sup>(١)</sup> ويفتح الحجازيون تاء هيهات ، ويقفون بالباء ، ويكسرها تاء ، ويقفون بالباء ، وبضمهم بضمها ، وإذا ضمت فذهب أبي على أنها تكتب بالباء ، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالباء ، وحكى الصفانى فيها ستًا وتلائين لغة : هيهات ، وأيهات ، وهيهات ، وأيهات ، وهيهات ، وأيهات ،

(١) يعني أن معنى هيهات عند البرد : في البعد. وهيهات — على هذا — خبر مقدم، واللام زائدة ، وما : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ماتوعدون مستقر في البعد

وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومتقوته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة ؟ فذلك ستة وثلاثون . وهي غيره هبهاك وأيهماك وأيهاماً <sup>(١)</sup> وهيهاه وهبهاه .

( وال فعل من أسمائه علئيك \* وهكذا دونك مع إليناك ) الفعل : مبتدأ ، ومن أسمائه عليك : جملة اسمية في موضع الخبر ، ودونك أيضاً : مبتدأ ، خبره هكذا ، يعني أن اسم الفعل على ضربين ؟ أحدهما : ما وضعت من أول الأمر كذلك كشنان وصه ، والثاني : ما قيل عن غيره ، وهو نوعان ؛ الأول منقول عن ظرف أو جار ومحرر ، نحو علئيك بمعنى الزم ، ومنه « علئيك نفسك » أي الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيداً : بمعنى خذه ، ومكانك : بمعنى أنتب ، وأمامك : بمعنى تقدم ، ووراءك : بمعنى تأخر ، وإليك : بمعنى تنبع .

﴿ تنبهات ﴾ : الأول قال في شرح الكافية : ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، أي فإنه لا يقتصر فيها على السباع ، بل يقيس على ما سمع مالم يسمع .

الثاني : قال فيه أيضاً : لا يستعمل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب ، وشد قولهم : علئيه رجلاً [ليسن] بمعنى ليلزم ، وعلى الشيء ، بمعنى أولئك ، وإلى : بمعنى أنتبه ، وكلامه في التسهيل يقتضي أن ذلك غير شاذ .

الثالث : قال فيه أيضاً : اختلف في الضمير المتعلق بهذه الكلمات ؟ فوضعه رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصررين وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « على عبد الله زيداً » بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير محظوظ الموضع ، لا سرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرتفع للموضع يقتضي الفاعلية ؟ فذلك في التوكيد أن تقول « عليكم گلّكم »

(١) أي بهاء سكت ساكنة في آخره ؛ فقاررت « أيهاء » المذكورة في اللغات التي حكها الصفاني من وجهين ؛ لأن هاء تلك منقلبة عن تاء التائنت ، ولأنها متعركة .

زِيَّدًا» بالجزر توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمسفكن المرفع .  
 والنوع الثاني : منقول من مصدر ، وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ، ومصدر  
 أهل فعله . وإلى هذا النوع ينتمي الإشارة بقوله (كَذَّا رُوَيْدَ زَيْدَ بْلَهْ نَاصِبَيْنِ) أي  
 ناصبيين ما بعدهما ، نحو « رُوَيْدَ زَيْدَ ، وَبَلَهْ عَمْرَا » فاما رويد زيداً فاصله ازويد  
 زيداً ازواداً ، يعني أمهله امهلاً ، ثم صفروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام  
 فعله ، واستعملوا تارة مضافاً إلى مفعوله فقالوا « رُوَيْدَ زَيْدَ » وتارة منوناً ناصباً  
 للفعول ، فقالوا « رُوَيْدَ زَيْدَاً » نعم إنهم نقلوه وسموا به فعله ، فقالوا « رُوَيْدَ  
 زَيْدَاً » ومنه قوله :

٩٣٧ - رُوِيَّدَ عَلَيْهَا جُدًّا مائِذَى أَمْمِينَ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَدْهُمْ مُتَابِنٌ<sup>(١)</sup>  
 أَنْشَدَهُ سَيِّدُهُ . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا اسْمُ فَعْلٍ كُوْنُهُ مَبْنِيًّا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى بَنَاءِهِ  
 عَدْمُ تَنْوِينِهِ . وَأَمَّا بَلْهُ فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُصْدَرٌ فَعْلٌ مَهْلٌ مَرَادِفٌ لَدَعْ وَاتْرُكُّ ، فَقَيْلُ فِيهِ  
 «بَلْهَ زَيْدٌ» بِالإِضَافَةِ إِلَى مَفْعُولِهِ، كَمَا يُقَالُ تَرَكَ زَيْدٍ، ثُمَّ قَيْلُ «بَلْهَ زَيْدًا» بِنَصْبِ الْمَفْعُولِ  
 وَبَنَاءِ بَلْهٍ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ فَعْلٍ ، وَمَنْهُ قَوْلُهُ :

\*بَلْهُ أَلَا كَفَ كَانُهَا لَمْ تُخْلِقُ \*

بنصب الأكف ، وأشار إلى استعمالها الأصل بقوله : (وَيَعْمَلُانِ اتْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) أي معر بين بالنصب دالّتين على الطلب أيضاً، لكن لا على أن هما اسماء فمل، بل على أن كلاماً منها بدل من اللفظ بفعله نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ وبَلْهَ عَزِيزٍ، أي إمهالَ زَيْدَ وَرَأْكَ عَزِيزٍ، وقدروى قوله « بَلْهَ الْأَكْفُ » بالجر على الإضافة ؟ فرويد: تضاف إلى المفعول كما مر، وإلى الفاعل محمودُ زَيْدَ عَزِيزاً، وأما « بَلْهَ » فإضافتها إلى المفعول كما مر، وقال أبو علي: إلى الفاعل، ويجوز فيها حينئذ القلب، نحو بَلْهَ زَيْدٍ، رواه أبو زيد، وبجوز فيها حينئذ التنوين ونصب ما بعد هما،

(٢) رواه ابن كيسان «ولكن بعضهم متى مامن» وفسره أنه ذاهب إلى اليمن ، ووقع في نسخ الشرح «بعضهم متباين» وأعتقد أنه تصحيف لما رواه ابن كيسان .

وهو الأصل في المصدر المضاد ، نحو رُويَدًا زَيْدًا وَبِلَهَا عَمَرًا . ومنع المبرد النصب برويد؛ لكونه مصغراً .

﴿ تنبهات ﴾ : الأول : الضمير في « يعلمان » عائد على رُويَد وبِلَه في الفظ لا في المعنى ؛ فإن رويد وبِلَه إذا كاذا اسمى فعل غير رويد وبِلَه المصدرين في المعنى .

الثاني : إذا قلت « رويدك وبِلَه الفقي » احتمل أن يكونا اسمى فعل ؟ ففتحتهما فتحة بناء والكاف من « رويدك » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب منها في « ذلك »، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب ، وحينئذ فالكاف في « رويدك » تحمّل الوجهين : أن تكون فاعلاً ، وأن تكون مفعولاً .

الثالث : تخرج رويد وبِلَه عن الطلب ؟ فأما به فتكون أسماء بمعنى كيف ؟ فيكون ما بعدها مرفوعاً ، وقد روى « بَلَهُ الْأَكْفَهُ » بالرفع أيضاً ، ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو علي الرفع بعدها ، وفي الحديث « يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنَ رَأَتْ وَلَا أَذْنَ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلَهِ مَا أَطْلَقْتُمْ عَلَيْهِ » فوقعت معربة محورة بين ، وخارجية عن المعنى المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى من يعدها من الفاظ الاستثناء ، وهو مذهب بعض السکوفيين . وأما رُويَد ف تكون حالاً نحو « سَارُوا رُويَدًا » فقيل : هو حال من الفاعل أي مُرْوِدِين ، وقيل : من ضمير المصدر المخدوف أي سَارُوهُ أَيْ السَّيْرَ رُويَدًا ، وتكون نعتاً مصدر إما مذكور نحو سَارُوا سَيْرَ رُويَدًا ، أو مخدوف نحو سَارُوا رُويَدًا ، أي سَيْرَ رُويَدًا .

(وَمَا لِمَا تَنَوَّبَ عَنْهُ مِنْ تَحْمِلُ \* لَهَا) ما : مبتدأ موصول صلته لما ، وما من لما : موصول أيضاً صلته تَنَوَّب ، وعنده ومن عمل : متعلقان بتَنَوَّب ، ولها : خبر المبتدأ ، (١٤ - الأسمونى ٢)

والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما ، والعائد على ما الثانية الماء من عمه .

يعني أن القمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها ، أي لهذه الأسماء ؛ فترفع الفاعل ظاهراً في نحو « هَيْنَهَا تَجْمُدُ وَشَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، لأنك تقول : بَعْدَتْ تَجْمُد ، واقتصر زيد وعمرو ، ومضمراً في نحو زَال . وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد ، نحو « دَرَاكِ زَيْدًا » لأنك تقول : أَذْرَفَ زَيْدًا ، ويتعذر منها بحرف من حروف الجر ما هو يعني ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى حَيَّهَن بنفسه لـما ناب عن اشت في نحو « حَيَّهَن لِلْأَزْرِيدَ » وبالباء لما ناب عن عَجَّلْ في نحو « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونْ خَيْلًا يَعْمَرُ » أى فَسَجَّلُوا بذكر عمر ، وبعل لما ناب عن أقبل في نحو « حَيَّهَن عَلَى كَذَا » .

﴿نبهات﴾ : الأول : قال في التسهيل : وحَكَّمُهَا - يعني أسماء الأفعال - غالباً في التدري واللزم حكم الأفعال ، واحترز بقوله « غالباً » عن آمين ؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحظ لمفعول .

الثاني : مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمراً ، قال في شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدماً للدالة متاخر عليه جائز عند سيبويه .

الثالث : قال في التسهيل : ولا علامه للمضمر المرتفع بها ، يعني بأسماء الأفعال . ثم قال : وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على <sup>(١)</sup> فعليته ، يعني كافيهات وتعلان ، فإن بعض النحوين غلطـاً فمدـها من أسماء الأفعال ، وليسـا منها ، بل هـما فـملان غـير متصرفـين لـوجوب اـتصـال ضـمير الرـفع الـبارـز بـهـما ، كـقولـك الـأـثـنـي « هـاتـي وـتـعـالـيـ » ، رـلـلـاثـنـين وـالـأـثـنـين « هـاتـيـا وـتـعـالـيـا » ، وـالـجـمـاعـتـين « هـاتـوـا وـتـعـالـوـا ، وـهـاتـيـن وـتـعـالـيـن » ، وهـكـذا حـكـمـ هـلـمـ عند بـنـي تـمـيم ، فـبـنـهم يـقـولـون : هـلـمـ ، وـهـلـمـيـ ، وـهـلـمـاـ ،

(١) يريد أنك تقول في اسم الفعل « صـهـ » بـمعـظـمـ وـاحـدـ لـالـفـرـدـ وـالـثـنـيـ وـالـجـمـاعـ ، وـلا تـبـرـزـ مـهـ ضـميرـاـ ، فإذا بـرـزـ الضـميرـ معـ كـافـهـ تـشـيـهـ اـسـمـ الفـعـلـ فيـ عـدـمـ التـصـرـفـ فـليـسـتـ هـذـهـ الـكـلمـةـ اـسـمـ فـعـلـ ، بلـ هـرـ ، فـعـلـ مـثـلـ هـاتـ وـتـعـالـ .

وهلْوا ، وهلْمَنَ » فهى عندهم فعل لا اسم فعل ، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها باللون نحو هامن .

قال سيبويه : وفدى تدخل الخفينة والثقيلة ، يعنى على هلم ، قال : لأنها عندم بمعناة رمَّ ، ورُدَّ ، ورُدُّ ، وأزدَّ ، وأزدَّ . وقد استعمل لها مصارعا من قيل له : هلم ، فقال : لا هلم ، وأما أهل الحجاز فيقولون « هلم » في الأحوال كلها ، كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى « قُلْ هَلْ شَهَدَ إِنَّمَا كُمْ » « والقائلين لإخوانهم هلم إلينا » وهى عند الحجازيين بمعنى احضر ، وتأنى عندم بمعنى أقبل .

( وأخر مالذى ) الأسماء ( فيه العمل ) وجوبها فلا يجوز « زَيْدًا دَرَاكِ » خلافا للكسائى ، قال الناظم : ولا حجة له في قول الراجز :

٩٣٨ - يَا أَيُّهَا النَّاجِحُ دَلْوِي دُونَكَا  
إِنْ رَأَيْتُ النَّاسَ يَخْمُدُونَكَا

لصحة تقدير « دَلْوِي » مبتدأ أو مفعولا بدُونَكَ مضمرا ، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ، ويأتى هذا التأويل الثاني في قوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » .

﴿ تنبیهات ﴾ : الأول : ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائى ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين .

الثاني : توم المكودى أن « لذى » « اسم » موصول قال : والظاهر أن ما في قوله « مالذى فيه العمل » زائدة ، ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأن لذى بعدها موصولة ، وليس كذلك ، بل ما موصولة ، لذى : جار و مجرور في موضع رفع خبر مقدم ، والمعلم : مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما .

الثالث : ليس في قوله « العمل » مع قوله « عمل » إبطاء ؛ لأن أحد ما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب .

(وَاحْسِمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ \* مِنْهَا) أي من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أي سوى المنون (بَيْنُ ) قال الناظم في شرح السكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجربه من التنوين ، وعلامة تنكير التسكرة منها استعماله منونا . ولما كان من الأسماء الحضرة ما يلزمه التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات ، وما يلزمه التنكير كأحدٍ وغريبٍ ودَيَارٍ، وما يُعرَفُ وقتاً وبنكراً وقتاً كرجل وفرس، جملوا هذه الأسماء كذلك ، فألزموا بعضاً التعريف كنزال وبله وأمين ، وألزموا بعضاً التنكير كـواهاً وـوَيْهَا ، واستعملوا بعضاً بوجهين فنون مقصوداً تنكيره و مجرد مقصوداً تعريفه ، كـصَهْ وـصَهْ وـافْ وـافْ ، انتهى .

﴿تنبيه﴾ : ما ذكره الناظم هو المشهور ، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف - ما نون منها ومالم ينون - تعريف علم الجنس .

\*\*\*

(وَمَا يَرِدُ خُوَطِبَ مَا لَا يَعْقُلُ مِنْ مُشَبِّهِ أَسْمَ الفِعْلِ صَوْنَاتِيْجَعْلَنْ )

( \* كَذَّا الَّذِي أَجَدَى حِكَمَةَ كَفَبَ \* )

أي : أسماء الأصوات : ما وضعت لخطاب مالا يعقل ، أو ما هو في حكم مالا يعقل من صغار الآدميين ، أو لحكمة الأصوات ، كذا في شرح السكافية ؛ فالنوع الأول إما زجر كَبَلًا للغيل ، ومنه قوله :

٩٣٩ - [أَعْيَزْتَنِي دَاءَ بِأَمْكَنْ مِثْلُهِ] وَأَئِ جَوَادِ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَّا

وعدس للبلل ، ومنه قوله :

\* عَدَسْ مَالِبَادَ عَلَمِيكِ إِيمَارَةُ \*

وكنخ لاطفل ، وفي الحديث « كنخ كنخ فإبها من الصفة » وهيد ، وهاد ، ودة ، وجـه ، وعـاه ، وعـيه ، للـابل . وعـاجـ ، وهـيـجـ ، وـحـلـ ، للـناـقةـ . وإـسـ ، وهـسـ ، وهـجـ ، وـقـاعـ ، للـقـمـ ، وهـجـاـ وهـجـ لـالـكـلـبـ ، وـسـعـ لـالـضـأنـ . وـوـحـ لـالـبـقـرـةـ ، وـعـزـ وـعـيـزـ لـالـعـيـزـ ،

وَحَرُّ لِلْجَارِ ، وَجَاءَ لِلْسَّبِيعِ ، وَإِمَا دَعَاهُ كَأُولُ لِلْفَرْسِ ، وَدَوْزُهُ لِلرَّبِيعِ ، وَعَوْنَهُ لِلْجَهْشِ ،  
وَبُسْنُ لِلْقَمَمِ . وَجَوْنَتْ وَجِيٌّ لِلْأَبْلِ الْمُورَدَةَ ، وَتُوٌّ ، وَتَأْلِيْسُ الْمَرْزِيِّ ، وَتَنْخُ مَخْفَنَا  
وَمَشْدَدَا لِلْبَعِيرِ الْمَنَاخَ ، وَهِدْعَ لِصَفَارِ الْأَبْلِ الْمَسْكَنَةَ ، وَسَأْوَشُو لِلْحَارِ الْمَوْرَدَ ، وَدَجَ  
لِلْدَجَاجِ ، وَقُوسُ لِلْكَلْبِ . وَالنَّوْعُ الثَّانِي كَفَاقِ لِلْفَرَّابِ . وَمَاهٌ - بِالْإِمَالَةِ - لِلْظَّبَيْبِ .  
وَشِيبٌ لِشَرْبِ الْأَبْلِ ، وَعِنْيَطٌ لِلْمَتَلَاعِبِينِ ، وَطِبِّيْخٌ لِلْأَصَاحِلَكِ ، وَطَاقٌ لِلْضَّرَبِ ،  
وَطَقٌ لِوَقْمِ الْحَجَارَةِ ، وَقَبَ لِوَقْمِ السِّيفِ ، وَخَاقٌ بَاقٌ لِلنَّكَاحِ ، وَقَاشٌ مَاشٌ  
لِلْقَمَاشِ

﴿تنبيه﴾ قوله «من مشبه اسم الفعل» كذا عبر به أيضا في الكافية، ولم يذكر  
في شرحها ما احتراز به عنه. قال ابن هشام في التوضيح: وهو احتراز من نحو قوله:  
٩٤٠ - يادَارَ مَيْهَةَ بِالْقَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ [أَفَوْتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمْدِ]  
وقوله:

٩٤١ - أَلَا أَيُّهَا اللَّذِيلُ الطَّوَيْلُ أَلَا انجَلِي  
[بِصَبْيَحٍ ، وَمَا الإِضْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ]

انتهى .

(وَالرَّمَّ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنواعين أسماء الأفعال  
والأصوات، وهو ما صرّح به في شرح الكافية، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات،  
وهو أولى؛ لأنّه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب.  
وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهمّلة في أنها لا عاملة ولا معومة؛ فهي أحق  
بالبناء من أسماء الأفعال .

﴿تنبيه﴾: هذه الأصوات لا ضمير فيها، مخالف أسماء الأفعال؟ فهي من قبيل  
الفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

﴿خاتمة﴾ : قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن ، كقوله :

٩٤٢ - فَذَاقُبَاتْ عَزَّةً مِنْ عَرَاقِهَا مُلْصِقَةً السَّرْجِ بِحَاقِ بَاقِهَا أَىْ يَفْرِجُهَا ، وَقُولَهُ :

٩٤٣ - [وَلَوْ تَرَى إِذْ جَعَبَتِي مِنْ طَافِ] وَلَئِنْ مَشَلْ جَنَاحِ غَافِ أَىْ عَرَابِ ، وَمِنْهُ قُولُ ذِي الرَّمَةِ :

٩٤٤ - تَدَاعَنَفْ يَاسِرِ الشَّيْبِ فِي مُتَنَلِّمِ جَوَانِبُهُ مِنْ بَعْرَةٍ وَسِلَامٍ وَقُولُهُ أَيْضًا :

٩٤٥ - لَا يَنْعَشُ الظَّرْفُ إِلَّا مَا يَحْوُنُهُ دَاعِ يُنَادِيهِ يَاسِرِ اللَّاهِ مَبْغُومٌ<sup>(١)</sup>  
فالشَّيْبُ : صوتُ شربِ الإبل ، واللَّاهُ : صوتُ الظُّبَيَّةِ كَامِ ، اه . وَاللهُ أَعْلَمُ .

### نونا التوكيد

(لِفِقْلِ تَوْكِيدٍ بِنُونَينْ هُمَا) الثقلة والخفيفة (كَنُونَيْ اذْهَبَنْ وَأَقْصِدَنْهُمَا)  
وقد اجتمعا في قوله تعالى : « لَيْسُ جَنَّنَ وَلَيَكُونَا » وقد تقدم أول الكتاب  
أن قوله :

\* أَقَانِلْ أَخْفِرُوا الشَّهُودَا \* ضرورة

﴿تبنيه﴾ : ذهب البصريون إلى أنَّ كلامَهَا أصلٌ<sup>(٢)</sup>؛ لتناخُلِ بعضِ أحكامِهِما ،  
وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخفيفة فرع الثقلة ، وقيل : بالعكس ، وذكر الخليل أنَّ  
التوكييد بالثقلة أشد من الخفيفة .

(بُوْكَثَانِ أَفْتَلْ) أى فعل الأمر مطلقاً ، نحو : أضرِبَنْ زَيْداً ، ومنه  
الدعاء كقوله :

(١) ينش : يرفع ، وبابه نفع . ويحونه : يتهدى ويتقدّم . وداع : مناد ، ومبغوم :  
ذو بقام . وهو صوت لا يفصّل به .

٩٤٦ - [فَثَبَّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لَأَقْبَنَا] وَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا  
 (وَيَفْعَلُ) أى المصارع بالشرط الآلى ذكره ، ولا يؤكdan الماضى مطلقا ،  
 وأما قوله :

٩٤٧ - دَامَنَ سَمْدُكِ إِنْ رَحْتَ مُتَقْبَلاً [لَوْلَاكِ لَمْ يَكُنْ لِصَبَابَةِ جَانِحَا]

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال ، وإنما يؤكّد بها المصارع حال كونه  
 (آتِياً \* ذَا طَلَبَ) بأن يأتى أمرًا ، نحو ليقوم زيد ، أو تهيا ، نحو « ولا تَخْسِبَنَ  
 الله غافلا » أو عَرَضًا ، نحو « أَلَا تَنْزِلَنَ عِنْدَنَا » أو تَخْصِيضا ، كقوله :

٩٤٨ - هَلَّا تَمُنْنَ بِوَغْدِ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهَدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَمَّ

أو تهيا ، كقوله :

٩٤٩ - فَلَمِّيْتُكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرِيْنِي لِسْكَى تَقْلِي أَنَّى أَمْرُ وَيْكِ هَأْمُ  
 أو استفهماما ، كقوله :

٩٥٠ - وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْنِيَادِي الْبِلَاءَ دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِينِ

وقوله :

٩٥١ - [قَالَتْ فُطِينَةُ : حَلَّ شِعْرَكَ مَذْحَهُ]  
 أَفَبَعْدِ كِنْدَةَ تَمْدَحْنَ قَبِيلَةً لَا

وقوله :

٩٥٢ - فَأَقْبِلَنَ صَى رَهْمِي وَرَهْطَكَ نَبْتَحِثَ  
 مَسَاعِيْنَا حَتَّى يَرَى كَيْفَ تَفْعَلَا

أو دعاء ، كقوله :

لَا يَبْعَدَنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُ الْفَيْدَاهَ وَآفَهُ الْجُزُرَ  
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُمْتَرَكِ وَالظَّيَّبُونَ مَعَاوِدَ الْأَزْرِ

(أو) آتيا (شَرْطًا أَمَا تَالِيَا) إما : في موضع النصب مفعول به تاليا ، أى شرطاً إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو « وإما تجافن » « فَإِمَّا نَذَهَبُنَا » « فَإِمَّا تَرَيْنَا » واحترز من الواقع شرطاً غير إما فإن توكيده قليل كسياني .

(أو) آتيا (مُثبِّتاً في) جواب (قسمٌ مُسْتَقْبِلًا) غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو « وَتَائِفَةٌ لَا يَكِيدَنْ أَصْنَامَكُمْ » قوله :

٩٥٣ - فَمَنْ يَكُنْ لَّمْ يَثَارُ بِأَغْرَاضٍ قَوْمِهِ

فَإِنَّ وَرَبَ الرَّافِعَاتِ لِأَنَّا

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيا نحو « تَاهَهُ تَفَقَّوْتَ تَذَكَّرُ يُوسُفَ » إذ التقدير لا تنفعه ، وأما قوله :

٩٥٤ - تَاهَهُ لَا يُخْمَدَنَ الْمَرْءُ مُحْتَلِيَا فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبَا

لشاذ أو ضرورة ، أو كان حالاً كفراءة ابن كثير « لأفسس يوم القيمة » قوله :

٩٥٥ - يَمِينًا لِأَبْغِضِ كُلِّ أَمْرِيٍّ يُزَخِّرُ فَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

وقوله :

٩٥٦ - لَئِنْ تَكُ قدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوْتِكُمْ

لَيَقُولَمْ رَبِّيْ أَنْ يَبْدِيَ وَاسْعُ

أو كان مقصولاً من اللام ، مثل « وَلَئِنْ مُثِمْ أَوْ قُتْلَتْ لِإِلَيْهِ الْهُنْخَشِرُونَ » ومحوا « وَلَسَوْفَ يُعْطِلِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضَى »

﴿تنبيهان﴾ : الأول : التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة ، كما نص عليه في التسهيل ، وهو مذهب البصريين ، فلا بد عندم من اللام والتون ، فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفي ، فإذا قلت « والله يقوم زيد » كان المعنى تقى القيام عنه ، وأجاز السكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد في الشعر ، وحتى سيبويه والله لأنضبه . وأما

التوكييد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً . واختلفوا فيه بعد إماماً فذهب سيبويه أنه ليس بالازم ولكن أحسن ، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرین ، وهو الصحيح ، وقد كثُر في الشعر مجیئه غير مؤكّد ، من ذلك قوله :

٩٥٧ - ياصاح إماماً تجذبِي عَيْنَ ذِي جَدَةِ  
فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخَلَانِ مِنْ شَيْءٍ

وقوله :

إِنَّمَا تَرَبَّى وَلِي لِلَّهِ حَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٩٥٨ - فَإِمَاتَرَبَّى كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيَاً عَلَى زِفَقَةِ أَحْقَى وَلَا أَتَنْعَلُ  
وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إماماً ، وزعموا أن حذفها ضرورة .  
الثاني : منع البصريون نحو « والله ليغفل زيد الآن » استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكّد كقولك « والله إنّ زيداً ليغفل الآن » وأجازه الكوفيون ،  
ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لأقسام » والبيتين ، اهـ .

(وقل) التوكيد (بعد إماماً) الزائدة التي لم تسبق بيانه ، من ذلك قولهم « يغفّن  
ما أربَّنَكَ ، وَيَجْهَدُ مَا تَبْلُغُنَّ ، وَحَيْنَا تَسْكُونَ آتِكَ ، وَمَتَّ مَا تَعْمَلُنَّ أَقْعُدُ »

وقوله :

٩٥٩ - إِذَا مَاتَ رِبْهُمْ مَيَّتْ سَرَقَ ابْنَهُ  
وَمِنْ عِصَمَةِ مَا يَنْبُتُنَّ شَكِيرُهَا

وقوله :

٩٦٠ - قَدِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثُ [إِذَا نَالَ إِمَامًا كُنْتَ تَجْمَعَ مُغَنَّمًا]

﴿تنبيهان﴾ : الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد «ما» المذكورة قليلٌ بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقاً ؛ فإنه كثير كما صرخ به في غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه أطراوه ، وإنما كان كثيراً من قبل أن «ما» لما لازمت هذه الموضع أشبهت عندم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعد ما معاملته بعد اللام ، نعم على ذلك سيبويه ، كما حكاه في شرح الكافية .

الثاني : كلامه يشمل «ما» الواقعَ بعد رُبّه ، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعمل ذلك بأن الفعل بعدها ماضٍ المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاد النون بعدها ضرورة ، وظاهرُ كلامه في التسبيب أنه لا يختص بالضرورة ، وهو ما يشعر به كلام سيبويه ، فإنه حكى «رُبّما يَقُولُنَّ ذَلِكَ» ومنه قوله :

رُبّما أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرَفَّعَنْ فَوْزٍ شَمَالَاتٍ  
انتهى .

(ولم) أي وقلَ التوكيد بعد لم ، كقوله :

يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا هَلَّ كُرْسِيهِ مُعَمَّمًا

﴿تنبيه﴾ : نص سيبويه على أنه ضرورة ، لأن الفعل بعدها ماضٍ المعنى كالواقع بعد ربها . قال في شرح الكافية : وهو بعد ربّما أحسن .

(وبعد لا) أي وقلَ التوكيد بعد «لا» النافية . قال في شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارعُ المنفي بلا تشبيهاً بالنهى كقوله تعالى : «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا امْنِسْكُمْ خَاصَّةً» وقد زعم قوم أن هذا نهي ، وليس بصحيح ومثله قول الشاعر :

٩٦١ - فَلَا اجْلَارَةُ الْدُّنْيَا لَمَّا تَلْحَيْهَا  
إِلَّا أَنْ تَوْكِيدَ «تَصِيبَنَّ» أَحْسَن ؛ لَا تَصَالَهُ بَلَّا ؛ فَهُوَ بِذَلِكَ أَشَبَهُ بِالنَّهِيِّ كَقُولَهِ تَعَالَى

«لَا يَفْتَنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ» بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا، فمُدَّ شَبَهٍ بالنهى  
وَمَعْ ذَلِكَ فَقَدْ سُوغَتْ «لَا» توكيدة ، وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَعَلَة ؛ فَتَوْكِيد « تصيين » لَا تَصِيلَه  
أَحْقَ وأَولَى ، هَذَا كَلَامَه مَحْرُوفَه .

\* جَاءُوا بِمَذْقِهِ مَلِّ رَأْيَتِ الْذَّئْبَ قَطْ \*

وقيل : لا نافية ، وتم الكلام عند قوله « فتنة » ، ثم ابتدأ بـ **هـ** الظلمة عن التعرض للعلم فتصيّبهم الفتنة خاصة ، فأخرج النهى عن إسناده للفتنة ؛ فهو نهي محوّل ، كما قالوا : لا أرِينَكُمْ هـ ، وهذا تخريح الزجاج والمبرد والفراء ، وقال الأخفش الصغير : « لا تصيّبـنـ » هو على معنى الدعاء ، وقيل : جواب قسم ، والمثلة موجبة ، والأصل آتـ **هـ** تصيـبـنـ كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبـعـتـ اللام ، وهو ضعيف ؛ لأن الإسباع بـ **هـ** الشـعـرـ ، وقيل : جواب قسم ، ولا : نافية ، ودخلـتـ النـونـ تشـيـبـهاـ بالـمـوـجـبـ كـاـدـ حلـتـ في قوله :

\* تَالَّهُ لَا يَحْمَدُنَّ الْمَرءُ بِمُجْتَنِبًا فَقَلَ الْكَرَامُ \*

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر ، نحو قوله : انزل عن الدابة لانظر حنك ، ولا نافية ، ومن ميمون البون بعد لا النافية مثمن « انزل عن الدابة لانظر حنك ». .

الثاني : إذا قلنا بما رأى الناظم ، فهل يطرد التوكيد بعد لا ؟ كلامه يشعر بالاطراد طلقا ، لكن نص غيره على أنه بعد الفحولة ضرورة .

(وَغَيْرُ إِمَامٍ مِنْ طَوَّابِ الْجَزَاءِ) أَيْ وَقَلَّ بَعْدَ غَيْرِ «إِمام» الشُّرطِيَّةِ مِنْ طَوَّابِ الْجَزَاءِ،

وذلك يشمل «إن» المجردة عن «ما» وغيرها، ويشمل الشرط والجزاء؛ فمن توكيده الشرط بعد غير إماماً قوله :

٩٦٢ - مَنْ نَفَقَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّ [ أَبَا ، وَقَتْلُ بْنِ فُتَيْبَةَ شَاقٌ ]  
وَمَنْ تَوَكَّدَ الْجَزَاءَ قَوْلُهُ :

٩٦٣ - فَمَمَّا تَشَاءْ مِنْهُ فَرَازَةُ تُعْطِكُمْ [ وَمَمَّا تَشَاءَ مِنْهُ فَرَازَةُ تُعْطِكُمْ ]  
وَقَوْلُهُ :

٩٦٤ - قَبْلُمِنَاتِ الْحَبْرِ رَانِيٌّ فِي الْوَغَىٰ حَدِيثًا، مَتَّى مَا يَأْتِكَ الْحَبْرُ يَنْفَعُكَ<sup>(١)</sup>

﴿تبيهان﴾ : الأول : مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار ، وبه صرح في التسهيل ، فقال : وقد تتحقق جواب الشرط اختيارا ، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إما وجواب الشرط مطلقا ضرورة .

الثاني : جاء توکيد المضارع في غير ما ذكر ، وهو في غاية الندرة ، ولذلك لم يتعرض له ، ومنه قوله :

٩٦٥ - لَيْتَ شِفْرِي وَأَشْفَرَنَّ إِذَا مَا قَرَبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ  
وأشد من هذا توکيد أفعى في التعجب ، كقوله :

٩٦٦ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَصْبِي صَرْيَةَ  
فَأَخْرِي بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرِي وَأَخْرِي بِهِ<sup>(٢)</sup>

(١) هكذا وقع البيت في عامة أصول هذا الكتاب ، وصواب إنشاده « نبت نبات الحببراني في الثرى » يزيد أنهم حديثوا عدم بثروة .

(٢) يقع لفظ « عضبي » بالعين المثلثة أوله في كثير من كتب النحو ، ولكن صوابه « غصبي » بالعين المجمعة كأنص عليه جميع أهل اللغة ؛ وخالفه هؤلاء في آخره فنون من جمله باء موحدة ومنهم من جمله باء مشادة ؛ ومعناه عند الجميع المائة من الإبل ؛ والصريةة : تصغير صرمة - بالكسر - وهي الطائفه من الإبل نحو الثلاثين .

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلافاً معنى ، وأشد من هذا قوله :

\* أَفَأَتَلَنَّ أَخْبِرُوا الشَّهُودَ

( وآخر المؤكدة افتتح ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ، ولا فرق بين أن يكون صحيحاً ( كابرزَا ) إذ أصله ابرُزَنْ بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفاً في الوقف كأسيني ، واضربيَّنْ ، أو معتلاً نحو أخشينَ وازمِينَ واغزُونَ ، أمراً كاملاً أو مضارعاً نحو هل تَبْرُزَنْ وهل تَرَمِينْ . هذه لغة جميع العرب سوى فزاراة ؟ فإنها تمدف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة نحو تَرَمِي فتقول هل تَرَمِينْ يازِيدُ ، ومنه قوله :

٩٦٧ - [ لَا تُتَبِّعُنَّ لَوْعَةَ إِثْرِيٍّ وَلَا هَلَمَّاً ]

وَلَا تُقَاسِنَّ بَعْدِي الْهَمَّ وَالْجُزْعَ (١)

هذا إذا كان الفعل مسنداً لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسنداً إلىهن فشكه ما أشار إليه بقوله : ( وأشكّله قبل مضمير لينِيْما \* جانس ) أي بما جانس ذلك المضمر ( من تحرّكٍ قد علمًا ) فيجانس الألف الفتح ، والواو الضم ، والياء السكسر ( والمضمير ) المسند إليه الفعل ( أخذ فته ) لأجل التقاء الساكنين مُبقياً حرّكته دالة عليه ( إلا الألف ) أنيقاً لحقتها ، تقول : يا قوم هل تَضَرِّبُنَّ بضم الباء ، وياهند هل تَضَرِّبُنَّ بكسرها ، فأصل يا قوم هل تضرن : هل تضر بُونَ ، خذفت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضر بُونَ ، خذفت الواو لانتقاء الساكنين . وأصل يا هند هل تَضَرِّبُنَّ : هل تضر بِينَ فصل به ما ذكر . وتقول : يازِيدَانِ هل تضر بَانَ ، فأصل تضر بَانَ : تضر بَانَ . خذفت نون الرفع لما ذكر ، ولم تمدف الألف لحقتها ولثلا يليبس ب فعل الواحد ، ولم تحرّك لأنها لا تقبل الحركة ، وكسرت نون التوكيد بعدها لتشبهها بنون الثنوية في زيادتها آخرها بعد ألف .

(١) الاستشهاد بهذا البيت غير مستقيم ؛ لأن « تقاسن » مسندة إلى ياء المخاطبة ، وهي مخدوفة للخلاص من التقاء الساكنين ، كما حذفت في « هل ترميْنْ ياهند » والعرص . الاستشهاد لحذف الياء التي لام الكلمة لأجل نون التوكيد ، على لغة فراراة .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً ، فإن كان معتلاً نظرتَ : إن كان بالواو والياء فكالصحيح ، تقول : يا قوم هل تَفْزُنَّ ، وهل تَرْمِنَّ ، بضم ما قبل النون ، وياهند هل تَفْزِنَّ وهل تَرْمِنَّ ، بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء ، وتقول هل تَفْزُونَ . وَتَرْمِيَانَ ، فتبقي الألف .

فإن قلت : هذا ليس كال الصحيح ؟ لأنَّه حذف آخره ، وجعلت الحركة الجائزة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح .

قلت : حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا انتوكيد ، فهو مساوي لل صحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم .

وإن كان بالألف فليس كال صحيح فيها ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله ( وإن يَسْكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ فَاجْمَلْهُ ) أي الألف ( منه ) أي من الفعل ( رافعاً ) حال من الفعل : أي حال كون الفعل رافعاً ( غير الياء \* والواو ) أي بأن رفع الألف أو النون أو ضميراً مستراً أو اسمها ظاهراً ( ياه ) مفعول ثان لأجمل ، أي أجمل الألف حينئذ ياه ، نحو هل تَخْشَيَانَ وَتَرْضَيَانَ يا زيدان ، وهل تَخْشَيَانَ وَتَرْضَيَانَ يانسوة . ويإزيد هل تَخْشَيَنَّ وَتَرْضَيَنَّ وهل يَخْشَيَنَّ وَيَرْضَيَنَّ زيد ، والأمر في ذلك كالمضارع ( كاسْعَيَنَّ سَعِيَا ) يازيد ، وكذا بقية الأمثلة .

﴿تنبيه﴾ : إنما وجوب جعل الألف ياه لأنَّ كلامه في الفعل المؤكّد بالنون ، وهو المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيما إلا مقلبة عن ياه : غير مبدلَة كيسْعَي ، أو مبدلَة من ياه والياء مقلبة عن واو كيْرَضَى ؛ لأنَّها من الرضوان .

( واحدِفَهُ ) أي الألف ( من رَافِعٍ هَاتِينِ ) أي الياء والواو ، وتبقي الفتحة قبلها دليلاً عليه ( وفي \* وَأَوْ وَيَاشَكْلُ مُجَانِسٍ قَفِي ) أي تبع ، يعني أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر ، وإنما أحتجب إلى تحريركما ولم يحذف لأنَّ قبلهما حركة

غير مجاسة ، أعني فتحة الألف المخوذة ، فلو حذف لم يبق ما يدل عليهما (نَحْنُ أَخْشِينَ يَاهِنْدُ ) وهل تَرَضَيْنَ يَاهِنْدُ ( بالكسر ، ويا \* قَوْمُ أَخْشَوْنُ ) وهل تَرَضَوْنُ ( وَاضْمُومُ ) الواو ( وَقِسْ ) على ذلك ( مُسَوِّيًّا ) .

﴿تبهان﴾ : الأول : أجاز السكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها ، نحو أَخْشِينَ يا هند ، فتقول أَخْشِينَ ، وحكي القراء أنها لغة طيء .

الثاني : فرض المصنف الكلام على الضمير ، وحُكِّمُ الألف والواو الذين ما علامه - أى بأن أنسد الفعل إلى الظاهر على لغة أ��وني البراغيث - حكم الضمير ، وهذا واضح .

( وَلَمْ تَقْعَ ) أى النون ( خَفِيفَةَ بَعْدَ الْأَلْفِ ) أى سواه كانت الألف اسمًا ، بأن كان الفعل مسنداً إليها ، أو حرفاً بأن كان الفعل مسندًا إلى ظاهر على لغة أ��وني البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفافق سيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافاً لليونس والسكوفيين ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده ( لكن ) تقع ( شَدِيدَةَ ، وَكَسْرُهَا ) لالتقاء الساكنين ( الْأَلْفُ ) لأنه على حَدَّه ، إذ الأول حرف ابن والثاني مدغم . ويقصد ما ذهب إليه يونس والسكوفيون قراءة بعضهم « فَدَمَرَ أَهْمِمَ نَدِيرَا » حكاية ابن جنى ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان « وَلَا تَتَبَعَانِ سَبِيلَ الذِّي لَا يَعْلَمُونَ » .

﴿تبهان﴾ الأول : ذكر الناظم أن مَنْ أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين ، وظاهر كلام سيبويه - وبه صرح الفارسي في الحجة - أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع « تَحْمَيَّا » .  
 الثاني : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو « أَغْرِيَنَ نَهَانَ » ؟ قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على النع ، ويمكن أن يقال : يجوز ، وقد صرحت سيبويه بمنع ذلك .

(وَأَنْتَا زِدْ قَبْلَهَا) أى زِدْ قَبْلَهَا نون التوكيد (مُؤَكّداً \* فِعْلًا إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أَسْتَدَا) لثلا تتوال الأمثال ؛ فنقول : هل تَضْرِبُ بَنَانٍ يَا نِسْوَةً ، بِنُونٍ مشددة مكسورة ، وفي جواز الخفيفة الخلافُ السابق كاتقدم ، ولا يجوز ترك الألف ؟ فلا تقول هل تَضْرِبُ بَنَنٍ يَا نِسْوَةً .

(وَأَخْذِفُ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدْفٍ) أى تمحَّض النون الخفيفة وهي مراده لأمرتين :

الأول : أن يليها ساكن نحو « اضْرِبِ الرَّجُلَ » تزيد اضْرِبِ بن ، ومنه قوله :

٩٦٨ - لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَمَ يَوْمًا وَالَّهُرُ قدْ رَفَعَهُ

لأنها لما لم تصلح للحركة عمِلت معاملة حرف المد ؛ فلُخِّفت لاتقاء الساكنين ، وإذا ولها ساكن وهي بعد ألف على مذهب الحجاز فقال يونس : إنها تمدل همزه وتفتح ، فنقول اضْرِبَا ، الغلام ، واضْرِبْنَا الغلام ، قال سيبويه : وهذا لم تقله العرب ، والقياس اضْرِبَ الْفَلَام ، واضْرِبِنَ الْفَلَام ، يعني بمحض الألف والنون .

والثاني : أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة ، وإلى ذلك أشار بقوله (وبعدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ) فنقول : يَا هُوَ لَاءُ اخْرُجُوا ، ويا هُذِهِ اخْرُجِي ، تزيد اخْرُجُنَ واخْرُجِنَ ، أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتي .

(وَازْدَدْ إِذَا حَذَّقَهَا فِي الْوَاقْفِ مَا) أى الذي (مِنْ أَجْلِهِمْ فِي الْوَاضِلِ كَانَ عَدِمًا)

فنقول في « اضْرِبُنَ يَا قَوْمٍ ، واضْرِبِنَ يَا هَنْدٍ » إذا وقفت عليهما : اضْرِبُوا ، واضْرِبِي ، رَدْ وَالضمير وباقيه كما مر ، ونقول في « هل تَضْرِبُ بَنْ ، وهل تَضْرِبِنَ » إذا وقفت عليهما : هل تَضْرِبُونَ وهل تَضْرِبَيْنَ ، برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف .

(وَابْدِلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِقَآ \* وَفِقَآ) أى واقفا ، ويحتمل أن يكون مفعولا له ، أى لأجل الرقف ، وذلك لشبيهها بالتنوين ( كَمَا تَقُولُ فِي فِقَنِ قِفَآ ) ومنه « لَذَنْسَفَآ » « ولَيَكُونَآ » قوله :

٩٦٩ - [فَإِيَّاكَ وَالْمُنْبَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا]

وَلَا تَمْبَدِّلَ الشَّيْطَانَ وَلَهُ فَاعْبُدْ دَا

وقوله :

٩٧٠ - فَمَنْ يَكُونَ لَمْ يَنْأِزِ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَإِنِّي وَرَبُّ الرَّاقِصَاتِ لَا نَأْنَارَ

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف ، كقوله :

٩٧١ - اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا [ضرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرِسِ]

وقوله :

٩٧٢ - [خَلَافًا لِقَوْنِي مِنْ فَيَالَةِ رَأِيهِ]

كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالِفَ تُذْكُرَا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ « ألم نشرح لك صدرك »<sup>(١)</sup>

﴿ خاتمة ﴾ : أجاز يونس للاوقف إبدال الخفيفة باء أو واوا في نحو أخشين وأخشون ، فتقول : أخشىي ، واخشوا ، وغيره يقول : أخشى واخشوا ، وقد قيل عنه إبدالها واوا بعد ضمة باء بعد كسرة مطلاقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل ، فإنه قال : وأما يونس فيقول : أخشوا واخشىي ، يزيد الواو والباء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم في التسهيل ، وإذا وقف على المؤكدة بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكافيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه . ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تُحذف بإحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون ، ومحذف الأولى .

(١) وهذا أقرب من قول بعض النجاشة : إن نصب « نشرح » باء ، كما جزم باء ، وإنه من باب تعارض الحروف ، وقيام بعضها في العمل مقام بعض .

وفي القراءة : إذا وقفت على أضرِّ بان على مذهب يونس زَدْتَ أَلْفًا عوضَ التون ، فاجتمع ألقان ؟ فهمزت الثانية فقلت أضرِّ باءَ آه . وقياسه في أضرِّ بـنـكـان أضرِّ بـنـكـان . والله أعلم .

### مala ينصرف

قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصراً ، وإنما يخرج عنه أصله شَبَهَ بالفعل أو بالحرف ، فإن شَابَةَ الحرف بلا معانٍ يُبَيَّنَ ، وإن شَابَةَ الفاءِ تكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية مُنْعَنَ الصِّرَافَ .

ولما أراد بيانَ ما يمنع الصِّرَافَ بدأ بتعريف الصِّرَاف ، فقال :

(الْمَرْفُ تَنْوِينُهُ أَنِّي مُبَيِّنٌ) مَنْفَىٰ يَكُونُ الْأَسْمُ أَمْكَنَا

فقوله « تنوين » جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدمت أول الكتاب ، وقوله « أَنِّي مُبَيِّنٌ إِلَيْهِ » يخرج لما سوى المعتبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن - أى زائداً في المُمْكِن - باقاه على أصله ، أى أنه لم يشبه الحرف فيه ولا الفعل فيمنع من الصِّرَاف .

﴿ تنبهات ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم من أن الصِّرَاف هو التنوين هو مذهب .

الحققين ، وقيل : الصِّرَاف هو الجر والتقوين مما

الثاني : تخصيص تنوين المُمْكِن بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصِّرَاف على غيره من تنوين التكثير والمِوْضَعِ والمُقَابَلَةِ .

الثالث : يستثنى من كلامه نحو « مُسْلِمات » فإنه منصراً مع أنه فاقد لـ التـ نـوـيـنـ المـذـكـورـ ؟

إذ تنوينه للـ مـقـاـبـلـةـ كـاـ قـدـمـ أـلـ كـتـابـ .

الرابع : اختلف في اشتراق المنصرف ، وقيل : من الصَّرِيف ، وهو الصوت ؟ لأن في

آخره التـ نـوـيـنـ وهو صـوـتـ ، قال النـابـغـةـ :

٩٧٣— [مَقْدُوْفَةٌ بِدَخِيْسِ الْتَّخْمِ بَارِلَهَا]

لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَعْوِيُّ بِالْمَسَدِ

أى صوت صوت البكرة بالحبل ، وقيل : من الانصراف في جهاتِ الحركات ، وقيل : من الانصراف وهو الرجوع ؛ فكانه انصرف عن شبه الفعل ، وقال في شرح الكافية : سمي منصرفا لانقياده إلى ما بصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ، اه .

وأعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيةتان مختلفتان مرجع إحداها للفظ ومرجع الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيةتين ، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ ، وهي اشتاقه من المصدر ، وفرعية في المعنى وهي احتياجه إليه ؛ لأنه يحتاج إلى فاعل وفاعل لا يكون إلا اسماء ، ولا يمكن شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيةتان كائنة الفعل ، ومن ثم هُرِفَ من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كـَرْجُلٌ وفَرَسٌ لأنَّه خف فاحتفل زيادة التنوين ، وألحق به ما فرعية للفظ والمُعنى فيه من جهة واحدة كـَدْرَبِهم وما تعددت فرعياته من جهة اللفظ كـَأَجْيَالٍ ، أو من جهة المعنى كـَأَهْضَ وـَطَامِشٍ ؛ لأنَّه لم يَصِرْ بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحَدَلَانِ فيه فرعيةتين مختلفتين مرجع إحداها للفظ وهي وزن الفعل ، ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف ، فـَلَامَ كل شبهه بالفعل ثقلَ ثقلَ الفعل فلم يدخله التنوين ، وكان في موضع الجر مفتوحا

والعللُ المانعة من الصرف تسعٌ يجمعها قوله :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَغْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

وَالنُّونُ زَانِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ وَوَزْنُ فَعْلٍ، وَهَذَا القولُ تَقْرِيبٌ

المعنىَة منها العالية والوصفية ، وباقيهما لفظي ؛ فيمن مع الوصف ثلاثة أشياء : العدل كـَمَثْنَى وـَنُلَاثٌ ، وزن الفعل كـَأَحْمَرٌ ، وزن زاده الألف والنون كـَسْكَرْانٌ . ويمنع

مع العلية هذه الثلاثة كعمر ويزيد وموان ، وأربعة أخرى ، وهي : الفجمة  
كيراهيم ، والثانية كطلحة وزينب ، والثالثة كعدي كرب ، وألف الإلهان  
كأزملي ، وستى ذلك كله مفصلا .

وَجِئْنَا بِكُلِّ مَا لَيْسَ فِي الْأَرْضِ إِذَا دَعَاهُمْ أَهْلُ الْأَرْضِ  
وَلَا يَتَكَبَّرُونَ وَلَا يَنْصُرُونَ

ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يعن في الحالتين؛ لأنَّه أُمِّكَنُ فِي المَعْ، فقال:

(فَالِفُ التَّأْيِثُ مُطْلَقاً مَنْعَ صَرْفُ الْذِي حَوَاهُ كَيْفَماً وَقَعُ)

أى ألف الحانىث مقصورةً كانت أو مددودة - وهو المراد بقوله «مظلقاً» - تمنع صرف ماهى فيه كيما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذِّ كُرْتَى وصَحْرَاء ، أم معرفة كُرْ ضَوَى وزَكْرِيَاه ، مفرداً كامرا ، أو جمعاً كجَرْزَحَى وأَصْدِقَادَ ، اسمها كامرا ، أم صفة كجَعْلَى وَتَحْرَاء .

كما قيل في سفرِ جَل : سُفَيْرِ جَل ، وعوّملت الناء معاملة عجز المركب فلم ينلها التغيير التصغير  
كلا لا ينال عجز المركب ، فقيل في زُجَاجَة : زُجَاجَة .

﴿فرعان﴾ الأول : إذا سميت بكلتا من قوله « قامت كلتا جاريتك » منعت  
الصرف لأن ألفها للتأنيث ، وإن سميت بها من قوله « رأيت كلتيهما ، أو كلتي  
المرأتين » في لغة كنانة صرفت؛ لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث  
الثاني : إذا رأخت حُبْلُوي على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حُبْلَى<sup>(١)</sup> نعم  
سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا .

\*\*\*

(وزائداً فَعْلَانَ) رفع بالعطف على الضمير في منع ، أي ومنع صرف الاسم  
أيضاً زائداً فَعْلَان ، وما الألف والنون (فِي وَضْفِي سَلِيمٌ \* مِنْ أَنْ يُرَى بِقَاءَ تَأْنِيَةً  
خُتُمٌ ) إما لأن مؤنته فعلٌ كـسـكـرـان ، وغضـبـان ، وندـمـان من الندم ، وهذا متفق  
على منع صرفه ، وإما لأنه لا مؤنة له ، نحو لـجـيـان لـكـبـيرـ الـاحـيـة ؛ وهذا فيه خلاف ،  
والصحيح منع صرفه أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن له فعلٌ وجوداً فله فعلٌ تقديراً ؛ لأنـا  
لو فرضنا له مؤنة لـكـان فعلٌ أولـيـ به من فـعـلـانـة ؛ لأنـا بـابـ فـعـلـانـ فعلـيـ أوـسـعـ منـ  
بابـ فـعـلـانـ فـعـلـانـةـ ، والتقدير في حـكـمـ الـوـجـودـ ، بـدـلـيـلـ الإـجـاعـ علىـ منـعـ صـرـفـ أـكـمـرـ  
وـآـدـرـ معـ آـنـهـ لاـ مـؤـنـتـ لـهـ ، ولو فـرـضـ لـهـ مـؤـنـتـ لـأـمـكـنـ أنـ يـكـونـ كـمـؤـنـتـ أـرـمـلـ وـأـنـ  
يـكـونـ كـمـؤـنـتـ أـحـرـ ، لـكـنـ حـلـهـ عـلـىـ أـحـمـأـولـىـ لـكـثـةـ نـظـاـرـهـ .

واحتـرـزـ منـ فـعـلـانـ الذـىـ مـؤـنـتـهـ فـعـلـانـةـ فإـنـهـ مـصـرـوفـ ، نحو نـدـمـانـ منـ المـنـادـمـةـ  
وـنـدـمـانـةـ وـسـيـفـانـ وـسـيـفـانـةـ ، وقد جـمـعـ المـصـنـفـ ما جاءـ عـلـىـ فـعـلـانـ وـمـؤـنـتـهـ فـعـلـانـةـ  
فـ قـوـلـهـ :

أـجـزـ فـعـلـيـ لـفـعـلـانـاـ إـذـاـ اـسـتـقـنـيـتـ حـبـلـانـاـ

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترحيم ، ثم قبلت او او ألفاً لتحرركها وافتتاح ما قبلها ،  
وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث . بل هي منقلبة عن الواو كما عرفت

وَدَخْنَانًا وَسَخْنَانًا  
وَسِيقَانًا وَصَخْنَانًا  
وَصُونَجَانًا وَلَانًا  
وَهَوْنَانًا وَنَدْمَانًا  
وَأَتَبِعْهُنَّ نَصْرَانًا<sup>(١)</sup>

واستدرك عليه لفظان، وما تخصان لغة في تخصان، وأليان في «كبش اليان» أى  
كبير الألية، فذيل الشارح المرادي أبياته بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ تَخْصَانًا عَلَى أُمَّةٍ وَأَلِيَانًا

فالخبلان : **الكبير البطن** ، وقيل : المثلث ، غيظا ، والدخنان : اليوم المظلم ،  
والسخنان : اليوم الحار ، والسيقان : الرجل الطويل ، والصحيان : اليوم الذي  
لا غيم فيه ، والصونجان<sup>(١)</sup> : البعير اليابس الظاهر ، والقلدان : **الكبير النسيان** ، وقيل :  
الرجل الحقير ، والقشوان : **الدقيق الساقين** ، والمصان : اللثيم ، والموتان : البليد الميت  
القلب ، والنذمان : **المنادم** ، أما ندمان من الندم فهو مصروف ؟ إذ مؤشه نذمي وقد  
مر ، والنصران : واحد النصارى .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : إنما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعية  
فيه : أما فرعية المعنى فلا ينفيه الوصفية وهي فرع عن الجمود ؛ لأن الصفة تحتاج إلى  
وصف يناسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلا ينفيه  
الزيادتين للضارعين لأنني التأبith في نحو حمراء في أنها في بناء يخص المذكر ،  
كما أن في حمراء في بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تتحققهما التاء ؟ فلا يقال :  
سكرانة ، كلام لا يقال : حمراء ، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف ،  
والثانية حرف يعبر به عن المتكلم في أفعال ونفع ، فلما اجتمع في نحو سكران  
المذكر الفرعية امتنع من الصرف ، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدتها مانعة  
- مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق ، وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاء من

(١) الصونجان : فاؤه صاد مهملا أو ضاد معجمة ، ولامة جيم على الحالين

المصدر - لضعف فرعية اللفظ في الصفة؛ لأنها كالمصدر فيبقاء على الاسمية والتسكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف ، والمصدر بالجملة صالح لذلك كاف «رَجُلْ عَدْلٌ، وَرِمْ ضَرْبُ الْأَمْيَرِ» ، فلم يكن اشتقاها من المصدر مُبِيِعاً لها عن معناه ، فـكان كالمفهود ، فلم يؤثر . ومن ثم كان نحو «عَالَمُ ، وَشَرِيفٌ» مصروفاً مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو «نَذْمَانٌ» مع وجود الغرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر ، وتتحققه التاء في المؤنث نحو «نَذْمَانَةٌ» فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالي التذكير والتأنث وقبول علامته ، فلم يعتد بها ، ويشهد لذلك أن قوماً من العرب - وهم بنو أسد - يصررون كل صفة على فَعْلَانٍ ؛ لأنهم يُؤثِّرونَه بالفاء ، ويستغون فيـه بـفَعْلَانَة عن فَعْلَى ؛ فيقولون : سكرانة ، وغضبانة ، وعَطْشَانَة ؛ فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بـألفي حَمْرَاء ، فلم تمنع من الصرف .

الثاني : فهم من قوله «زائداً فَعْلَانٌ» أنهم لا يمنعون في غيره من الأوزان ، كـفَعْلَان بضم الفاء نحو حُمَّصَان ؛ لعدم شبههما في غيره بألفي التأنث .

الثالث : ما تقدم - من أن المع بـزـائـدـي فـعـلـانـ لـشـبـهـمـاـ بـأـلـفـيـ التـأـنـثـ فيـ نـحـوـ حـمـرـاءـ هو مذهب سيبويه ، وزعم للبرد أنه امتنع لـكونـ النـونـ بـعـدـ الـأـلـفـ مـبـدـلةـ منـ أـلـفـ التـأـنـثـ . ومذهب الكوفيـنـ أنـهـمـاـ منـعـاـ لـكـوـنـهـمـاـ زـائـدـتـينـ لـاـ يـقـبـلـانـ الـهـاءـ ، لـلـتـشـبـيهـ بـأـلـفـيـ التـأـنـثـ .

\*\*\*

( وَوَضَفْ أَصْنَلِي وَوَزْنُ أَفْعَلَ \* مَنْوَعَ ) بالنصب على الحال من وزن أفعال ، أي حال كونه ممنوع ( تـأـنـيـثـ بـتـأـنـاـ كـأـشـهـلـ ) أي وينبع الصرف أيضاً اجتماع الـوـصـفـ الأـصـلـيـ وـوـزـنـ أـفـعـلـ ، بـشـرـطـ أـنـ لـاـ يـقـبـلـ التـأـنـثـ بـالـفـاءـ ، إـمـاـ لـأـنـ مـؤـنـشـهـ فـعـلـاءـ كـأـشـهـلـ ،

أو فُلَّيْ كأفضل ، أو لأنه لا مؤنث له كأشْكُمْرَ وآدرَ ؟ فهو ذه الثلاثاء من نوعة من الصرف للوصف الأصلي وزن أفعال ؟ فإن وزن الفعل به أولى ؛ لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ، دون الاسم ، فكان ذلك أصلًا في الفعل ؛ لأن ماز يادته لم ينْعِي أصل ماز يادته لغير معنى ، فإن أنت بالباء انصرَفَ ، نحو أرْمَل ، بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرمَلَة ؛ لضم شبهه بلفظ المضارع ؛ لأن تاء التائيت لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه جرِيَه مجرى أحمر ؛ لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم « عام أرمَلَ » غير مصروف ؛ لأن يعقوب حكى فيه « سنَة رَمَلَة » واحترز بالأصلي عن العارض ؛ فإنه لا يعتد به كسيأتي .

﴿تبهان﴾ : الأول : مثل الشارح لما تلعقه النساء بأرمل ، وأباتر وهو القاطع لوجه ، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحا ، فإن مؤنثها أرملاة وأباترة وأدابرة : أما أرمل فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرها ؛ إذ لم يدخلان في كلام الناظم ؛ فإنه علق المنع على وزن أفعال ، وإنما ذكرها في شرح السافية لأنه علق المنع على وزن أصل في الفعل ، أي الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعال ، ولفظه فيها :

وَوَصَّفَ أَصْلِي وَوَزْنَ أَصْلَا فِي الْفِعْلِ تَأْنِي بِهِ لَنْ تُوَصِّلَ  
وَهَذَا اجْتَرَزَ أَيْضًا مِنْ يَعْمَلِ وَمُؤْتَهَةِ يَعْمَلَةً ، وَهُوَ الْجَمْلُ السَّرِيعُ

الثاني : الأولى تعليق الحكمة على وزن الفعل الذي هو به أولى ، لا على وزن فعل ، ولا الفعل مجرد ؟ ليشمل نحو أحَيْمِر وأَفِيصل من المصفر ؟ فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور ، نحو أَبْيَطِر . ولا يرد نحو بَطَل وجَدَل وَنَدْسٍ ، فإن كل واحد منها وإن كان أصلاً في الوصفية ، وعلى وزن فعل ، لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم ؟ فلا اعتداد به ، انه

(وَالنِّفَقَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ \* كَأَرْبَعَ) فِي نَحْوِ «مَرْدَتْ بِنْسُوَّةٍ أَرْبَعَ» فَإِنَّهُ

اسم من أسماء العدد ، لكن العرب وصفت به ، فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية . وأيضا فهو يقبل الثناء ، فهو أحق بالصرف من أزمل ؛ لأن فيه مع قبول الثناء كونه عارض الوصفية ، وكذلك أرتب من قولهم «رَجُلُ أَرْبَ» أي ذليل ؟ فانه منصرف لعارض الوصفية ، إذ أصله الأرب المعروف ( وعارض الاسمية ) أي وأنـ عارضـ الاسمية على الوصف ؛ فـ تكونـ الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي ، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية

( فـ الأذـمـ القـيدـ لـكـوـنـهـ وـضـعـ \* فيـ الأـصـلـ وـصـفـاـ أـنـصـرـافـ مـنـعـ )

نظرا إلى الأصل ، وطرحا لما عرض من الاسمية .

(**تنبيه**) : مثل أذهم في ذلك أسود للحية العظيمة ، وأرق حية فيها نقط كالرقم ، نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الاسمية

( وأجدل ) للصغر ( وأخيـل ) لطائر ذى نقط كالخيـلـانـ يقال له الشـقـرـافـ ( وأفعـى ) للحـيـةـ ( مـخـرـوفـةـ ) لأنـهاـ أـسـمـاءـ مـجـرـدـةـ عـنـ الـوـصـفـيـةـ فـ أـصـلـ الـوـضـعـ ، وـ لـأـنـ لـمـ يـمـلـعـ فـ أـجـدـلـ مـنـ الجـدـلـ وـهـوـ الشـدـةـ ، وـلـاـ فـ أـخـيـلـ مـنـ الـخـيـولـ وـهـوـ كـثـرـةـ الـخـيـلـانـ ، وـلـاـ فـ أـفـعـىـ مـنـ الإـيـذـاءـ ؛ لـعـرـوضـهـ عـلـيـهـنـ ( وـقـدـ يـنـلـانـ الـمـنـعـ ) مـنـ الـصـرـفـ ؛ لـذـلـكـ ، وـهـوـ فـ أـفـعـىـ أـبـعـدـ مـنـ أـجـدـلـ وـأـخـيـلـ ؛ لـأـنـهـماـ مـنـ الجـدـلـ وـمـنـ الـخـيـولـ كـاـمـرـ . وـأـمـاـ أـفـعـىـ فـلـاـ مـادـةـ لـهـاـ فـلـاـ اـشـتـقـاقـ ، لـكـنـ ذـكـرـهـاـ يـقارـنـهـ تـصـورـ إـيـذـاهـاـ فـأـشـبـهـتـ الـمـشـقـ وـجـرـتـ بـجـرـاهـ عـلـىـ هـذـهـ الـلـغـةـ .

ومـاـ استـهـلـ فـيـ أـجـدـلـ وـأـخـيـلـ غـيرـ مـصـرـوـفـينـ قـوـلـهـ :

٩٧٤ - كـأـنـ الـمـقـنـيـلـيـنـ يـوـمـ لـقـيـتـهـمـ

فـرـاخـ الـقـطـاـ لـاقـيـنـ أـجـدـلـ بـازـيـاـ

وقول الآخر :

٩٧٥ - ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي  
فَمَا طَأَرِى يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلَأَ

وكا شذ الاعتداد بعرض الوصفية في أجدل وأخيبل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعرض الاسمية في أبغض وأجرع وأبرق؛ فصرّفها بعضُ العرب، واللغة الشهورة مئنها من الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصفات، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أربَبٍ وأكْلَبٍ<sup>(١)</sup> حين أجرِي بال مجرَّى الصفات، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجح إليه بسبب ضعيف، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل، فلا يصار إليه إلا بسبب قوى.

\* \* \*

(وَمَنْعَ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُمْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مُثْنَى وَنِلَاثَ وَأُخْرَ) منع : مبتدأ، وهو مصدر مضارف إلى فاعله وهو عَدْلٌ، والمفعول ممحوظ وهو «الصرف»، ومعتبر : خبره، وفي لفظ : متعلق به .

أى مما يمنع الصرف اجتماع العَدْل والوصف، وذلك في موضعين؛ أحدهما : المعدول في العَدْل إلى مفعَل نحو مثني، أو فعل نحو نيلاث. والثاني : في آخر المقابل لآخرِين أما المعدول في العدد فالمانع له عند سبويه والجهور العَدْلُ والوصف، فأحاديث موحَّدة معدولان عن واحد واحد، وثناً، ومثني : معدولان عن اثنين اثنين، وكذلك سائرها . وأما الوصف فلأن هذه الأنفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما ثنتان نحو «أولى جنحة» مثني ونيلاث ورباع « وإما حالاً نحو قوله تعالى « فَانْكِحُوهُ ما طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَنِلَاثَ وَرُبَاعَ » وإما خبراً نحو « صَلَةُ الْأَئِلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإما كسر لقصد الثأركيد، لا لإفاده التكرير، ولا تدخلها ألل، قال في الارتفاع : وإضافتها قليلة

(١) ظاهر صنيع الشارح أن «أكْلَب» مثل أربَب في كونه اسم جنس في الأصل، ثم وصف به، ولشهرور أن أكْلَب وصف من الكلب - بالتحريك - فلا يكون كَأْرَب، ولعل الكلمة مصحفة عن أجدل مثلاً

وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى ، أما في اللفظ فظاهر ، وأما في المعنى فلــكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفاده معنى التضييف .

ورُدَّ بأنه لو كان المانع من صرف «أحادَّ» مثلاً عَدْلُه عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضييف لازمَ أحدُ أمرين : إما منعُ صرف كل اسم يتغير عن أصله ليتجدد معنى فيه كأنْبنة المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساوين على الآخر ، واللازم متنفس باتفاق ، وأيضاً كل مذنون من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية للفظ؛ ليتمكن بذلك الشَّيْءُ بالفعل ، ولا يتَّسَى ذلك في «أحادَّ» إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفي المعنى بخلوه الوصفية ، وكذا القول في أخواته .

وأما آخر فهو جمع آخرى أنى آخر بفتح الخاء بمعنى معاير ، فالمانع له أيضاً العدل والوصف ، أما الوصف ظاهر ، وأما العدل فقال أ كثر التحويين : إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أ فعل التفضيل ، فقه أن لا يجمع إلا مترونا بأل ، والتحقيق أنه معدول عما كان يسمى به من استعماله بل لفظ ما للواحد المذكى بدون تغير معناه ، وذلك أن آخر من باب أ فعل التفضيل فقه أن لا ينفى ولا يجمع ولا يؤثر إلا مع الألف واللام أو بالإضافة ، فعدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكى عن لفظ آخر إلى لفظ الثنوية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى ؟ ققيل : عندى رجال آخران ، ورجال آخرون ، وامرأة أخرى ، ونساء آخر ؛ فكل من هذه الأمثلة حففة معدولة عن آخر ، إلا أنه لم يظهر أن الوصفية والعدل إلا في «آخر» لأنه مجرب بالحركات ، بخلاف «آخران وآخرون» وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما ، بخلاف «آخرى» فإن فيها أيضاً ألف التأنيث ؟ فلذلك خص «آخر» بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه ، وإحالة منع الصرف عليه ؟ فظهر أن المانع من صرف «آخر» كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به جم المؤثر ؟ لأن حقه أن يستثنى فيه بأفضل

عن فُسْل ؟ لتجده من أَل ، كَا بِسْتَفِي بِأَكْبَرَ عن كَبْرِي قولهم « رَأَيْتُهَا مَعْ نَسَاء أَكْبَرَ مِنْهَا » .

﴿ تَبَاهَانَ ﴾ : الأول : قد يكون « أَخْرَ » جمع آخر بمعنى آخر فيصرف ؛ لاتفاق العدل ؛ لأن مذكرها آخر بالكسر ، بدليل « وَإِنَّ عَلَيْهِ النَّشَأَةَ الْأَخْرَى » « ثُمَّ إِنَّهُ يُنْشِي » النَّشَأَةَ الْأَخْرَى ؟ فليست من باب أ فعل التفضيل . والفرق بين أخرى أثني آخر وأخرى بمعنى آخر أن تلك لا تدل على الاتهام ، وبعطف عليها مثلها من جنسها ، نحو جمادت « امرأة أخرى وأخرى » وأما أخرى بمعنى آخر فتدل على الاتهام ولا ينطفئ عليها مثلها من جنس واحد ، وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى « قَاتَ أَوْلَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ » إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحتذر عن هذه كافل في السكافية فقال :

وَمَنْعَ الْوَصْفُ وَعَدْلُ أَخْرَاً مُقَابِلًا لِأَخْرَيْنَ فَاحْصُرَا

الثاني : إذا سمى بشيء من هذه الأنواع الثلاثة - وهي : ذو الرِّيَادَتَيْنَ ، وذو الْوَزْنَ ، وذو الْعَدْلِ - بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العدية .

( وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهْمَانَ مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلَيْفَلَامَا )

يعنى ما وزن مثنى وثلاث من ألفاظ المدد المعدل من واحد إلى أربع ؟ فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف ، تقول « سرت بقوم موحد وأحاد ، وثناء ومثلث وثلاث ، ومربع ورباع » وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ، ولهذا اقتصر عليها . قال في شرح السكافية : وروى عن بعض العرب « خَمْسٌ وعَشَارٌ وَمَفْسَرٌ » ولم يرد غير ذلك ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خُناس أيضا . واحتلَف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه يقاس على ما سمع ، وهو مذهب الكوفيين والزجاج ، ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم في بعضها ، الثاني : لا يقاس ، بل يقتصر على المسنون ، وهو مذهب جمور البصريين ، الثالث : أنه يقاس على فعال لكثرته ، لا على مفعول .

قال الشيخ أبو حيـان : والصحيح أن البناءين مسـموـعاـنـ من واحدـ إـلـىـ عـشـرـةـ ، وـحـكـيـ الـبـنـاءـيـنـ أـبـوـ عـرـوـ الشـيـبـانـيـ ، وـحـكـيـ أـبـوـ حـاتـمـ وـابـنـ السـكـيـتـ منـ أـحـادـ إـلـىـ عـشـارـ ، وـمـنـ حـفـظـ حـجـةـ عـلـىـ مـنـ لـمـ يـحـفـظـ .

﴿تنبيه﴾ : قال في التسبيـلـ : ولا يجوز صـرـفـهاـ ، بـعـنـ آخـرـ مـقـابـلـ آخـرـينـ ، وـفـعـالـ وـمـقـبـلـ فـيـ العـدـ مـذـهـبـاـ بـهـاـ مـذـهـبـ الـأـسـمـاءـ ، خـلـافـاـ لـلـفـرـاءـ ، وـلـاـ مـسـمـىـ بـهـاـ ، خـلـافـاـ لـأـبـيـ عـلـىـ وـابـنـ بـرـهـانـ ، وـلـاـ مـنـكـرـةـ بـعـدـ التـسـمـيـةـ بـهـاـ ، خـلـافـاـ لـبـعـضـهـمـ ، اـهـ . أما المسـأـلـةـ الـأـوـلـىـ فـالـمـعـنـىـ أـنـ الـفـرـاءـ أـجـازـ «ـاـذـخـلـواـ ثـلـاثـ ثـلـاثـ ، وـثـلـاثـاـ ثـلـاثـاـ»ـ . وـخـالـفـهـ غـيـرـهـ وـهـوـ الصـحـيـحـ ، وـأـمـاـ الثـانـيـةـ فـقـدـ تـقـدـمـ التـنـبـيـهـ عـلـيـهـاـ .

\*\*\*

### (وَكُنْ تَجْنِمُ مُشْبِهٍ مَقَاعِلاً أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَمْنَعُ كَافِلًا)

كـافـلـاـ : خـبـرـكـنـ ، وـبـمـنـعـ : مـتـعـلـقـ بـكـافـلـاـ وـكـذـاـ جـمـعـ ، وـمـفـاعـلـ : مـفـعـولـ بـمـشـبـهـ . يـعـنـيـ أـنـ مـاـ يـمـنـعـ مـنـ الـصـرـفـ الـجـمـعـ الـمـشـبـهـ مـفـاعـلـ أـوـ مـفـاعـيلـ ، أـيـ فـيـ كـوـنـ أـوـلـهـ . مـفـتوـحـاـ وـثـالـثـهـ أـلـفـاـ غـيـرـ عـوـضـ يـلـيـهـ كـسـرـ غـيـرـ عـارـضـ مـلـفـوـظـ أـوـ مـقـدـرـ عـلـىـ أـوـلـ حـرـفـينـ بـعـدـهـاـ أـوـ ثـلـاثـةـ أـوـ سـطـلـهاـ سـاـكـنـ غـيـرـ مـنـوـيـ بـهـ وـبـمـاـ بـعـدـهـ الـاـنـفـصـالـ ؟ـ فـإـنـ الـجـمـعـ مـتـقـ كـانـ بـهـذـهـ الصـفـةـ كـانـ فـيـهـ فـرـعـيـةـ الـلـفـظـ بـخـرـوجـهـ عـنـ صـيـغـ الـآـحـادـ الـعـرـبـيـةـ ، وـفـرـعـيـةـ الـمـعـنـىـ بـالـدـلـالـةـ عـلـىـ الـجـمـيـةـ ؟ـ فـاـسـتـحـقـ مـنـ الـصـرـفـ ، وـوـجـهـ خـرـوجـهـ عـنـ صـيـغـ الـآـحـادـ الـعـرـبـيـةـ أـنـكـ لـاـ تـجـدـ مـفـرـداـ ثـالـثـهـ أـلـفـ بـعـدـهـاـ حـرـفـانـ أـوـ ثـلـاثـةـ إـلـاـ وـأـوـلـهـ مـضـمـومـ كـمـذـاـفـرـ أـوـ أـلـفـ عـوـضـ مـنـ إـحـدـيـ يـاءـيـ النـسـبـ ، إـمـاـ تـحـقـيقـاـ كـيـانـ وـشـامـ ؟ـ فـإـنـ أـصـلـهـمـاـ يـمـنـيـ وـشـائـيـ ، خـذـفـتـ إـحـدـيـ الـيـاءـيـنـ وـعـوـضـ عـنـهـاـ أـلـفـ ، أـوـ تـقـدـيرـاـ ، نـحـوـ تـهـامـ وـتـمـانـ ؟ـ فـإـنـ أـلـفـهـمـاـ مـوـجـودـةـ قـبـلـ ، وـكـأـنـمـ نـسـبـواـ إـلـىـ فـعـلـ أـوـ فـعـلـ ، ثـمـ حـذـفـواـ إـحـدـيـ الـيـاءـيـنـ رـضـواـ عـنـهـاـ أـلـفـ ، أـوـ مـاـ يـلـيـ أـلـفـ غـيـرـ مـكـسـورـ بـالـأـصـالـةـ ، بـلـ إـمـاـ مـفـتوـحـ سـبـرـاـ كـاهـ ، .

أو مضموم كتَارُك ، أو عارض السَّكْرَلِ الأَعْتَلَلِ كَتَانِ وَتَوَانِ ، ومن ثُمَّ صرف نحو عَبَال جمع عَبَالَة ؛ لأن الساكن الذي يلي الألف فيه لاحظ له في الحركة ، والعلَّة : الثقل ، يقال أَقْتَ عَبَالَه ، أى ثقله ، أو يكون ثانى الثالثة متحرك الوسط كطَوَاعِيَة وَكَرَاهِيَة ، ومن ثُمَّ صرف نحو مَلَانِكَة وصَيَارِفَة ، أو هو الثالث عارضان للنسبة منوى بهما الانفصال ، وضابطه : أن لا يسبق الألف في الوجود ، سواء كانا مسبوقين بها كـبَاحِي وظَفَارِي ، أو غير منفكين كـحَوَارِي وهو الناصر ، وحَوَالِي . وهو الحال ، بخلاف نحو قَمَارِي وبَخَانِي ؟ فإنه بمزلاة مصايح .

وقد ظهر من هذا أن زنة مفَاعِل وَمَفَاعِيل ليست إلا جمع أو منقول من جمع كاسياتي .

وقد دخل بذلك التقدير نحو دَوَابَ فإنه غير منصرف ؛ لأن أصله دَوَابُ ، فهو على وزن مفَاعِل تقديرا .

»تبنيات<sup>١</sup>« : الأول : لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أو له مينا نحو مَسَاجِد وَمَصَابِيع ، أو لم يكن نحو دَرَامِ وَدَنَانِير .

الثاني : اشتراطَ كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور ، قال في الارتفاع : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز في تكسير هَبَيَ<sup>(١)</sup> أن يقال هَبَائِي بالإدغام ، أى منوعا من الصرف ، قال : وأصل الياء عندي السكون ولو لا ذلك لأظهرتها .

الثالث : انفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع ، واختلفوا في الملة الثانية ؟ فقال أبو علي : هي خروجه عن صيغ الأحاداد ، وهذا الرأي هو الراجح ، وهو معنى قولهم : إن هذه الجمعية قاعدة مقام علتين .

وقال قوم : الملة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا ؛ فالتحقيق نحو أَكَابِب

(١) الهبي — بفتح الياء والباء جميعاً وتشديد آخره — الصبي الصغير ، والأئشى هبية

وأَرَاهُط ؛ إذْ مَا جَمِعَ أَكْلُبْ وَأَزْهُطْ ، وَالْتَّقْدِيرُ نَحْوَ مَسَاجِدْ وَمَنَابِرْ ؟ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا مِنْ أَوْلَى وَهَلَةً لِكُنْهِ بَزْنَةِ ذَلِكَ الْمَكْرُرْ ، أَعْنَى أَكَلْبْ وَأَرَاهُطْ ، فَكَانَهُ أَيْضًا جَمِيعٌ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ .

وَاسْتَضْعَفْ تَعْلِيلُ أَبِي عَلَى بَنْ أَفْمَالًا وَأَفْمَلًا نَحْوَ أَفْرَاسِي وَأَفْلُسِي جَمَانْ ، وَلَا نَظِيرُهُمْ فِي الْآَحَادِ ، وَهُمْ مَصْرُوفُونَ .

وَالْجَوابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أُوجِهٍ :

الْأُولُ : أَنْ أَفْمَالًا وَأَفْمَلًا يَجْمَعُهُنَّ أَكَلِبْ وَأَنَاعِمْ فِي أَكْلُبْ وَأَنَاعِمْ ، وَأَمَا مَفَاعِلُ وَمَفَاعِيلُ فَلَا يَجْمَعُهُنَّ ؟ فَقَدْ جَرَى أَفْمَالُ وَأَفْمَلُ بِمَجْرِيِ الْآَحَادِ فِي جَوَازِ الْجَمِيعِ ، وَقَدْ نَصَ الرَّمْخَشِرِيُّ عَلَى أَنَّهُ مَقِيسٌ فِيهِمَا .

الثَّانِي : أَنْهُمَا يُصَعِّرُانَ عَلَى لَفْظِهِمَا كَالْآَحَادِ ، نَحْوَ أَكَلِبْ وَأَنَاعِمْ ، وَأَمَا مَفَاعِلُ وَمَفَاعِيلُ فَإِنَّهُمَا إِذَا صَغَرَا رُدَّاً إِلَى الْوَاحِدِ ، أَوْ إِلَى جَمِيعِ الْقَلْةِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَصْغَرُانَ .

الثَّالِثُ : أَنْ كَلَّا مِنْ أَفْمَالَ وَأَفْمَلَ لَهُ نَظِيرٌ مِنْ الْآَحَادِ يَوازِنُهُ فِي الْمِيَةِ وَعِنْدَهُ الْحَرْفُ ، فَأَفْمَالَ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوْلَهُ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ رَابِعَةً تَفْعَالَ نَحْوَ تَجْوَالَ وَتَطْوِافَ وَفَعَالَ نَحْوَ سَابَابَاطَ وَخَاتَامَ وَفَعَالَ نَحْوَ صَلَصَالَ وَخَزْعَالَ ، وَأَفْمَلَ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوْلَهُ وَضِمْنَةِ ثَالِثَةِ تَفْعَلَ نَحْوَ تَتَفَلُّ وَتَبَنْضُبُ ، وَتَفْعَلَ نَحْوَ مَسْكُرُمُ وَمَنْهُكُ .

عَلَى أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبَ لَوْ مُسْتَلِّ عَنْ مَلَائِكَةِ لَمَّا أَمْكَنَهُ أَنْ يَعْلَمْ صِرْفَهُ إِلَّا بَنَاهُ فِي الْآَحَادِ نَظِيرًا نَحْوَ طَوَاعِيَةِ وَكَرَاهِيَةِ .

\*\*\*

(وَذَا أَعْتِلَالِ مِنْهُ كَاجْلَوَارِيٍّ رَفَمَا وَجَرَّا أَجْرِيٍّ كَسَارِيٍّ)

يُعْنِي مَا كَانَ مِنَ الْجَمِيعِ الْمُؤَازِنِ مَفَاعِلُ مُعْتَلَالٍ فَلَهُ حَالَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ يَاءُ قَبْلِهَا كَسْرَةٌ نَحْوَ جَوَارِي وَغَوَاشِي ، وَالْأُخْرَى أَنْ تَقْلِبَ يَاءُهُ الْفَانِحُو عَذَارَى رَمَدَارَى ؛ فَالْأُولَى يَجْرِي فِي رَفْعٍ وَجَرَّهُ بِمَجْرِيِ قَاضِي وَسَارِي فِي حَذْفِ يَاهُهُ وَثِبْوتِ تَنْوِينِهِ ، نَحْوَ « وَمِنْ »

فوقهم غواشٍ » « والفَجْرِ وَلَيَالِيَّ شَرِّ » وفي النصب مجرى درام في سلامه آخره  
وظهور فتحته نحو « سِيرُوا فِيهَا لِيَالِيَّ ».  
والثانى يقدر إعرابه ولا ينون بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامه بقوله  
« كالجوارى » .

﴿ تنبیهات ﴾ : الأول : اختلف في تنوين جوارٍ ونحوه ؛ فذهب سيبويه إلى أنه  
تنوين عوض عن الياء المخذوفة ، لا تنوين صرف ، وذهب البرد والزجاج إلى أنه  
عوض عن حركة الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنه  
تنوين صرفٍ ؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفأعلى ، وبقى اللفظ كجناح  
فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه ، وأما جمله عوضاً عن الحركة فضعيف ؛ لأنه  
لو كان عوضاً عن الحركة لكان التنوين عن حركة الألف في نحو موسى وعيسيٍّ  
أولى ؛ لأن حاجة المتصدر إلى التنوين أشدُّ من حاجة المتصدر ، ولأنه مع الألف  
واللام كاً لحق معهما تنوين الترميم ، واللازم متنفٍ فيهما ، فكذا المزوم ، وأما كونه  
للصرف فضعيف أيضاً ؛ إذ المخذوف في قوة الموجود ، وإلا لكان آخر ما بقى حرف  
إعراب ، واللازم كاً لا يخفى متنفٍ .

فإن قلت : إذا جعل عوضاً عن الياء ، فما سبب حذفها أولاً ؟

قلت : قال في شرح الكافية : لما كانت ياء المتفوص قد تحذف تخفيفاً ويكتفى  
بالكسرة التي قبلها ، وكان المتفوص الذي لا ينصرف أثقل ؛ التزموا فيه من الحذف  
ما كان جائزاً في الأدب ثقلاً ؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ؛ إذ ليس بعد الجواز  
إلا اللازم ، انتهى .

واعلم أن ما تقدم عن البرد - من أن التنوين عوض عن الحركة - هو المشهور  
عنه ، كما نقل الناظم في شرح الكافية ، وقال الشارح : ذهب البرد إلى أن  
فيها لا ينصرف تنويناً مقدراً ، بدليل الرجوع إليه في الشعر ، وحكوا له في جوارٍ  
ونحوه بحكم الموجود ، وحدفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهُّم التقاء الساكنين ،

ثُمَّ عَوْضُوا عَمَّا حُذِفَ التنوينَ ، وهو بعيد؛ لأن الحذف لللقاء ساكن متوجه الوجود مما لم يوجد له نظير ، ولا يحسن ارتکاب مثله .

الثاني : ما ذكر من تنوين جَوَارٍ ونحوه في الرفع والجر متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو على - من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ، ولا يحذف ياؤه ، وأنه يحر بفتحة ظاهرة - وَهُمْ ، وإنما قالوا ذلك في الفلم وسيأتي بيانه .

الثالث : إذا قلت « مررتُ بجَوَارٍ » فعلامة جره فتحة مقدرة على الآية ؟ لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة ، فاستثنات لنيابة عن المستثنى ، وقد ظهر أن قوله « كسار » إنما هو في اللفظ فقط ، دون التقدير ؛ لأن « سَارٍ » جرء بكسرة مقدرة ، وتنوينه تنوين المتسكين لالعوض ؛ لأنه منصرف ، وقد تقدم أول الكتاب .

\* \* \*

### (وليسَ أَوْيَلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهَ أَفْتَضَى عُمُومَ الْمُنْعَ)

اعلم أن سَرَّاً أو يَلَّا اسم مفرد أعمى جاء على وزن مفاعيل ، فنون من الصرف إشبه بالجمع في الصيغة المعتبرة ؛ لما عرفت أن بناء مفاعيل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا بلجع أو منقول من جمع ؛ فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءِ النسب ، ولا كسرة مابلي ألفه عارضة ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كاس ، ولا يوجد في مفرد أعمى - وهو سَرَّاً أو يَلَّا - لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهما واحداً ، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ، وإلى التنبية على ذلك أشار بقوله « شبه أفتضى عموم المنع » أي عموم منع الصرف في جميع لاستعمال ، خلافاً لمن زعم غير ذلك .

ومن النحوين من زعم أن سراويلي عربي ، وأنه في التقدير جمع سروالة سمي به المفرد . ورُدَّ بأن سروالة لم يُسمِّعْ ، وأما قوله :

٩٧٦ — عَلَيْهِ مِنَ الْأَوْمَامِ سِرْوَالَةٌ [فَلَيْسَ يَرِيقُ لِمُشَتَّقِ طَفْلٍ]

فمضون لا حجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة ، ويرد هذا القول أمران ؛ أحدهما : أن سروالة لغة في سراويل ، لأنها بمعناه ، فليس جماعاً لها ، كما ذكره في شرح الكافية ، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس ، وإنما ثبت في الأعلام .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث ؟ فلو سمي به مذكور ثم صغر لقيل فيه سُرَيْلٌ غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولو لا التأنيث لصرف كذا يصرف شَرَاحِيل إذا صغر قفييل « سُرَيْحِيل » لزوال صيغة منتهى التكسير .

الثاني : شذ منع صرف نَمَانٍ تشبِّهَا له بجوارٍ ، نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة ، قال في شرح الكافية : وقد شبَّهَ نَمَاناً بجوارٍ منْ قال :

٩٧٧ — بَحَدُو نَمَانِي مُولَمَّا بِلَقَاهَا  
حَتَّىٰ كَهْمَنَ بِرَيْفَةٍ إِلَرْتَاجٍ

والمروف فيه الصرف لما تقدم ، وقيل : هما لغتان .

\* \* \*

( وَإِنْ يَهِيَّءَ أَوْ بَمَا لَحِقَْ \* بِهِ فَالْأَنْصَارَافُ مَنْعُهُ يَحْقِنُ ) يعني أن ما سمي به من مثال مفأعلى أو مفأعيل فحقيقة منع الصرف ، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد اسمَ رجل ، أو ما لحق به من افظع أجمعى مثل سَرَأوِيل وفَرَاحِيل ، أو لفظ ارتجل

العلمية مثل هَوَازِن . قال الشارح : والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصله الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تناكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني ، دون الأول ، ا.ه.

قال المرادي : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التناكير لشبهه بأصله ، ومذهب المبرد صرفة لذهب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، وال الصحيح قول سيبويه ؛ لأنهم منعوا سرّاً أو يلّاً من الصرف ، وهو نكرة وليس جمّاً على الصحيح ، ا.ه.

\*\*\*

(والعلم أمنع صرفة مُركباً \* تركيب مزج نحو معدى كربأ ) قد تقدم أن مَا لَا ينْصَرِفَ عَلَى ضَرِبِيْنِ ؛ أَحَدُهَا : مَا لَا ينْصَرِفَ فِي تَعْرِيفٍ وَلَا تَنَكِيرٍ ، وَالثَّانِي : مَا لَا ينْصَرِفَ فِي تَعْرِيفٍ وَيُنْصَرِفَ فِي التَّنَكِيرِ ، وَقَدْ فَرَغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الضَّرْبِ الْأَوَّلِ . وَهَذَا شَرْوَعٌ فِي الثَّانِي ، وَهُوَ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ كَمَا مَرَّ .

الأول : المركب تركيب المزج نحو بعْلَمَكَ وَحَضَرَمَوْتَ وَمَعْدِي كَرْبَ ؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج : أن يجعل الآسماء اسمًا واحدًا لا بإضافة ولا بإسناد ، بل ينزل عَجْزَهُ من الصدر منزلة تاء التأنيث ، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر ، إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحو معدى كَرْبَ ؛ لأن تقل التركيب أشدًّا من تقل التأنيث ، فجعلوا لمزيد التقل مزيد تحفيفه بأن سكنوا ياء التاء معدى كَرْبَ وبحوه ، وإن كان مشتملًا قبل تاء التأنيث يفتح نحو رَأْمِيَّةً وعَادِيَّةً ، وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيةهما فيستصحب سكون ياء معدى كَرْبَ وبحوه تشبيهًا بيه دَرَدَبِيس ، فيقال : رأيت مَعْدِي كَرْبَ ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيهًا بالألف ؛ فالالتزام في التركيب لزيادة التقل ما كان جائزًا

فـالـإـفـرـادـ، وـيـعـاـنـ الـجـزـءـ الـثـانـيـ مـعـاـمـلـتـهـ لـوـ كـانـ مـنـفـرـداـ ؟ـ فـإـنـ كـانـ فـيـهـ مـعـ التـعـرـيفـ سـبـبـ مـؤـنـثـ أـسـنـعـ صـرـفـ كـهـرـمـزـ مـنـ رـامـ هـرـمـزـ ؟ـ لـأـنـ فـيـهـ مـعـ التـعـرـيفـ عـجـمـةـ مـؤـنـثـةـ ،ـ فـيـجـرـ بالـفـتـحـةـ ،ـ وـيـعـربـ الـأـوـلـ بـمـاـ تـقـضـيـهـ الـعـوـاـمـ ،ـ نـحـوـ جـاءـ رـامـ هـرـمـزـ ،ـ وـرـأـيـتـ رـامـ هـرـمـزـ ،ـ وـمـرـرـتـ بـرـامـ هـرـمـزـ .ـ وـيـقـالـ فـيـ حـضـرـمـوتـ :ـ هـذـهـ حـضـرـمـوتـ ،ـ وـرـأـيـتـ حـضـرـمـوتـ وـمـرـرـتـ بـحـضـرـمـوتـ ؟ـ لـأـنـ مـوـتـاـ لـيـسـ فـيـهـ مـعـ التـعـرـيفـ سـبـبـ ثـانـ ،ـ وـكـذـلـكـ كـرـبـ فـيـ الـلـغـةـ ،ـ وـبـعـضـ الـعـرـبـ لـاـ يـصـرـفـ حـيـثـىـ ،ـ فـيـقـولـ فـيـ الإـضـافـةـ :ـ هـذـاـ مـقـدـىـ كـرـبـ ،ـ فـيـجـعـلـهـ مـؤـنـثـاـ ،ـ وـقـدـ يـبـيـانـ مـعـاـنـىـ عـلـىـ الـفـتـحـ مـاـ لـمـ يـعـتـلـ الـأـوـلـ فـيـسـكـنـ تـشـيـهـاـ بـخـمـسـةـ عـشـرـ ،ـ وـأـنـكـ بـعـضـهـمـ هـذـهـ الـلـغـةـ ،ـ وـقـدـ نـقـلـهـاـ الـأـثـيـاتـ ،ـ وـقـدـ سـبـقـ الـسـكـلـامـ عـلـىـ ذـلـكـ فـيـ بـابـ الـعـلـمـ .ـ

﴿تنبيهان﴾ :ـ الـأـوـلـ :ـ أـخـرـجـ بـقـوـلـهـ «ـ مـعـدـىـ كـرـبـاـ»ـ مـاـخـتـمـ بـوـيـهـ ؛ـ لـأـنـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـأـشـهـرـ ،ـ وـيـجـوـزـ أـنـ يـكـوـنـ لـجـرـدـ الـتـقـيـيـلـ ،ـ وـكـلـامـهـ عـلـىـ عـوـمـهـ لـيـدـخـلـ عـلـىـ لـغـةـ مـنـ يـعـرـبـهـ ،ـ وـلـاـ يـرـدـ عـلـىـ لـغـةـ مـنـ بـنـاهـ ؟ـ لـأـنـ بـابـ الـصـرـفـ إـنـاـ وـضـعـ لـلـمـعـرـبـاتـ ،ـ وـقـدـ تـقـدـمـ ذـكـرـهـ فـيـ بـابـ الـعـلـمـ .ـ

الـثـانـيـ :ـ اـحـتـرـزـ بـقـوـلـهـ «ـ تـرـكـيـبـ مـرـجـ»ـ عـنـ تـرـكـيـبـ الـإـضـافـةـ وـالـإـسـنـادـ ،ـ وـقـدـ تـقـدـمـ حـكـمـهـاـ فـيـ بـابـ الـعـلـمـ .ـ

وـأـمـاـ تـرـكـيـبـ الـعـدـدـ نـحـوـ خـمـسـةـ عـشـرـ فـتـحـمـ الـبـنـاءـ عـنـ الـبـصـرـيـيـنـ ؟ـ وـأـجـازـ فـيـ الـكـوـفـيـوـنـ إـضـافـةـ صـدـرـهـ إـلـىـ عـجـزـهـ ،ـ وـسـيـأـتـىـ فـيـ بـابـهـ ،ـ فـإـنـ سـمـىـ بـهـ فـيـهـ ثـلـاثـةـ أـوـجـهـ :ـ أـنـ يـقـرـ عـلـىـ حـالـهـ ،ـ وـأـنـ يـعـرـبـ إـعـرـابـ مـاـ لـاـ يـنـصـرـفـ ،ـ وـأـنـ يـضـافـ صـدـرـهـ إـلـىـ عـجـزـهـ .ـ

وـأـمـاـ تـرـكـيـبـ الـأـحـوـالـ وـالـظـلـوـفـ نـحـوـ «ـ شـغـرـ بـغـرـ»ـ ،ـ وـبـيـنـتـ بـيـتـ ،ـ وـصـبـاحـ مـسـاءـ»ـ إـذـاـ سـمـىـ بـهـ أـضـيـفـ صـدـرـهـ إـلـىـ عـجـزـهـ وـزـالـ التـرـكـيـبـ .ـ هـذـاـ رـأـيـ سـيـبـوـيـهـ .ـ وـقـيلـ :ـ يـجـوـزـ فـيـهـ التـرـكـيـبـ وـالـبـنـاءـ .ـ

( كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَى فَعَلَانَ كَفَطَفَانَ وَكَاضَ بَهَاناً )  
 يعني أن زائدَى فَعَلَانَ يمنعان مع العلية في وزن فَعَلَانَ وفي غيره نحو حَمَدانَ وَعَنَانَ  
 وَغَرَانَ وَغَطَفَانَ وأَصْهَانَ ، وقد نبه على التعميم بالتشييل .

﴿تبهات﴾ : الأول : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف  
 سقوطهما في رد « نَسِيَانَ وَكُفْرَانَ » إلى نسي وكفر ، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامه الزيادة  
 أن يكون قبلهما أكثراً من حرفين أصولاً ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيمما مضاعف ذلك  
 اعتباران : إن قدرت أصلالة التضعيف فالألف والنون زائدةتان ، وإن قدرت زيادة  
 التضعيف فالنون أصلية ، مثال ذلك حَسَانٌ : إن جُعل من الحِسٌ فوزنه فَعَلَانَ ، وحكه  
 أن لا يتصرف ، وهو الأكثري فيه ، ومن شعره :

### ٩٧٨ - مَاهَاجَ حَسَانَ رُسُومُ اللَّدَامَ وَمَظْعَنُ الْخَنْيُ وَمَبْنَى الْخِيَامَ

وإن جعل من الحِسٌ فوزنه فَعَلَانَ ، وحكه أن يتصرف ، وشَيَطَانٌ : إن جعل من  
 شَاطَ بشِيطٌ إذا احترق امتنع صَرْفُه ، وإن جعل من شَطَنَ انصرف ، ولو سميت بِرُمانَ  
 فذهب سبوبه والخليل إلى المنع ؛ لكثره زيادة النون في نحو ذلك ، وذهب الأخفش  
 إلى صرفه ؛ لأن فَعَلَانَ في النبات أكثراً ، ويؤيد هذه قول بعضهم : أرض مَرْمنَة<sup>(١)</sup>

الثاني : إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف ، بإعطاء للبدل حكم المبدل ،  
 مثال ذلك أصَيَّلَانَ فإن أصله أصَيَّلَانَ ؟ فلو سمى به منع ، ولو أبدل من حرف  
 أصلى نون صُرِفَ ، بعكس أصَيَّلَانَ ، ومثال ذلك حِنَانَ في حِنَاءَ ، أبدلت  
 همزته نوناً .

(١) مرمنة : أي كثيرة الرمان ، ومثله مذبة ومسبعة ومبطحة ؛ ووزنها مفعلة ؟  
 فنجي ، هذه الصيغة من هذه الكلمة دليل على أن النون فيها أصلية .

الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف العلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيهاً لها بالزائدة ، نحو سِنَان و بَيَان ، والصحيحُ صرفُ ذلك .

\*\*\*

( كَذَا مُؤْتَهُ بِهِاءَ مُطْلِقاً و شَرْطٌ مُنْعِي الْعَارِ كَوْنُهُ اِرْتَقَى )  
 ( فَوْقَ التَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورَ ، أَوْ سَقَرَ أَوْ زَيْدَ اسْمَ اِمْرَأَ لَا اسْمَ دَكْرَ )  
 ( وَجْهَانِ فِي الْمَادِيمِ تَذَكِيرًا سَيِّقَ وَجْهَتَهُ كَهْنَدَ ، وَالْمُنْعِنُ أَحْقَنُ )  
 مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتائيث بالباء لفظاً أو تقديراً ، أما لفظاً فهو  
 فاطمة ، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التائيث في لفظه ، فإن  
 العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالباء فيه بمنزلة الألف في حُبْلي وصَخْرَاءَ ، فأترت في  
 منع الصرف ، بخلافها في الصفة ، وأما تقديراً في المؤنث المسمى في الحال ، كُسْمَاد  
 وزَيْنَبَ ، أو في الأصل كعَنَاقَ اسْمَ رَجُلٍ ، أقاموا في ذلك كله تقديرَ الباء  
 مقامَ ظهورها .

إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالباء لفظاً يمنع من الصرف مطلقاً ، أى سواء كان  
 مؤنثاً في المعنى أم لا ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكنَ الوسطِ أم لا ، إلى غير  
 ذلك مما سيأتي ، نحو عائشة و طلحة و هبة ، وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منه من  
 الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو زَيْنَبَ و سُمَادَ ؛ لأن الرابع ينزل  
 منزلة ثاء التائيث ، أو حِرْكَةَ الوسطِ كَسَقَرَ وَلَطَى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع ،  
 خلافاً لابن الأنباري ، فإنه جعله ذا وجوهين . وما ذكره في البسيط من أن سَقَرَ يمنع  
 الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعميناً كجُورَ و مَاهَ اسْمَيْ بَلَدِين ؛ لأن المجمحة  
 لما انضمت إلى التائيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي  
 لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع ؛ وهي بعضهم فيه خلافاً ؛ فقيل :  
 إنه كهند في جواز الوجهين ، أو منقولاً من مذكرة نحو « زيد » إذا سمى به امرأة ؛  
 لأنه حصل بنقله إلى التائيث نقل عادلٌ لخفة اللفظ ، هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب عيسى بن عمر والجرمى والمبرد إلى أنه ذو وجهين ، واختلف النقل عن بونس .  
 وأشار بقوله « وجهان في العادم تذكيرا - إلى آخر البيت » إلى أن الثلاثي  
 الساكن الوسط إذا لم يكن أعمجيا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف  
 ومنعه ، والمنع أحق ؟ فن صرفة نظر إلى خفة السكون وأنها قوامت أحد السبيلين ،  
 ومن منع نظر إلى وجود السبيلين ولم يعتبر الخلفة ، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله :  
 ٩٧٩ - لَمْ تَتَلَعَّفْ بِفَضْلِ مِثْرَرِهَا دَدْدُ ، وَلَمْ تَشْقَ دَدْدُ فِي الْعَلَبِ

﴿نبهات﴾ : الأول : ما ذكره من أن المぬ أحق هو مذهب الجمهور ، وقال أبو علي : الصرف أصلح ، قال ابن هشام : وهو غلط جلي ، وذهب الزجاج - قيل والأخفش - إلى أنه متهم المぬ . قلل الزجاج : لأن السكون لا يغير حكمه أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف ، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه ، نحو «**فَيَدَ**» لأنهم لا يرددون<sup>(١)</sup> اسم البلدة على غيرها ؛ فلم يكن في الكلام ، مخالف هند .

الثاني : لا فرق بين ما سُكُونه أصلٍ كهِنَدَ ، أو عارض بعد التسمية كفَخْذَ ، أو الإعلال كدَارَ .

الثالث : قال في شرح السكافية : وإذا سميت امرأة بـ يَدٍ ونحوه مما هو على حرفين  
جاز فيه ما جاز في هُنْدٍ ، ذكر ذلك سبقوه ، هذا لفظه ، وظاهره جواز الوجهين وأن  
الأجود المنع ، وبه صرح في التسهيل بقول صاحب البسيط في يَدٍ «صرفت بلا خلاف»  
ليس بصحيح .

الرابع : إذا صغر نحو هنْدَ وَيَدِ تختَمْ منه ؛ ظهور التاء ، نحو هنْيَةَ وَيَدِيَةَ ،

(١) مراده بقوله «لأنهم لا يرددون اسم البلد على غيرها» أن الاشتراك اللفظي في أسماء البلدان قليل؛ فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادراً، بخلاف الإنساني، فإن الاشتراك في أسمائهم كثير.

فإن صغر بغير تاء نحو حُرَبٍ - وهي ألفاظ مسموعة - انصرف .

الخامس : إذا سمى مذكرة بـؤنثٍ مجردٍ من التاء ، فإن كان ثلاثياً صُرف مطلقاً ، خلافاً للفراء وتعلب ؛ إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فـخـذـأـم سـكـنـ نحو حـرـبـ ، ولا بنـ خـرـوفـ في المـتـحـرـكـ الوـسـطـ - وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سـعـادـ ، أو تقـديـراـ كالـفـظـ نحو جـيـلـ مـخـفـفـ جـيـأـلـ اـسـمـ للـضـبـعـ بالـنـقـلـ - منـعـ منـ الـصـرـفـ .

السادس : إذا سمى رجل بـنـيـتـ أوـأـختـ صـرـفـ عندـ سـيـبوـيـهـ وأـكـنـرـ التـحـوـيـنـ ؛ لأنـ تـاءـ قدـ بـنـيـتـ الـكـلـمـةـ عـلـيـهـ وـسـكـنـ ماـ قـبـلـهـ فـأـشـهـتـ تـاءـ جـبـتـ وـسـجـتـ ، قالـ ابنـ السـرـاجـ : وـمـنـ أـحـابـنـاـ مـنـ قـالـ إـنـ تـاءـ بـنـيـتـ وـأـخـتـيـثـ التـأـنـيـثـ وإنـ كـانـ الـاسـمـ مـبـنـيـاـ عـلـيـهـ فـيـمـنـعـوـهـماـ الـصـرـفـ فـيـ الـمـعـرـفـةـ ، وـنـقـلـهـ بـعـضـهـمـ عـنـ الفـراءـ . قـلتـ : وـقـيـاسـ قـولـ سـيـبوـيـهـ أـنـ إـذـ سـمـىـ بـهـمـاـ مـؤـنـثـ أـنـ يـكـوـنـ عـلـىـ الـوـجـهـيـنـ فـيـ هـنـدـ .

السابع : كان الأولى أن يقول « بتاء » بدل قوله « بهاء » ؟ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامـةـ التـأـنـيـثـ التـاءـ ، والـهـاءـ بـدـلـ عـنـدـهـمـ عـنـهاـ فيـ الـوـقـفـ ، وقدـ عـبـرـ بـالـتـاءـ فـيـ بـاـبـ التـأـنـيـثـ فـقـالـ « عـلـامـةـ التـأـنـيـثـ تـاءـ أـوـ أـلـفـ » ، وـكـانـهـ إـنـماـ فـعـلـ ذـلـكـ لـلـاحـتـازـ منـ تـاءـ بـنـتـ وـأـخـتـ ، وـكـذـاـ فـعـلـ فـيـ التـسـمـيلـ .

الثامن : مرـادـهـ بـالـعـارـ فـيـ قـولـهـ « وـشـرـطـ مـنـعـ الـعـارـ » العـارـىـ مـنـ التـاءـ لـفـظـاـ ، وـإـلاـ فـاـ مـنـ مـؤـنـثـ بـغـيرـ الـأـلـفـ إـلاـ وـفـيـهـ التـاءـ إـمـاـ مـلـفـوـظـةـ أـوـ مـقـدـرـةـ .

\* \* \*

(وـالـعـجـجـيـ الـوـضـعـ وـالـتـعـرـيـفـ مـعـ زـيـدـ طـلـيـ التـلـلـاتـ صـرـفـهـ أـمـتـنـعـ )

أـيـ مـاـ لـاـ يـنـصـرـفـ مـاـ فـيـهـ فـرـعـيـةـ الـمـعـنـىـ بـالـعـلـمـيـةـ وـفـرـعـيـةـ الـلـفـظـ بـكـونـهـ مـنـ الـأـوـضـاعـ الـجـمـيـعـيـةـ ، لـكـنـ بـشـرـطـيـنـ : أـيـ يـكـوـنـ عـجـمـيـ الـتـعـرـيـفـ ، أـيـ يـكـوـنـ عـلـمـاـ فـيـ لـفـظـهـ ، وـأـنـ

يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، فإن كان الأسمُ عجميًّا الوضع غير عجمي التعرِيف انصرافَ كاجام إذا سمي به رجل ؛ لأنه قد تصرَّفَ فيه بنقله عمماً وضعته العجم له ، فلائق بالأهمية العربية ، وذهب قوم منهم الشوبين وابنُ عصфор إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداءً كبنَدار ، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الأسمُ علاماً في لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة ، لأن يكون على ثلاثة أحرف ؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لجبيه على أصل ما تُبني عليه الآحاد العربية ، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نُوح ولوطٍ ، والتحرّك نحو شَرْ وَأَمَكَ .

قال في شرح السكافية : قوله واحداً في لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى من جمله ذا وجهين مع السكون ، ومتى نحن المنع مع الحركة ؟ لأن العجمة سبب ضعيف ، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة ، قال : ومن صرخ بإلغاء عجمة الملاطي مطلقاً السيرافي وابن برهان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفًا ، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزًا لوجوده في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجه الغريبة ، اهـ .

قلت : الذي جَعَلَ ساكن الوسط على الوجهين هو عيسى بن عمر ، وتبعه ابن قبيبة والجرجاني .

ويتحصل في الثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً ، وهو الصحيح ، الثاني : أن ما تحرّك وسَطَه لا ينصرف ، وفيها سكن وسطه وجهان ، الثالث : أن ما تحرّك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب :

﴿تنميةات﴾ : الأول : قوله « زَبْدٌ » هو مصدر زَادَ يَزِيدُ زَبِيداً وزِيادةً وزَيَّدَاناً .

الثاني : المراد بالمعنى ما قُلَّ من لسان غير العرب ، ولا يختص بلغة الغرب .

الثالث : إذا كان الأعجمي رِباعياً وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء .

الرابع : تُعرَف عُجْمَةُ الاسم بوجوهه ؛ أحدها : نقل الأئمة ، ثانية : خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها : عُرُوْه من حروف الدلالة وهو خماسي أو رباعي ، فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربياً نحو عَسْجَد ، وهو قليل . وحروف الدلالة ستة يجمعها قولاث « سربنفل » . رابعها : أن يجتمع فيه من الحروف ملا يجتمع في كلام العرب كالجيم والكاف بغیر فاصل نحو قَبْ وَجَقْ ، والصاد والجيم نحو صَوْمِلَان ، والكاف والجيم نحو اسْكَرْجَة ، وتبعة الراء للنون أول الكلمة نحو تَرْجِس ، والزاي بعد الدال نحو مُهْنَدِز .

\* \* \*

( كَذَاكُ ذُو وَزْنٍ يَخْصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٌ كَأَنْتَمْ دِي وَيَغْلِي )

أى مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل ، بشرط أن يكون مختصا به أو غالباً فيه .

والمراد بالمحخصوص : ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعنيجي ، كصيغة الماضي لفتتح بناء المطاوعة كتعلّم ، أو بهمزة وصل كانطلق ، وما سوى أفعال وَتَفعُلُ وَتَفعُلُ وَيَفعُلُ من أوزان المضارع ، وما سالت صيغته من متصوغ لـ لـ يَسْمَ فاعله وبناء فعل وما صيغ للأسم من غير فاعل والثلاثي ، نحو انططلق وَخَرَجْ ، فإذا أسمى بهما مجرد يـ عن الصـمير قيل هذا إنطـلـقـ وَخـرـجـ ، ورأيت إنطـلـقـ وَخـرـجـ ، وـمررتـ بـإنـطـلـقـ وَخـرـجـ ، وهـكـذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تحخصوص بالفعل ، والاحتراز بالنادر من نحو دُبـلـ لـدـوـيـةـ ، وـيـنـجـلـبـ لـخـرـزـةـ وـتـبـشـرـ لـطـاـرـ ، وبالعلم

من نحو خَصْم بالمعجمتين لِرَجُل ، وَشَيْر لِفَرْس ، وَبِالْأَعْجَمِيِّ مِنْ تَقْمِ ، وَإِسْتِبْرِق ، فَلَا يَمْنَع وَجْدَانُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ اخْتِصَاصَ أَوْ زَانَهَا بِالْفَعْل ؟ لَأَنَ النَّادِرَ وَالْمَعْجَمِ لَا حَكْمَ لَهَا ، وَلَانَ الْعِلْمُ مَنْقُولٌ مِنْ فَعْل ، فَالْأَخْتِصَاصُ بَاقٍ .

وَالْمَرَادُ بِالْغَالِبِ : مَا كَانَ الْفَعْلُ بِهِ أَوْلَى ، إِمَّا لِكَثْرَتِهِ فِيهِ كَائِنَدِيْ وَإِضْبَعْ وَأَلْبُمْ فَإِنَّ أَوْزَانَهَا تَقْلِي فِي الْأَمْمِ وَتَكْثُرُ فِي الْأَمْرِ مِنْ الْأَثَلَانِي ، وَإِمَّا لِأَنَّ أَوْلَهُ زِيَادَةً تَدْلِي عَلَى مَعْنَى فِي الْفَعْلِ دُونَ الْأَسْمَاءِ كَافِسَكَلِيْ وَأَكُلْبِيْ ؟ فَإِنَّ نَظَارَهَا تَكْثُرُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، لَكِنَّ الْمَرْزَةَ مِنْ أَفْعَلِ وَأَفْعَلْ تَدْلِي عَلَى مَعْنَى فِي الْفَعْلِ نَحْوَ أَذْهَبِ وَأَكْتَبِ ، وَلَا تَدْلِي عَلَى مَعْنَى فِي الْأَسْمَاءِ ، فَكَانَ الْمَفْتَحُ بِأَحَدِهِمَا مِنَ الْأَفْعَالِ أَصْلًا لِلْمَفْتَحِ بِأَحَدِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ .

وَقَدْ يَجْتَمِعُ الْأَمْرَانِ نَحْوَ بَرَمِيقُ وَتَنْضُبُ ؟ فَإِنَّهَا كَائِنَدِيْ كَوْنَهُ عَلَى وَزْنٍ يَكْتُرُ فِي الْأَفْعَالِ وَيَقُلُّ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَكَافِسَكَلِيْ فِي كَوْنَهُ مَفْتَحًا بِمَا يَدْلِي عَلَى مَعْنَى فِي الْفَعْلِ دُونَ الْأَمْمِ .

﴿تَنْبِيَهَات﴾ : الْأَوْلَى : قَدْ اتَّضَحَ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ التَّعْبِيرَ عَنْ هَذِهِ النَّوْعِ بِأَنْ يَقَالُ : «أَوْ مَا أَصْلَهُ الْفَعْلُ» كَافِلٌ فِي الْكَافِيَّةِ «أَوْ مَا هُوَ بِهِ أَوْلَى» كَافِ شَرْحَهَا وَالْتَّسْهِيلُ أَجْوَدُ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِالْغَالِبِ .

الثَّانِي : قَدْ فَهَمْ مِنْ قَوْلِهِ «يَخْصُ الْفَعْلُ أَوْ غَالِبُ» أَنَّ الْوَزْنَ الْمُشَرِّكَ غَيْرُ الْغَالِبِ لَا يَمْنَعُ الْعَرْفَ ، نَحْوَ ضَرَبَ وَدَخْرَاجَ ، خَلْفًا لِعَيْسَى بْنِ عَمْرَ فَيْهَا نَقْلٌ مِنْ فَعْلِ إِنَّهُ لَا يَصْرُفُهُ ، تَمْسَكًا بِقَوْلِهِ :

٩٨٠ - أَنَا أَنْ جَلَّا وَطَلَاعُ الْمَنَابِيَا [مَقَى أَضَعَ الْعِيَامَةَ تَمَّ فُونِي]

وَلَا حَجَةَ فِيهِ ؟ لَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى إِرَادَةِ «أَنَا بْنُ رَجْلٍ جَلَّا الْأَمْوَارُ وَجَرَبَهَا» فَ«جَلَّا» جَلْلَةٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ ؟ فَهُوَ مُحْكَىٰ لَا يَمْنَوعُ مِنَ الْعَرْفِ ، كَمَوْلَهُ :

**نَبَشْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدَ [ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ ]**

والذى يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعَسَبَ اسمَ رجل مع أنه متفقون من «كَعَسَبَ» إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُحْكى مُسَمًّى به وإن كان غير مسمى إلى ضمير ، متمسكاً بهذا البيت .

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غَلَبَتْ للأفعال فلا تُجْزِرُ في المعرفة نحو رجل اسمه « ضَرَبَ » فإن هذا اللفظ وإن كان أسمًا للمسئل الأبيض هو أَشْهَرُ في الفعل ، وإن غلب في الاسم فَأَجْرِيَ في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بمحَجَرٍ لأنه يكون فِعْلًا تقول « حَجَرَ عليه القاضي » ونَسْكَهُ أَشْهَرُ في الاسم .

الثالث : يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان ؟ أحدهما : أن يكون لازماً ، الثاني : أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ؛ خرج بالأول نحو أمرى ، فإنه لو سمى به انصرف وإن كان في النصب شبيها بالأمر من عَلَمَ ، وفي الجر شبيها بالأمر من ضرب ، وفي الرفع شبيها بالأمر من خَرَجَ ؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينيه لاتلزم حرفة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة . وخرج بالثاني نحو « رُدّ » ، وقيل « فإن أصله مارِدٌ وقولَ » ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة بُرْدٍ وفِيلٍ ، فلم يعتبر فيما الوزن الأصلي ، ولو سميت رجلاً بألفب بالضم جمع لُبٌ لم تصرفه ؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس الفعل ، وحكي أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه بائن الفعل بالفک . وشمل قولنا « إلى مثال هو للاسم » قسمين ؛ أحدهما : ما خرج إلى مثال غير نادر ، ولا إشكال في صرفه نحو « رُدّ » ، وقيل « والآخر ما خرج إلى مثال نادر ، نحو « انتَلَقَ » إذا سكتت لامه ، فإنه خرج إلى مثال إِنْقَحَلَ<sup>(١)</sup> ، وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف

(١) الإنْقَحَلُ - بوزن جرد حمل - الرجل الذي يبس جلدته على عظامه ، وتقول : قحمل الرجل - على وزان فرح - فهو قحمل مثل شهم وقحمل مثل فوح

الصرفَ والمعنىَ ، وقد فَهُمْ من ذَلِكَ أَنْ مَا دَخَلَهُ الْإِعْلَالُ وَلَمْ يَخْرُجْهُ إِلَى وَزْنِ الْأَسْمَاءِ نَحْوَ  
يَزِيدَ امْتَنَعَ صِرْفَهُ .

الرابع : اختلفَ فِي سَكُونِ التَّخْفِيفِ الْعَارِضِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ نَحْوَ ضُرُبِ بَسْكُونِ الْعَيْنِ  
خَفْقَانِ ضُرُبِ الْجَهْوَلِ ؟ فَذَهَبَ سَيِّدُهُ [إِلَى] أَنَّهُ كَالسَّكُونِ الْلَّازِمِ فَيُنْصَرِفُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ  
الْمَصْنُفِ ، وَذَهَبَ لِلْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرُدِ وَمَنْ وَاقْفَهُمَا إِلَى أَنَّهُ مُمْتَنَعُ الْصِّرْفُ ، فَلَوْ خَفَّ قَبْلَ  
التَّسْمِيَةِ اُنْصَرِفَ قَوْلًا وَاحِدًا .

\* \* \*

( وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيَادَتْ لِلْإِحْقَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ )

أى أَلْفُ الْإِحْقَاقِ الْمَقْصُورَةِ مُمْتَنَعُ الْصِّرْفَ مَعَ الْعَلْمِيَّةِ ؟ اشْبَهُهَا بِأَلْفِ التَّأْنِيَثِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛  
الْأُولُى : أَنَّهَا زَانَةٌ لَيْسَتْ مُبَدِّلَةً مِنْ شَيْءٍ ، بِمُخْلَفِ الْمَدُودَةِ فَإِنَّهَا مُبَدِّلَةٌ مِنْ يَاءَ ، وَالثَّانِيَ  
أَنَّهَا تَقْعُدُ فِي مَثَلِ صَالِحٍ لِأَلْفِ التَّأْنِيَثِ نَحْوَ أَرْطَى فَإِنَّهَا عَلَى مَثَلِ سَكْرَى ، وَعِزْهَى فَهُوَ عَلَى  
مَثَلِ ذِكْرَى ، بِمُخْلَفِ الْمَدُودَةِ نَحْوِ عَلْبَاءَ ، وَشَبَهِ الشَّىءِ بِالشَّىءِ كَثِيرًا مَا يُلْحِقُهُ بِهِ كَحَامِيمُ  
اسْمَ رَجِيلٍ فَإِنَّهُ عِنْدَ سَيِّدِهِ مُنْعِي صِرْفَ لِشَبَهِهِ بِهِ أَيْلَى فِي الْوَزْنِ وَالْأَمْتَانَعِ مِنَ الْأَلْفِ  
وَاللَّامِ ، وَكَحَمْدُونَ عِنْدَ أَبِيهِ عَلَى ، حِيثُ يُمْنَعُ صِرْفُهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالْمَعْجمَةِ . يَرَى أَنَّ  
خَذُونَ وَشَبَهُهُ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُزِيدِ فِي آخِرِهَا وَأَوْ بَعْدِهَا وَنُونٌ لَغَيْرِ جَمِيعِهِ لَا يُوجَدُ فِي  
استِعمالِ عَرَبِيٍّ مُجْبُولٍ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ ، يَلِ فِي أَسْتِعمالِ عَجْمَى حَقِيقَةٌ أَوْ حَكْمًا ، فَالْحَقُّ بِمَا  
مُمْتَنَعُ صِرْفُهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالْمَعْجمَةِ الْمُخْضَةِ .

﴿ تَنْبِيَهَانُ ﴾ : الْأُولُى : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقْيِدَ الْأَلْفَ بِالْمَقْصُورَةِ صِرْفَهُ أَوْ بِالْمَثَلِ أَوْ بِهِمَا  
كَافِلٌ فِي السَّكَافِيَّةِ قَوْلًا :

وَأَلْفُ الْإِحْقَاقِ مَقْصُورًا مُمْتَنَعٌ كَعَلْمَقَى أَنْ ذَا عَلْمِيَّةَ وَقَعَ

الثاني : حكم ألف التكثير حكم ألف الإلحاد في أنها تمنع مع العلمية نحو  
قبهترى ، ذكره بعضهم .

\*\*\*

(وَالْقُلْمَ أَمْنَعْ صَرَفَهُ إِنْ عُدِلاً كَفَلِ التَّوْكِيدِ أوْ كَفَلَهَا)

(وَلَعْدُلُ وَالْتَّعْرِيفُ مَانِعاً سَحَرَهُ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُفْتَبِرُ)

أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء :

أحدها : فعل في التوكيد ، وهو جمع وكتفع وبضم وبفتح ؛ فإنها معارف بنية  
الإضافة إلى ضمير المؤكدة ، فتشبه بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية .  
هذا ما مشى عليه في شرح السكافية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور .  
وقيل : بالعلمية ، وهو ظاهر كلامه هنا ، ورد في شرح السكافية وأبطله ، وقال في  
التسهيل : بشبه العلمية أو الوصفية .

قال أبو حيان : وتجويزه أن المدل يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا أعرف له فيه سلفاً .  
وممدولة عن فعّلآت فإن مفرداها بجامعة وكتفاء وبضياء وبتفاء ، وإنما  
قياس فعلاً ، إذا كان اسماً أن يجمع على فعّلآت كصحراء وصحراء وصحراء ؛ لأن مذكرة  
جمع بالواو والنون ، خفي مؤنته أن يجمع بالألف والناء ، وهذا اختيار الناظم .  
وقيل : ممدولة عن فعل لأن قياس فعل فعلاً ، أن يُجمع مذكرة مؤنته على فعل نحو حمر في  
أحمر وحمراء وهو قول الأخفش والسيراقي ، واختاره ابن عصفور .  
وقيل : إنه ممدول عن فعالي كصحراء وصحراء ، وال الصحيح الأول : لأن فعلاً لا يجمع على فعل إلا إذا  
كان مؤته لأفعال صفة كحمراء وصفراء ، ولا على فعالي إلا إذا كان اسماً محضاً  
لامذكر له كصحراء ، وبجامعة ليس كذلك .

الثاني : علم المذكر المدول إلى فعل ، نحو عمر وزهر وزحل ومضر وئيل وهبل

وَجْهُمْ وَقُتْمَ وَجْحَ وَدُلْفَ ؛ فَعَمَرْ : مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرْ ، وَرُزْفَرْ : مَعْدُولٌ عَنْ زَافِرْ وَكَذَا بَاقِيَهَا . قَيْلَ : وَبَعْضُهَا عَنْ أَفْعَلَ وَهُوَ ثُمَّلَ . وَطَرِيقُ الْعِلْمِ بَعْدَلُ هَذَا التَّوْعِيْنَ سَمَاعُهُ غَيْرَ مَصْرُوفٍ عَارِيًّا مِنْ سَأَرَ الْمَوَانِعَ ، وَإِنَّمَا جَعْلُ هَذَا التَّوْعِيْنَ مَعْدُولاً لِأَمْرِيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَوْمَ يَقْدِرُ عَدْلَهُ لَزَمَ تَرْتِيبُ الْمَنْعِ عَلَى عَلَةٍ وَاحِدَةٍ ؟ إِذَا لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْمَوَانِعِ غَيْرَ الْعُلْمِيَّةِ ، وَالآخِرُ أَنَّ الْأَعْلَامَ يَغْلِبُ عَلَيْهَا النَّفْلُ ؛ فَجَعْلُ عُمَرَ مَعْدُولاً عَنْ عَامِرِ الْعِلْمِ الْمَنْقُولِ مِنَ الصَّفَةِ وَلَمْ يَجْعَلْ مَرْجِلاً ، وَكَذَا بَاقِيَهَا ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ اعْدَلَهُ فَائِدَتِيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا لِفَظْيَةٍ وَهِيَ التَّخْفِيفُ ، وَالآخِرُ مَعْنَوِيَّةٌ وَهِيَ تَحْيِيْضُ الْعُلْمِيَّةِ ؛ إِذَا لَوْقَيْلَ «عَامِر» لَتَوْهُمَ أَنَّهُ صَفَةٌ .

فَإِنْ وَرَدَ فَعَلَ مَصْرُوفًا وَهُوَ عَلَمٌ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْدُولٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ أَدِيدٍ ، وَهُوَ عَنْدَ سَيِّبُوْيَهِ مِنَ الْوَدَّ فَهُمْزَتْهُ عَنْ وَاوَّ ، وَعَنْدَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْ وَهُوَ الْعَظِيمُ فَهُمْزَتْهُ أَصْلِيَّةً .

فَإِنْ وَجَدَ فِي فَعَلَ مَانِعَ مَعَ الْعُلْمِيَّةِ لَمْ يَجْعَلْ مَعْدُولاً نَحْوَ طُوَّيَّ فَإِنْ مَنْعِهِ لِلتَّأْنِيْثِ وَالْعُلْمِيَّةِ وَنَحْوَ تَنْتَلَ اسْمَ أَعْجَمِيَّ فَالْمَانِعُ لِهِ الْمَعْجَمَةُ وَالْعُلْمِيَّةُ عَنْدَ مَنْ يَرِيَ مِنْ ثَلَاثَيِّ الْمَعْجَمَةِ ؛ إِذَا لَوْجَهَ لِتَكْلِيفِ تَقْدِيرِ الْعَدْلِ مَعَ إِمْكَانِ غَيْرِهِ .

وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا التَّوْعِيْنَ مَا جَعَلَ عَلِمًا مِنَ الْمَعْدُولِ إِلَى فَعَلَ فِي النَّدَاءِ كَفُدَرَ وَفُسْقَ ، فَكَمَهُ حَكْمُ عُمَرَ .

قَالَ الْمَصْنُفُ : هُوَ أَحَقُّ مِنْ عُمَرَ بِنْعِنَعِ الْصِّرْفِ ؛ لَأَنَّ عَدْلَهُ مَحْقُوقٌ ، وَعَدْلُ عُمَرَ مَقْدُرٌ ، اه . وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبُوْيَهِ . وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَتَبَعَهُ ابْنُ السَّيِّدِ إِلَى صِرْفِهِ .

الثَّالِثُ : سَحَرَ إِذَا أَرِيدَ بِهِ سَحَرٌ يُوَمِّ بِعِينِهِ ؛ فَالْأَصْلُ أَنْ يَعْرِفَ بِالْأَيْضَافَةِ فَإِنْ تَجْرِدَ مِنْهَا مَعَ قَصْدِ التَّعْيِينِ فَهُوَ حِينَئِذٍ ظَرْفٌ لَا يَتَصَرَّفُ وَلَا يَنْصَرِفُ ، نَحْوَ جَهْتِ يَوْمِ الْجَمَعَةِ سَحَرَ ، وَالْمَانِعُ لِهِ مِنَ الْصِّرْفِ الْمَدْلُ وَالْتَّعْرِيفُ ، أَمَّا الْعَدْلُ فَعِنْ الْلَّفْظِ بِالْأَيْضَافَةِ كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَعْرِفَ بِهَا ، وَأَمَّا التَّعْرِيفُ فَقَيْلَ : بِالْعُلْمِيَّةِ ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ عَلِمًا لِهَذَا الْوَقْتِ .

وهذا ما صرخ به في التسهيل . وقيل : بشبه العلمية ؛ لأنَّه تعرف بغير أدلة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور ، قوله هنا « والتعريف » يوماً إليه ؛ إذ لم يقل العلمية ، وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزى - إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف .

قال في شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه ؛ أحدها : أنَّ ما ادعاه مسكن وما ادعيناه مسكن ، لكن ما ادعيناه أولى ؛ لأنَّه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ، لأنَّ المنوع الصرف باقي على الإعراب ، بخلاف ما ادعاه ؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثاني : أنه لو كان مبنياً لـكان غيرُ الفتح أولى به ؛ لأنَّه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتاحة لـثلا يتوم الإعراب ، كما اجتنبت في قبْلُ وبعدِ والمندى المبني الثالث : أنه لو كان مبنياً لـكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله : على حين عاتبت الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا [فَقَدْلَتُ الْمَأْصُحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ] اتساويمَا في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض الموضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية ، وأنَّ عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف .

فلو نكر سَحَرَ وجب التصرف والانصراف ، كقوله تعالى « نَجِيَنَاهُمْ بِسَحَرٍ نَّهَمَةٌ مِّنْ عَنْدِنَا » آه .

وذهب السهيلي إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة ، وذهب الشوابين الصغير إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية أول ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

﴿ تَنْبِيهٌ ﴾ نظير سَحَرَ في امتقاءه من الصرف أَمْسِي عند بني تميم ؛ فإنَّ منهم من يُغَرِّ به في الرفع غير منصرف ، وبينيه على السَّكْسَر في المصب والجر ، ومنهم من يُغَرِّ به إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث ، خلافاً لمن أنكر ذلك ، وغير بني تميم يبنونه

على السکر . وحکی ابن أبي الريع أن بنی تمیم یُعرِّبونه إعراباً مالا ينصرف إذا رفع أو جر بهذ أو منذ فقط . وزعم الزجاجُ أن من العربَ مَنْ يبنیه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز :

٩٨١ - إني رأيْتُ عَجَبًا مَذْ أَنْسًا [عَجَابًا مِثْلَ الْفَعَالِيَّ حَسَّا]

قال في شرح التسهيل : ومُدَعَّاهُ غيرُ صحيح ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أَنْسًا » فتح إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيها ذهب إليه ، واستحق أن لا يُعول عليه . اه ، ويدل للإعراب قوله :

٩٨٢ - اغْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنْ بَأْسٍ وَتَنَاسَ الدِّى تَصْمَنَ أَنْسٌ  
وأجاز الخطيب في « لقيته أنس » أن يكون التقدير بالأمس ، خذف الماء وأل فـ تكون الكسرة كسرة إعراب . قال في شرح الكافية : ولا خلاف في إعراب أنس إذا أضيف ، أو لفظ معه بالألف واللام ، أو نكـر ، أو صـفـر ، أو كـسـرـ .

( وَأَنْ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمَا \* مُؤْنَثًا ) أى مطلقاً في لغة الحجازيين ؟ لشبهه بـ زـالـ وـ زـنـاـ وـ تـأـنـيـاـ وـ عـدـلـاـ . وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيث ، قاله الربعي . وقيل : لتوالي العـالـ ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، قاله المبرد ، والأول هو المشهور ، تقول : هذه حـذـام وـبـارـ ، ورأيت حـذـام وـبـارـ ، ومررت بـحـذـام وـبـارـ . ومنه قوله :

٩٨٣ - إِذَا قَاتَ حَذَامَ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَاتَ حَذَامَ  
( وَهُوَ نَظِيرُ جُشَّامَ ) وَعَمَرْ وَزَفَرْ ( عِنْدَ تَمِيمَ ) أى من نوع الصرف للعلمية والمعدل عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه .

وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنى كـ زـينـبـ ، وهو أقوى على ملا ينصرف .  
( ١٧ - الأسمونى ٢ )

وهذا فيما ليس آخره راء ، فاما نحو وَبَارِ وَظَفَارِ وَسَفَارِ فَأَنْتُمْ يبنية على السكسر كأهل الحجاز ؛ لأن انته الإملة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنعت .

وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

٩٨٤ - وَمَرَّ دَهْرٌ مَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهَرَةً وَبَارِ

{نبهان} : الأول : أفهم قوله « مؤنثا » أن حَذَامٍ وبابه لو سمي به مذكر لم يُبنَ ، وهو كذلك ، بل يكون معرباً من نوعاً من الصرف للعلمية والتقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العَذْلُ زال التأنيث بزواله .

الثاني : فَعَالٍ يَكُونُ مَعْدُولًا وَغَيْرُ مَعْدُولٍ ؟ فالمعدل إما عَلَمٌ مؤنث حَذَامٍ وتقدم حكمه ، وإما أَسْرٌ نحو نَزَالٍ ، وإما مصدر نحو حَمَادٍ ، وإما حال نحو :

٩٨٥ - [ وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْحَلْقِ شَرْبَةً ]  
وَأَنْجَلَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَاءِ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام ، نحو حَلَاقٌ للعنية ، وإما صفة ملازمة للنداء ، نحو فَسَاقٌ ؛ فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على السكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمي بعضها مذكر فهو كعناقٍ ، وقد يجعل كصباح<sup>(١)</sup> ، وإن سمي به مؤنث فهو حَذَامٍ ، ولا يجوز الشفاء خلافاً لابن بايثاذ ، وغيره المعدل يكون اسمه كجناح ، ومصدراً

(١) قوله كعناق يريد أنه معرب من نوع من الصرف ، وقوله كصباح يريد أنه معرب مصروف ، قوله فيما بعد كحذام يريد أنه مبني على السكسر عند أهل الحجاز ومعرب غير منصرف عند بني نعيم ، كما تقدم بيانه .

نحو ذَهَابٍ ، وصفة نحو جَوَادٍ ، وجنسا نحو سَحَابٍ ، فلو سمي بشيء من هذه مذكورة انصرف قوله واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعنَاقٍ .

\*\*\*

( وأُنْتَرِفُ ) مَا نُسَكَّرًا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَنْزَأَ )

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة ، وهي : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والتون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العجمة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاد ، أو العدل . تقول : رب مَعْدِي كَرِبٍ وعُمَرَانٍ وفاطِمةٍ وزينبٍ وإِبْرَاهِيمٍ وَأَحْمَدَ وَأَرْطَى وَعُمَرَ لَقِيَّهُمْ ؛ لذهب أحد السبيبين وهو العلمية .

وأما الخمسة المقدمة - وهي ما امتنع لألف التأنيث ، أو لا لوصف والزيادتين ، أو لا لوصف وزن الفعل ، أو لا لوصف والعدل ، أو للجمع المشبه مفاعيل أو مفاعيل - فإنها لا تُصرف نكرة ؟ فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً ، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف ، ووهم من قال في « حَوَاء » امتنع للتأنيث والعلمية ، وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعَلَانٍ ، أو وزن أفعل فلأن العلمية تختلف الوصف فيصير منعه العلمية والزيادتين ، أو للعلمية وزن أفعل ، وأما ما فيه الوصف والعدل - وذلك آخر فعَلٌ ومفعَلٌ نحو أَحَدٌ وَمَوْحِدٌ - فذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل .

قال في شرح الكافية : وكل معدول سمي به فمدله باقي ، إلا سحر وأفس في لغة بني تميم ، فإن عَلَيْهَا يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرها من المعدولات ؟ فإن عدله بالتسمية باقي ؟ فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره ، هذا هو مذهب سيبويه ، ومن عَزَّ إلَيْهِ غَيْرَ ذَلِكَ فقد أخطأ وقوَّلهُ مَا لَمْ يَقُلْ ، وإلى هذا أشرت بقولي :

وَعَدْلُ عَيْرِ سَحَرٍ وَأَمْسَنِ فِي تَسْمِيَةِ تَعْرِضُ عَيْرُ مُنْتَقِي  
وذهب الأخفش وأبو على وابن بزهان إلى صرف العدد المعدل مسمى به ، وهو  
خلاف مذهب سيبويه رحمة الله تعالى . هذا كلامه بلفظه . وأما الجمّ المشبه مفأعل  
أو مفأعل فقد تقدم الكلامُ على التسمية به .

وإذا نُكِرَ شَيْءٌ مِّن هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ بَعْدِ التَّسْمِيَةِ لَمْ يَنْصُرْفْ أَيْضًا ، أَمَا ذُو الْفَ  
الثَّانِيَّةِ فَلَلْأَلْفِ . وَأَمَا ذُو الْوَصْفِ مَعَ زِيَادَتِي فَمُلَانٌ أَوْ مَعَ وَزْنِ أَفْقَلَ أَوْ مَعَ الْعَدْلِ  
إِلَى فَعَالٍ أَوْ مَفْعَلٍ فَلَأُنْهَا مَا نُكِرَتْ شَاهِيْتَ حَالَمَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فَنَعْتَ الْعَرْفَ لَشَبَهِ  
الْوَصْفِ مَعَ هَذِهِ النَّطْلِ . هَذَا مَذْهَبُ سَيْبُويْهِ ، وَخَالِفُ الْأَخْفَشَ فِي بَابِ سَكَرَانْ فَصَرْفُهُ  
وَأَمَا بَابِ أَنْجَرَ فَفِيهِ أَرْبَعَةِ مَذَاهِبٍ؛ الْأُولُّ : مَنْعُ الصَّرْفِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَالثَّانِيُّ :  
الْعَرْفُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ وَالْأَخْفَشِ فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ ، ثُمَّ وَافَقَ سَيْبُويْهِ فِي كِتَابِهِ  
الْأَوْسَطِ ، قَالَ فِي شَرْحِ السَّكَافِيَّةِ: وَأَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ لَا يَذْكُرُونَ إِلَّا مُخَالَفَتَهُ ، وَذَكَرُ مَوْافِقَتِهِ  
أُولَئِكَ أَخِيرُ قَوْلِيهِ . وَالثَّالِثُ: إِنْ سَمِيَ بِأَحَرِّ رَجُلِ أَنْجَرٍ لَمْ يَنْصُرْفْ بَعْدَ التَّنَكِيرِ ، وَإِنْ  
سَمِيَ بِهِ أَسْوَدَ أَوْ نَحْوَهُ اَنْصُرْفَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ . وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ يَجُوزُ  
صَرْفُهُ وَتَرْكُ صَرْفِهِ ، قَالَهُ الْفَارَسِيُّ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ .  
وَأَمَّا الْمَعْدُولُ إِلَى فَعَالٍ أَوْ مَفْعَلٍ فَنَعْتَ صَرْفُ أَنْجَرَ بَعْدِ التَّسْمِيَةِ صَرْفُهُ ، وَقَدْ تَقْدَمَ  
الْخَلَافُ فِي الْجَمْعِ إِذَا نُكِرَ بَعْدِ التَّسْمِيَةِ .

﴿تَنْبِيَه﴾: إِذَا سَمِيَ بِأَفْعَلِ التَّنْصِيفِيْلِ بِجَرِدِ الْمِنْ «مِنْ» ثُمَّ نُكِرَ بَعْدِ التَّسْمِيَةِ اَنْصُرْفَ  
بِإِجَاعَعِ ، كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ السَّكَافِيَّةِ . قَالَ: لَأَنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى مَثَلِ الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا  
إِذَا كَانَ صَفَةً ، إِنْ وَصَفَيْتَهُ مَشْرُوطَةً بِمَصَاحِبَتِهِ «مِنْ» لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، إِه . إِذَا  
سَمِيَ بِهِ مَعَ «مِنْ» ثُمَّ نُكِرَ اِمْتَنَعَ صَرْفُهُ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَكَلَامُ السَّكَافِيَّةِ وَشَرْحُهَا يَقْتَضِي  
إِجْرَاءَ الْخَلَافِ فِي نَحْوِ أَحَرِّ فِيهِ .

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فِي إِعْرَايَهِ تَهْجِيجُ جَوَارَ يَقْتَنِي)  
يعني أن ما كان منقوصا من الأسماء التي لا تتعبر - سواء كان من الأنواع السبعة

التي إحدى علتها العلمية، أو من الأنواع الخمسة التي قبلها - فإنه مجرّى جوار وغواش، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التثنين رفعاً وجراً؛ فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة؛ لأن حكم المقصوص فيما واحد؛ فثاله في غير التعريف أعني تصغير أعني، فإنه غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التثنين رفعاً وجراً، نحو «هذا أعنِي»، وسررتُ بأعنِي، ورأيتُ أعنِي»، والتثنين فيه عوض من الياء المخدوفة كما في نحو جوار، وهذا لاختلاف فيه. ومثاله في التعريف «قاض» اسم امرأة؛ فإنه غير منصرف للذئب والعلمية، و«يعيل» تصغير يتعلّق «ويزِم» مسمى به؛ فإنه غير منصرف للوزن والعلمية. والتثنين فيما في الرفع والجر عوض من الياء المخدوفة، وذهب يونس وعيسي بن عمر والكسائي إلى أن نحو «قاض» اسم امرأة و«يعيل»، ويزِم» يجري مجرّى الصحيح في ترك تثنينه وجره بفتحة ظاهرة؛ فيقولون «هذا يعيل، ويزِم، وقاضي، ورأيتُ يعيل، ويزِم، وقاضي، ومررتُ بيعيل ويزِم وقاضي» واحتاجوا بقوله.

٩٨٦ - قد عَجَبْتَ مَنْ يُعَيِّلُ لِمَا رَأَتِي خَلْقًا مُقْلَوِّلًا

وهو عند الخليل وسيبو به والجمهور محمود على الضرورة كقوله:

٩٨٧ - [فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوَتُهُ] ولكن عبد الله مولى مواليا

\*\*\*

(ولا ضطرار أو تناسب صرف ذو المفع)

بلا خلاف، مثال الضرورة قوله:

٩٨٨ - وَبَوْمَ دَخَلَتُ الْجَدَرَ خَدْرَ عُنْيَزَةَ

فقالت: لك الوليات إنك مرجل

وقوله:

٩٨٩ - وَأَتَاهَا أَحَيْرَ كَأْخَى السَّنَمِ

م بـ قـ فـ كـ عـ

وقوله:

٩٩٠ - تَبَصِّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَائِنِ  
 [ تَحْمَلُنَا بِالْعَلَيَاءِ مِنْ فَوْقِ ] جُرْثُمٌ (١)

وهو كثير ، نعم اختلف في نوعين ؟ أحدهما : ما فيه ألف الثانية المقصورة ، فمع بعضهم صرفه للضرورة ، قال : لأنَّه لا فائدة فيه ؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

٩٩١ - إِنَّ مَقْسُمًا مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ  
 جُزُمًا لِآخِرِيَّ وَدُنْيَا تَنْفَعُ

أنشدَه ابن الأعرابي بتنوين دُنيَا . وثانيهما : « أَفْعَلُ مِنْ » من الكوفيون صرفه للضرورة ، قَوْا : لأن حذف تنوينه لأجل « من » فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين جوازه ؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كآخر لا « من » بدليل صرف « خَيْرٍ » منه ، وشر منه » لزوال الوزن .

ومثالُ الصرف للتناسب قراءةً نافع والكسائي « سَلَاسِلاً وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا »  
 « قوارِيرًا قوارِيرًا » وقراءة الأعشش بن مهران « وَلَا يَغُونَا وَيَمُوْقَا وَنَسْرًا ».  
 {تنبيه} : أجازَ قوم صرفَ الجم الذي لا نظير له في الآhad اختياراً ، وزعمَ قوم  
 أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء ؟ لأنهم  
 اضطروا إليه في الشعر ، فجرت أستهتم على ذلك في الكلام .  
 (وَالْمَعْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) أي للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمي المزني ، وقد وقع الشاهد صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

\* سوالك تقب بين حزمى شعبب \*

كما وقع صدر بيت لسحيم بن وثيل عبد بن الحجاج ، وصدره :  
 \* تحملن من جنبي شرورى غواديا \*

والفارسي ، وأباء سائر البصريين ، وال الصحيح الجواز ، و اختياره الناظم ثبوتاً سماعه ،  
من ذلك قوله :

٩٩٢— وَتَأَكَّانَ حِضْنٌ وَلَا حَاسِنٌ يَفْوَقَانِي مِرْدَاسٌ فِي مَجْمَعِ

وقوله :

٩٩٣— وَقَاتِلَةُ : مَا بَالْ دَوْمَرَ بَعْدَنَا صَحَّا قَلْبُهُ عَنْ أَكِيلِ تَلَى وَعَنْ هِنْدِ؟

وقوله :

٩٩٤— طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَابَ إِذْ هَوَتِ  
بِشَبَابِ غَائِلَةِ النَّفَرِ— وَسَغَدُورُ  
وأبيات أخرى .

﴿نبه﴾ : فصل بعض المتأخرین بين ما فيه عَلمیة فأجاز منه لوجود إحدى  
العتین ، وبين ما ليس كذلك فصرفة ، ويؤیده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم ، وأجاز  
قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى <sup>(١)</sup> من صرف المتصروف اختيارا .

﴿خاتمة﴾ : قال في شرح الكافية : مَا لَا يَنْصُرِفُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّكْبِيرِ وَالتَّصْفِيرِ  
أربعة أقسام : مَا لَا يَنْصُرِفُ مَكْبِراً وَلَا مَصْفِراً ، وَمَا لَا يَنْصُرِفُ مَكْبِراً وَيَنْصُرِفُ  
مَصْفِراً ، وَمَا لَا يَنْصُرِفُ مَصْفِراً وَيَنْصُرِفُ مَكْبِراً ، وَمَا يَحْوِزُ فِيهِ الْوِجْهَانُ مَكْبِراً وَيَتَحَمَّلُ  
مِنْهُ مَصْفِراً .

فالأول نحو بَعْلَبَكَ وَطَلَحَةَ وَرَيْنَبَ وَخَمَراء وَسَكْرَانَ وَإِسْحَاقَ وَأَتْحَرَ وَيَزِيدَ،  
مَا لَا يَعْدُ سبب المفعى في تكبير ولا تصفير .

والثاني نحو عَمَرَ وَشَعْرَ وَسِرَخَانَ وَعَلَقَيْ وَجَنَادِلَ أَعْلَامًا مَا يَنْزُولُ بِتَصْفِيرِهِ سبب  
المفعى ؛ فإن تصغيرها عمير وشمير <sup>(٢)</sup> وسرخين وعلقين وجندل بزوال مثال العدل وزون

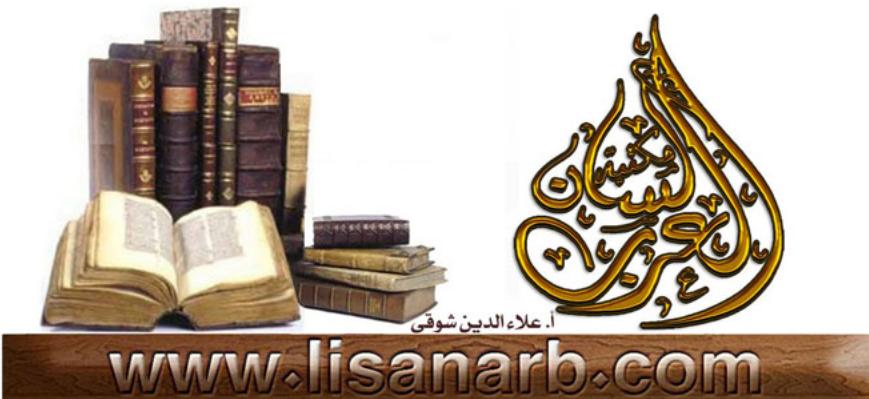
(١) كذا ; وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه (٢) وقع في عامة نسخ الكتب « شمير » .

ال فعل وألفي سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير .

والثالث نحو تَحْلِيٌّ وَتَوَسْطٍ وَتُرْتَبٍ وَتَهْبِطٍ أعلاً ما يتكلّم فيه بالتصغير سببُ المنع ، فإن تصغيرها تَحْلِيٌّ وَتَوَسْطٍ وَتُرْتَبٍ وَتَهْبِطٍ على وزن مضارع بيَطَرَ ، فالتصغير كَلَّ لها سببَ المنع فنعت من الصرف فيه ، دون التكسير ؟ فلو جئنا في التصغير بباء مُؤوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل :

والرابع نحو هِند وَهَنْيَدَة ، فلك في مكبرا وجهان ، وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف ، والله أعلم .

قد تم - بحول الله تعالى وعونته - الجزء الثاني من شرح أبي الحسن الأشموني على ألفية ابن مالك ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث  
مفتتحا بباب « إعراب الفعل » نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إتمامه بمنه وفضله



# مَكْتَبَةُ لِسَانُ الْعَرَبِ

رابط بديل  
[lisanerab.com](http://lisanerab.com)

أ. علاء الدين شوقي

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

